تاريخ المصريين ٢١

معركة الجلاء ووحدة وادى النيل

(١٩٤٥ - ١٩٥٤م)

د. محمد عبد الحميد أحمد الحناوى

(١٢١)

● تاريخ المصريين

تصدر عن
الهيئة المصرية العامة للكتاب



معركة

الجلاء ووحدة وادى النيل

(١٩٤٥ - ١٩٥٤م)

د. محمد عبد الحميد أحمد الحناوى



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٨

تقـــديم

يسرنى أن أقدم للقارىء الكريم هذا الكتاب عن « معركة الجلاء ووحدة وادى النيل » الذى كتبه د. محمد عبد الحميد الحناوى ، وهو فى الأصل رسالة علمية حصل بها صاحبها على درجة الدكتوراه من كلية الآداب جامعة الزقازيق ، وبالتالى فهو تنطبق عايه مقاييس الدراسة العلمية التاريخية .

ولعل القارىء المتتبع لهذه السلسلة عن « تاريخ المصريين » قد لاحظ حرصى على نشر الرسائل العلمية التى تصدر عن جامعاتنا المصرية فى تاريخ مصر ، حتى أصبحت هذه السلسلة أحفل السلاسل التى صدرت من هيئة الكتاب بالرسائل العلمية ، ولا توجد سلسلة تضاهيها فى هذا الصدد مما يصدر فى مصر أو غيرها فى العالم العربى .

ويرجع اهتمامى بذلك الى رغبتى فى اتاحة الفرصة لسباب الباحثين فى التاريخ لنشر رســـائلهم العلمية بصورة كريمة دون الوقوف بها على أبواب ناشرى القطاع الخاص بشروطهم المجحفة ، ومعاملاتهم الاستغلالية . وقد سبق لى أن عانيت نفسى من ذلك فى مستهل حياتى ، فلا أحب لغيرى أن يعانى نفس ما عانيت .

ثانيا أن نشر الرســالة العلمية فى سلسلة تصدر عن هيئة محترمة تتولى قيادة حركة النشر الثقافى والعلمى فى مصر مثل هيئة الكتاب فى عهد رئيسها الأستاذ الدكتور سمير سرحان ، هو أمر كان مفروضا أن يحدث منذ وقت طويل ، وقد حدث بالفعل منذ ثلاثين عاما فى مشروع نشر الرسائل العلمية الذى كان يصدر من المجلس

الأعلى للفنون والآداب (المجلس الأعلى للثقافة حاليا) ، ولكنه توقف لضيق الميزانية !

ثالثا ، أن الرسائل العلمية فى التاريخ تتوافر فيها مقاييس الدراسة العلمية التاريخية ومنهج البحث العلمى التاريخى ، وهو أمر يهم هذه السلسلة على المستوى المحلى والعربى والعالمى ٠

والدراسة التى بين أيدينا تتنـــاول معركة من أهم المعارك التاريخية التى شغلت الحياة السياسية فى مصر ، وشكلت جوهر الحركة الوطنية فى مصر بعد الحرب العالمية الثانية ، وهى المعركة التى خاضها الشعب المصرى من أجل جلاء القوات البريطانية فى مصر الموجودة بحكم معاهدة ١٩٣٦ ، ومن أجل وحدة وادى النيل ٠ وهى معركة ازدحمت بالشهداء من الشباب المصرى على طول الفترة الزمنية التى احتلتها من ١٩٤٥ ــ ١٩٥٤ ٠

وقد استند فيها الباحث الى الوثائق المنشورة وغير المنشورة والدوريات والمذكرات والمقابلات الشخصية مع صانعى الأحداث ٠

وتنقســـم الى ثلاثة أبواب : الباب الأول وهو بعنوان : المفاوضات الأولى وفشــــلها من ١٩٤٥ ــ ١٩٤٧ ٠ والثانى ، ويقع تحت عنوان : استمرار المباحثات والغاء المعاهدة ١٩٤٨ ــ ١٩٥٢ ، أما البــاب الثــالث ، فهو بعنوان : الثورة والاتفاق مع بريطانيــا ١٩٥٢ ــ ١٩٥٤ ، وينتهى بتوقيع اتفاقية الجلاء وبذلك يكون الكتاب قد غطى الفترة الخاضعة للبحث تغطية علمية فى اطار منهج السرد الذى التزم به الباحث ٠

وأملى أن يفيد من هذا الكتاب القارىء المثقف والمتخصص ٠٠

والله الموفق

رئيس التحـــرير
أ٠ د٠ عبد العظيم رمضان

المقــــــدمة

ان وحدة وادى النيل قديمة قدم الانسان الذى عاش عــلى أرض هذا الوادى من شماله الى جنوبه ، وأكدتها عوامل الطبيعة التى ساعدت على الحياة فوق تلك البقعــة الطيبــة من الأرض الأفريقية ، ودعمتها الهجرات البشرية المتتالية عبر آلاف السنين ، القادمة الى أرض الوادى من الجنوب عبر المضيق الجنوبى للبحر الأحمر وافدة من شبه الجزيرة العربية ، ومن الشمال عبر شبه جزيرة سيناء ومصر ، فاختلطت هذه الأفواج المهاجرة بأهل الوادى الأصليين .

وتأصلت وحدة وادى النيل التاريخية بدخول المسيحية مصر ومنها الى الجنوب ثم مجىء العرب المسلمين وانتشار الاسلام فى وادى النيل شماله وجنوبه ، وتوالى هجرات القبــائل العربيــة مصاحبة للفتوحات الاسلامية منذ القرن الأول الهجرى مما أدى بما لا يدع مجالا للشك الى تبلور عناصر الوحدة بين شعب الوادى ووضوحها من خلال الأرض واللغة الواحدة والدين الواحد والمصير المشترك .

أما قضية الجلاء عن وادى لنيل فتدعونا الى العودة الى عام ١٨٨٢ م عندما قامت انجلترا باحتلال مصر ، وكان السودان حينئذ وهو الجزء الجنوبى من وادى النيل يقع تحت الادارة المصرية منذ

عهد محمد على ، اذ أرادت انجلترا أن تمد نفوذهـــا داخـــل قلب القارة الأفريقية لتصل ما بين مستعمراتها الجنوبية والبحر المتوسط فى الشمال ، ومن هنا جاءتها الفرصة لتحقيق ما تصبو اليه اثر حوادث الثورة المهدية عام ١٨٨٢ م للقضاء على الحكم التركى فى السودان ومصر على السواء .

وكان من نتيجة هذه الثورة تقلص النفوذ المصرى فى السودان فأوعزت الى خديو مصر بمساعدته على اعادة السيادة المصرية على السودان وهى بذلك تبغى التدخل فى السودان من باب الشرعية المصرية عليه ، اذ أرسلت حملة عسكرية قوامها الجند المصريون تحت قيادة كتشنر ، استطاعت فتح السودان واعـــادة النفـــوذ المصرى اليه بعد القضاء على المهدى وثورته .

ولكن بريطانيا بهذا التدخل خلقت لنفسها ظروفـــا جـــديدة بالسودان أتاحت لها التغلغل فى شئونه ومنحت لنفسها كذلك أحقية فى حكم السودان مع مصر حكما مشتركا بعد ابعاد أى نفوذ أوروبى منافس لها ، وعليه فقد وقعت مع مصر اتفاقية الحكم الثنائى عام ١٨٩٩ التى بمقتضاها أصبح السودان يحكم حـــكما مشتركـــا بين الدولتين عن طريق حاكم عام يتم تعيينه بمرســـوم ملـــكى مصرى ومرشح من الحكومة البريطانية وكان من نتيجة أن الحاكم انجليزى على الدوام أن توطد النفوذ البريطانى بالســـودان على حســـاب السيادة المصرية مما أدى الى تقلص النفوذ المصرى بصورة واضحة.

قد ظلت مصر تنادى بضرورة جلاء القوات البريطانية عن وادى النيل منذ دخولها مصر عام ١٨٨٢ وقضائها على الثورة العرابية ، الا أن مناداتها بالجلاء ذهبت أدراج الرياح بعد أن تلاشت التأكيدات البريطانية بأن احتلالها لمصر ما هو الا احتلال موقوت باعادة الهدوء والنظام والشرعية الخديوية وحماية الأجانب المقيمين بمصر .

وتأكد للوطنيين المصريين منذ أوائل القرن العشرين أنه لا مفاوضة مع بريطانيا الا بعد الجلاء التام عن البلاد ، وتبنى الزعيم مصطفى كامل هذه الدعوة بل ان الحزب الوطنى الذى أسسه كان يطلق عليه « حزب الجلاء » ، واستمر الحزب الوطنى ينادى بالجلاء حتى انتهاء أحداث الحرب العالمية الأولى اذ ارتبطت قضية الجلاء ووحدة وادى النيل بقضية الاستقلال المصرى ارتباطا وثيقا وصارت قضية واحدة لا يمكن الفصل بينها ، تبناها الوفد المصرى بزعامة سعد زغلول بغية عرضها أمام مؤتمر الصلح فى باريس عام ١٩١٩م ولم تكن قضية الجلاء عن السودان مطروحة آنذاك من جانب زعماء ثورة ١٩١٩ م كهدف منفصل عن أهداف الحركة الوطنية المصرية ، ولهذا فقد عمت المظاهرات مختلف المدن السودانية تؤيد الثورة المصرية ومطالبها القومية فى وحدة الوادى شماله وجنوبه على السواء .

ففى محادثاته مع اللورد ملنر أشار سعد زغلول عام ١٩٢٠ الى أنه لا يجوز التحدث فى موضوع السودان منفصلا عن قضية مصر ، لأن السودان ومصر قطر واحد ، وكلاهما مكمل للآخر ولا يمكن الفصل بينهما بأى حال من الأحوال . وأكد على هذا المعنى عدلى باشا فى مفاوضاته مع كيرزون عام ١٩٢١ حين أشار الى التحفظات الخاصة بالسودان معترضا على لفظ أن السودان ملك مشترك بين مصر وبريطانيا ، قائلا ان السودان أرض مصر وحق مصر فى السيادة عليه لا نزاع فيه .

وظلت قضية الجلاء ووحدة وادى النيل تترنح سنوات طويلة على موائد المفاوضات وجلسات المحادثات بين مصر وبريطانيا ، وصارت هدف الحكومات المصرية المتتالية منذ أول وزارة شعبية بزعامة سعد زغلول عام ١٩٢٤ ، تدفع هذه الحكومات المطالب والضغوط الشعبية كمطلب أسمى وهدف أساسى للحركة الوطنية

المصرية ، سواء تحت راية حزب الأغلبية الشعبية أو أحـزاب الأقلية .

وفى سبيل هذه الغاية وقع النحاس معاهـدة ١٩٣٦ مـع بريطانيا — رغم معارضة البعض لها — اذ كانت خطوة على طريق الكفاح نحو تحقيق الأمانى المصرية المرجوة ، وقد حلت المعاهدة محل تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الصادر من جانب واحـد . اذ أن المعاهدة نصت فى مادتها الأولى على انهاء الاحتلال العسكرى لمصر وتحديد مناطق معينة تتمركز فيها القوات البريطانية .

كما نصت على التشاور مع الطرف الآخر فى حالـة دخـول أحدهما فى نزاع خطير مع طرف ثالث وتقديم المساعدة فى حالـة الاشتباك فى حرب أو التهديد بها وذلك ليحل هذا النص محـل التحفظ الثانى من تصريح ٢٨ فبراير وهو الدفاع عن مصر ضد أى اعتداء خارجى .

كما ساعدت المعاهدة مصر على التخـلص من الامتيـازات الأجنبية نهائيا وصارت حماية الأقليات مسئولية مصر بمفردها .

ولم يبق الا موضوع السـودان حيث نصت المعـاهدة على استمرار النظام الادارى فيه طبقا لاتفاقية الحكم الثنائى عام ١٨٩٩ وهو ما لم تقبله مصر نتيجة لاستغلال انجلترا لهذا النص ومحاولاتها فصل السودان عن مصر . هذا الى جـانب أن تواجـد القوات العسكرية البريطانية بمنطقة القناة لم يمنح مصر الاستقلال الكامل مما حدا بالحكومة المصرية الى الغاء المعاهدة واتفاقيتى الحكم الثنائى ١٨٩٩ بصورة نهائية عام ١٩٥١ . ولم تكد تنتهى أحداث الحـرب العالمية الثانية حتى تبنت الحكومة المصرية ذاتها المطالب الشعبية بضرورة اعادة النظر فى المعاهدة التى ثبت عدم جدواها أمام التدخل الأجنبى وتحقيق استقلال البلاد وسيادتها على أرضها .

وازاء الاصرار البريطانى على عدم اتمام الجلاء التام عن وادى النيل لجأت مصر الى هيئة الأمم المتحدة برفع قضيتها أمام مجلس الأمن عام ١٩٤٨ بغرض تدويل القضية واخراجها من حيز المفاوضات الثنائية العقيم التى ظلت تتحطم على صخرة السودان .

ونتيجة لفشل مصر فى استقطاب ميزان القوى الدولية لصالحها فى هيئة الأمم فقد سعت بريطانيا بجدية لتنفيذ مآربها فى السودان بالعمل على فصل جنوبه عن شماله والسعى الى فصله نهائيا عن مصر ونجحت فى استقطاب كثير من أبناء السودان تحت شعار السودان للسودانيين بطرح مبدأ الحكم الذاتى وحق تقرير المصير لأبناء السودان ، ولم تكن مصر بأقل حرصا من بريطانيا على تحرير ارادة أبناء جنوب الوادى من اى سيطرة خارجية ونوالهم حريتهم ، بل ان مصر أكدت على مصداقية نواياها بضرورة تحديد موعد نهائى يتحقق فيه للسودان هذان المبدآن .

وأمام مماطلة الجانب البريطانى لم تجد مصر بدا من الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى الحكم الثنائى للسودان عام ١٨٩٩ فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ أثر فشل محادثات صلاح الدين — بيفن ، وبعد أن تحققت مصر من عدم صدق النوايا البريطانية .

وظلت قضية الجلاء ووحدة وادى النيل معلقة دون حل حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وصارت ارادة مصر بيد نفر من أبنائها لا يستشعرون ضغطا من المحتل الأجنبى ، وأرادت حكومة الثورة أن تدحض الحجج البريطانية القائلة بوجوب استقلال السودان ومنحه حق تقرير المصير لأبنائه ، فوافقت على فصل مسألة السودان والتباحث بشأنه حتى يمكن لمصر أن تتفرغ نهائيا لقضية الجلاء عن البلاد .

وعلى الرغم من انقسام الأحزاب الوطنية السودانية ما بين معارض للاتحاد مع مصر ومؤيد لها ، فان الثوار فى مصر قد استفادوا من خبرة المفاوضين السياسيين المصريين طوال تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، الذى لم يحقق أى نتيجة تذكر أمام نجاح السياسة البريطانية المتواصل بالسودان بخلق مناخ من المعارضة السودانية للالتحام مع مصر ، يتزايد يوما بعد يوم ، والعمل على اظهار الهوية السودنية كهوية مستقلة ومنفصلة عن مصر .

وأصبحت المشاكل الداخلية مع حتمية تغيير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السيئة التى رزحت تحتها البلاد طوال عهد الاحتلال تحتم ضرورة الاسراع بتوقيع اتفاقية السودان مع بريطانيا فى ١٢ فبراير ١٩٥٣ بشأن تحقيق الحكم الذاتى وحق تقرير المصير للسودانيين فى ظرف ثلاث سنوات بعد اجراء انتخابات سودانية حرة تحت اشراف دولى يضمن لها الحيدة التامة .

وبذلك استطاعت مصر أن تقضى على الخطة الانجليزية لركوب موجة الوطنية بالسودان وأكدت على أنها الأقدر والأولى بمساعدة السودانيين على تحقيق آمالهم وأمانيهم واحترام قرارهم . ومن هذا المنطلق تمكنت حكومة الثورة أن تتفرغ تماما لمواجهة قضية جلاء القوات البريطانية عن قاعدة قناة السويس ، واستطاعت باصرار وعزيمة رجالها على تحقيق الجلاء التام دون الدخول فى دهاليز المفاوضات لسنوات طويلة أن ترغم بريطانيا على توقيع اتفاقية الجلاء بالأحرف الأولى فى ٢٧ يوليو ١٩٥٤ التى نصت على رحيل القوات البريطانية وجلائها عن مصر فى غضون عشرين شهرا .

وبذلك فشلت المحاولات البريطانية المستميتة باطالة أمد المفاوضات مع الثوار وجر مصر الى حظيرة مشروع الدفاع المشترك

مع الغرب أو الدخول فى أحلاف للدفاع عن المنطقة بغية الحفاظ على المصالح الغربية بها .

ولم تجد بريطانيا بديلا عن الموافقة على توقيع اتفاقية الجلاء بصورة نهائية فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ بعد أن تصاعدت عملية الكفاح المسلح ضد قواتها فى القناة وتوالت الهجمات الفدائية المصرية على تلك القوات ومنشآت قاعدتها .

وتحقق لمصر باصرار الجيل الجديد من أبنائها حلم طال انتظاره بعد احتلال دام بقاؤه على أرض البلاد أكثر من اثنين وسبعين عاما ، وأصبح قرار أبناء وادى النيل فى بلادهم بأيديهم .

وازاء الدراسات التاريخية المتعددة التى تناولت موضوع السودان والعلاقات المصرية السودانية ، يلاحظ حاجة المكتبة التاريخية الشديد الى دراسات جادة تلقى الضوء على قضية وحدة وادى النيل ، تلك الوحدة الأزلية التى تؤكدها عوامل التاريخ والمصير والهدف المشترك وتلح على قيامها يوما بعد يوم وتتزايد الحاجة اليها فى وقتنا الحاضر ، ولن يزيد الأمر وضوحا الا تلك الدراسات الجادة المتأنية .

ومن أهم الدراسات التى تعرضت لقضية وحدة وادى النيل مصر والسودان ما كتبه الدكتور عبد الرزاق السنهورى عام ١٩٤٩ لكنه تناول هذا الموضوع من وجهة النظر المصرية الى حد كبير مع سرد للمفاوضات المصرية البريطانية بشأن السودان وهو كغيره من الذين كتبوا عن مصر والسودان تبنى وجهة النظر المصرية القائلة بوجوب انضواء السودان تحت التاج المصرى وهو ما رفضه قطاع كبير من الرأى العام السودانى .

ومن أهم الدراسات فى هذا المجال ما كتبه الدكتور رأفت غنيمى الشيخ عن : مصر والسودان فى العلاقات الدولية ، منذ فتح محمد على للسودان حتى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، والدراسة المعنونة : السودان فى المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٣٠ — ١٩٣٦ ، للدكتور يونان لبيب رزق ، وكما هو واضح أن هذه الدراسة تنتهى عند توقيع معاهدة ١٩٣٦ وما تضمنته بخصوص وضع السودان . كما أن الدكتور يونان له عدة دراسات جادة عن السودان وارتباطه بمصر نشرت بمجلة السياسة الدولية والصحف المصرية وبالتحديد جريدة الأهرام .

وقد وجدت — بتوجيه من أستاذى الدكتور جلال يحيى — أن الحاجة شديدة لدراسة تتناول قضية الجلاء ووحدة وادى النيل ، فكان اختيارى لدراسة هذا الموضوع من عام ١٩٤٥ وهو العام الذى شهد نهاية الحرب العالمية الثانية وما صاحبه من تغييرات جذرية بمنطقتنا ، ذلك أن الحرب العالمية الثانية قد أنشأت متغيرات دولية جديدة وجعلت المناخ العام للسياسة الدولية مختلفا تمام الاختلاف عن ذى قبل ، ومن المقرر بين علماء القانون الدولى دون استثناء أن تغير الظروف يترتب عليه تغير الالتزامات والمواثيق الدولية التى أبرمت فى ظروف مخالفة فكان من الطبيعى أن تنتهز الحكومة المصرية هذه الفرصة وتعلن ان معاهدة ١٩٣٦ التى أبرمت بين مصر وانجلترا فى ظروف معينة وحدد للنظر فى أمر تعديلها أو الغائها عشرون عاما قد تغيرت تماما .

وبذلك استنفدت المعاهدة كل أغراضها وصار جلاء القوات البريطانية عن مصر أمرا محتوما وقد أثبتت أحداث الحرب أن القواعد العسكرية واحتلال الجيوش الأجنبية للأراضى الوطنية انما هو لحماية المصالح الأجنبية فقط دون مراعاة المصالح الوطنية ذاتها .

ومن أجل ذلك فقد تقدم الوفد فى عـــام ١٩٤٥ بمذكـــرة الى بريطانيا أوضح فيها هذه المتغيرات مطالبا بالجلاء التام عن الأراضى المصرية واقرار وحدة مصر والسودان باعتبار أنهما جزءان متكاملان لا يقبلان انفصاما ، وأن احترام حقوق الشعب وعلاقات المـودة بينهما خير ضمان للسلام الدولى .

وكانت موافقة أستاذى الدكتور رأفت الشيخ على أن يشارك فى الاشراف على هذا البحث دافعا قويا لى على الاستمرار وحافزا على المثابرة طوال سنوات خمس هى عمر البحث .

وأهم المصادر التى اعتمد عليها بصورة أساسية هى :

أولا : الوثائق غير المنشورة :

وثائق وزارة الخارجية البريطانية المحفوظة بأرشـــيف وزارة الخارجية فى Kew Garden بلندن (Public Record Office, F.O.) خلال فترة البحث التى أفـرج عـــن الفتـــرة المتأخـــرة منهـــا منذ سنوات قليلة عملا بمبدأ حرية النشر فى بريطانيا والســـماح بالاطلاع على هذه الوثائق وقد قمت باحضار هذه الوثائق من لندن، وعلى الرغم من عدم وفرتها ووجودها تحت يدى بصورة كافيـــة نظرا لأنى أحضرتها بواسطة أحد الوكلاء المعتمدين لدى الارشيف البريطانى وبالعملة الصعبة ، فانها ساعدت الى حـــد كبير على التعرف على وجهة النظر البريطانية الى جانب المصادر الوثائقية الأخرى المنشورة .

كما أننى تمكنت بتصريح من الأستاذ الدكتور جاد طه ـــ عميد كلية الآداب ورئيس مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس من الاطلاع على الوثائق البريطانية غير المنشورة والمصورة على الميكروفيلم ، وقد ساءت أحوال هذه الوثائق الميكروفيلمية وتحتاج

الى بعض الجهود لاعادتها الى حالتها الطبيعية مع استخدام أجهزة حديثة للقراءة البصرية (Readers) وهذه الوثائق لا تشفى غليل الباحث خلال الفترة المتأخرة من التاريخ الحديث لأنها لا تتعدى عام ١٩٤١ ، ولذلك كانت الحاجة الملحة للجـوء الى أرشيـف وزارة الخارجية فى لندن لتغطية فترة البحث المعاصرة .

كما رجعت الى مناقشات البرلمان المصرى بمجلسيه : النواب والشيوخ خلال سنوات البحث وبعض السنوات السابقة اللازمة للبناء التاريخى له ، ومن خلال تلك المناقشات يستطيع الباحث أن يستخلص مادة علمية مهمة وحية ، وأن يلقى الضوء بسهولة على تاريخ مصر والسودان خاصة أن البرلمان المصرى زخر بأعضـاء هم قمم السياسيين والمثقفين فى مصر ، ويلاحظ رغم اختلاف وجهات النظر والتوجهات السياسية والحزبية المتباينة احترام الجميـع للرأى الآخر وتقديس أدب الكلمة والحوار ، فأثمر ذلك ازدهـار الليبرالية السياسية فى مصر .

اما المصادر المنشورة فاهمهـا :

المناقشات البرلمانية لمجلس العموم واللـوردات البريطـانى Parliamentary Debetes والمعروفة بـ (Hansard) وهى محفوظة بمكتبة جامعة القاهرة ، وهذه المناقشات تلقى الضوء على مدى ما وصلت اليه الديمقراطية الانجليزية من تقدم وازدهار للحياة البرلمانية وهى تماثل مناقشات البرلمان المصرى مع الفارق .

كما تمكنت من الاطلاع على الوثائق البريطانية المنشورة عن سنوات ١٩٥١ ، ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ ، والمعروفة بـ international affairs Documents on وقمت بتصويرهـا من مكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة .

أما وثائق الولايات المتحدة المنشورة فهى تعبر عن السياسة الخارجية لأمريكا وهى تقع فى مجلدين ومحفوظة بالمركز الثقافى الأمريكى بالاسكندرية وهى :

— Documentary History of United States Foreign Policy 1945-1973.
— A History of American Foreign Policy.

ولم يعتمد عليها البحث الا من خلال القاء الضوء على وجهة النظر الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية وسياستها فى المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية .

ثانيا : أما المصادر العربية المنشورة فاهمها :

١ — وثائق المفاوضات البريطانية المصرية بشأن القضية المصرية من عام ١٨٨٢ الى ١٩٥٤ والمعروفة بالكتاب الأبيض المصرى الذى أصدرته الحكومة المصرية عن جمهورية مصر عام ١٩٥٥ .

٢ — الوثائق الصادرة عن رياسة مجلس الوزراء المصرى فيما يخص موضوع السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير ١٩٥٣ ، ونشرت فى عام ١٩٥٣ ، وتعرف بالكتاب الأخضر المصرى عن السودان .

٣ — ثم بيانات محمود فهمى النقراشى رئيس الوزراء ورئيس وفد مصر أمام مجلس الأمن عام ١٩٤٧ ، وخطب السير الكسندر كاد : وجان رئيس الوفد البريطانى أمام مجلس الأمن أثناء نظر القضية المصرية عام ١٩٤٧ والرد على بيانات النقراشى وهذه الخطب مطبوعة ومنشورة فى كتاب باللغة العربية وغير معروفة جهة نشرها ، لكن من المحتمل أن السفارة البريطانية بالقاهرة تولت

نشرها ، وقد قمت بمقارنة ما جاء على لسان كادوجان بما كانت تنشره الصحف المصرية بالكامل من هذه الخطب فى حينه ، وردود النقراشى عليها فوجدتها صحيحة ومطابقة لما نشر .

٤ — وثائق تاريخ الانتخابات البرلمانية السودانية وهى صادرة عن بنك المعلومات السودانى بالخرطوم عام ١٩٨٦ .

٥ — ما صدر عن وزارة الخارجية الملكية المصرية ورياسة مجلس الوزراء المصرى من وثائق تتعلق بتاريخ المفاوضات والمحادثات الرسمية بين الحكومتين المصرية والبريطانية وأهمها :

(أ) محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومتين المصرية والبريطانية مارس ١٩٥٠ — نوفمبر ١٩٥١ .

(ب) المحادثات التى دارت بين أحمد محمد خشبة باشا وزير الخارجية المصرى والسير رونالد كامبل السفير البريطانى فى مصر بشأن مشروع قانون المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية للسودان عام ١٩٤٨ .

(جـ) وثائق مفاوضات النحاس — هندرسن عام ١٩٣٠ ومعاهدة ١٩٣٦ ، وسعد ملنر ١٩٢١ .

٦ — الوثائق المنشورة عن السودان منذ عام ١٨٩٩ حتى اتفاقية فبراير ١٩٥٣ والتى نشرتها باللغة الفرنسية الجمعية المصرية للقانون الدولى عام ١٩٥٣ .

٧ — وثائق اتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ والمنشورة بدورية الجمعية المصرية للقانون الدولى باللغة الفرنسية بالمجلد العاشر عام ١٩٥٤ .

٨ ـ الوثائق المنشورة عن الحركة العمالية المصرية ١٨٥٦ ـ ١٩٧٠ الصادرة عن الجامعة العمالية .

٩ ـ وثائق وزارة الخارجية البريطانية المنشورة بجريدة الاهرام عام ١٩٨٦ .

١٠ ـ وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر التى جمعها ونشرها الأستاذ الدكتور عبد العزيز الشناوى ، والأستاذ الدكتور جلال يحيى .

١١ ـ الوثائق الخاصة بالاجراءات التى اتخذتها الحكومة المصرية برئاسة على ماهر باشا بشأن التدابير الحربية اللازمة أثناء الحرب العالمية الثانية والتى تعهدت مصر بالقيام بها طبقا لمعاهدة ١٩٣٦ وهى منشورة بالوقائع المصرية عام ١٩٣٩ .

ثالثا : المناقشات الوثائقية والمقابلات الشخصية :

(أ) وتمثلت فى مراسلات مع المهندس طيار حسن عزت (أحد الضباط الاحرار) خلال شهر نوفمبر ١٩٨٦ بمحل اقامته بسويسرا وايطاليا ورأيه فى تنظيم الضباط الأحرار وقيادة جمال عبد الناصر له ، وهذه المكاتبات بخط يده .

(ب) مقابلة شخصية مع الأستاذ ابراهيم فرج باشا نائب رئيس حزب الوفد الجديد الحالى ، ووزير الشئون البلدية والقروية ووزير الخارجية بالانابة فى حكومة الوفد التى سبقت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

(جـ) مقابلة شخصية مع السيد كمال الدين حسين أحد الضباط الأحرار والمشاركين فى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

(د) مقابلة شخصية ومراسلات مع الأستاذ عبد الله أحمد عبد الله المؤرخ الفنى وأحد الصحفيين البارزين عن ذكرياتــه فى الأحداث الوطنية التى شهدتها البلاد عام ١٩٣٠ ، ١٩٣٥ .

رابعا : موسوعة التاريخ الاسلامى وتقارير حكومة السودان عام ١٩٤٩ والمذكرات الشخصية لأحمد مرتضى المــراغى وزيــر الداخلية فى حكومة ما قبل الثورة مباشرة ، ومذكرات اسماعيــل صدقى وشيخ الاسلام الظواهرى وكمال الدين رفعت ، والدكتور محمد حسين هيكل ، ومحمد على علوبة باشا ، واللواء محمــد نجيب ، ومحمود رياض ، وصلاح الشاهد وصلاح نصر .

خامسا : الدوريات المصرية والسودانية المعــاصرة والمتأخرة الى جانب بعض الدوريات العربية والأجنبية المنقولة عن الصحف المصرية .

سادسا : خطب وتصريحات للنحاس باشا ومكرم عبيد باشا وصلاح ســالم .

سابعا : دراسات وأبحاث بالصحف والمجــلات والدوريــات السياسية اليومية والشهرية والفصلية .

ثامنا : المراجع العربية والأجنبية الوارد ذكرها بثبت المصادر والمراجع وهى متعددة تغطى فترة ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وما بعدها ، وتلك التى تتعلق بقضية الجلاء ووحدة النيل : مصر والسودان ، وتاريخ المفاوضات المصرية البريطانية وكان على رأس المراجع الأجنبية مؤلفات المؤرخ البريطانى فاتيكيوتيس المتعلقــة بتاريخ مصر وثورتها عام ١٩٥٢ .

وقد قسمت البحث الى ثلاثة ابواب مقسمة الى فصول :

الباب الأول :

تحت عنوان : المفاوضات الأولى وفشلها ١٩٤٥ — ١٩٤٧ ، ويتكون من ثلاثة فصول :

الفصل الأول : ضرورة اعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ .

الفصل الثانى : مشروع معاهدة صدقى — بيفن (٢٥ اكتوبر ١٩٤٦) .

الفصل الثالث : استمرار المطالب الوطنية بالجلاء عن وادى النيل ١٩٤٦ — ١٩٤٧ .

اما الباب الثانى :

فيقع تحت عنوان : استمرار المباحثات والغاء المعاهدة ١٩٤٨ — ١٩٥٢ ، ويشمل اربعة فصول :

الفصل الرابع : السياسة الاستعمارية لبريطانيا فى وادى النيل .

الفصل الخامس : طرح مبدأى الحكم الذاتى وحق تقرير المصير للسودانيين وعمق الأزمة المصرية عام ١٩٤٨ .

الفصل السادس : مباحثات مصر وبريطانيا ١٩٥٠ — ١٩٥١ ، والفشل فى معالجة قضيتى الجلاء ووحدة وادى النيل .

الفصل السابع : مصر تقرر الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى الحكم الثنائى للسودان ١٨٩٩ .

واما الباب الثالث والأخير :

فيقع تحت عنوان الثورة والاتفاق مع بريطانيا ١٩٥٢ – ١٩٥٤ ، ويشمل ثلاثة فصول هى :

الفصل التاسع : الثورة وقضية الجلاء .

الفصل الثامن : ثورة ٢٣ يوليو وموقفها من قضية وحدة وادى النيل .

الفصل العاشر والأخير : توقيع اتفاقية الجلاء .

وفى النهاية انقدم بخالص الشكر والتقدير والاعتراف بالعرفان لكل من قدم الى يد العون والمساعدة معضدا هذا العمل ليرى النور : السادة العاملين بمكتبات محافظة الاسكندرية وجامعتها ودار الكتب المصرية وفرع الدوريات بها ، ومركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس ومركز الكمبيوتر بها ، ومكتبتى جامعة القاهرة وكلية الآداب بها ، والى الإخوة والسادة الزملاء والمسئولين بشركة مطابع محرم الصناعية وعلى رأسهم السيد المهندس بولند مدحت وفائى رئيس مجلس الادارة والاخوة : عاطف عطية وأحمد الكنانى والسيد الطنوبى والاستاذ محمد القاضى ، والسيدة سوسن الحناوى وكيلة الوزارة ورئيسة مكتبة مجلس الشعب المصرى بالقاهرة على ما قدمت لى من عون للاطلاع على مضابط مجلس النواب والشيوخ والوثائق المنشورة والمحفوظة بمكتبة المجلس .

والى الاخوة أعضاء هيئة التدريس بقسم التاريخ – كلية الآداب – جامعة الزقازيق على ما أبدوه نحوى من الود والمساعدة .

وأخص بالشكر السيدة الفاضلة شريكة حياتى ، التى وقفت الى جانبى تشد من أزرى وتعضد جهدى بالكلمة الطيبة والمجهود

المتواصل طوال تلك السنوات التى قضيتها بالدراسات العليا مؤمنة بقيمة العلم وأهميته ، فلها منى خالص الشكر ومن المولى عز وجل الجزاء .

واعترافاً بالفضل لا يسعنى الا أن أتقدم بوافر الشكر وجزيل العرفان لأستاذى الفاضل الدكتور جلال يحيى ، الذى تتلمذت على يديه منذ احد عشر عاما فشملنى برعايته وأحاطنى بفضله وكرمه فكان نعم الأب والمربى ، وشعرت بانى احد افراد أسرته ، ولم يأل جهدا عن مساندتى وتوجيهى فى كل لحظة مؤكدا أصالة العالم المصرى الذى قلما نجد له مثيلا ، وكم قضيت امامه من الساعات الطوال لا يمل ولا يكل ، أطرق بابه ليل نهار مرحبا بشوشاً . وأدعو الله من كل قلبى أن يطيل لنا فى عمره ليظل نبراساً هادياً وعالماً مرشداً لتلاميذه فله منى كل الاعتراف بالفضل والثناء ، ومن المولى سبحانه وتعالى الأجر والثواب .

كما لا انسى استاذى المبجل الدكتور رأفت الشيخ ، الذى فتح لى باب مكتبته وبيته مؤكداً على نبل أخلاقه وكرم وفادته وحسن مودته ، فشد بهذه الحفاوة من أزرى وقوى من ساعدى على الاستمرار والتقدم ، ومواصلة الطريق ، ومهد لى الشاق والصعب ، ولولاه ما كان هذا العمل الذى بين أيدينا . ولا أملك الا أن أدعو له ربى متمنياً لسيادته من الصحة موفورها ومن السعادة والتقدم والرفاهية جلها وعظيمها وجزاه الله عنى خير الجزاء وحسن الثواب .

ويطيب لى فى هذا المقام أن أتقدم بعظيم شكرى وامتنانى لأساتذتى الأفاضل الأستاذ الدكتور محمد محمود السروجى والأستاذ بكلية الآداب جامعة الاسكندرية على تفضله بالموافقة على مناقشتى فيما ورد بهذه الرسالة وعلى ما غمرنى به من رعاية وعطف طوال

فترة تتلمذى على يديه خلال دراستى بسنوات الليسانس بقسم التاريخ بآداب الاسكندرية ، وأدعو الله له بدوام الصحة والرقى والتقـــــدم .

كما أتقدم بعظيم شكرى وامتنانى لأستاذى الفاضـــل الأستاذ الدكتور شوقى عطا الله الجمل ، الذى افادنى بخبرتـــه وعلمـــه وارشاداته القيمة ليخرج هذا العمل فى صورة أفضل ، وعـــلى تفضله بالموافقة على مناقشتى فيما جاء بهذا البحث .

وعلى الله قصـــد السبيـــل.
عليه توكلت واليه أنيـــب .

محمد عبد الحميد الحناوى



الباب الأول

المفاوضات الأولى وفشلها

١٩٤٥ ـ ١٩٤٦

الفصل الأول : نهاية الحرب العالمية الثانية وضرورة اعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ .

الفصل الثاني : مشروع معاهدة صدقي ــ بيفن ٢٥ اكتوبر ١٩٤٦

الفصل الثالث : استمرار المطالب الوطنية بالجلاء عن وادي النيل ١٩٤٦ ــ ١٩٤٧

الفصـــل الأول

نهــاية الحـــرب العالميــة الثانيــة
وضرورة اعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦

١ ــ وادى النيل حتى نهاية الحرب العالمية الثانية .

٢ ــ التطبيق العملى للمعاهدة اثناء الحرب .

٣ ــ المطالب المصرية بضرورة تعديل المعاهدة .

٤ ــ مذكرة الحكومة المصرية فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ .

٥ ــ رد الحكومة البريطانية على المذكرة المصرية .

٦ ــ وجهة النظر الحزبية والشعبية فى وادى النيل تجاه الـــرد البريطـــانى .

ضرورة اعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦

صار لزاما على القوى الشعبية والأحزاب الوطنية أن تطالب بريطانيا بالجلاء عن وادى النيل ، خاصة بعد أن أصبح للطبقات المتوسطة دور ملحوظ فى الحياة السياسية للبلاد ونشاط هذا الدور خلال سنى الحرب ، حيث قدمت مصر لبريطانيا وحلفائها من المساعدات ما كان سببا فى انتصارها نتيجة لتطبيق بنود معاهدة ١٩٣٦ تطبيقا عمليا وتنفيذ التزاماتها بروح البنود والتحالف .

فبعد اعلان هتلر للحرب فى أول سبتمبر ١٩٣٩ ، قام على ماهر باصدار مرسوم باعلان الأحكام العرفية فى البلاد ، وفرضت احكام الرقابة والتعبئة العامة وسخرت موارد البلاد لصالح الجيوش الحليفة مما ادى الى تقييد حرية المصريين وسيادتهم على أرضهم كما سخرت موارد وامكانات السودان لصالح تلك الجيوش .

وتمسكت بريطانيا بما جاء بالمعاهدة من بقاء قواتها بمنطقة القناة حتى عام ١٩٥٦ لضمان حرية الملاحة بالقناة وحتى يصبح الجيش المصرى فى حالة تمكنه من أن يكفل بمفرده سلامة الملاحة بذلك الشريان المائى المهم للمواصلات الامبراطورية والعالمية ، وكيف يتأتى ذلك وهى حريصة على عدم تقوية الجيش المصرى

واعداد أفراده اعدادا جيدا للقيام بهذه المهمة ، فى نفس الوقت الذى تزيد فيه قبضتها على الحياة السياسية فى مصر والسودان لخدمة أغراضها وتحقيق أهدافها الاستعمارية ؟!

وعلى الرغم من بعض المميزات التى استفادت مصر منها من خلال المعاهدة التى اعتبرت مكسبا يضاف لرصيد الحركة الوطنية المصرية ، فانها أثبتت مع مرور الأيام عدم فعاليتها فى تحقيق أمانى البلاد فى الاستقلال ، ولذا فقد طالبت القوى الوطنية بضرورة اعادة النظر فى المعاهدة لخلق صيغة جديدة لتلك العلاقة القائمة بين مصر وبريطانيا فتقدمت الحكومة المصرية بمذكرتها فى هذا الشأن فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ بعد أن استنفدت المعاهدة اغراضها .

لكن الحكومة البريطانية فى ردها فى ٢٦ يناير ١٩٤٦ صرحت بأنها لا تمانع فى أن تعيد النظر فيها مع مراعاة ضمان الأمن والسلم الدولى قاصدة بذلك خلق رباط من التحالف الأبدى مع مصر ، كما نقضت المذكرة وحدة وادى النيل واعتبار السودان وحدة منفصلة عن مصر ، مما أدى الى رفض القوى الوطنية الشعبية والحزبية فى شطرى الوادى ما جاء بالمذكرة البريطانية ، وبدأت المظاهرات والاضرابات تهدد مستقبل حكومة النقراشى باشا ، التى باتت لا تواكب تطلعات وأمانى الحركة الوطنية .

١ — وادى النيل حتى نهاية الحرب العالمية الثانية

أخذ الموقف الدولى فى التدهور منذ عام ١٩٣٨ عندما تمادت ايطاليا باحتلال البانيا فى أوائل عام ١٩٣٩ واجتازت المانيا حدود بولندا فى سبتمبر ١٩٣٩ واشتباك فرنسا وانجلترا مع المانيا وفاء لتعهدهما بنجدة بولندا (١) فكانت شرارة الحرب العالمية الثانية .

وقام على ماهر الذى تولى الوزارة فى ١٨ أغسطس ١٩٣٩ باعلان حالة الطوارىء وفرض الأحكام العرفيــة بناء على طلب السفير البريطانى تنفيذا لأحكام المادة السابعة من معاهدة ١٩٣٦، ثم عين نفسه حاكما عسكريا فى أول سبتمبر ، وبحث الانجليز معه التدابير اللازمة لمواجهة أعباء الحرب وما يجب اتخاذه لمسانـدة بريطانيا وتدبير المواد الغذائية والمهمات الحربية اللازمة لقواتها المحاربة (٢) .

وأصبح الحكام العسكريون الانجليز هم الذين يتولون تطبيق القانون العسكرى البريطانى على مواطنى البلاد ، وبنــاء عليه فقد فرضت الرقابة على الصحف والسينما والاذاعة والمراسلات الخاصة ، ولم يكن أمام البرلمان المصرى الا الموافقة على تــلك الاجراءات المقيدة للحريات الشخصية (٣) .

ثم جابهت على ماهر مشكلة دخول مصر الحرب الى جــانب حليفتها انجلترا اذ التزم بسياسة تجنيب مصر ويلات الحرب الا فى حالة الحصول على مكاسب سياسية وظل على موقفه حتى يونيو ١٩٤٠ حين نقل ولاءه تجاه المانيا وحليفتهــا نتيجــة لتــوالى انتصاراتهما ، ولعله كمصرى مخلص لبلاده كان يبغى تحقيــق امانيها القومية (٤) ، مما أدى الى اتهام بريطانيا له بمعاداتهــا ومسئوليته عن نمو التيار الموالى للمحور ، فسارعت الى اقالته .

وفى نفس الوقت أعلنت حكومة السودان (البريطانية) حالة الطوارىء فى اغسطس ١٩٣٩ متخذة من المانيا موقفا يشــبه الى حد ما موقف مصر . وأعلن الحاكم العام أن السودان فى حالة حرب مع ايطاليا دون الرجوع للشريك الثانى فى حكم السودان طبقا لاتفاقيتى الحكم الثنائى ١٨٩٩ وهو مصر ، وبرر الحاكــم العام موقفه هذا بعدم استشارة الحكومة المصرية فى اعلان هذا

القرار بأنه حق طبيعى من حقوق الدفاع عن البلاد يتولاه بمقتضى سلطته المخولة له (٥) نظرا لظروف الحرب الحالية ومتطلباتها ، فقد ثار تقدم الايطاليين نحو جنوب السودان فى أواخر عام ١٩٤٠ مخاوف الانجليز من استمرار تقدمهم نحو الشمال ودخولهم مصر من الجنوب ، ولكن هذه المخاوف لم يكن لها ما يبررها بعد توقف الطليان عن التقدم نهائيا شمالا .

ويرجع اللواء على أحمد باشا ذلك التوقف لا لخوف الايطاليين من المقاومة الأهلية السودانية ، ولكن لأن موسم السيول والأمطار الغزيرة بجبال السودان الجنوبية يستمر خلال هذه الفترة ويعوق تقدم القوات الايطالية ، ولم يكن هناك أى مبرر لاعلان الحاكم العام لحالة الحرب فى السودان (٦) .

وتطورت الأحداث بسرعة خلال عام ١٩٤٠ فسقطت وزارة على ماهر لتحل محلها وزارة حسن صبرى الائتلافية ، فعرض على البرلمان موضوع اشتراك مصر فى الحرب الذى أعلن بعد مناقشات طويلة أن مصر لا تضمر عداء لأى دولة ولكنها ستبذل كل ما تستطيع فى حالة الاعتداء على أراضيها (٧) ، وتقدم حينئذ حزب الوفد فى أول أبريل ١٩٤٠ بمذكرة للحكومة البريطانية يتهمها بمساندة الانقلاب الدستورى رغم أحكام المعاهدة مطالبا بريطانيا بالآتى :

١ ــ جلاء القوات البريطانية عن مصر بعد انتهاء الحرب وعقد مؤتمر الصلح .

٢ ــ اشتراك مصر الفعلى فى مفاوضات الصلح بعد انتهاء الحرب .

٣ ــ الدخول فى مفاوضات مع مصر تنتهى بالاعتراف بحقوقها كاملة فى السودان لمصلحة أبناء وادى النيل .

٤ — العمل على إلغاء الأحكام العرفية التى أعلنت بناء على طلب بريطانيا .

٥ — حل مشكلة القطن بالسماح بتصديره الى البلاد المحايدة أو بشرائه بالأسعار والشروط المناسبة (٨) .

وبغض النظر عن مذكرة الوفد شديدة اللهجة ، فان انجلترا كانت تتجه نحو زيادة قبضتها على الأمور فى البلاد بمساندة الوفد على تولى أمور الحكم وهو صاحب الشعبية الأولى وذلك بعد اضطراب الأحوال الداخلية تحت حكم وزارات الأقلية (٩) ، والاتجاه الموالى للمحور ، فى نفس الوقت الذى تتوالى فيه انتصاراتهم على الحلفاء فالماريشال روميل يتقدم نحو مصر مخترقا الصحراء الليبية حتى وصل الى العلمين كما شن القائد الايطالى جرازيانى غاراته المكثفة على مرسى مطروح من قواعد ايطاليا فى ليبيا (١٠) .

وكانت الحكومة المصرية تتوقع بين لحظة وأخرى استيلاء المحور على الاسكندرية ولم يكن لدى القوات البريطانية من خطة للدفاع عن البلاد ووقف الزحف الألمانى المنتظر ، بل اشيع عن خطة انجليزية لاغراق الدلتا لاعاقة تقدم الجيش الألماني داخل مصر ، وظهرت بعض المحاولات من جانب العسكريين المصريين للاتصال بالألمان على حدود مصر الغربية ليعلموا أن فى مصر حركة وطنية تعمل من أجل مصلحتها واستقلالها معادية للانجليز (١١) الى جانب أن الرأى العام المصرى هائج ضد الانجليز سعيد لهزائمهم لا حباً فى الألمان لكن تشفياً فى الانجليز .

والمظاهرات تطوف شوارع القاهرة تهتف بسقوط انجلترا وحياة روميل ، تدعوه للتقدم الى الأمام ، فاضطر كبار الساسة الانجليز فى مصر الى عقد مجلس تحت رئاسة مستر أوليفر لبتلتون،

والسفير مايلز لامبسون ، وكبار قواد الجيش البريطانى وذلك لبحث الأمر وتقرر تقديم انذار للملك فاروق بموجب تكليف مصطفى النحاس بتشكيل الوزارة ، أو أن يتنازل عن عرشه تحت ضغط القوة (١٢) .

وكان اصرار الانجليز على تولى النحاس الوزارة بصفته زعيم الجبهة الوطنية التى وقعت معاهدة ١٩٣٦ ، على اعتبار أن باستطاعته مواجهة القصر الذى كانت له صلات واضحة بالقوى الفاشية ، ويمكنه أن يمسك بزمام الحكومة والبرلمان وحشد الجماهير الثائرة لتأييد المعاهدة وجهود الحلفاء الحربية (١٣) .

ورأت انجلترا حفاظا على مصالحها وتحت ضغط قوى دول المحور أن تستخدم القوة واستغلال التناقض بين الأطراف السياسية المؤثرة على مجريات الأمور كمنفذ لسياستها فى مصر لأن فلسفة الاحتلال فى ادارة شئون البلاد تعتمد على القوى الثلاث المتناقضة وهى السفارة البريطانية ، والقصر الملكى ، والقوى السياسية المصرية ممثلة فى الأحزاب المختلفة .

وقبل النحاس باشا أن يتولى الوزارة شريطة أن تكون وفدية خالصة رافضاً فكرة الائتلاف الوزارى التى ارتآها أغلبية زعماء المعارضة وساستها (١٤) ولتجنيب البلاد أخطار تدخل الانجليز المباشر وتهديدهم لنظام الحكم الملكى فى أوقات الحرب العصيبة .

وبغض النظر عن مشاركة النحاس فى الاعداد لحادث ٤ فبراير أو انتفاء علمه بنوايا الانجليز المسبقة كما أكد بنفسه فان الهدف كان وضحاً ومحدداً من جانب الانجليز لضرب مخططات المحور والعناصر الموالية فى مصر ، ولذا فقد كان الانعكاس المباشر للحادث واضحا ومؤثراً على صفوف الضباط الصغار فى الجيش

المصرى ، فقد كان دافعا قويا لتحريك مشاعر الثورة الوطنية بين صفوفهم بالاضافة الى ما أشيع من ان الانجليز يزمعون نزع سلاح الجيش المصرى الأمر الذى أثار موجة من الاستياء والتذمر بين صفوف هؤلاء الضباط واعتبروه امتهانا لكرامتهم وكرامه بلادهم وعدوانا على استقلالها وحريتها (١٥) .

ولا جدال فى أن أحداث الحرب وتطورها لصالح بريطانيا وحلفائها أكدت من جديد الأهمية الاستراتيجية لمصر التى كانت مقرا لقيادة الحلفاء ومركزا لتموين قواتهم فى الشرق الأوسط ، ومركزا للدفاع عن غرب آسيا وشرق أفريقيا ، كما أضاف اكتشاف البترول فى منطقة الخليج أهمية لتمسك بريطانيا بوجودها فى المنطقة حماية لمصالحها ، وكان الساسة الانجليز يضعون فى اعتبارهم التهديد الذى يمثله انتصار الاتحاد السوفيتى فى الوثوب الى المنطقة .

ولكى تضمن بريطانيا استمرارية احكام سيطرتها على دولها بعد انتهاء الحرب وبقاء تواجدها برضاء حكومات وشعوب الدول العربية ، فقد أعربت فى عام ١٩٤٢ عن تشجيعها لانضمام هذه الدول فى تجمع سياسى واقتصادى يصبح أداة للتنسيق بينها فى اطار التخطيط الدفاعى البريطانى (١٦) فلقد أعلن وزير الخارجية البريطانى أن حكومته تنظر بعين العطف الى قيام جامعة الدول العربية اذا فكرت تلك البلاد من تلقاء نفسها فى انشاء هذه الجامعة وأن بلاده لا تمانع فى قيام هذا الشكل التنظيمى المعبر عن طموحات العرب نحو الوحدة والتقارب فيما بينهم .

وكان الهدف من وراء هذا التراجع البريطانى هو استيعاب الحركة الوطنية العربية بما يضمن استمرارية البلاد العربية بما لها من موارد اقتصادية لتظل داخل دائرة نفوذها ومحاولة

أبعادها عن نفوذ الامبريالية الأمريكية التي بدأت تتطلع للانتشار وتدعيم مواقعها ومصالحها في المنطقة العربية (١٧) .

ومنذ ١٥ أغسطس ١٩٤٢ بدأت الحكومة المصرية تدعو لعقد اجتماع في القاهرة للبدء في « مشاورات الوحدة العربية » وأخذت على عاتقها هذه المهمة بدعوة سائر الدول العربية للتفاهم على الأسس التي يقوم عليها ميثاق الجامعة وتكررت المحادثات لهذا الغرض (١٨) وأخذت هذه المحادثات بين مندوبي الدول العربية شكلا رسميا وجماعيا منذ أواخر سبتمبر ١٩٤٤ حيث أصبحت أساساً لوضع بروتوكول الاسكندرية الذي وقعت عليه الدول العربية في ٧ اكتوبر ١٩٤٤ (١٩) .

وكان الملك فاروق قد اطمأن الى أن الإنجليز وقد اعتدل ميزان الحرب لصالحهم بعد معركة العلمين في ٢٣ أكتوبر ١٩٤٢ وانتصارات الحلفاء المتوالية على الساحة الأوروبية ، لم يعودوا في حاجة لزعامة النحاس الذي فرض على القصر فرضاً في حادث ٤ فبراير فانتهز الفرصة مدعيا حرصه على أن تحكم البلاد وزارة ديمقراطية وأقال حكومة الوفد في ٨ أكتوبر ١٩٤٤ وقام بتكليف رئيس الحزب السعدى الدكتور أحمد ماهر باشا في نفس اليوم بتشكيل الوزارة (٢٠) الجديدة التي كانت من الضعف بحيث اعلنت أنها سوف تسير في سياسة التفاهم مع بريطانيا مهتدية بمعاهدة ١٩٣٦ . فقامت بحل مجلس النواب والاعلان عن قيام انتخابات جديدة شارك فيها الوفد على مضض لتمسكه بمذكرته السابقة في عام ١٩٤٠ بضرورة الجلاء عن وادى النيل (٢١) .

وفي نفس الوقت فان الرقابة ظلت مفروضة على الصحف ، ولم تسمح الوزارة السعدية للمعارضة بأداء واجبها الوطني في المشاركة السياسية الفعالة ، وكان الدكتور احمد ماهر من المؤمنين بضرورة اعلان الحرب على دول المحور منذ عام ١٩٤٠ الا أن

البرلمان رفض مبدأ اعلان الحرب اذ لم يكن المصريون يودون اشراك بلادهم فى حرب لن تخدم قضيتهم (٢٢) . وتجنبت مصر بالفعل الدخول فى الحرب رغم مساهمتها الفعالة فى مساندة بريطانيا .

وكان أحمد ماهر قد تلقى من الحكومة الأمريكية أن دول الحلفاء أو الخمس الكبار (الولايات المتحدة وانجلترا وروسيا وفرنسا والصين) سوف تجتمع فى مؤتمر سان فرانسيسكو فى ٢٥ أبريل ١٩٤٥ لانشاء منظمة دولية جديدة تحل محل عصبة الأمم ، وأن الدول المزمع اشتراكها فى هذه المنظمة يجب أن تعلن الحرب على خصوم الحلفاء قبل أول مارس ١٩٤٥ (٢٣) .

ولهذا أعلن أحمد ماهر فى ٢ فبراير فى جلسة سرية للبرلمان عزمه على اعلان الحرب على ألمانيا واليابان كمشاركة شكلية مع الحلفاء حتى يتاح لمصر الاشتراك فى المنظمة الدولية الجديدة المزمع انشاؤها رغم أن الحرب قد تحدد مصيرها لصالح الحلفاء ، لكن دوافع أحمد ماهر لاعلانه الحرب على المحور من جانب مصر لم يكن من السهل فهم مغزاها من قبل الرأى العام الذى كان مشحونا ضد الانجليز والمناصرين لقضيتهم مما أدى الى اغتياله فى نفس اليوم (٢٤) .

ورغم هذا الحادث المؤسف فقد أعلنت مصر الحرب على المحور فى ٢٧ فبراير على يد خلفه محمود فهمى النقراشى ، الذى أعاد تأليف الوزارة السعدية التى تعتبر امتدادا لوزارة سلفه من نفس الوزراء السابقين ، وقامت الحكومة المصرية بابلاغ المانيا واليابان رسميا بقرار اعلان الحرب عليهما (٢٥) ، ولم يكن الحلفاء فى حاجة للقرار المصرى بعد أن مالت كفة الحرب لصالحهم وأوشكت على الانتهاء مع بداية عام ١٩٤٥ اذ توالت هزائم المحور بعد العلمين .

ولم يمض وقت طويل حتى ألقى الجنود الألمان سلاحهم واستسلموا للحلفاء واعلن ستالين نبأ الاستيلاء على برلين ومع أول مايو أعلن تشرشل نبأ شروط تسليم الجيوش الألمانية (٢٦) . وانتهت الحرب على الساحة الأوروبية . باستلام المانيا دون قيد أو شرط فى السابع من مايو ١٩٤٥ .

أما اليابان فظلت تواجه قوات الحلفاء فى شرق آسيا حتى انتهى الأمر باستسلامها فى أول سبتمبر بعد أن قامت الولايات المتحدة بالقاء قنبلتين ذريتين لأول مرة فى التاريخ على هيروشيما ونجازاكى يومى ٦ و ٩ أغسطس (٢٧) .

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية التى كانت خسارتها فادحة للعالم بأسره (٢٨) عقد فى مدينة سان فرنسيسكو بالولايات المتحدة فى الخامس والعشرين من ابريل المؤتمر الخاص بوضع ميثاق لهيئة عالمية تكفل لدول العالم الاستقرار والسلام المنشود (٢٩) وكانت مصر بعد اعلانها للحرب تأمل وفقا للتصريحات التى أعلنها رؤساء الدول فى ميثاق الأطلنطى وسان فرنسيسكو أن تجلو القوات البريطانية عن وادى النيل وبعد أن دعيت لحضور هذا المؤتمر بصفة رسمية (٣٠) باعتبارها من الدول التى ساهمت فى انتصار الحلفاء .

وقد اعترف تشرشل نفسه بهذه المساهمة اذ قال : « ان مصر قامت بدور مشرف له قيمته لا فى دفاعها عن نفسها فحسب ، ولكن فى الصراع العالمى » (٣١) .

وقد شهدت القاهرة خلال سنى الحرب نشاطاً كبيراً كمركز مهم للحلفاء من الناحيتين الاستراتيجية والحربية ، ففى أوائل ديسمبر ١٩٤٣ عقد بها مؤتمر « الشرق الأقصى » الذى شارك فيه الرئيس الأمريكى روزفلت ومستر تشرشل والمارشال تشانج كاى شك .

وانتهز تشرشل هذه الفرصة واجتمع برؤساء هيئة القيادة البريطانية والمستر ايدن والقواد الأمريكيين لقوات الحلفاء والسير آلان بروك رئيس هيئة أركان حرب القوات الامبراطورية ، كما اجتمع بالمستر هارولد ماكميلان الوزير البريطانى المقيم بشمال افريقية (٤٢) وانتهز النحاس باشا هذه الفرصة واجتمع بالمستر تشرشل وابلغه مطالب مصر بالجلاء ووحدة وادى النيل مؤكدا على أن مصر والسودان كيان واحد لا يقبل الانفصام ، وأن احترام حقوق الشعوب وعلاقات المودة بينها هو خير ضمان للسلام الدولى ، ووعد رئيس الوزارة البريطانية النحاس باشا بأن مطالب مصر ستكون محل النظر على مائدة الصلح عندما تضع الحرب أوزارها (٣٣) . ولكن وعود بريطانيا بعد الحرب ذهبت أدراج الرياح اذ تناست تضحيات مصر العظيمة من المال والعتاد والأرواح خلال سنى الحرب (٣٤) .

ولم يكن السودان بمعزل عن تلك الأحداث التى هزت العالم بأسره فقد ساند السودانيون قضية الحلفاء ، واعترف الحاكم العام البريطانى بهذه المساندة سواء كانت بطريق مباشر أو غير مباشر ، موضحا أهمية مركز السودان بالنسبة لمواصلات الشرق الأوسط وخطوط تموين جيوش الحلفاء عبر البحر الأحمر وأفريقيا حتى شمال الوادى فى مصر ، ومدى أهمية استمرارية ودوام خط المواصلات من جنوب أفريقيا حتى شمالها .

وأضاف الحاكم العام أن الخزانة السودانية رغم قلة مواردها استمرت تدفع تكاليف القوة البريطانية المدافعة عن السودان لمدة عام كامل لضعف الموارد المالية البريطانية خلال سنى الحرب ، كما وضعت محاصيلها الزراعية تحت تصرف مركز تموين الشرق الأوسط بالقاهرة لمساعدة مجهود الحلفاء الحربى بأسعار معتدلة وفرت على الحكومة مئات الألوف من الجنيهات ، كما قدمت

السودان ثلاث هبات مالية كبيرة للحلفاء (٣٥) للمساهمة فى أعباء الحرب .

وبانتهاء أحداث الحرب التى عانى خلالها المصريون الكثير من العسر والظلم والاستبداد وكبت الحريات وبدأ الوعى السياسى يشق طريقه بين أوساط الشعب للمطالبة بالحرية والاستقلال ، وتحقيقا لهذه السياسة التى رسمتها الحكومة المصرية لنفسها تجاوبا مع رغبات الملايين من أبناء الشعب المصرى فقد ألقى رئيس الوزراء فى مجلس الشيوخ والنواب بيانا مساء ١١ يونيو ١٩٤٥ قال فيه : « رأت الحكومة تمهيداً لرفع الأحكام العرفية نهائياً أن تتخذ من الآن قراراً باطلاق الحريات العامة بحيث تكون الأحكام العرفية محصورة فى أضيق حدودها فلا تتعدى الأمور العسكرية وشئون التموين وماله اتصال بأموال رعايا الدول المعادية ... » .

وتطبيقا لهذه السياسة فان مجلس الوزراء اصدر قراره فى ٩ يونيو بانهاء الرقابة على الصحف والنشرات الدورية وغيرها من المطبوعات المصرية ما عدا ما ينشر عن المسائل العسكرية وعدم خضوع الاجتماعات العامة لأى قيد عدا أحكام القانون العام وعدم اعتقال المواطنين بجميع صوره (٣٦) .

وكانت الظروف السياسية الدولية تحتم على مصر القيام بعمل جدى وسريع لتحقيق أمانيها القومية فالامبراطورية البريطانية خرجت من الحرب رغم انتصارها منهكة القوى وبدأت شمس عصرها الذهبى فى الأفول ، ومثلها فرنسا المحطمة ، ولم يكن من السهل على بريطانيا أن تحتفظ بقوات كبيرة على ضفاف القناة تحملها ما لا طاقة لها به .

كما أن الشعب البريطانى لم يكن لديه الرغبة لاحداث قلاقل فى منطقة القناة أو غيرها يتحمل عبئها الأكبر أبناؤه وصارت

الظروف مواتية لتأكيد ضرورة الجلاء (٣٧) فالمعسكر الأستعمارى الدولى ينحسر مداه سواء المنتصر منه أو المهزوم بعد الضعف الشديد والتدهور المالى والاقتصادى الذى أصاب كليهما ، وتراكمت الديون على بريطانيا وفرنسا للولايات المتحدة التى ارتبطت مطامعها واهتماماتها بالمنطقة بارتباط أهميتها لحلفائها وخاصة خلال أحداث الحرب التى أوضحت بما لا يدع مجالاً للشك عمق هذه الأهمية ، وان هذا الاهتمام المبكر خلق لها مصالح فرعية أصبحت ضرورية لوجودها ونمو نفوذها بعد تحول مركز الثقل بعد الحرب من أوروبا الى سواحل شرق البحر المتوسط والخليج العربى ودول الشرق الأوسط (٣٨) .

وقد بدأت الولايات المتحدة تدلف لأول مرة الى منطقة الشرق الأوسط والوطن العربى لتزاحم المصالح البريطانية والفرنسية القديمة فى الحصول على نصيب الأسد من البترول معتمدة على قدرتها على الحركة بعد نمو قوتها العسكرية وتفوقها الأقتصادى الى جانب انحسار المد الاستعمارى للقوتين القديمتين .

وكان الرئيس الأمريكى فرانكلين روزفلت قد بدأ منذ عام ١٩٤٠ يخطط لازاحة هذه الامبراطوريات القديمة المسيطرة على الشرق الأوسط مطبقاً سياسة « الخطوة خطوة » لكى تتمكن الولايات المتحدة من ارث ما خلفته سابقاتها من مصالح ومواقع استراتيجية ، وكان روزفلت وهو يحاول أن ينتزع برفق هذا الميراث قد ركز على ثلاثة بلدان مهمة فى المنطقة تقابل مع ملوكها على ظهر الطراد الأمريكى (كوينسى) فى مياه البحيرات المرة بقناة السويس فى أثناء عودته من مؤتمر يالتا فى شهر فبراير ١٩٤٥ .

ولم تكن بريطانيا قد تنبهت بعد لهذه المطامع الأمريكية المبكرة لارث الامبراطورية فى المنطقة (٣٩) ، فبينما كان الأوروبيون

يمنحون المنطقة الأولوية لضمان امدادهم بالبترول وليس للأمن الحربى والاستراتيجى ، رأى الأمريكيون أن الصراع الرئيسى والهدف الأول لهم هو منع التغلغل السوفيتى بها ، وأن الجهد يجب أن يتركز على احتواء تأثير ونفوذ الاتحاد السوفيتى (٤٠).

٢ ـ التطبيق العملى للمعاهدة أثناء الحرب

شهدت فترة ما بعد الحرب مباشرة وقبل نهاية عام ١٩٤٥ تحركا واضحا للقوى الشعبية والأحزاب الوطنية نحو المطالبة بالجلاء عن وادى النيل وحصول البلاد على استقلالها وسيادتها على أرضها بعد تزايد السخط على السياسة التى انتهجتها حكومة النقراشى وخاصة بعد تنامى دور الطبقات المتوسطة فى الحياة السياسية للبلاد خلال هذه الفترة (٤١) .

وكان من الطبيعى أن تطالب القوى الوطنية بريطانيا بالجلاء مقابل ما قدمته لها ولحلفائها من مساعدات قيمة خلال الحرب كانت سببا فى انتصارها ، فقد قدمت مصر كل التسهيلات التى نصت عليها المعاهدة على الرغم من انها لم تعلن الحرب على المحور حتى مارس ١٩٤٥ (٤٢) ، فمع قيام الحرب العالمية الثانية بدأت المعاهدة تدخل دور التطبيق العملى ولم تشأ مصر الا أن تتولى تنفيذ التزاماتها بروح الود والمحالفة مما كان له أعظم الأثر فى انتصار الحلفاء .

وبعد أن أعلن هتلر الحرب على بولندا فى أول سبتمبر ١٩٣٩، قامت الحكومة المصرية برئاسة على ماهر باشا باصدار مرسوم باعلان الأحكام العرفية فى البلاد ، وخول هذا المرسوم لرئيس الوزراء اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالمحافظة على النظام والأمن العام فى جميع أنحاء المملكة (٤٣) وذلك تنفيذا لنص المادة السابعة من المعاهدة التى تنص على أنه اذا اشتبك أحد الطرفين فى

حرب فان الطرف الآخر يقوم فى الحال بانجاده بصفته حليفا « وتنحصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر ، فى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها . . » وبناء عليه فان الحكومة المصرية يجب أن تتخذ « جميع الاجراءات الادارية والتشريعية بما فى ذلك اعلان الأحكام العرفية واقامة رقابة وافية على الأنباء لجعل هذه التسهيلات والمساعدة فعالة » (٤٤) .

وتطبيقاً لذلك ومنذ اليوم الثالث من سبتمبر ١٩٣٩ وهو اليوم الذى أعلنت فيه انجلترا دخولها الحرب تررت الحكومة المصرية فرض الرقابة العامة على جميع الأراضى المصرية وتشمل المكاتبات والمطبوعات والمراسلات داخل البلاد وما يرد اليها وما يصدر عنها ، وعلى الأخبار والمعلومات ؛ وصارت المصالح الحكومية والمؤسسات والشركات والصحف ملزمة بالخضوع لأحكام هذه الرقابة . وتوالت الأوامر العسكرية بانشاء تفتيش للبواخر بميناءى بورسعيد والسويس لضمان سلامة القناة ضد هجمات أعداء بريطانيا لتعطيل الملاحة بها مع ابستثناء سفن بريطانيا وحلفائها من هذه الاجراءات .

وأعلن رئيس الوزراء على ماهر حالة التعبئة العامة فى البلاد ، وأحكمت الحكومة اتخاذ الاجراءات الكفيلة بحفظ الأمن والنظام داخل البلاد بفرض عقوبة الاعدام لمن يضبط متلبسا بالتجسس لصالح أعداء بريطانيا وحلفائها ، واعتبار القاهرة والاسكندرية ومنطقة قناة السويس والصحراء الغربية مناطق خاصة يجوز تنفيذ الأحكام العرفية بها حفاظا على الأمن العام (٤٥) .

وبذلك استغلت بريطانيا الامكانيات المصرية لمساندتها فى حربها كما جرى فى الحرب العالمية الأولى مع الفارق ، فبدلا من

اعلان الحماية وفرض الأحكام العرفية عن طريق بريطانيا ، فان الحكومة المصرية تولت هذه المهمة نيابة عنها منعا لاثارة الرأى العام المصرى ، نتيجة لنمو الوعي القومى عما كان عليه الحال عام ١٩١٤ م (٤٦) .

ورغم أن المعاهدة نصت فى مادتها الأولى على انهاء الاحتلال العسكرى البريطانى لمصر ، فان هذا الاحتلال ظل موجوداً وطبقا للمادة الثامنة من المعاهدة ذاتها تحت دعوى حماية قناة السويس لأنها طريق عالمى للمواصلات وأساسى للربط بين الأجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية (٤٧) ، الى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان على قدرة الجيش المصرى على حماية القناة بمفرده، ورغم أن المادة ذاتها نصت على أن هذه القوات البريطانية ليس لها صفة الاحتلال فان الواقع كان مختلفا تماما لأنها ظلت موجودة بمعسكرات قصر النيل والعباسية والحلمية والقلعة ومصر الجديدة وحلوان ، ومصطفى باشا وأبو قير بالأسكندرية (٤٨) . والى أن يتم انتقالها الى قاعدة القناة بعد تجهيزها فقد حملت مصر اعباء مالية ضخمة من ثكنات ومنشآت وطرق ومستلزمات فنية لتوفير أسباب الراحة للانجليز وأسرهم (٤٩) .

وشملت هذه القاعدة مساحة ضخمة من الأراضى المصرية غربى القناة من بورسعيد شمالا حتى جنوبى السويس امتدت لأغراض التدريب العسكرى حتى حدود مدينة الزقازيق وقرب حدود القاهرة وشملت شبه جزيرة سيناء عند الضرورة برغم تطور وسائل الحرب واتساع المدى الخاص بقذائف الأسلحة الحديثة والاعتماد على الوسائل الميكانيكية (٥٠) للحروب الحديثة فرضت القوات البريطانية هيمنتها وسيطرتها على هذه المساحة الشاسعة من الأرض المصرية .

وقد تجاوز عدد هذه القوات ما نصت عليه المعاهدة فى ملحق المادة الثامنة منها بحيث لا يزيد عددها على عشرة آلاف من القوات البرية وأربعمائة طيار من القوات الجوية ومعهم العدد الضرورى من المستخدمين الملحقين بهم للادارة والأعمال الفنية وبدون الموظفين المدنيين كالكتبة والصناع والعمال ووصل هذا العدد الى أضعاف ما حددته المعاهدة بكثير حتى بلغ نحو ثمانين الفـا (٥١) وهى قوة هائلة صارت لاداعى لوجودها بمصر باعتراف الانجليز أنفسهم بعد انتهاء الحرب الى جانب أنه خروج على نص المعاهدة وحشد لا طائل منه لقوات ينفق عليها أموال طائلة على ضفاف القناة التى لم تستخدم فى العمليات الحربية الأخيرة للحرب لأن أهمية مصر تكمن فى موقعها الاستراتيجى المهم فى العالم لا فى وجود القناة على أرضها .

وطالب بعض الساسة الانجليز بتصفية قاعدة القناة لأنهـا صارت غير ذات فائدة فى المفهوم الحربى الحديث خاصة أن هذه القاعدة يحوطها شعب معاد للوجود البريطانى فى بلاده (٥٢) ، وهذا العداء يرجع الى التجاوزات العديدة للانجليز المرابطين فى فى هذه المنطقة المعمورة مع المصريين ، وعدم خضوعهم ـ طبقا المذكرة التفصيلية بين النحاس وايدن والملحقـة بالمعـاهدة ـ لاختصاص المحاكم الجنائية ولا المحاكم المدنية فيما ينشأ عن أداء واجباتهم الرسمية .

وبالطبع كان كل ما ينشأ عن تجاوزات مع الأهالى هو نتيجة لأداء واجباتهم الرسمية كما كان افراد هذه القوات الحرية الكاملة فى الانتقال بين المعسكرات الوطنيـة والمداخـل العـادية الى الأراضى المصرية عن طريق البر أو البحر أو الجو فقد كانت مناطق القناة مريحة وصحية للانجليز (٥٣) الزمت مصر طبقـا لما ورد بملحق المادة الثامنة ، بانشاء شبكة كبيرة من الطرق الحربيـة الجديدة ، واصلاح الموجودة من قبل ، وتحسين ازدواج خطوط

السكك الحديدية والكبارى وربط المنطقة بالقاهرة والاسكندرية والصعيد ليسهل انتقال القوات الحربية البريطانية فى جميع أنحاء القطر .

كما نصت المادة الثامنة على أن بقاء القوات البريطانية بمنطقة القناة مرهون ببلوغ الجيش المصرى القوة التى تجعله فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة فى القناة وسلامتها التامة (٥٤) فاذا اختلف الطرفان المتحالفان عند نهاية مدة العشرين سنة (٥٥) حول عدم لزوم الحاجة للقوات البريطانية لأن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة بالقناة وسلامتها التامة ، فان هذا الخلاف يجوز عرضه على مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقا لأحكامها ، أو طبقا للاجراءات التى قد يتفق عليها الطرفان المتعاقدان (٥٦) .

ويأتى هذا التشدد نتيجة حرص العسكرية البريطانية وتمسكها بنظرية « المواصلات الامبراطورية » فقد ظلت منذ توقيع المعاهدة حتى طرح موضوع ضرورة اعادة النظر فى هذه المعاهدة بعد انتهاء الحرب ، تعتبر قناة السويس عاملا مهما لأمن بريطانيا وسلامتها ، ويجب على مصر أن توفق بين استقلالها وسيادتها وأمن الامبراطورية وسلامتها (٥٧) .

ولكن كيف يتأتى ذلك والمعاهدة تنص على أن وجود القوات البريطانية بمصر مرتبط بمدى مقدرة الجيش المصرى على القيام بهذه المهمة الوطنية فى نفس الوقت الذى حاولت فيه بريطانيا منع تقوية الجيش المصرى والوقوف ضد محاولات الحكومة المصرية دراسة نظام جديد للتجنيد بجعل الخدمة العسكرية ثلاث سنوات بدلا من خمس مع الغاء البدل العسكرى ؟

وكان عزيز المصرى على رأس العسكريين المتحمسين للاصلاحات العسكرية داخل الجيش المصرى ، وحاولت وزارة

محمد محمود استيراد بعض الاسلحة من الحكومة البريطانية عام ١٩٣٨ ، لكن بريطانيا كانت تقف حجر عثرة أمام تسليح الجيش المصرى بالأسلحة الحديثة أو انشاء مصنع للذخيرة ، كما وقفت أمام محاولات زيادة اعداد الجيش وتقويته فقد بلغ عدده عام ١٩٣٨ نحو ثلاثين الف جندى فقط (٥٨) وهو ما يقل عن عدد القوات البريطانية المرابطة فى البلاد بكثير جدا . كما اشترطت بريطانيا الا يجرى تدريب افراد الجيش المصرى وتعليمهم الا عن طريق البعثه العسكرية البريطانية التى نصت المعاهدة على الانتفاع بمشورة أعضائها بعد سحب الموظفين الانجليز من الجيش المصرى والغاء وظائف المفتش العام البريطانى وموظفيه .

وبشأن جنوب الوادى فأن المادة الحادية عشرة من المعاهدة نصت على أنه « مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يولية سنة ١٨٩٩ م ، قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن ادارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ويواصل الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين ، مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين . والطرفان المتعاقدان متفقان على أن : الغاية الأولى لادارتهما فى السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين » (٥٩) . ولم تنص هذه المادة على أى مساس بمسألة السيادة على السودان .

وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين فى السودان ، وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذى يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين فى الوظائف الجديدة التى لا يتوافر لها سودانيون أكفاء . كما يكون تحت تصرف الحاكم العام الجنود الانجليز والمصريون والسودانيون للدفاع عن السودان .

كما أن « هجرة المصريين إلى السودان تكون خالية من كل قيد الا فيما يتعلق بالصحة والنظام العـــام » ، ولا يتم التمييـــز بين الرعايا البريطانيين والمصريين فى شئون التجارة أو المهـــاجرة أو الملكية بالسودان (٦٠) .

ومن خلال هذه النصوص يتضح أن الانجليز حرصوا عـــلى اظهار التفرقة بين المصريين والسودانيين من خلال ما ورد بشأن هجرة أي مصري واقامته بالسودان ، وعدم التعرض لأمر السيادة على السودان طبقا لاتفاقيتى ١٨٩٩ ، اذ أن محاولات الفصـــل الادارى بين أبناء الوادى والتمييز بينهما كانت واضحة بلا شك من ناحية العنصر والهجرة (٦١) . ومن جانب آخر فقد عادت بعض وحدات من الجيش المصري إلى السوداني فى عام ١٩٣٧ ، وذلك بعد أن تم استدعاؤها من هناك فى نوفمبر ١٩٢٤ .

وكانت هذه العودة تنفيذاً للفقرة الثالثة من المادة الحـــادية عشرة من معاهدة ١٩٣٦ حينما أصدر مجـــلس الوزراء المصرى قرارا بندب ابراهيم خيرى باشا وكيل وزارة الحربية والبحريـــة لكى يستعين به الحاكم العام للسودان فى أمر تحديد عدد الجنـــد المصرية اللازمة للخدمة فى السودان (٦٢) ، وكان لعودة هؤلاء الجنود فرحة كبيرة بين أبناء شعب وادى النيل فى السودان اذ استقبلوهم استقبالا حماسيا يدل على مدى الروابط الوشيجة بين أبناء الشمال والجنوب (٦٣) .

ولامراء فى أن المعاهدة ساعدت على أن يكون لمصر موقـــع أفضل بالسودان عما قبلها وما كان يسعى إليه المفاوض المصرى عام ١٩٣٠ ، اذ اعترفت المعاهدة اعترافا صريحا بالادارة المشتركة بين الطرفين المتعاقدين وعودة الجيش المصري للسودان والسماح بالهجرة المصرية اليه دون قيود اللهم فيما يتعلق بالصحة والنظام العام ــ كما سبق القول ــ وأن تكون قاعدة التوظف بالسودان

هى المساواة بين المصريين والبريطانيين (٦٤) ، على الرغم من أن الواقع يقول بأن السودان ما هو الا مستعمرة انجليزية تحرسها جند مصرية وبريطانية تأتمر بأمر الحاكم العام البريطانى اذ ظلت السلطتان العسكرية والمدنية فى يده ، كما درج على ألا يرجع للحكومة المصرية فى أى قرار من قراراته بشأن السودان .

وبخلاف تلك القلة من السياسيين الذين رأوا أن المعاهدة لم تأت بجديد أو أنها لم تكن أفضل مما عرضته انجلترا على مصر قبل التوقيع عليها بعشر سنوات ، وأنها قد منحت الاحتلال البريطانى للبلاد صفة الشرعية ، فان الرأى العام المصرى أحس فى حينها بالرضا والاقتناع ، اذ وصفها مصطفى النحاس باشا بأنها « معاهدة الشرف والاستقلال » .

وعلى الرغم من العيوب الواضحة التى تضمنتها المعاهدة فى تقييد حرية البلاد وسيادتها على أرضها ، والوقوف ضد محاولات تقوية جيشها ونمو قدرتها الحربية ، فقد كان لها من الايجابيات التى تحققت من خلالها بعض أهداف الكفاح الوطنى ووحدة وادى النيل ــ كما أسلفنا بشأن السودان ــ وأول هذه الايجابيات ما نصت عليه المادة الأولى منها وهو انهاء الاحتلال العسكرى لمصر وانسحاب القوات البريطانية مر مراكز انتشارها فى أنحاء القطر وذلك فى ظرف عشر سنوات تنتهى فى عام ١٩٤٦ وتجميعها فى منطقة واحدة هى منطقة القناة (٦٥) .

كما نصت المعاهدة على نعهد المملكة المتحدة بمساعدة مصر على التخلص من الامتيازات الأجنبية ، وهى التى كانت بمثابة عقبة فى سبيل اصلاح الادارة المصرية ، وتقييد لحقوق البلاد كدولة مستقلة ، فقد كان الأجنبى مواطنا مميزاً على المصرى ذاته فألغيت تلك الامتيازات والمحاكم المختلطة بتوقيع معاهدة مونترو فى ٨ مايو ١٩٣٧ (٦٦) .

وجاءت المادة الثانية من المعاهده مؤكدة على تبادل الدولتين التمثيل الدبلوماسى فيما بينهما على قدم المساواة اذ يمثل كل منهما لدى الآخر سفير ، وقد كان ممثل المملكة المتحدة فى مصر قبل ١٩٣٦ برتبة « مندوب سام » فوق السفراء فلا يقدم أوراق اعتماده لملك مصر .

أما المادة الثالثة فنصت على أن تساعد المملكة المتحدة مصر كى تصبح عضوا فى عصبة الأمم التى اقتصرت عضويتها على الدول التى تتمتع بالحكم الذاتى الكامل (٦٧) وبناء عليه فقد وافقت الجمعية العامة للعصبة بالاجماع يوم ٢٦ مايو ١٩٣٧ فى جنيف على قبول مصر عضوا بها مما يعد مكسبا دوليا لمصر وابرازا لمكانتها بين دول العالم .

أما بالنسبة لأوضاع الجيش المصرى فقد نصت المعاهدة على سحب الموظفين الانجليز العاملين به اذ كان واقعا تحت سيطرتهم منذ الاحتلال ، وألغيت وظائف المفتش العام الانجليزى الذى كان يتولاه سبنكس باشا ، والموظفين التابعين له حيث تم الاستغناء عن ٢٧ ضابطا انجليزيا ، ١٤ ضابط صف ، وتولى اللواء المصرى محمود شكرى منصب رئيس أركان حرب الجيش . كما ألغيت ادارة الأمن الأوروبية بالتدريج حتى يتم احلال الموظفين المصريين محل الأوروبيين بالكامل .

وساعدت تلك الخطوات المهمة على استعادة جيش مصر طابعه الوطنى بعد أن ظل قرابة نصف قرن تحت السيطرة والهيمنة الاستعمارية رغم المحاولات العديدة من جانب الوطنيين المصريين من العسكريين وأعضاء الحكومة لتطويره وازاحة السيطرة الأجنبية عنه (٦٨) . وقد شرعت الحكومة بالفعل فى زيادة عدد أفراد الجيش مع التأهب للحرب العالمية الثانية (٦٩) فسمح لأبناء كثير من الطبقات المتوسطة بالالتحاق بالكلية الحربية والانخراط فى

صفوف الجيش بعد أن كان القبول بها مقصوراً على أبناء الطبقات الثرية والارستقراطية (٧٠) .

وبطبيعة الحال كان أولئك الضباط بحكم انتمائهم للطبقة المتوسطة من الشعب المصرى أكثر اتصالا بأصولهم الاجتماعية الشعبية وتأثراً بآلامها واستشعاراً لاتجاهاتها الوطنية ، ومن هنا تولدت « خميرة » العداوة للمحتل البريطانى فى نفوس هؤلاء الضباط وخاصة صغار الرتب منهم ، وراجت الشائعات عام ١٩٤٠ عن وجود جمعية أو حركة سرية داخل أوساط الجيش حازت تأييدا كبيرا من شباب هذا الجيل (٧١) .

ومع زوال قبضة الاحتلال البريطانى عن قيادة الجيش المصرى أتيحت الفرصة للحكومات المصرية المتعاقبة زيادة عدد قوات الجيش وتحديث أسلحته وتطوير أساليبه الحربية مما كان له أكبر الأثر فيما سوف يستجد من حوادث على أرض الساحة السياسية والاجتماعية للبلاد فيما بعد (٧٢) .

ومن الجدير بالذكر أنه بموجب المادة الثانية عشرة من المعاهدة تعهدت مصر بتحمل مسئوليتها التامة بالمحافظة على أرواح الأجانب المقيمين بها وحماية ممتلكاتهم كما تعهدت بتطبيق التشريعات الحديثة على المصريين والأجانب على السواء ، وكان الأجانب يتمتعون من قبل بامتيازات قضائية واقتصادية أظهرت بلا شك مدى التفرقة الواضحة بينهم وبين أبناء البلاد من المصريين (٧٣) . وبذلك تمت تصفية ثالث التحفظات الأربعة التى جاءت فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

وبذلك يتأكد لنا أن المعاهدة كانت من وجهة النظر الوطنية المصرية مكسباً يضاف لرصيد الحركة الوطنية وخطوة متقدمة نحو الاستقلال الكامل ، اذ كانت بمثابة قفزة متوثبة لما يراد

انجازه فيما بعد من أجل تحقيق الجلاء الكامل الذى حارت فى الوصول اليه عبر جلسات المفاوضات المصرية البريطانية السابقة . كما أن المعاهدة كانت من وجهة النظر البريطانية حلقة من حلقات القيود الاستعمارية التى نجحت بريطانيا فى احكامها حول مصر مستغلة تلك الظروف الدولية غير المستقرة التى أحاطت بها قبيل نشوب الحرب (٧٤) .

ومهما كان الأمر فان أحكام المعاهدة وبنودها وضعت على محك التجربة والاختبار خلال أحداث الحرب فشهدت أرض البلاد جانبا من تلك الأحداث ، وداست أقدام جنود الحلفاء من مختلف الجنسيات ثراها ، فقبلت حكومة البلاد هذا التدخل المفروض عليها على مضض ، حتى تنتهى تلك الحرب بسوءاتها لكى يعاد النظر فى المعاهدة التى أثبتت مع مرور الأيام عدم جدواها فى تحقيق استقلال البلاد وسيادتها على أرضها (٧٥) بأى حال من الأحوال .

٣ ــ المطالب المصرية بضرورة تعديل المعاهدة

ظل النحاس باشا يؤكد على ضرورة تعديل المعاهدة وهو خارج الحكم بصفته زعيم حزب الأغلبية الشعبية فجاءت أول اشارة الى ضرورة اعادة النظر بشأنها فى يوم ١٦ أبريل ١٩٤٢ بعد توليه الوزارة فى ٤ فبراير عند لقائه مع السير ستافورد كريبس الوزير البريطانى وخلال تطور أحداث الحرب فى صالح بريطانيا وحلفائها ، فقد أعلن النحاس أنه يؤمن بضرورة التعاون مع بريطانيا ، وعندما تنتهى الحرب فسوف يكون هناك مجال آخر للحديث عن استقلال مصر الكامل .

وأوضح النحاس للوزير البريطانى أنه من هذا المنطلق سوف يعلن فى البرلمان تضامن بلاده الكامل مع حليفتها ولكن دون أن

تشاركها الحرب (٧٦) كما أعلن فى ديسمبر ١٩٤٢ فى البرلمان تمسكه بالجلاء عن وادى النيل (٧٧) .

وظل النحاس على دعوته بضرورة تعديل المعاهدة رغم اقالة حكومته فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ ، فقد أقرها وهو يعتقد أنها خطوة أولية فى سبيل استقلال البلاد وأنها ليست نهاية المطاف فى قضية بلاده ، فهى لا تزيد على كونها مرحلة اختبار لاستجلاء مدى وفاء كل من طرفى المعاهدة للآخر ، وكان النحاس يرى أنه لا غضاضة فى هذا التعديل فى الظروف اللاحقة على التوقيع لتحقيق الأمانى الكاملة للبلاد .

وكان الوفد حريصا على اعلان رأيه فى المعاهدة وضرورة تعديلها سواء كان داخل دائرة الحكم أو خارجها ، ففى افتتاح المؤتمر الوفدى فى ١٥ نوفمبر ١٩٤٣ ، وفى سياق حديثه عن المعاهدة قال النحاس باشا : « هذه المعاهدة كما صرحت من قبل تنص على امكان تعديلها ، بل ان حوادث الحرب قد غيرت الموقف تغييراً كبيراً حتى أصبح هذا التعديل ضرورة لا بد منها ونتيجة لا ريب فيها ، وسيتغير الموقف بعد الحرب وتصفية مشاكلها مرة أخرى .. » .

كما أن النحاس باشا أعلن موقف مصر الواضح تجاه مسألة السودان التى حاولت بريطانيا أن تجعل منها باعثا على ارجاء الحديث فى تعديل المعاهدة اذ قال فى حديثه هذا : « ... وأحب أن يكون مفهوما أننى عندما أقول حقوق مصر ومصالحها لا أعنى أننا نعتبر علاقة مصر بالسودان علاقة المسود بالسيد أو التابع بالمتبوع ، فانما نحن والسودان أمة واحدة ، لأبنائه مالنا ، وعليهم ما علينا » .

وفى نفس الوقت عبرت جريدة Egyptian Gazette عن رأى الحكومة البريطانية بقولها : ان الظروف الحالية غير

ملائمة لاثارة موضوع تعديل المعاهدة وذكرت أن من بين شروط المعاهدة الا يتقدم أحد طرفيها مطالبا بتعديلها قبل انقضاء عشرة أعوام من توقيعها ، وأنه لا يمكن الدفاع عن مصر وقناة السويس بشكل جدى خلال الحروب طبقا لما تضمنته المعاهدة ، فالغارات الجوية بعد تطور وسائل الهجوم يمكن شنها على مصر من مسافات بعيدة (٧٨) .

وهكذا غلفت انجلترا نواياها فى عدم عرض مسألة اعادة النظر فى المعاهدة على مائدة المفاوضات بمسائل التسلح بين البلدين بعد الحرب ومصير السودان ومشاكل الدفاع عن الشرق الأوسط ، ووضع طرابلس وبرقة واريتريا كمناطق ارتكاز مهمة فى أى مباحثات عسكرية مقبلة ، كما كانت بريطانيا تخشى اتجاه السياسة المصرية لصبغ مشروعاتها ومرافقها بالطابع الوطنى(٧٩) تجاوبا مع الشعور القومى السائد منذ أواخر الحرب المشبع بآمال الحرية والاستقلال التى ينادى بها كل المصريين والأحزاب المصرية جميعها بلا استثناء التى كانت قضيتها الأولى هى الجلاء عن وادى النيل ، فالطبقات المتوسطة من المصريين يتزايد دورها فى الحياة السياسية المصرية من خلال الأحزاب والجيش وغيرهما من مراكز التجمعات الصناعية والزراعية (٨٠) .

وكانت هذه الطبقات هى المرآة التى تعكس ميول وتطلعات أبناء وادى النيل لتحقيق أمانيها القومية التى تبنتها الصحافة الوطنية بعد الغاء الرقابة التى كانت مفروضة عليها أثناء الحرب (٨١) .

وحاول الوفد أن يعكس هذا الاتجاه الوطنى ممثلا فى جناحه اليسارى من بسطاء الوفديين موجها الانتقادات اللاذعة لسياسة المهادنة مع بريطانيا التى انتهجتها حكومة النقراشى مما أدى الى

أن يقاطع الوفد انتخابات ٨ يناير ١٩٤٥ ، وحاول الاتجاه الجديد للحزب أن يعبر عن مشاعر الجماهير المتعطشة للحرية وتعزيز سمعته على أساس أنه المناصر لقضية البلاد فأرسل مذكرة للسفير البريطاني فى ٢٣ يوليو ١٩٤٥ تضمنت مطلبين هما : جلاء القوات البريطانية عن مصر ووحدة وادى النيل (٨٢) .

لكن الانجليز كانوا دائماً وكلما طالبهم المصريون بحقوقهم تعللوا بانشغالهم بالمشاكل الدولية التى تمخضت عنها الحرب رغم وعودهم المتكررة بالجلاء (٨٣) .

وتحت ضغط الرأى العام فلا يوجد أى مبرر لبقاء رابطة التحالف وما ينجم عنها من كبت الحريات ، اضطرت الوزارة لالغاء الأحكام العرفية تدريجا ، فبعد أن قررت انهاء الرقابة على الصحف والمطبوعات واباحة الاجتماعات العامة فى ٩ يونيو ، قامت بالغاء الأحكام العربية برمتها فى السابع من أكتوبر (٨٤) ، واشتعلت المظاهرات تطالب الحكومة بالعمل على اجلاء القوات البريطانية ، ظل النقراشى باشا مترددا (٨٥) يؤيده بعض الساسة الذين رأوا ضرورة استمرار المعاهدة ووجوب التحالف مع دولة قوية أو أكثر تحترم استقلال البلاد وتساعدها فى الدفاع عن أرضها نظراً لأهمية موقعها الذى تطمع فيه الدول الكبرى ، كما رأوا أن ترتبط مصر بأحد الأحلاف العسكرية التابعة للغرب (٨٦) .

وأدركت الجماهير بحسها الوطنى أن حكومة النقراشى تماطل فاشتعلت المظاهرات مرة أخرى فى ٢ نوفمبر ١٩٤٥ بمناسبة ذكرى وعد بلفور (٨٧) ، ولجأت الحكومة الى استخدام العنف فى قمعها واشتد السخط العام على الوزارة .

أما فى بريطانيا فقد جرت الانتخابات فى أغسطس ١٩٤٥ ونجح حزب العمال الذى كانت وعود زعمائه أمثال اتلى وبيفن تؤكد على

ضرورة تغيير نهج السياسة الخارجية الاستعمارية لحكومتهم والتى انتهجها من قبل زعماء المحافظين وعلى رأسهم تشرشل وايدن ، مع اقامة سلام وطيد الدعائم مع جميع الدول ، الا أن زعماء العمال لم ينفكوا عن السياسة البريطانية العامة التى تدعم مبدأ الاستقرار العام للنظام الاستعمارى ، فلم تختلف هذه الحكومة عن سابقيها فى استيعاب التحولات الجذرية التى شهدها العالم وخاصة دوله الصغرى أثناء الحرب .

ولكن كانت هناك بعض الآراء السياسية البريطانية التى تنادى برفع يد انجلترا عن مصر ، وانه ليس من مصلحة انجلترا أن تمضى فى سياسة الاحتلال ، بل نادت هذه الآراء بمساعدتها على الحصول على سيادتها واستقلالها ، وسحب جميع القوات البريطانية من الأراضى المصرية (٨٨) .

وعلى وجه العموم فان الخط السياسى العام للحكومة البريطانية كان يسعى لايجاد نوع من التحالف الأبدى مع مصر بعد اجلاء القوات البريطانية عن أراضيها فيقول اللورد كيلرن : « لقد حصلنا أثناء الحرب على كل ما نريده من المعاهدة » .

« وهكذا تكون المعاهدة قد استنفدت أغراضها ، ومن ناحية أخرى فان الحرب الأخيرة قد طورت وسائل القتال وخصوصاً الطائرات الى حد أن واضعى الاستراتيجية العالمية يفكرون الآن فى ادخال تعديلات مناسبة عليها ، وعلينا أن نحاول اقناع المصريين بأهمية هذه التطورات لنا ولهم ، واذا اقتنعوا أن سلامتهم فى التعاون معنا نستطيع أن نحصل منهم على صفقة طيبة » (٨٩) .

٤ ـ مذكرة الحكومة المصرية فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥

ومع اشتداد حملة الصحافة المصرية ، وازدياد السخط العام على حكومة النقراشى التى طال صمتها واغفالها للمطالب الوطنية، وانشغال الحكومة البريطانية عن أمر القضية المصرية ، اضطرت الحكومة الى التقدم بمذكرة تطالب بريطانيا باعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ حتى تساير الحالة الدولية الجديدة مطالبة بسحب القوات البريطانية ووضع مبدأ التحالف بين الدولتين كأساس محدد للعلاقة بينهما (٩٠) . وقام سفير مصر فى لندن بتسليم هذه المذكرة الى وزارة الخارجية البريطانية فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ حيث تقول : ترى الحكومة المصرية وهى فى ذلك موقنة من أنها تعبر عن شعور الأمة قاطبة أن المصلحة البينة للصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا تقتضى أن تقوم الحكومتان باعادة النظر فى الأحكام التى تنظم علاقتهما فى الوقت الحاضر على ضوء الحوادث الأخيرة والتجارب المكتسبة .

فمن المحقق أن معاهدة سنة ١٩٣٦ أبرمت فى وقت كانت فيه العلاقات الدولية فى أشد الاضطرابات وكان شبح الحرب باديا . وقد كان لهذه الظروف أثرها البين فى اخراج المعاهدة على الوجه الذى صيغت به فلم تقبلها مصر الا تحت ضغط الضرورة واظهارا لما تكنه نحو حليفتها من الود الخالص والرغبة الصادقة فى التعاون فجاءت المعاهدة حلقة فى سلسلة من التدابير التى اتخذت فى ذلك الوقت ومن الاتفاقات التى قصد بها تجنب الحرب التى كانت تهدد العالم أو دفع العدوان اذا لم يمكن تجنبها . واذا كانت مصر قد قبلت المعاهدة بكل ما انطوت عليه من قيود تحد من استقلالها فلأنها كانت تعرف أنها قيود أملتها ظروف وأحداث وقتية تزول بزوال هذه الظروف والأحداث التى قضت بقبولها (٩١) .

والواقع أن الحرب قد استنفذت أهم أغـراض المعـاهدة وفتحت الطريق للوصول الى نظام جديد يحل محل الوسائل التى لم تقرر الا تحت تأثير سوء الظن الذى لم يكن قد زال كل الزوال سنة ١٩٣٦ أو طبقا لضرورات حربية غيرتها الحوادث الجديدة تغييراً جوهرياً .

ومما لا شك فيه أن الأحداث الدولية التى قلبت الأوضاع فى العالم وما انتهت اليه الحرب الأخيرة من انتصار الحلفاء وابرام المواثيق لصون السلم والأمن فى العالم ، كل ذلك من شـأنه أن يجعل الكثير من أحكام تلك المعاهدة نابئة لا مبرر لها لا سيما أن نصوص المواثيق لم تكن فى يوم من الأيام هى الكفيلة بنفاذها ، بل العبرة فى ذلك انما تكون بقبول الشعوب عن رضا وطيب خاطـر لهذه النصوص وبالروح التى تهيمن على تطبيقهـا . وليس أدل على الروح الطيبة التى تقوم بها مصر فى الوفاء بتعهداتهـا مـن المعاونة الصادقة التى قدمتها لحليفتها طوال سنى الحرب .

وقد قدمت مصر أثناءها الأدلة الملموسة على وفائها للحلف وعلى اخلاصها فى الصداقة أن الحكومة البريطانيـة ـ ابـان الشدائد ـ قد جنت من اتفاقها مع مصر من الفوائد أكثر مما فرضته نصوص المعاهدة وجاوزت الى حدود بعيدة ما كان يأمله حقـا أكثر المفاوضين البريطانيين تفاؤلا .

لذلك كان لزاماً أن يعاد النظر فى معاهدة ١٩٣٦ بعد أن تغيرت الظروف التى فرضت عليها طابعاً خاصاً لكى تكون متمشية مـع الحالة الدولية الجديدة فان أحكامها التى تمس استقـلال مصر وكرامتها لم تعد تساير الوضع الحالى ، فوجود قوات أجنبيـة زمن السلم فى بلادنا حتى لو انحصرت هذه القوات فى مناطـق نائية بجرح الكرامة الوطنية على الدوام ، ولا يستطيع الـرأى العام المصرى الا أن يفسره بأنه الدليل المحسوس على ريبة تعتقد

أن الحكومة البريطانية نفسها لا تجد مبررا لها وأن من الخير للبلدين أن تقوم العلاقات بينهما على التفاهم والثقة المتبادلين . وأن مصر تعرف ما يستلزمه واجب الدفاع عن أراضيها ، وتدرك التبعات الناشئة عن اشتراكها فى هيئة الأمم المتحدة فهى لن تحجم عن أية تضحية تتيح لقواتها العسكرية أن تبلغ عاجلا مبلغا يجعلها قادرة على صد المعتدى حتى تصل اليها امدادات حلفائها وامدادات الأمم المتحدة .

فلهذه الأسباب وأمام هبة الشعب المصرى عن بكرة أبيه ورغبته الحارة فى أن يرى علاقاته ببريطانيا العظمى مستقرة على أساس من التحالف ومن الصداقة الخالصة من شوائب ريب الماضى والطليقة من أسر مبادىء قد انقضى زمانها تعرب الحكومة المصرية عن ثقتها بأن حليفتها ستشاركها فى هذا الرأى وأن الحكومة البريطانية ستعنى بتحديد موعد قريب لكى يشخص وفد مصرى الى لندن للمفاوضة معها فى اعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ .

وغنى عن البيان أن هذه المفاوضات ستتناول مسألة السودان مستوحية فى ذلك مصالح السودانيين وأمانيهم (٩٢) .

ولا شك أنه فى كل معاهدة سواء كانت أبدية أو مؤقته شرط ضمنى يطلق عليه باللاتينية « Rebus Sic Stantibus » ومعناه أن المعاهدة اذا عقدت فى وقت كانت الظروف أو الأسباب تبررها فيه ، ثم تغيرت هذه الظروف أو تلاشت هذه الأسباب ، فلأى طرف من الطرفين أن يعتبر هذه المعاهدة ملغاة ويقرر الغاءها (٩٣) .

٥ ـ رد الحكومة البريطانية على المذكرة المصرية

وتمهلت الحكومة البريطانية فى ردها على المذكرة المصرية اذ بدأت الأطراف السياسية المختلفة تدرس محتوياتها المعبرة عن الآمال المصرية فى البدء فى مفاوضات لتعديل المعاهدة وعلى وجه الخصوص مسألة القوات البريطانية ووجودها فى وادى النيل ومسألة السودان (٩٤) .

كانت الحكومة البريطانية لا ترى مانعاً من تحقيق الأمانى المصرية فى الاستقلال التام ولكن لا معدى عن دراسة المسألة على ضوء السلامة العسكرية وتأمين خطوط المواصلات الحيوية لبريطانيا .

أما دعوى مصر أنها بالفعل قادرة على الدفاع عن قناة السويس وحدها وبقواتها ، وأن مصر قادرة على الأقل على حماية القناة ريثما تصل اليها امدادات بريطانيا أو قوات هيئة الأمم المتحدة أو يتم تجهيز القوات البريطانية وسلاح طيرانها لهذا الغرض خارج الأراضى المصرية ، فهذه الأمور كانت غير مقبولة من جانب الاستراتيجية البريطانية التى رأت أن القوات المصرية سوف تظل لفترة قادمة غير مؤهلة للاضطلاع بمهمة الدفاع الضرورية عن القناة ريثما تصلها معونة من الخارج ، ولهذا كان من المتوقع الا تستجيب بريطانيا لتحقيق مطالب مصر بسهولة .

وبشأن السودان فان وجهة النظر البريطانية كانت ترى وجوب الاعتماد على آراء السودانيين أنفسهم والتفاهم بين مصر وبريطانيا فى الوصول الى حل بشأنه وشككت بريطانيا فى الرأى المصرى القائل بأن السودانيين عن بكرة أبيهم يحبذون الانضواء تحت الحكم المصرى وأن ذلك يتفق مع واقع الحال ووحدة وادى

النيل التاريخية ، وأنها لن تتخلى عن السودان بسهولة وهددت باستعمال حق « الفيتو » المخول لها اذا ما عرضت مصر قضية الجلاء عن وادى النيل على هيئة الأمم المتحدة (٩٥) ولن تجازف بريطانيا بجلائها عن البلاد بسهولة لحاجتها الى التواجد الاستراتيجى بالمنطقة (٩٦) وقالت احدى الصحف البريطانية انه ما من حكومة مصرية تستطيع أن تبقى فى كرسى الحكم الا اذا ألحفت فى المطالبة بالجلاء وحل مشكلة السودان (٩٧) .

وفى مجلس الشيوخ المصرى دارت المناقشات برياسة الدكتور محمد حسين هيكل رئيس المجلس رداً على خطاب العرش وقال أحد أعضاء المجلس (٩٨) ان المسألة الخارجية يجب أن تجب فى الوقت الحاضر جميع المسائل الداخلية فالعالم كله الآن بعد انتهاء الحرب يطالب بحقوق كاملة ، وأن ما جاء بخطاب العرش — برفع كل قيد عن استقلال البلاد والجلاء عنها — منقوص فلم يحدد مطالبنا القومية كما حددها الزعيم سعد زغلول فى معاهدة لوزان اذ تم الاتفاق على الاستقلال التام لوادى النيل ، وبطلان معاهدة ١٨٩٩ م الخاصة بالسودان ، وعدم الاعتراف بأية مزاحمة أو منافسة للانجليز يراد بها الاعتداء على استقلال البلاد وتقرير حماية قناة السويس .

أما معاهدة ١٩٣٦ فمن عيوبها أن المادة (١٦) منها تقضى بأن اى تغيير فى هذه المعاهدة بعد انتهاء مدتها يكفل بقاء التحالف وهذا النص يعتبر عقداً أبدياً بين مصر وانجلترا مما يخلق نوعا من التبعية لانجلترا فلا جدال فى الغاء المعاهدة ، وحينئذ لا بأس من عقد معاهدات صداقة مع انجلترا أو غيرها بحيث لا يكون فيها الزام لمصر وقهر لارادتها ، وقد ظهر من موقف انجلترا الأخير فى الرد على المذكرة المصرية ، روح التسويف والمماطلة فى اجابة مطالب مصر (٩٩) .

وتكررت الدعوة لعرض القضية على مجلس الأمن لاختصاصه القائم على حفظ السلام فى العالم ، طبقاً للنص الصريح الوارد فى المعاهدة الذى يعطى لمصر الحق فى عرض قضيتها على الهيئة الدولية فى حالة الخلاف فى تطبيق المعاهدة (١٠٠) .

وفى ٢٦ يناير ١٩٤٦ جاء رد بريطانيا على المذكرة المصرية وذلك من خلال مذكرة سلمها وزير خارجية (صاحب الجلالة البريطانية) الى سفير مصر فى لندن :

١ — « أتشرف بابلاغكم أنى تسلمت المذكرة المؤرخة فى العشرين من ديسمبر سنة ١٩٤٥ التى تطلب فيها الحكومة المصرية الى حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة تحديد موعد قريب للدخول فى مفاوضات لاعادة النظر فى معاهدة التحالف التى عقدت بين مصر وبريطانيا فى السادس والعشرين من أغسطس سنة ١٩٣٦ .

٢ — وقد تبينت حكومة جلالة الملك تماما الرغبة التى بدت فى مصر للمباحثة معها فى هذا الشأن . واذا كانت لم تستجب رسميا حتى الآن لما أعربت عنه حليفتها فان مرد ذلك أولاً : الى ضغط الحوادث المتصل الناشىء من وقف الحرب . وثانيا : الى ضرورة بحث أحكام المعاهدة المصرية الانجليزية على ضوء ميثاق الأمم المتحدة ومع الافادة من الدروس التى تعلمناها من هذه الحرب . وفى هذا الصدد تود حكومة جلالة الملك — دون أن ترغب فى المرحلة الحالية فى أن تبحث تفصيلا الحجج التى تضمنتها مذكرة الحكومة المصرية — أن تلاحظ أن أحد هذه الدروس هو أن المباذىء الأساسية التى قامت عليها المعاهدة المصرية الانجليزية المعقودة سنة ١٩٣٦ سليمة فى جوهرها .

٣ ـــ وان سياسة حكومة جلالة الملك هى أن تدعم بروح من الصراحة والود التعاون الوثيق الذى حققته مصر ومجموعة الأمم البريطانية والامبراطورية فى أثناء الحرب هو ما نوهت به المذكرة المصرية ، وأن تقيم هذا التعاون على أساس المشاركة الحــرة الكاملة بين ندين للدفاع عن مصالحهما المتبادلـــة ومـــع احترام استقلال مصر وسيادتها احتراما تاما ، لهذا فان حكومة جلالـــة الملك على الرغم من أحكام المادة السادسة عشرة من معاهـــدة ١٩٣٦ تصرح بأنها على استعداد لأن تعيد النظر مع الحكومـــة المصرية فى أحكام المعاهدة القائمة بينهما على ضـــوء تجاربهمـــا المشتركة ومع المراعاة الواجبة لأحكام ميثاق الأمم المتحـــدة التى تهدف الى ضمان السلم والأمن الدولى وسترسل الى سفير جلالة الملك فى القاهرة قريبا تعليمات لاجراء محادثات تمهيديـــة مـــع الحكومة المصرية لهذا الغرض .

وان حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة قد اخذت علما بأن الحكومة المصرية ترغب فى أن تتناول المباحثات القادمة مسألـــة السودان » (١٠١) .

وكان أخطر ما جاء فى هذا الرد هو تمسك بريطانيا بالاحتفاظ بأسس معاهدة ١٩٣٦ عند المفاوضات القادمة (١٠٢) ، ومن بين تلك الأسس مسألة التحالف الأبدى مع انجلترا ، والواقع أن مثل هذا التحالف الثنائى لم يعد له محل بعد تنظيم السلام والمحافظـــة عليه تنظيما دوليا يقيم بين دول العالم أجمع ما يشبه التحـــالف الاقتصادى والعسكرى ضد المعتدى ، كما انه سيظل الثغرة التى ينفذ منها الانجليز الى سيادة مصر واستقلالها .

ومن البين أن هذا التحالف لم يكن الا ترتيبا لالتزامات مصر نحو انجلترا (١٠٣) صاحبة اليد الغليظة فى البلاد تبديها حينـــا وتسترها حينا آخر لتحول « دون التطور الطبيعى لنظام الحكم والعمل على اتساع شقة الخلاف بين الأحزاب المصرية » (١٠٤).

٦ — وجهة النظر الحزبية والشعبية فى وادى النيل تجـاه الرد البريطـــانى

أسرعت الأحزاب باعلان رأيها حول الرد البريطـــانى على على المذكرة المصريـــة وما انطوى عليه من اجحاف بحقوق البلاد الشرعية ، وبادر الوفد باصدار بيان يعبر فيه عن وجهة نظـــر الحزب جاء فيه :

١ — تفرض المعاهدة الجديدة على مصر رباطا عسكريا ابديا مع بريطانيا .

٢ — اشارت الحكومة المصرية فى مذكرتها الى امدادات الحلفاء مع امدادات الأمم المتحدة من شأنها تفويت الفرصة واغراء الانجليز بالتمسك بهذا القيد الماس بالاستقلال .

٣ — ما ورد فى المذكرة المصرية من أن المفاوضات ستتناول مسألة السودان « مستوحية فى ذلـــك مصـــالح الســـودانيين وأمانيهم » وهى العبارة الوحيدة الذى ورد فيها ذكـــر مصـــالح السودان وما ابعد الفرق بينها وبين مطلبنا الخاص بوحدة وادى النيل ، فالانجليز بريدون استفتاء أهالى السودان حول مصيرهم تحت اشرافهم هم ومن هنا يراد التفريق بين مصر والسودان .

٤ — استمرار المحالفة وتأمين المواصـــلات الامبراطـــورية بالاشتراك فى الدفاع عن القناة والدفاع عن ادارة السودان الى حين (١٠٥) .

أما الحزب الوطنى فظل على موقفه من المعاهـــدة ينـــادى ببطلانها لانها « وليدة الاحتلال » وكان مبدؤه منذ البداية التمسك بسياسة عدم المفاوضة الا بعد تحقق الجلاء التام ، وجاء الرد

البريطاني والتلكؤ في بدء المفاوضات ليؤكد الحزب على سلامة موقفه وحتى في حالة المفاوضات فانها لن تسفر الا عن بقاء الاحتلال وتقييد البلاد بقيود التبعية التى لا حصر لها بينما الأمة تجمع على الجلاء ووحدة وادى النيل ، وشجب المذكرة المصرية التى تحصر المسألة فى طلب المفاوضة لاعادة النظر فى المعاهدة وتتخذها أساسا لبحث قضية البلاد وتسلم بأن اعادة النظر فيها انما يكون بموافقة الطرفين وهذا يتعارض مع التمسك بالجلاء اذ يجعله موضع المساومة والمفاوضة (١٠٦) .

كما أن المذكرة نقضت مطلبا مهما آخر وهو وحدة وادى النيل فهى لم تطالب به بل أشارت اليه فقط حينما ذكرت أن المفاوضات « ستتناول مسألة السودان مستوحية فى ذلك مصالح السودانيين وأمانيهم » ، وفى هذا مسايرة للسياسة البريطانية الرامية الى اعتبار السودان وحدة منفصلة عن مصر ، وقبول مبدأ الاستفتاء لفصم عرى الوحدة بين شطرى الوادى .

وقد بدا من رد الحكومة البريطانية ما يدل على مدى استهانتها بأهداف مصر القومية وتجاهلها لحقوقها باعلانها أن المبادىء الأساسية التى قامت عليها المعاهدة سليمة فى جوهرها ، وهذا يدل على توكيد نيتها فى دوام الاحتلال وتصر على سياستها التقليدية فى ابقاء القضية المصرية منحصرة بين مصر وبريطانيا ، وتجاهل الاتجاهات الدولية التى أعلنت عنها مواثيق الأمم المتحدة فى حق تقرير المصير لجميع الشعوب (١٠٧) .

وشارك حزب مصر الفتاة الحزب الوطنى فى موقفه بتمسكا بالجلاء عن وادى النيل قبل اجراء أية مفاوضات مع انجلترا وتعديل المعاهدة .

وعلى العكس فعلى الرغم من أن الوفد دعا جميع المصريين للاستعداد للجهاد ضد بريطانيا لمقاومة أهدافها الاستعمارية فى

وادى النيل ، فقد رأى أن المذكرة المصرية والرد البريطانى عليها بمثابة « كارثة » ليس لها ما يعادلها فى تاريخ مصر الحديث ، ومؤامرة مشينة تهدد مستقبل مصر ، أما السعديون والاحرار الدستوريون والوفديون المستقلون (الكتلة) فقد رأوا فى الرد البريطانى رغبة صادقة من بريطانيا فى الوصول الى تسوية عادلة شريفة بجنى الطرفان منها النفع والخير لبلديهما ، وأكدت أحزاب الأقلية عدم ارتيابها فى حسن نية بريطانيا تجاه مصر (١٠٨) .

وعلى الصعيد الشعبى فى جنوب الوادى فقد أكدت الصحافة الوطنية السودانية على الدعوة لاتحاد وادى النيل ودعمت المطالب المصرية بهذه الوحدة لأن السودان هو المجال الحيوى لمطامع استعمارية مصرية ، أو لأنه كان مستعمرة مصرية فى يوم من الأيام ولكن لأن هذه الوحدة هى موضوع الجهاد الوطنى وهدف من أبرز أهداف مصر القومية ، فان مشاعر الاخوة المتبادلة بين أبناء وادى النيل عريقة عراقة تاريخهم المشترك ، أصيلة أصالة وحدتهم التى كفلتها لهم الطبيعة بما حبتهم من وحدة فى الجنس واللغة ووحدة فى مصادر الرزق وبهذا النيل ، وفوق كل هذا وحدة الدين مما جعل اتجاههم واحداً « فى الأرض نحو السماء » وقد عرفت الوطنية السودانية بميلها الى الاتحاد مع مصر لا رغبة فى « حكمها لنا أو حكمنا عليها » وانما هى رغبة أبناء وادى النيل المشترك وشعورهم المتبادل فى أن يظل هذا النيل لمن يعيشون على ضفافه يكفل لهم « العيش الحر الرخى » لمن فى جنوبه وشماله على أساس التكافؤ والمساواة .

وقد اجتمعت جميع الأحزاب السودانية وأجمعت على « اتحاد مصر والسودان » فعبرت أصدق تعبير عن أحاسيس السودانيين وحقيقة شعورهم ، رغم ما ينطق به بعض الموالين لحكومة

السودان البريطانية من رجالات السودان الرسميين فان شعب السودان وهيئاته قد قالت كلمتها متمشية مع الرؤية السودانية الفطرية والشعور القومى الصادق ومع النهج السليم المنساير لحركة الشعوب الآملة فى حياة الحرية تحت ظلال التكتل والاتحاد (١٠٩) .

ومن هذا المنطلق صارت الدعوة الى الوحدة أمل شعبى الوادى ، ففى مجلس الشيوخ توجه العضو محمد علوى الجزار (بك) بسؤال الى رئيس الوزراء عن سبب بقاء جيوش الدول الأجنبية فى البلاد بعد انتهاء الحرب ، فأجاب بأن الحكومة تسعى لترحيل هذه القوات فى أقرب وقت مستطاع ، وأن الحكومة البريطانية قبلت فتح باب المفاوضة للنظر فى المعاهدة وأن حكومته يجب أن تبادر فى الدخول فى هذه المفاوضات حرة من كل قيد لتحقيق مطالب البلاد القومية وهى المطالب التى سبق أن « أعلنتها وهى جلاء الجنود الأجنبية ووحدة وادى النيل » وأكد رئيس الوزراء على أن مصر كانت مستقلة استقلالا صوريا أثناء الحرب الأخيرة بحكم معاهدة ١٩٣٦ وقد كان بنفسه من بين معارضيها حينئذ (١١٠) .

ولم يكن من المعلوم على وجه التحديد متى ستبدأ المحادثات التمهيدية فى القاهرة لتعديل المعاهدة ، لكن رئيس الوزراء المصرى قام باجراء بعض المشاورات لتأليف هيئة الفريق المصرى المفاوض، بعد أن أعلن أن الفريق البريطانى سيرأسه اللورد كيلرن ، والسير والتر سمارت المستشار الشرقى للسفارة البريطانية ومستر بيزلى المستشار القضائى للسفارة ، وبعض المفاوضين من لندن بينهم خبير عسكرى . الى جانب قائد القوات البريطانية فى مصر والشرق الأوسط .

وفى لندن عبرت الصحافة البريطانية عن الراى السائد بين الأوساط الرسمية لدولتها بقولها ان الرد البريطانى على مذكرة

مصر بطلب تعديل المعاهدة المصرية « لن يذهب الى البعد والسرعة الكافيين فى نظر المصريين » وذلك لأن تأمين المواصلات البريطانية معلق على مستقبل العلاقات بين الدول العظمى التى مازالت تحت قيد النظر ، ولهذا فان الساسة الانجليز معفون من سحب جنودهم من المناطق المهمة لبلاد الدومنيون ، وعليه يبدأون « بمباحثات تمهيدية » من الممكن أن تتضمن مسألة السودان ، رغم حدة الشعور الوطنى المصرى بضرورة خروج الجنود الانجليز من بلادهم ، ورغبة « المصريين المتدبرين » الذين لا يريدون أن يذهبوا بعيداً بطموحاتهم بابقاء القوات العسكرية البريطانية لتكون تحت الطلب فى المنطقة فهو « أقرب الى الصواب والحكمة » (١١١) .

أما الملك فاروق فيصر على عدم عقد معاهدة جديدة مع بريطانيا . فما زال حادث ٤ فبراير يترك فى نفسه سيىء الأثر من الساسة الانجليز ، ويرى ضرورة اشتراك الأمريكيين فى المعاهدة الجديدة المزمع عقدها فيما بعد (١١٢) لاحداث نوع من التوازن فى القوى الدولية المؤثرة على مجريات الأمور فى البلاد .

لكن الأمور كانت تسير فى غير صالح الحكومة النقراشية بعد أن اشتدت حملة الصحافة الوطنية ، وشن الوفد عليها حملة شعواء ، واشتد السخط الشعبى على هذه السياسة المتأنية فبدأت الاضربات والاحتجاجات فى أوائل فبراير (١١٣) . وصار لزاما أن تسقط الوزارة الحاضرة لتتولى وزارة أخرى أكثر تطرفاً فى الوطنية مكانها (١١٤) تحقق آمال جموع أبناء الوادى .

* * *

هوامش الفصل الأول

(١) محمد حافظ اسماعيل وآخرون الحرب العالمية الثانية فى البحر المتوسط ، صص ٧ ، ١٣ ـ ١٤ ٠

(٢) F. O. 407/223/295/2/16, Measures Contemplated by the Egyptian-government, Telegram No. 26, From Sir M. Lampson to viscount Halifax, Cairo, Jan. 12, 1939.

(٣) جاكوب لاندى : الحياة النيابية والأحزاب فى مصر ١٨٦٦ ـ ١٩٥٢ ، ص ١٩٣ ٠ أعلنت الأحكام العرفية بسبب الحرب من أول سبتمبر ١٩٣٩ حتى أكتوبر ١٩٤٥ : حسن يوسف : الممارسة الديمقراطية فى مصر ١٩٢٤ ـ ١٩٥٢ ، دراسة تضمنها كتاب الديمقراطية فى مصر ، ص ١٦ ٠

(٤) محمد التابعى : مصر ما قبل الثورة ، من أسرار السياسة والسياسيين ، صص ١٨٣ ـ ١٨٤ ٠

رشوان محمود جاب الله : على ماهر ، صص ١٠٤ ـ ١٠٥ ٠

(٥) المصرى ، عدد ٩ يناير ١٩٤٦ ٠

(٦) مجلة الاثنين والدنيا ، عدد ٩ سبتمبر ١٩٤٠ ٠

(٧) محمد محمود السروجى (دكتور) : ثورة ٢٣ يوليو ، صص ١٧٠ ـ ١٧١ ٠

جاكوب لاندرو : الحياة النيابية والأحزاب فى مصر ، مرجع سابق ، ص ١٩٤ ٠

(٨) مضابط مجلس الشيوخ ، جلسة ٣٠ ابريل ١٩٤٠ ٠

(٩) أدت وفاة حسن صبرى المفاجئة فى البرلمان أثناء القائه خطاب العرش الى تولى حسين سرى لوزارته الائتلافية (نوفمبر ١٩٤٠ ـ ٢ فبراير ١٩٤٢) ٠

(١٠) أنور السادات . مقال بعنوان : عرفت هؤلاء ، جريدة مايو : عددى ١٥ يونيو ، ١٤ يوليو ١٩٨١ ٠

(١١) أنور السادات : البحث عن الذات ، صص ٤٢ ـ ٤٣ .

(١٢) قدم الانذار باللغة الانجليزية للملك يوم ٤ فراير وعرف فى التاريخ بحادث ٤ فبراير :

محمد حسين هيكل (دكتور): مذكرات فى السياسة المصرية ، ج ٢ ، ص ١٩٩ .

— Lord Killearn (Sir Miles Lampson) The Killearn Diaries, 1936-1946, edited anr introduced by Trefor E. Evans, pp. 230-231 Vatikiotis, p. J. ; The History of Egypt, pp. 347-348.

(١٣) احمد عبد الرحيم مصطفى (دكتور) . مصطفى النحاس ، دراسة بمجلة الهلال ، ديسمبر ١٩٨٧ ١٩٨٧ ، صص ١٨ ـ ١٩ .

طارق البشرى . المسلمون والأقباط فى اطار الجماعة الوطنية ، ص ٥٨٥ .

(١٤) محمد التابعى . مصر ما قبل الثورة ، صص ٢٠٦ ـ ٢١٢ .

جمال سليم : قراءة جديدة لحادث ٤ فبراير ، ص ٤١ .

(١٥) جلسة مناقشة مع السيد / كمال الدين حسين . بالاسكندرية يوم الجمعة ٢٧ أكتوبر ١٩٨٩ .

مجلة الكاتب ، عدد أكتوبر ١٩٦٥ .

عمر عبد العزيز عمر (دكتور) : دراسات فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر ، ١٥١٧ ـ ١٩٥٢ .

(١٦) محمد حافظ أسماعيل : دراسة بجريدة الأهرام فى ١٠ أكتوبر ١٩٨٧ .

(١٧) مجلة الطليعة ، عدد مارس ١٩٧٦ ، صص ٣٨ ـ ٣٩ .

(١٨) محمد حسين هيكل (دكتور) : مذكرات فى السياسة المصرية ، ج ٣ ، ص ٢٠ .

(١٩) جلال يحيى (دكتور) العالم العربى الحديث منذ الحرب العالمية الثانية ، صص ١٠٠ ـ ١١٠ .

وقع على بروتوكول الاسكندرية رئيس وزراء مصر مصطفى النحاس باشا ، ورؤساء وزراء كل من : سوريا والعراق ولبنان وشرق الأردن ، ورغم تغيير الوزارة الوفدية فان المفاوضات استمرت بين الدول العربية وانتهت بوضع الصيغة النهائية لميثاق الجامعة بسراى الزعفران بالقاهرة فى ٢٢ مارس ١٩٤٥ ووقع على الميثاق رؤساء الحكومات الخمس الموقعة على بروتوكول الاسكندرية بالاضافة الى المملكة العربية السعودية ثم انضم اليمن فى مايو من نفس العام لهذه الدول الست .

محمد حسين هيكل (دكتور) . مذكرات فى السياسة المصرية ، ج ٣ ، صص ٢٠ ـ ٢١ .

(٢٠) حافظ محمود أسرار الماضى من ١٩٠٧ الى ١٩٥٢ ، صص ١٧٢ ـ ١٧٣ .

Kirk, Georg ; The middle East in the war, 1945-1950, p. 259.

(٢١) مضابط مجلس النواب ، جلسة ١٢ يناير ١٩٤٤ .

(٢٢) مذكرات أحمد مرتضى المراغى ، جريدة أكتوبر ، عدد ١٦ مارس ١٩٨٦ .

(٢٣) محمد حسين هيكل (دكتور) : مذكرات فى السياسة المصرية ، ج ٢ ، صص ٢٥٦ ـ ٢٥٧ .

(٢٤) Kirk, George ; The middle East in the war, 1939 - 1946, London, Oxford University Press, 1954, pp. 263-265, 366.

مارسيل كولومب . تطور مصر ١٩٢٤ ـ ١٩٥٠ ، مرجع سابق ، ص ٢٦٣ .

(٢٥) المصرى ، عدد ١٢ فبراير ١٩٤٥ .

(٢٦) المصرى ، أعداد . ٤ يناير ، ٢ أبريل ، ٣ مايو ١٩٤٥ .

(٢٧) تروخانوفسكى : سياسة بريطانيا الخارجية خلال الحرب العالميــة الثانية ، صص ٦٤٠ ـ ٦٤٢ .

وقد بلغ عدد قتلى القنبلة الأولى ٧٨٫١٥٠ فردا ، والقنبلة الثانية ٢٣٫٧٥٣ فردا : محمد صفوت (لواء) : معركة العلمين ، ص ١٣٤ .

(٢٨) بلغ عدد قتلى الحرب العالمية الثانية (٦١ مليونا) من زهرة شــباب العالم ، والجرحى (٨٣ مليونا) : محمد حسنين هيكل : ملفــات السويس ، ص ٢١ .

(٢٩) المصرى ، ٣٠ أبريل ١٩٤٥ .

(٣٠) قرر مجلس الوزراء فى ١٣ مارس تأليف الوفد المصرى فى المؤتمر المكون من محمود فهمى النقراشى باشا رئيس مجلس الوزراء ، ومحمد حسين هيكل باشا رئيس مجلس الشيوخ ، واسماعيل صدقى باشا ، وعبــد الفتــاح يحيى باشا ، ومكرم عبيد باشا ، وحافظ رمضان باشا ، وعبد الحميد بدوى باشا ، وغيرهم .

المصرى ، ١٥ مارس ١٩٤٥ .

(٣١) ونستون تشرشل : مذكرات تشرشل ، ج ٢ ، ص ٢٩٢ .

لواء محمد صفوت : معــركة العــلمين ، مرجــع ســابق ، صص ٩٦ وما يليها .

(٣٢) كما اجتمع تشرشل مع عصمت اينونو - رئيس الجمهورية التركية، الذى حضر الى القاهرة للتنسيق مع بريطانيا وحلفائها ·
المصرى ، عدد ٨ ديسمبر ١٩٤٣ ·

(٣٣) ابراهيم فرج (باشا) : جلسة مناقشة مع الباحث يوم الأحد ٣ أبريل ١٩٨٨ ·

(٣٤) Parliamentary Debates House of Commons, Vol. 431, p. 1765.

(٣٥) المصرى ، ٢ يوليو ١٩٤٥ ·

(٣٦) المصرى ، ١٢ يونيو ١٩٤٥ ·

(٣٧) صبرى أبو المجد : الجلاء ، ص ٧٨ ·

(٣٨) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجيه بالأهرام . التوازنات الدولية فى منطقة شرق البحر المتوسط ، ص ٧ ·

(٣٩) اجتمع روزفلت مع الملك فاروق ملك مصر والملك عبد العزيز آل سعود ملك العربية السعودية ، والامبراطور هيلاسلاسى ملك اثيوبيا :
محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، مرجع سابق ، ص‌ص ٤٢ ، ٤٤ ·
الأهرام ، ٢٤ أكتوبر ١٩٨٨ ·

(٤٠) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام : التوازنات الدولية فى منطقة شرق البحر المتوسط ، المرجع السابق ، ص‌ص ٢٧ - ٢٨ ·

(٤١) سيرانيان : مصر ونضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، ص ١٠٨ ·

(٤٢) F. O. 407/223/295/2/16, Measures Contemplated by the Egyptian government, Telegram No. 26, From Sir M. Lampson to Viscount Halifax, Cairo, Jan. 12, 1939.

(٤٣) الوقائع المصرية ، عدد رقم (٩٠) غير اعتيادى ، يوم السبت ١٧ رجب ١٣٥٨ هـ / ٣ سبتمبر ١٩٣٩ ·

(٤٤) عبد العزيز الشناوى (دكتور) ، جلال يحيى (دكتور) : وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر ، ص ٧٤٧ ·
Abou Nosseir, Mohammed ; Hatem, Abdel Kader, et autres ; Le Canal de Suez, Faits et Documents, Article No. 7, p. 201.

(٤٥) الأوامر الخمس الصادرة من على ماهر باشا ببولكلى ، ٣ سبتمبر ١٩٣٩ · الوقائع المصرية ، العدد (٩٢) غير اعتيادى ، الاثنين ١٩ رجب ١٣٥٨ هـ / ٤ سبتمبر ١٩٣٩ م ·

(٤٦) جمال حماد : دراسة بمجلة أكتوبر فى ٣١ يناير ١٩٨٨ ، عن معاهدة ١٩٣٦ ، السودان .

F. O. 407/233/J 1804/21/16, From Sir M. 7ampson to Viscount Halifax, Tel. No 117, Cairo, April 24, 1939.

(٤٧) مصطفى الحفناوى (دكتور) : قمة قناة السويس ، ص‌ص ١١٢ ـ ١١٤ . وقد تضاعفت أهمية القناة منذ عام ١٩٤٥ عنما صارت معبرا للبترول العالمى ، خاصة أن ثلاثة أرباع حاجة بريطانيا من البترول يمر بالقناة ، وثلث مجموع السفن العابرة بها هى سفن انجليزية :

محمد حسنين هيكل : خبايا السويس ، ص ١٢ .

(٤٨) بطرس غالى (دكتور) : الاحتلال فى القانون الدولى (دراسة تضمنها كتاب كفاح الشعب والجلاء) ، ص ١١٤ .

(٤٩) يلاحظ أنه لم يتم جلاء القوات البريطانية عن القاهرة والاسكندرية نهائيا والانتقال لقاعدة القناة العسكرية الا فى ٣١ مارس ١٩٤٧ بعد أحد عشر عاما من توقيع المعاهدة وتحت ضغط الكفاح الشعبى المطالب بجلاء قوى الاحتلال جمال حماد . دراسة بمجلة أكتوبر ، ٣١ يناير ١٩٨٨ عن معاهدة ١٩٣٦ والسودان .

(٥٠) محمد عبد الرحمن برج (دكتور) قناة السويس ، المرجع السابق ، ص ١١٨ .

(٥١) يقال أن القوات البريطانية بلغت نحو مائتى ألف فرد فى مصر عام ١٩٤٦ :

سيرانيان . المرجع السابق ، ص ١٢ .

(٥٢) اثار هذه الحملة المعارضة للوجود البريطانى فى مصر اللورد سترابولجى Lord Strabolgi فى مجلس اللوردات : The Parliamentary Debates (Hansard) House of the Lords, Vol. 182, p. 1027.

(٥٣) محمد عبد الرحمن برج (دكتور) : قناة السويس ، مرجع سابق ، ص‌ص ١٢١ ـ ١٢٣ .

(٥٤) F. O. 407/223/J 1804/21/16, From Sir M. Lampson to Viscount Halifax, Telegram No. 117, Cairo, April 27, 1939, op. Cit.

(٥٥) طبقا لنص المادة السادسة عشرة من المعاهدة ينتهى العمل بنصوص المعاهدة عام ١٩٥٦ ولكنها قيدت مصر بصلاحية الجيش المصرى لحماية الملاحة فى القناة ، وفى حالة عدم الاتفاق يعرض الخلاف على عصبة الأمم ، وأن أى تغيير فى المعاهدة واعادة النظر فيها يجب أن يكفل مع ذلك استمرار التحالف

بين الطرفين المتعاقدين ، أى أن التحالف أبدى لا يمكن لمصر انهاؤه من جانب واحد دون موافقة بريطانيا ٠

(٥٦) عبد العزيز الشناوى (دكتور) ، جلال يحيى (دكتور) ، المصدر السابق ، صص ٦٦٧ ــ ٦٦٨ ٠

The Parliamentary Debates (Hansard), House of Commons, Volume 487, pp. 26-29.

(٥٧) المصور ، العدد ١١٢٤ ، ٢٦ أبريل ١٩٤٦ ٠

(٥٨) محمد عبد الرحمن برج (دكتور) . عزيز المصرى والحركة الوطنية المصرية ، صص ٤٧ ــ ٤٩ ٠

(٥٩) رئاسة مجلس الوزراء . السودان (الكتاب الأخضر المصرى) ، صص ٨٦ وما يليها ٠

Documents on the Suran Op. Cit., 1899-1953, pp. 10-11.

(٦٠) رئاسة مجلس الوزراء : السودان ، مصدر سابق ، صص ٨٧ــ٨٨ ٠

(٦١) سمير النقبادى (دكتور) . تطور المركز الدولى للسودان، صص ٣٩ ــ ٤١ ٠

(٦٢) رئاسة مجلس الوزراء السودان ، مصدر سابق ، صص ٨٩ وما يليها ٠

(٦٣) جمال حماد : دراسة عن معاهدة ١٩٣٦ والسودان ، أكتوبر ، عدد ٣١ يناير ١٩٨٨ ٠

(٦٤) محاضرة مكرم عبيدم باشا فى الجامعة المصرية عن المعاهدة ، صص ٦٥ وما يليها ٠

(٦٥) السير الكسندر كادوجان : خطابه بمجلس الأمن فى ٥ أغسطس ١٩٤٧ ٠ حسين مؤنس (دكتور) : دراسة بمجلة اكتوبر تحت عنوان : صاحب الدولة رئيس الوزراء (٣٢) ، عدد ١٢ أبريل ١٩٨٧ ٠

عمر عبد العزيز عمر (دكتور) ٠ دراسات فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر ١٥١٧ ــ ١٩٥٢ ، ص ٤٩٢ ٠

(٦٦) انظر : مجلس الشيوخ : قانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٣٧ بشأن الاتفاق الخاص بالغاء الامتيازات الأجنبية بمصر الموقع عليه بمونترو فى ٨ مايو ١٩٣٧ ، القاهرة ، المطبعة الأميرية ببولاق ، ١٩٣٩ ٠

Marlow, John ; Anglo-Egyptian Relations, pp. 300-301.

(٦٧) السير الكسندر كادوجان ، الخطاب السابق ، جلسة ٥ أغسطس ١٩٤٧ ٠

(٦٨) جمال حماد دراسة عن معاهدة ١٩٣٦ ، أكتوبر ٢١ يناير ١٩٨٨ عبد العزيز الشناوى (دكتور) ، جلال يحيى (دكتور) . وثائق ونصوص التاريخ الحديث المعاصر ، صص ٧٦٨ ـ ٧٦٩ .

(٦٩) بلغ عدد الجيش المصرى عام ١٩٣٩ : ٣٢٫٥٧٩ فردا منهم ١٤٦٥ ضابطا وتجاوز العدد أربعين ألفا مع نهاية الحرب العالمية الثانية .

سيرانيان : مصر ونضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ، ص ١١ .

(٧٠) منظمة الشباب الاشتراكى : عبد الناصر ـ الفكر والطريق (من أقوال الزعيم) ، ص ٦ .

(٧١) ولتر لاكور : الاتحاد السوفياتى والشرق الأوسط ، ص ١٤٦ .

Vatikiotis P. J. ; The History of Egypt, p. 373.

(٧٢) يظهر ذلك بوضوح عندما نعلم أن ثمانية من الضباط الأحرار التحقوا بالكلية الحربية دفعة ١٩٣٦ وعلى رأسهم قائد تنظيم الضباط الأحرار جمال عبد الناصر وأن اثنين آخرين هما : كمال الدين حسين وحسن ابراهيم التحقا بالدفعة التالية ثم تلاهما خالد محيى الدين : جلسة نقاش مع السيد كمال الدين حسين بالاسكندرية يوم الجمعة ٢٧ أكتوبر ١٩٨٩ .

رفعت السعيد (دكتور) . تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠ ـ ١٩٥٠ ، ص ٢٣٠ .

(٧٣) صلاح العقاد (كتور) : الوفد والغاء الامتيازات الأجنبية ، جريدة الوفد ٢٠ نوفمبر ١٩٨٦ .

(٧٤) F. O. 407/219/J 7583/2/16, No. 9, Notes between Nahas Pacha and Mr. Lampson, Cairo, August 24, 1936.

F. O. 407/219/J 7307/2/16, No. 12, Speech by the Secretary of State for Foreign Affairs and the Egyptian Prime Ministre, Cairo, August, 26, 1936.

(٧٥) مضابط مجلس النواب ، جلسات ٦ ، ٧ أغسطس ١٩٤٥ ، ٨ أكتوبر ١٩٥١ .

(٧٦) محسن محمد : التاريخ السرى لمصر ، صص ٣٥٠ ـ ٣٥١ ؛

Marlow, John. ; Anglo-Egyptian Relations, 1880-1953, pp. 335-339.

(٧٧) المصرى ، عدد ٤ أغسطس ١٩٤٥ .

(٧٨) المصرى عدد ١١ يوليو ١٩٤٥ .

وقد أيد بعض الساسة الإنجليز موقف مصر المنادى بضرورة إعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ :

The Parliamentary Debates (Hansarr), House of the Lords, Volume, 174, p. 449.

(٧٩) المصرى ، عدد ١١ يوليو ١٩٤٥ ٠

(٨٠) Marlow, J. ; Anglo-Egyptian Relations 1800-1953, Op. Cit., pp. 334-335.

(٨١) لطيفة محمد سالم (دكتور) . الصحافة والحركة الوطنية المصرية ، ص ٤٧ ٠

(٨٢) سيرانيان ٠ المرجع السابق ، ص ١١٠ ، المصرى ٣١ يوليو ١٩٤٥ ٠

(٨٣) مضابط مجلس النواب ، جلستى ٦ ، ٧ أغسطس ١٩٤٥ ٠

(٨٤) تقدم النحاس باشا بمذكرة باسم الوفد الى الملك فاروق فى ١٥ أغسطس ١٩٤٥ ، يطلب فيها نيابة عن الأمة وتطلعاتها الغاء الاحكام العرفية المقيدة لحريات المواطن المصرى : المصرى ، عدد ١٦ أغسطس ١٩٤٥ ٠

(٨٥) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ، صص ٢٢ ـ ٢٣ ٠

(٨٦) كان حافظ عفيفى وعلى ماهر ونجيب الهلالى من أنصار هذا الرأى : طارق البشرى : المرجع السابق ، صص ٥٥٤ ـ ٥٥٥ ٠

(٨٧) المرجع نفسه ، ص ٢٥ ٠

(٨٨) سيرانيان : المرجع السابق ، صص ١٥٠ ـ ١٥١ ٠

(٨٩) كمال عبد الرؤوف ٠ الدبابات حول القصر (مذكرات لورد كيلرن عن ٤ فبراير ١٩٤٢) ، ص ١٣١ ٠

(٩٠) شهدى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٦ صص ٩٥ ـ ٩٦ ٠

(٩١) المصرى ، عدد ٣١ يناير ١٩٤٦ ٠

(٩٢) عبد العزيز الشناوى (دكتور) ، جلال يحيى (دكتور) : وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر ، المصدر السابق ، صص ٧٧٠ ـ ٧٧٢ ٠

ورد فى المصدر نفسه أن تاريخ تقديم المذكرة للحكومة البريطانية هو ٣٠ ديسمبر ١٩٤٥ والثابت أنها قدمت فى العشرين من الشهر المذكور : المصرى ، ٣١ يناير ١٩٤٦ ٠

ـ صلاح الشاهد . ذكرياتى فى عهدين ، القاهرة ، دار المعارف ، ط ٢ ، ١٩٧٦ ، ص ١٦٣ ٠

ـ مارسيل كولومب : تطور مصر ، صص ٢٧٦ ـ ٢٧٨ ٠

(٩٣) مضابط مجلس الشيوخ ، جلسة ٢٣ يناير ١٩٤٦ ٠

(٩٤) أعلن مستر فيليب نوبل ـ وزير الدولة البريطانى فى مجلس العموم

يوم ٢٢ يناير ١٩٤٦ ٠ ان المذكرة المصرية موضع النظر والمناقشة من جانب حكومته :
المصرى ، ٢١ يناير ١٩٤٦ ٠
(٩٥) المصرى ، ٩ فبراير ١٩٤٦ ٠
(٩٦) The Parliamentary Debates (Hansard,) House of the Lords, Volume 174, p. 436.
(٩٧) المصرى ، ٩ فبراير ١٩٤٦ ٠
(٩٨) هو مصطفى الشوربجى بك عضو المجلس .
مضابط مجلس الشيوخ ، جلسة ٢٣ يناير ١٩٤٦ ٠
(٩٩) نفس المضبطة السابقة ، نفس الجلسة ٠
(١٠٠) المصرى ، ٢٤ يناير ١٩٤٦ ٠
مضابط مجلس النواب ، مضبطة جلسة ٨ أكتوبر ١٩٥١ ٠
(١٠١) المصرى ، عدد ٣١ يناير ١٩٤٦ ٠
مارسيل كولومب . تطور مصر ، مرجع سابق ، صص ٢٧٩ ــ ٢٨٠ ٠
(١٠٢) مضابط مجلس الشيوخ ، جلسة ٥ فبراير ١٩٤٦ ٠
(١٠٣) الوفد المصرى ، عدد ٣ مارس ١٩٤٦ ٠
(١٠٤) المصرى ، عدد ٤ فبراير ١٩٤٦ ٠
(١٠٥) المصرى ، عدد ٣ فبراير ١٩٤٦ ٠
مضابط مجلس الشيوخ ، جلسة ٥ فبراير ١٩٤٦ ٠
(١٠٦) تمسكت بريطانيا بما نصت عليه المعاهدة من أن اعادة النظر فى المعاهدة يكون برضاء الطرفين المتحالفين : محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، صص ٦٤٠ ــ ٦٤١ ٠
(١٠٧) عبد الرحمن الرافعى (سكرتير الحزب الوطنى) : المصرى ، ٣ فبراير ١٩٤٦ ٠
(١٠٨) المصرى ، ٤ فبراير ١٩٤٦ ٠
مضابط مجلس الشيوخ ، جلسة ٥ فبراير ١٩٤٦ ٠
(١٠٩) صحيفة صوت السودان ، اعداد ١٤ ، ١٥ ، ١٦ يناير ١٩٤٦ ٠
(١١٠) مضابط جلسات مجلس الشيوخ ، جلستى ٤ ، ٥ فبراير ١٩٤٦ ٠
المصرى ، عدد ٦ نوفمبر ١٩٤٥ ٠
(١١١) جريدة ايكونومست Economist البريطانية فى أول فبراير ١٩٤٦ نقلا عن جريدة المصرى ، ٢ فبراير ١٩٤٦ ٠
(١١٢) المصرى ، ٤ فبراير ١٩٤٦ ٠

(١١٣) شهدى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية ، مرجع سابق ، صص ٩٦ ومابعدها ٠

عبد العزيز رفاعى (دكتور) العمال والحركة القومية فى مصر الحديثة ، ص ١٥٤ ٠

(١١٤) المصرى ، عدد ٤ فبراير ١٩٤٦ ٠

* * *

الفصـــل الثـــانى

مشروع معاهدة صدقى ـ بيفن
٢٥ أكتوبر ١٩٤٦

١ ـ أحداث فبراير وبدء المفاوضات .

٢ ـ توقف المفاوضات وفشل مشروع بروتوكول السودان .

٣ ـ العودة للتفاوض والخلاف مع بريطانيا .

٤ ـ فشل مشروع المعاهدة وعودة النقراشى للحكم .

مشروع معاهدة صدقى ـ بيفن
٢٥ أكتوبر ١٩٤٦

بدأ رد الفعل الشعبى واضحا نتيجة للرد البريطانى على مذكرة الحكومة المصرية بضرورة اعادة النظر فى معاهده ١٩٣٦ ، وشهد شهر فبراير ١٩٤٦ العديد من الاضرابات الطلابية فى الجامعة والمدارس ، وشارك العمال فى الاعراب عن مشاعرهم الوطنية مع الطلاب فشهدت العاصمة مظاهرات ضخمة كان من نتيجتها اصابة عدد كبير من هؤلاء الطلاب فوق كوبرى عباس نتيجة اطلاق البوليس الرصاص عليهم ، وساءت العلاقة الى أبعد الحدود بين ملك البلاد وجماهير الشعب فما كان من الملك الا أن أقال وزارة النقراشى وكلف اسماعيل صدقى باشا بتأليف وزارته للمرة الثانية فى ١٧ فبراير .

وحاول صدقى أن يمحو آثار ما علق فى الأذهان عنه خلال وزارته الأولى التى كان شعارها التعسف ومصادرة الحريات ، فقرر بدء المفاوضات مع الجانب البريطانى على الفور لتحقيق أمانى البلاد فى الجلاء ووحدة وادى النيل .

وتشكلت هيئة المفاوضات المصرية تحت رئاسته فى ٧ مارس ، كما أعلنت الحكومة البريطانية عن رئاسة أرنست بيفن وزير الخارجية لوفدها فى المفاوضات والذى حاول استغلال ضعف موقف الوفد المصرى الذى لا يمثل الأغلبية الشعبية المصرية .

ومع بداية الجلسات فى ٩ مايو ظهرت عوامل الخلاف بين آراء الجانبين اذ عرض الجانب البريطانى مشروعه الذى لا يختلف عما جاء بمعاهدة ١٩٣٦ التى رآها الجانب المصرى قد استنفدت أغراضها ويجب اسقاطها ، كما أن بريطانيا رأت ضرورة بقاء قواتها فى منطقة القناة لضمان حرية الملاحة بالقناة وحماية المواصلات الامبراطورية .

وأصدرت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة بيانا طالبت فيه الحكومة بقطع المفاوضات واعلان الحداد العام يوم ١١ يوليو ، وبالفعل توقفت المفاوضات بعد أن تمسكت بريطانيا بالمدة التى حددتها للجلاء وهى خمس سنوات والحالات الموجبة لعودة القوات البريطانية الى منطقة القناة حيث تمسكت بريطانيا بأن تشمل حالات الاعتداء على أى دولة بمنطقة الشرق الأوسط وليست الدول المجاورة لمصر فقط . كما كان مشروع بروتوكول السودان من أهم الأسباب التى أدت الى فشل التقارب بين الجانبين .

وكانت نصوص المشروع المقترحة من جانب مصر تؤدى الى تمتع السودانيين بتقرير المصير واعدادهم للحكم الذاتى فى ظل الادارة المشتركة الحالية وحتى يتمكنوا من تقرير مصيرهم بأنفسهم ، الا أن بريطانيا تمسكت بأن تظل ادارة السودان تجرى طبقا لنظام الحكم الثنائى بمقتضى اتفاقيتى ١٨٩٩ وطبقا للمادة الحادية عشرة من معاهدة ١٩٣٦ حتى يتم الاتفاق بين طرفى الحكم الثنائى على اعداد السودانيين للحكم الذاتى . الا أن الوفد المصرى رفض هذه المقترحات .

وتوقفت المفاوضات بعد أن استفحل الخلاف بين الجانبين من جهة واسماعيل صدقى وبعض زملائه المفاوضين من جهة أخرى وعدم اشراكه لحزب الوفد صاحب الأغلبية الشعبية معه فى المفاوضات .

وكان صدقى باشا يخشى من نتائج الصدام المستمر مع الشارع المصرى رغم انه أمر بالقبض على من أسماهم بالمهيجين والشيوعيين واغلق بعض الصحف التى تحض على الثورة الاجتماعية (١) .

ولهذا فقد سعى لاستئناف المفاوضات مرة أخرى قبل بدء العام الدراسى الجديد ، وبالفعل تواصلت الاجتماعات المصرية البريطانية فى لندن منذ ١٨ أكتوبر وعلى اثرها تم التوقيع على مشروع معاهدة بالأحرف الأولى مع أرنست بيفن وتتكون من سبع مواد وتضم بروتوكولين أحدهما ينص على جلاء القوات البريطانية عن مصر فى موعد اقصاه أول سبتمبر ١٩٤٩ ، والثانى خاص بالسودان .

وما ان عاد صدقى الى مصر فى ٢٦ أكتوبر حتى صرح بأن الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصرى قد تقررت بصفة نهائية ، وكان نشر هذا التصريح قبل اذاعة نصوص مشروع المعاهدة ومناقضة اقوال صدقى لما تم الاتفاق عليه من ابقاء النظام الادارى القائم فى السودان سبباً فى أن يبادر مستر بيفن ومن خلفه زعماء حزب العمال البريطانى بتكذيبه ووصف تصريحاته بأنها مغرضة ومضللة وأن المتفق عليه لا يعدو أن يكون محادثات تمهيدية بحتة وانه لم يتم اقرار صيغة نهائية لمشروع الاتفاق .

وهكذا سحب البساط من تحت أقدام حكومة صدقى ، الذى وجد صعوبة بالغة فى مواجهة الشعب والرأى العام المصرى فما كان منه الا أن تقدم باستقالته فى ٨ ديسمبر بعد فشل مشروعه ليخلفه النقراشى مرة ثانية فى اليوم التالى بغية الاستمرار فى طريق المفاوضات الذى لم يكن ليحقق آمال أبناء وادى النيل فى الجلاء والوحدة ، فاضطر فى النهاية الى أن يفكر بجدية فى عرض قضية البلاد على مجلس الأمن فى العام التالى .

١ ــ أحداث فبراير وبدء المفاوضــات :

مع ازدياد السخط الشعبى ازاء الرد البريطانى على مذكرة الحكومة المصرية بضرورة اعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ ، شهد شهر فبراير ١٩٤٦ كثيرا من الاضرابات الطـلابية والعمالية ، فاحتجت اللجنة التنفيذية العليا للطلبة واتحاد خريجى الجامعة على هذا الرد ، وعقد المؤتمر الطلابى بجـامعة فـؤاد الأول (القاهرة) فى يوم السبت ٩ فبراير ، وتحركت المظاهرات مــن الجامعة متجهة نحو قصر عابدين رافعة شعار : « الجلاء ــ لا مفاوضة الا بعد الجلاء » (٢) .

وعندما وصلت المظاهرة الطلابية الى كوبرى عباس وجدته مفتوحا وأصر الطلبة على عبوره فحاصرهم البــوليس وانهــال عليهم ضربا بالرصاص فألقى بعضهم بنفسه فى النيل (٣) ، وعمت المظاهرات جميع أنحاء البلاد احتجاجا على مذبحة كوبرى عباس، وامتلأت الصحف ببيانات الاحتجاج ، ولم تعد صحف الوفــد ومصر الفتاة والاخوان المسلمين تطالب فقط باعادة النظر فى المعاهدة بل اخذت تطالب باسقاطها وعدم الاعتراف بشرعيتهــا ، وأخــذت افتتاحياتها الملتهبة تدعو كل يوم شعب وادى النيل الى الكفــاح والتضحية ، دون استجداء بريطانيا للتفاوض معها (٤) .

ووجه طلاب الجامعة فى نفس يوم حادث كوبرى عباس مذكرة الى الملك فاروق يطالبون فيها بضرورة البدء فوراً فى المحــادثات التى لم يكن قد تحدد بدء موعدها بعد ، وفى اليوم الحادى عشر من فبراير كان قد تحدد حضور الملك لوضع حجر الأساس للمدينة الجامعية فأعرض طلاب الجامعة عن حضور الحفل ومشاركــة الملك الاحتفال ردا على ما حدث لزملائهم بكوبرى عباس (٥) .

وظهر مدى السخط الشعبى على عدم تجاوب القصر مــع المطالب الوطنية بتكليف حكومة قوية تعبر عن آمال الجماهير فى

تحقيق الجلاء ، حينما حمل فريق من شباب الجامعة وسط زملائهم صور « صاحب الجلالة » عندما حل ميلاده فى ١١ فبراير والقوا بها على الأرض وداسوها بالأقدام (٦) معبرين عن سخطهم ، وخرجت فى اليوم التالى (١٢ فبراير) جنازة صامته على أرواح الشهداء ، كما أقام طلبة الأزهر صلاة الغائب على أرواحهم ، ولم تجد وزارة النقراشى أمام عجزها عن تلبية آمال الوطن ومجابهة الاعراض الانجليزى عن تحقيق هذه الآمال ، الا أن تقدم استقالتها للملك الذى استشاط من سياستها غضبا فى ١٥ فبراير (٧) .

وازداد عدد الالتحامات العنيفة بين المتظاهرين والبوليس ، وبينهم وبين الجيش الانجليزى ، واضطر الملك فى آخر الأمـر أن يلجأ الى سياسى « مكروه » ولكنه يفى بالغرض هو اسماعيل صدقى باشا (٨) . الذى كان قد بلغ السبعين من عمره ، ليشكل وزارته « الثانية » فى ١٧ فبراير رغم أن صـدقى كان لا يمثل الا الثورة المضادة ، لكن الملك بعد أن تخلص من الوفديين ومن خصومهم ، أعاد ذلك « المحارب القديم » الى « المسرح الخاوى » للسياسة المصرية (٩) ، بعد أن بدأ نجمه يظهـر فى أفقهـا من جديد ، ولكى يتمكن من كبح جماح الجماهير الساخطة بعد عجز وزارة سلفه عن حفظ الأمن ، واجراء مفاوضـات عاجلـة مـع الانجليز (١٠) .

وتضمن كتاب صدقى المرفوع للملك بتشكيل الوزارة سعيه للوصول الى تسوية للمسألة المصرية مع الانجليز ، وتحقيقـا لهذا الغرض حاول صدقى استمالة العناصر الوطنية السياسيـة وعلى رأسها الوفد الى جانبه ، لكنها كانت تنظر اليه بعين الترقب والحذر ، فأعلن مصطفى النحاس موقف الوفد الرسمى تجـاه حكومة صدقى فاشترط فى البداية اجراء انتخابات جديدة ردا على طلب صدقى للتعاون معا فى هذه المرحلة (١١) .

كما سعى رئيس الوزراء الجديد الى اطلاق سـ
المعتقلين وهناهم على مشاعرهم الوطنية ، وتعهد
مصالح البلاد ، فقد كان حريصا على أن يمحو منذ
عالقا فى الاذهان عنه من ذكريات سياسة العنف وا
مارسه ضد الحركة الوطنية فى الثلاثينات ابان وز
باعتماده على القوى الاجتماعية الرجعية وعلى الجما
المشكوك فى صدق وطنيتها ، ومصادرة الحريات وتزي
لصالح كبار الرأسماليين (١٢) ، وحرمان الطبقة
العمال والفلاحين من التعبير عن آرائهم فى انتخابا
أعضاء البرلمان ، ومحاربة حكومته الأولى للعمال
بفصلهم من أعمالهم والقاء القبض عليهم بين الحين
بهم فى السجون (١٣) .

ولم يمض أسبوع واحد على تشكيل وزارة صدقى
المظاهرات من جديد فى القاهرة والاسكندرية والمدن ا
٢١ فبراير صارت كلمة « الجلاء » هى الشعار الو
فى أنحاء العاصمة من الجماهير الثائرة من العمال
تعرضت لنيران القوات البريطانية من ثكنات قصر ال
الاسماعيلية (١٤) ، فاتخذ منها صدقى ذريعة لتطبيق
القمع الذى يجيده عن طريق التحالف الوقتى مع جما
المسلمين ضد ما أسماهم بالمهيجين من الماركسيين
تبريرا لاجراءاته التعسفية وحماية للنظام القائم ، و
اللجنة الوطنية للعمال والطلبة التى تكونت فى نفس
الجلاء التام عن وادى النيل فى مصر والسودان .

وقررت نقابات العمال بالقطر المصرى وطلبة الجا
والمعاهد العليا والمدارس أن يكون يوم الخميس ٢١
يوم « الجلاء » (١٥) ، ويوم اضراب عام لجميع هيئ

وطوائفه واستمرت المظاهرات طوال ذلك اليوم الذى صار يوماً مشهودا فى تاريخ الحركة الوطنية لوادى النيل اذ سقط الكثير من الشهداء فى مختلف أقاليم البلاد ، واتهم صدقى بتدخل عناصر من الدهماء فى هذه المظاهرات ، وجاء رد الطلبة حاسماً ، اذ اجتمعت اللجنة التنفيذية للطلبة وقررت :

١ — اعلان الحداد العام .

٢ — الموافقة على قرار اللجة الوطنية للعمال والطلبة باصدار ميثاق وطنى يوقع عليه جميع الزعماء يلزمهم عدم قبول الحكم الا على أساس تصريح بريطانى يعترف بالجلاء التام عن وادى النيل كأساس للمفاوضة .

٣ — سحب الموظفين الانجليز من البوليس المصرى .

٤ — استنكار بيان رئيس الحكومة للتفرقة بين طبقات الشعب ووصف المواطنين الأحرار بالدهماء .

كما اعلن مؤتمر الخريجين بالسودان الحداد العام يوم ٤ مارس على أرواح الشهداء فى مصر (١٦) ، واجتمعت اللجنة الوطنية للعمل والطلبة لتطالب بالجلاء الفورى عن المدن المصرية الكبرى ، واصدار تصريح واضح بأن يكون أساس المفاوضة هو تحديد يوم الجلاء التام عن وادى النيل ورفض المساومة بشأن الجلاء (١٧) .

ومع اشتداد الحركة الوطنية المناهضة للوجود البريطانى بشتى صوره فى شطرى الوادى ، قبلت الحكومة البريطانية الدخول فى مفاوضات مع الحكومة المصرية والتى تشكلت بهدف اعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ (١٨) .

ونجح اسماعيل صدقى فى تكوين لجنة تضم كبار السياسيين القدامى لبدء المفاوضات ما عــدا حــزب الأغلبية الذى رفــض التعاون مع هذه اللجنة باعتباره صاحب الحق فى أن يكون هــو القائم بهذه المفاوضـات ، كما رفض الحزب الوطنى هــو الآخــر تمشيا مع سياسته التقليدية بأنه لا مفاوضة الا بعــد الجــلاء التــام (١٩) .

وفى ٧ مارس صدر المرسوم الملكى بتشكيل هيئة المفاوضات المصرية برئاسة اسماعيل صدقى (٢٠) ، وفى الثانى من إبريــل أعلنت الحكومة البريطانية عن تشكيل هيئة مفاوضيها برئاســة أرنست بيفن وزير الخارجيــة وتضم اللورد ستانسجيت وزيــر الطيران الملكى ، وكان هو الممارس الحقيقى لرئاســة الوفــد البريطانى الذى حاول استغلال موقف الوفد المصرى الضعيف من أنه لا يمثل الأغلبية الشعبية فى مصر — رغم ضمه لمجموعة من كبار سياسيى مصر — فى أن يحصل منــه عــلى نتائج أفضــل مما يعطيه (٢١) .

فقد كان هدف بريطانيا الذى تسعى اليه عدم التفكير فى عقد اتفاق ثنائى يرمى الى استخدام قواعد فى الأراضى المصرية الدفاع عن الامبراطورية البريطانية أو لمواجهة اعتداء يقع على مصر « بل هى تفكر فى تدابير مشتركة على أساس سلامة جميع الدول التى لها مصالح حيوية فى الشرق الأوسط » (٢٢) ، بعد نمو الحركات الوطنية لشعوب هذه المنطقة وخروج بريطانيا بأعباء اقتصادية ضخمة بعد الحرب نتيجة تواجد قواتها العسكرية فى أنحاء متفرقة من العالم ، فأبلغ السفير البريطانى رونالد كامبل — الذى حــل محل اللورد كيلرن — صدقى باشا بأن الحكومة البريطانية تــرى انه لا يمكن صد أى عدوان على منطقة الشرق الأوسط اذا لم يكن بجوار القناة قاعدة حربية وقت السلم تكون نواة لقاعدة حربيــة كبرى فى وقت الحرب مع تأجير قطعة أرض فى المنطقة للحكومة

البريطانية تخدم الأغراض العسكرية مع بقائها تحت السيـادة المصرية (٢٣) .

وقد تأكد لدى الساسة الانجليز خلال أحداث الحرب الأخيرة أهمية موقع مصر الاستراتيجى ، ورغم عدم استخدام القناة خلال أحداث الحرب بصورة واضحة فان التقدم العلمى فى المواصـلات وازدياد الأهمية والحاجة الى النفط يزيد من أهميتها « وان مصر محور الكرة الأرضية من الوجهة الاستراتيجية » وبريطانيا لا تفكر جدياً فى الجلاء النهائى عن الأرض المصرية لأنه سيكلفها نفقـات باهظة الحاجة الى اقامة منشآت عسكرية جـديدة فى منـاطـق أخرى (٢٤) .

وكانت الحكومة البريطانية لا ترى التعجيل ببدء المفاوضـات لاتمام الجلاء الا من خلال استراتيجيتها طويلة المدى فى المنطقـة بسبب ضخامة قواتها بمصر ولحاجة الجيش المصرى لفترة طويلة من الاستعدادات حتى يتحمل تبعة الدفاع عن القناة (٢٥) .

ففى السابع من مايو صدر البيان البريطانى الذى يؤكد على استعداد بريطانيا لسحب قواتها البرية والبحرية والجوية مـن مصر ولكنها أكدت على توطيد محالفتها مع مصر على أسـاس المساواة بين الدولتين اللتين تجمع بينهما مصالح مشتركة ، وان يتقرر من خلال المفاوضات تحديد مراحل الجلاء ومواعيدها وان يتم الاتفاق على تدابير مشتركة لتحقيق التعاون فى حالة الحـرب أو الخطر الوشيك بوقوعها (٢٦) .

أما المعارضة البريطانية لحكومة العمال ممثلـة فى زعمـاء المحافظين وعلى رأسها تشرشل وايدن فانها شنت حملة عنيفة على سياسة حكومتها ، ورأت أن خروج القوات البريطانية من مصر لا يضمن لبريطانيا عودة أخرى ولو استبدلت بقاعدة القناة

مناطق تواجد بريطانية أخرى بالمنطقة مثل فلسطين وبرقة ، وأن المصريين قد يرفضون عودة التواجد البريطانى مرة أخرى فى حالة الحرب بعد تدميرهم للمنشآت البريطانية فى بلادهم ، واشار ايدن لموقف حزب الوفد المتطرف فى مسالة الجلاء وعدم تمثيله فى وفد المفاوضة الحالى مما يضعف من موقف الحكومة المصرية المفاوضة ولا يعطى ضمانا كافيا لبريطانيا مقابل جلائها عن مصر (٢٧) .

وفى المقابل فان المعارضة المصرية أنكرت على صدقى باشا تهاونه فى قبوله مبدأ التحالف مع بريطانيا مقابل الجلاء ، وهاجمه الوفد بشدة ، واضطربت الأحوال وقامت المظاهرات مرة اخرى فى ١١ مايو ، فى نفس الوقت الذى بدأت فيه المفاوضات الرسمية بين الجانبين المصرى والبريطانى بعقد أول جلسة بينهما فى ٩ مايو (٢٨) .

وكعادته قام صدقى بمصادرة بعض الصحف مشددا قبضته على البلاد حتى يكتسب تأييد بريطانيا للوصول الى حل يرضى الطرفين المتفاوضين بعدما تقاربت الى حد كبير وجهات نظر كل من رئيسى الوزراء المصرى والبريطانى ، عدا مسالة السودان التى كان يرى صدقى فصلها عن مسألة الجلاء اثناء المفاوضات وأن تقتصر المباحثات على موضوع الجلاء فقط وان كانت بلا شك تلك هى وجهة النظر البريطانية التى لم تقبل أن تبدأ المفاوضات على أساس التسليم بوحدة وادى النيل ووجود السودان ومصر تحت تاج واحد . وكان رئيس الوزراء المصرى يرى فصل موضوع السودان عن المحادثات لا تسليما بوجهة النظر البريطانية ولكن لأن السودان يجب الا يكون موضوعا للبحث والمناقشات لأن سيادة مصر وحقها فى السودان واضح ومحدد (٢٩) ولا يقبل المساومة .

وعرض الجانب البريطانى فى هذه الجلسة مشروعـه الذى اتضح أنه لا يختلف فى جوهره عما جاء بمعاهدة ١٩٣٦ والذى يؤكد على أن المعاهدة صحيحة ونافذة ولا يجوز مناقشتهـا أو الاعتراض على ما ورد بها ، أما الجانب المصري فرأى أن هذه المعاهدة غير قائمة لمخالفتها لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ولاستنفادها لأغراضها وأن المقصود من المفاوضة هو تقرير سقوطها واحلال معاهدة جديدة تحل محلها ان أمكن (٣٠) .

لكن الجانب البريطانى كان يرى أن يكون تنقيح المعاهـدة « بالرضا المشترك وبالطريقة المناسبة » وأن يتم ذلك بالاتفاق لضمان استمرارية السياسة البريطانية فى المنطقة وهى مسألة حيوية لبريطانيا وليست مسألة تفاوض بين أفراد ، فبناء عـلى توصيات رؤساء الأركان الانجليز وافقت اللجنة الدفاعية عـن الشرق الأوسط بأن تستمر قاعدة القناة متواجدة فى موقعها بمصر وأنه لا بد من الاحتفاظ بقوات بريطانية على أرضها وأن الدفـاع الاقليمى عن منطقة الشرق الأوسط حتما يكون مقره هو منطقـة القناة التى هى أساس تواجد المنظمة الدفاعية الاقليمية لمنطقـة الشرق الأوسط ، ويمكن التوفيق بين المطالب القومية للمصريين وتحقيق الأهداف البريطانية باقتراح يقدم للحكومة المصرية أثناء المفاوضات بتأجير قاعدة قناة السويس لبريطانيـا لمـدة ٩٩ سنة (٣١) .

وكان اقتراح استئجار بعض القواعد على قناة السويس أو على البحر المتوسط أو فى سيناء فى مقابل أجر يحدد تفصيلاتـه ونوعه وطريقة دفعه فيما بعد ، قـد أثير بين صـدقى ولـورد ستانسجيت فى جلسة تمهيدية سبقت البدء فى المفاوضات .

ولكن العرض البريطانى الممثل فى دوام الاحتلال فى ثياب عقد ايجار ، لم يلق قبولا (٣٢) من الجانب المصرى الذى تمسـك

بسيادته على أرضه بما فيها منطقة القناة متضمنة المجرى الملاحى للقناة وعلى أسس اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ ، وحتى تنتهى الامتيازات التحكمية لبريطانيا على القناة نبتت فكرة تولى الجامعة العربية باعتبارها كتلة اقليمية مهمة حل هذه المشكلة بالنيابة عن هيئة الأمم المتحدة فتطمئن بذلك انجلترا أمام التزامات عربية دولية لضمان حرية الملاحة فى القناة بدلا من الإلتزامات المصرية التى لا ترضى الغرور البريطانى ودعواه (٣٣) .

لكن بريطانيا رغم تنديد وزير خارجيتها بيفن بموقف روسيا وأطماعها تجاه ايران كانت ترى أن قواتها يجب الا تنسحب من مصر ، وقد ساعدها على هذا التشدد أن تصريحات رئيس الوزارة المصرية نفسه كانت غامضة وغير محددة ، فقد أعلن أنه لا يمكن أن يكون ثمة تراض أو تفاوض بشأن مسألة بقاء جنود أجانب على أى جزء من الأراضى المصرية .

ثم أعلن بعد ذلك بقليل عن رغبته الأكيدة فى الوصول الى اقامة تحالف قوى ومتين بين الدولتين المتحالفتين (٣٤) ، فلم يرض الجانب البريطانى ، وفى نفس الوقت لم يحقق أمانى المصريين الواضحة . فبريطانيا ترى وجوب تدخل قواتها بالأسلوب والطريقة التى تراها ملائمة لحماية مصالحها الاستراتيجية والأخذ بنظام الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط ، فأثارت فكرة الدفاع المشترك الحس الوطنى للجماهير التى فهمتها على أنها لا تعدو أن تكون شكلا من أشكال الاحتلال المفروض على البلاد ، ولذلك هبت المظاهرات من جديد تندد بأسلوب المفاوضة .

واعلنت أحزاب الوفد والكتلة الوفدية ومصر الفتاة معارضتها لأى اتفاق يتم بين صدقى باشا والانجليز نظرا للاختلاف الواضح بين وجهتى نظر الطرفين ، وأنه لا فائدة من الاستمرار فى تلك المفاوضات العقيم . وبدأت فكرة عرض قضية وادى النيل

على هيئة الأمم المتحدة تتردد على السنة السياسيين المصريين ، وظلت الصحافة المصرية تهاجم الأسلوب البريطاني في المفاوضة الذي يعتمد على المماطلة والتسويف (٣٥) وكان محمود حسن باشا سفير مصر بالولايات المتحدة ومندوبها بهيئة الأمم قد صرح بأن مصر ستتوجه بقضيتها الى مجلس الأمن في حالة رفض مطالبها القومية (٣٦) .

٢ ــ توقف المفاوضات وفشل مشروع بروتوكول السودان :

أصدرت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة بيانا طالبت فيه بقطع المفاوضات وأعلن يوم ١١ يوليو يوما للحداد العام وتجديد الجهاد الوطني ، ولم ينتظر صدقي باشا ، وحتى يؤكد لمفاوضيه الانجليز على مدى مقدرته على اطفاء جذوة الرفض العام لسياسته وللاتفاق المنتظر ، ومدى سطوته على ضبط الأمن اذ أمر باعتقال المئات من الكتاب والصحفيين وزعماء اللجنة الوطنية ونقابات العمال والشباب الوفدي واتحاد شباب الأحزاب المختلفة ومؤتمر نقابات القطر المصري ، كما أغلق كثيراً من دور النشر والجمعيات الثقافية والعلمية ، كما منع الاحتفال بيوم ١١ يوليو وهو ذكرى ضرب الانجليز للاسكندرية عام ١٨٨٢ م ، والصق التهم بالشيوعيين واعتبرهم (كبش الفداء) لتبرير أسلوبه القمعي واستصدر قانونا من البرلمان بتشديد العقوبات الجنائية بدعوى حماية النظام الاجتماعي ضد الأفكار الشيوعية ، رغم معارضة كثير من النواب في البرلمان ، كما أعد بعض مشروعات القوانين التي تمنع الاضرابات والمظاهرات (٣٧) .

وكان صدقي باشا يستحث الوفد البريطاني على المضي قدما في المفاوضات حتى لا تتعثر نتيجة حالة الغليان والعنف الناتج عن هذه الاجراءات المتشددة تجاه الهيئات السياسية المتعددة والجماعات الوطنية كالطلبة والعمال والتنظيمات السرية (٣٨) ،

وحاول الجانب البريطانى أن يعزو أسباب الأوضاع غير المستقرة فى مصر الى السياسة الرجعية التى تنتهجها الحكومة المصرية وابتعادها عن اشاعة قدر من العدالة الاجتماعية بين المصريين جميعا ، وليس نتيجة العلاقات المصرية ـ البريطانية (٣٩) .

واغفل الساسة الانجليز أن هذه العوامل جميعها مرتبطة ببعضها وأن السياسة البريطانية فى مصر كانت ولاتزال عاملا رئيسياً ومساعداً لتدهور الأحوال السياسية والاقتصادية التى تؤثر تأثيرا مباشرا وفعالا على الأحوال الاجتماعية ، التى لم تظلل بعدالتها جموع المصريين ، فلم تكن المطالب السياسية هى محور القضية الوطنية فحسب .

فعلى الرغم من أن اللجنة الوطنية للعمال والطلبة قد أصدرت بيانها المشهور فى ٢١ فبراير التى تطالب فيه « بسحب القوات البريطانية من المدن الكبرى فورا وأن تعلن الحكومة ، كما يعلن كل مصرى مسئول رفضه الحكم أو المفاوضة الا على أساس تصريح يصدر من الجانب البريطانى بالجلاء (٤٠) ، فان هذه اللجنة قد تبنت المطالب الطبقية فأصدرت بيانا يندد بالحكومة التى بدأت « هجومها على مستوى معيشة الشعب الذى لا يكاد يجد القوت ، حتى تنتفخ جيوب أصحاب الأعمال والمستعمرين بالأرباح الطائلة من دماء الملايين وقوت أبنائهم » (٤١) .

وكان أن تعثرت المفاوضات منذ بدايتها رغم ما كان يأمله الجانبان من نجاح وما لديهما من بوادر الأمل فى أن تنتهى سريعا باتفاق يرضى طموحاتهما ورغبات شعبيهما ، وبعد أن تقدم الجانب المصرى بمشروعه المناظر للبريطانى بشأن موضوع الجلاء وذلك فى ١٩ مايو سارع برفضه المفاوضون الانجليز ، ومنعا لاثارة الرأى العام فى مصر ونظرا لحساسيته المفرطة تجاه هذا الموضوع اذا ما علم بتوقف المفاوضات فقد أصدر الجانبان بياناً مشتركا فى

الثانى والعشرين من الشهر نفسه جاء فيه : أن « تبادل الأفكار بين الوفدين قد أظهر أن هناك بعض المسائل ، رأى الوفد البريطانى ضرورة الرجوع فيها الى مستر بيفن مما يتطلب بعض الوقت » (٤٢) ، وعاد الوفد البريطانى الى لندن لمراجعة حكومته التى كانت هى الأخرى تخشى معارضيها من قدامى السياسيين (٤٣) .

وكان الخلاف الرئيسى بين الجانبين يتمثل فى نقطتين : الأولى تتعلق بمدة الجلاء وحددها الانجليز بخمس سنوات حتى يتم جلاء قواتهم عن مصر ، بينما حددها المصريون بسنة واحدة . والنقطة الثانية تتعلق بتحديد حالة الخطر الموجبة لعودة القوات البريطانية الى أرض مصر بعد الجلاء عنها ، فبينما حددها الانجليز بأنها حالة الاعتداء على أى بلد فى الشرق الأوسط بما فيها تركيا وايران واليونان ، رأى المصريون أن يقتصر الأمر على حالة وقوع اعتداء على الدول المتاخمة لمصر والمشتركة معها فى الحدود فقط (٤٤) .

وكانت تركيا رغم عدم اشتراكها فى الحدود مع مصر تخشى من جلاء القوات البريطانية عن مصر ، وخروج قوات الحلفاء من سوريا ولبنان والعراق ، ولهذا فقد أبدت رغبتها فى الحصول على ضمان كاف من بريطانيا فى حالة نجاح المفاوضات الدائرة مع صدقى باشا ، وطلب سفير تركيا فى لندن مقابلة مستر بيفن وزير الخارجية البريطانية فى أواخر أبريل ١٩٤٦ وأبلغه قلق حكومته وهلعها من اعتزام جلاء الجيوش البريطانية عن مصر ، ويرجع هذا الخوف التركى الى المطامع الروسية فى المضايق التركية ولضم بعض أراضى الولايات التركية الشرقية الى روسيا (٤٥) .

ولكن الطرفين تمكنا من الوصول الى حل وسط فى أواخر يونيو (٤٦) على أن تكون مدة الجلاء عن مصر ثلاث سنوات فقط وليست خمسا وأن يؤخذ بنظام لجنة الدفاع المشترك عن طريق

تشكيل لجنة عسكرية من الجانبين تكون مهمتها تحديد حـالات الخطر التى تهدد سلامة منطقة الشرق الأوسط بما فى ذلك الدول المتاخمة لمصر ، وأن يعهد اليها تحديد الاجراءات التى تتولى مصر تنفيذها تجاه كل حالة من حالات الخطر الموجبة للتدخل البريطانى فى المنطقة (٤٧) ولكن هذا الاقتراح كان مصيره الرفض أيضا .

وفى ٨ يوليو سلم الجانب المصرى الى الجانب البريطـانى مشروع معاهدة تحالف ومشروع بروتوكول خاص بالسودان ينص على أن : « يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بالدخول فورا فى مفاوضات بقصد تحديد نظام الحكم فى السودان فى نطاق مصالح الأهالى السودانيين على أساس وحدة وادى النيـل تحت تـاج مصر » (٤٨) .

وكان مشروع بروتوكول السودان المقترح من جـانب مصر يبغى من الادارة المشتركة للسودان أن يتمتع السودانيون بالرفاهية واعدادهم للحكم الذاتى« وأنه حالما يتم الوصول الى هذا الغرض الأخير ، يكون الشعب السودانى حراً فى تقرير علاقته المستقبلة مع الطرفين الساميين المتعاقدين ، ويعتزم الطرفان الساميـان المتعاقدان تعيين لجنة مشتركة بقصد التقدم بتوصيات خاصـة بمستقبل السودان طبقا لهذا المبدأ وبالتشاور التام مع الشعـوب السودانية والى أن يتم ابرام اتفاق آخر بين الطرفين الساميين المتعاقدين كنتيجة لتوصيات اللجنة المشتركة ، يبقى العمل مؤقتا بالمادة (١١) من معاهدة ١٩٣٦ ... » (٤٩) .

الا أن المفاوضات أصيبت بالجـمود بين الجـانبين وزادت المشكلة تعقيداً بعد اصرار الجانب المصرى على اثارة موضـوع السودان دون تعليقه وفى ١٩ أغسطس تقدم الجانب البريطـانى ببعض المقترحات بهدف الوصول الى اتفاق مع الحكومة المصرية ، الا أن الوفد المصرى أصدر قراره بالاجماع فى اليوم التالى برفض

تلك المقترحات البريطانية اذ لم يأت بها ما يحمل الحكومة على تغيير موقفها وفى ١٧ سبتمبر تقدم الوفد البريطانى بمقترحات أخرى جديدة خاصة بالسودان (٥٠) .

كان المشروع المقدم من خلال هذه المقترحات ينص على الآتى :

« ١ – اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن سياستهما الأولية فى السودان ستظل منصرفة الى رفاهية السودانيين والعمل الجاد على اعدادهم للحكم الذاتى .

٢ – وحالما يتحقق الغرض الأخير فان الشعب السودانى يكون حراً فى تقرير مصيره . ومن المتفق عليه أنه اذا قر قرار السودانيين على اختيار الاستقلال ، تعقد بين مصر والسودان الاتفاقات اللازمة بشأن الاستزادة من مياه النيل واستخدامها بما يعود على المصريين والسودانيين بأكبر الفائدة ، وكذلك بشأن ما لمصر من مصالح مادية أخرى فى وادى النيل .

٣ – والى أن يتم ذلك تظل ادارة السودان تجرى طبقا لنظام الحكم الثنائى بمقتضى اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ وطبقا للمادة (١١) من معاهدة سنة ١٩٣٦ .

٤ – وتصرح الحكومة المصرية بأنه ليس فى أحكام البروتوكول السالفة الذكر مساس بمطالبة ملك مصر بحقه فى أن يكون ملكا على السودان .

٥ – سيتلقى الطرفان الساميان المتعاقدان من حاكم السودان العام بين حين وآخر تقارير عن مدى تقدم الشعب السودانى نحو الحكم الذاتى المنشود . وفى الوقت المناسب يعينان لجنة مشتركة لتضع تقريرا عما اذا كان السودانيون قد تهيأوا للحكم الذاتى

تكاسل ، وأصبحوا فى حالة تمكنهم من تقرير مستقبل السودان ... » (٥١) .

ودرس الوفد المصرى هذه المقترحات البريطانية الخاصة بمشروع السودان ثم قرر رفضها (٥٢) فى ٢٩ سبتمبر وذلك لأنه « اتضح بجلاء خلال المفاوضات الحالية أن الهدف الذى يرمى اليه الوفد البريطايى هو تصفية نظام الحكم فى السودان تصفية نهائية طبقا لاتفاقية سنة ١٨٩٩ حسبما تطبقها الآن السلطات البريطانية فى السودان .. ولهذا فان البروتوكول المقدم من الوفد البريطانى يجعل كل مفاوضة لاحقة بشأن السودان عديمة الجدوى وغير ذات موضوع اذ أن نظام الحكم فى السودان قد سوى فى البرونوكول لسنين عدة مقبلة ... » .

وعلى ذلك احتدمت الأزمة وتوقفت المفاوضات مرة أخرى(٥٣) بسبب عدم الاتفاق على تحقيق آمال أبناء جنوب الوادى فى الحرية وتقرير المصير واستفحلت الخلافات كذلك بين أعضاء الفريق المفاوض من المصريين واسماعيل صدقى بسبب الأسلوب الذى يتبعه فى التفاوض وحده دون باقى زملائه المفاوضين وأعلن مكرم عبيد أحد الأعضاء المفاوضين أن لجنة الدفاع المشترك ما هى الا حماية مقنعة ، كما هاجمه من قبل مفاوض آخر هو على الشمسى ، متهماً اياه بأنه يفاوض الانجليز بمفرده دون الرجوع الى الوفد المشارك له ، ولذا فقد أصبح موقف هيئة المفاوضة حرجاً جداً .

ومن هنا توقف الانجليز عن التفاوض مع حكومة بدت أمامهم ضعيفة لا تملك من أسباب القوة الداخلية والوحدة الجماعية ما يؤهلها من امتلاك ضمانات التنفيذ لما يتفق عليه ، وساعد على ذلك أن الجبهة الداخلية كانت غير مستقرة رغم الاجراءات المتشددة التى كان يتخذها رئيس الوزراء لاعادة الهدوء الداخلى

بعد أن أضرب عمال شبر الخيمة وأضرب عمال شركات الغزل بالاسكندرية خلال شهر يونيو وفى منتصف يوليو ، وألقيت عدة قنابل على أحد النوادى البريطانية بالاسكندرية ، وتعطلت الدراسة بجامعتها وقبض على عدد من الطلبة ، كما هاجم صدقى العمال والطلبة أكثر من مرة ، وكذلك فعل مع بعض الصحف الحزبية التى تحض على الثورة الاجتماعية ، كما كان من أهم أسباب فشله فى تحقيق نجاح يذكر فى الجولة الأولى من المفاوضات التى جرت فى مصر أنه لم يشرك حزب الأغلبية الشعبية وهو الوفد (٥٤) معه .

٣ ــ العودة للتفاوض والخلاف مع بريطانيا :

وأمام هذا الفشل الواضح تحدث صدقى باشا مع مستر بوكر نائب السفير البريطانى فى القاهرة فى أمر سفره الى لندن وذلك فى الثانى من أكتوبر لاستئناف المباحثات على أساس الوحدة، على أية صورة رمزية ، بين مصر والسودان تحت تاج واحد ، ورحبت بريطانيا باعادة المفاوضات مرة أخرى ، فعجل بالسفر الى لندن فى السابع عشر من أكتوبر ، وبرفقته ابراهيم عبد الهادى وزير خارجيته ، ليباحث بنفسه المستر بيفن (٥٥) فيما يتعلق بموضوع السودان الذى كان المسألة المهمة التى اختلف عليها الجانبان . وكان صدقى يتعجل توقيع الاتفاق بأى صورة قبل بدء العام الدراسى ومظاهرات الطلبة المتوقعة (٥٦) .

واجتمع الجانبان المصرى والبريطانى فى لندن يوم ١٨ أكتوبر وعقدوا خمس جلسات آخرها فى ٢٥ من نفس الشهر حيث وقع الطرفان على مشروع معاهدة بالأحرف الأولى ، وتتكون من سبع مواد وتضم بروتوكولين .

أحدهما ينص على جلاء القوات البريطانية عن مصر فى موعد أقصاه أول سبتمبر ١٩٤٩ م .

والثانى خاص بالسودان وينص على « أن السياسة التى يتعهد الطرفان المتعاقدان باتباعها فى السودان فى نطاق الوحدة بين مصر والسودان تحت تاج مشترك هو تاج مصر سيكون هدفها الأساسى رفاهية السودانيين وتقدم مصالحهم وتهيئتهم يهيئة جادة للحكم الذاتى ومزاولة ما يترتب عليه من حق اختيار نظام الحكم فى السودان مستقبلا ، وانتظارا لأن يستطيع الطرفان المتعاقدان بالاتفاق بينهما وبعد استشارة السودانيين ، تحقيق الهدف الأخير يحتفظ بمعاهدة عام ١٨٩٩ ، كما أن المادة (١١) من معاهدة ١٩٣٦ وملحقاتها تبقى نافذة المفعول » (٥٧) .

وما أن عاد صدقى الى مصر فى ٢٦ أكتوبر ، حتى أدلى بتصريح قال فيه : « اليوم أقر بأنى نجحت فى مهمتى ، ذلك أن الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصرى قد تقررت بصفة نهائية» ونشر التصريح قبل اذاعة نصوص مشروع المعاهدة الذى كان يتناقض مع تصريحات صدقى وكان هذا التصريح مجرد دعاية شخصية لصدقى ، وثارت ثائرة وزير الخارجية البريطانى مستر بيفن ومن خلفه زعماء حزب العمال البريطانى الحاكم الذى كان يخوض معركة ضارية مع حزب المحافظين ذى السمات الامبراطورية التى يعشقها الانجليز بصفة عامة (٥٨) .

كما أن النص المتفق عليه بين طرفى المفاوضة لم يشر الى أى نوع من أنواع الوحدة بين مصر والسودان ، بل كان صريحاً فى ابقاء نظام الادارة القائم فى السودان ، ولذلك فقد بادر مستر اتلى رئيس الوزراء البريطانى بتكذيب تصريح صدقى باشا فى اجتماع مجلس العموم البريطانى يوم ٢٨ أكتوبر ووصف فيه تصريحات صدقى بأنها مغرضة ومضللة وأن المتفق عليه بينهما لا يعدو أن يكون محادثات تمهيدية بحتة وأنه لم يتم اقرار صيغة نهائية لمشروع الاتفاق (٥٩) وأن المباحثات كانت سرية وشخصية ولم بتقرر فيها شىء يتقيد به أى من الطرفين ولا يجوز اذاعتها .

ومن هنا لم يتحمس الانجليز لانهاء مشروع الاتفاق المزمع ولأنه يستحيل ضمان التنفيذ مع رئيس الوزراء المصرى الذى لم يقدر على مواجهة الرأى العام المصرى بحقيقة النص الخاص بالسودان محاولا تفسيره بما يرضى الشعور الوطنى المصرى فقط .

ولهذا فقد حاول بيفن تجنب اللبس فى تأويل النص الخاص بالسودان فأرسل الى صدقى فى ٦ ديسمبر مقترحا أن يرسل الى لندن خطابا تفسيريا يلحق بالمعاهدة فتغافل صدقى عن هذا الاقتراح ، فما كان من بيفن الا أن كلف الحاكم العام للسودان السير هيوبرت هدلستون Sir Hubert Huddleston على لسان الحكومة البريطانية بأنها لن تسمح بأى تغيير فى نظام الحكم بالسودان ، وبأن المحادثات الأخيرة لم تتعرض لحكومة السودان أو سلطتها بأى تغيير (٦٠) .

وكان فريق من أبناء السودان يؤيدون الحاكم العام البريطانى للسودان داعين الى الانفصال (٦١) فأهاج تصريح صدقى باشا هؤلاء الانفصاليين واحتجوا عليه ودبروا مظاهرات عنيفة فى الخرطوم ، وتركت حكومة السودان البريطانية المتظاهرين يتسلحون ويعتدون على أنصار الوحدة ويهاجمون نادى الخريجين فى أم درمان ، وسرعان ما قامت مظاهرات حاشدة مضادة من أنصار الوحدة أعلنوا فيها مطالبتهم بوحدة وادى النيل وتمسكهم بها (٦٢) .

٤ ــ فشل مشروع المعاهدة وعودة النقراشى للحكم :

وفى مصر لم يكد العام الدراسى يبدأ بعد أن تم تأجيله الى ١٧ نوفمبر حتى تفاقمت الأحداث واشتدت المظاهرات والمصادمات من جديد رغم الاحتياطات العسكرية المشددة التى أمر صدقى

باتخاذها (٦٣) . ولهذا لم يكن لدي الانجليز من الحماسة لعقد اتفاقية نهائية مع صدقى باشا لاطلاعهم على الأحوال الداخلية السيئة فى مصر ، وما يجابه رئيس الوزراء المصري من التوجهات الشعبية المناهضة لحكمه ممثلة فى التنظيمات الطلابية والعمالية والسياسية والاخوان المسلمين ، ومطالبتها بالغاء المعاهدة وقطع المفاوضات بصورة نهائية والتوجه لهيئة الأمم لعرض قضية البلاد على مجلس الأمن ، واشتدت حدة مظاهرات طلبة جامعتى فؤاد بالقاهرة وفاروق الأول بالاسكندرية يوم ٢٨ نوفمبر معضدة بما أبدته طوائف الشعب المختلفة من معارضة شديدة لاتفاقية صدقى .

وفى عيد الجهاد (١٣ نوفمبر) هاجم النحاس باشا فى خطابه السنوى هذه المعاهدة التى لا تحقق أمانى البلاد ، كما هاجم صدقى ذاته متهما اياه بمسئوليته عما يراق فى الشوارع من دماء المصريين (٦٤) .

وتحت هذا الضغط الشعبى الجارف لمشروع المعاهدة فقد أعلن سبعة من أعضاء وفد المفاوضة عن رفضهم له وهم : شريف صبرى وعلى ماهر وعبد الفتاح يحيى وحسين سرى وعلى الشمسي وأحمد لطفى السيد ومكرم عبيد ، وأصدروا بيانا للرأى العام فى ٢٥ نوفمبر ١٩٤٦ يعلنون فيه معارضتهم الصريحة للمشروع الذى انتهى اليه صدقى من جوانبه الثلاثة وهى : مدة الجلاء ولجنة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط وموضوع السودان .

وكان رد صدقى على هذا البيان أن استصدر مرسوما فى السادس والعشرين من نوفمبر بحل الوفد الرسمى للمفاوضات (٦٥) .

وبذلك تحطم مشروع معاهدة صدقى — بيفن الذى هو استمرار لسلسلة المشاريع التى تحاول ربط مصر بانجلترا بمعاهدات التحالف .

وكان رفض هذا المشروع تعبيراً عن الرفض المصرى للتبعية الاستعمارية ، بعد أن استمرت المفاوضات من أوائل أبريل حتى أواخر أكتوبر ١٩٤٦ ، وكان لاختلاف الطرفين المتفاوضين على تفسير بروتوكول السودان الملحق بهذا المشروع أثره الواضح فى عدم اتمامه وانتهى الأمر عند حد التوقيع عليه بالأحرف الأولى من أسماء المتفاوضين ، اذ تجلى اجماع الرأى العام فى البلاد على رفضه لقصوره عن تحقيق أمانى ومطالب شعب وادى النيل (٦٦) ، على الرغم من أن صدقى باشا استطاع أن يجعل الانجليز يسلمون بمبدأ الجلاء الكامل براً وبحراً وجواً (مادة أولى) لكنه قد تقرر أن يتم هذا الجلاء فى خلال ثلاث سنوات ، ونجحت المحاولة جزئياً اذ تمخضت عن بعض النتائج تمثلت فى جلاء القوات البريطانية عن القاهرة والاسكندرية وضواحيهما والتمركز فى قاعدة القناة الى أن يحين موعد اعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ بعد عشرين سنة (٦٧) .

أما المادتان الثانية والثالثة من الاتفاقية فانهما تنصان بصراحة على الدفاع المشترك بين مصر وبريطانيا ، الى جانب تكوين لجنة مشتركة للاشراف على شئون الدفاع المشترك بين البلدين تكون الهيمنة فى هذه اللجنة لبريطانيا ، وكذلك نصت الاتفاقية على أن تقوم كل دولة بنجدة الأخرى والوقوف بجانبها فى حالة الحرب (٦٨) .

وكان فشل مشروع صدقى — بيفن اعلانا بأن طريق المفاوضة لتحقيق الأهداف القومية انما هو طريق مسدود ، وظهر مدى رفض الجماهير لهذا الأسلوب العقيم ، واتضح ذلك من خلال اشتعال

المظاهرات والاضرابات عند أى مبادرة حكومية للاتجاه للتفـاوض الذى يعتبر موافقة مبدئية على جواز التنازل عن بعض هـذه الأهداف ودوام استمرار السيطرة الاستعمارية البريطانيـة على البلاد على الرغم من أن التفاوض بغرض تحقيق الجلاء كان هو أسلوب الحركة الوطنية خلال فترة ما بين الحربين كوسيلة سلمية مشروعة للكفاح من أجل الاستقلال .

كما كان لفشل هذا المشروع الذى كان أكثر الصـيغ التى توصلت اليها الرجعية المصرية ملاءمة لمصالحهـا السياسيـة والاقتصادية أثره فى القضاء على مدى فاعلية الحكومات الرجعية ازاء حركة الشعب وقدرتها على فرض الحلول التى تتعارض مع آمال وطموحات جماهيره الواعية التى بدأت رويداً رويداً تكتسب الوعى والنضج فى فترة ما بعد الحرب (٦٩) .

ولم يعد هناك مفر من أن يتقدم صدقى باشا باستقالة وزارته فى ٨ ديسمبر ١٩٤٦ ولم يكن قد مر عليها عام واحد ، وبذلك تنتهى المرحلة الثامنة من مراحل المفاوضات مع انجلترا بغرض تحقيق الجلاء الكامل ، وأدرك المصريون أن المحتل لن يرحل عن قاعـدة القناة الا بعد أن يتأكد أنه سيدفع غاليـا من أمواله ومصالحـه وأرواح جنوده نظير احتفاظه بهذه القاعدة (٧٠) .

وعاد النقراشى الى الحكم مرة أخرى فى ٩ ديسمبر ١٩٤٦(٧١) وكانت اعادته فرضاً من جانب القصر بمثابة استمرار لوزارة صدقى ولوفد المفاوضة . وعلى عادته تلكأ النقراشى فى اتخاذ قرار حاسم بشأن مستقبل البلاد وأهدافها الوطنية ، واكتفى فى خطابيه أمـام مجلس النواب والشيوخ فى ١٧ و ٢٤ ديسمبر بالاشـارة الى أن الوزارة « ستمضى فى كل طريق يوصل البلاد الى هدفها الحق » ، وظل يتباحث مع الانجليز سراً لمدة شهر ونصف بغية انقاذ مشروع سلفه ، لكنه بحكم وضعه السياسى كان ضعيفا تماما فى موقف

المساومة مع الانجليز مفتقداً للرصيد الشعبى الضـــاغط عليهم ، تعاديه الأحزاب والهيئات الوطنية وكان ذلك يضعه بين فرضين .

أما أن يوقع اتفاقاً لا يقدر على تنفيذه أو فرضه على الشعب وسوف ترفضه بريطانيا كما فعلت مع صدقى .

واما أن يتشدد مع الانجليز ليرضى آمال المصريين فيطاح به اذا أعلن عدم الرغبة فى التفاوض معه (٧٢) .

ولم ينجح النقراشى فى احياء مشروع معاهدة صــدقى ـ بيفن ، أو عقد معاهدة جديدة فهاجم السياسة البريطانية فى مصر، وتصريحات الحاكم العام للسودان ، وطالبه بعض أعضاء مجلس النواب بألا تعتمد سياسته على الهجوم فقط بل عليه أن يتخــذ موقفا عملياً واجراء ايجابياً تجاه اتفــاقيتى ١٨٩٩ م ومعاهـــدة ١٩٣٦ ولم يحر النقراشى جواباً (٧٣) .

وكان الحاكم العام البريطانى بتصريحاته يغفل حقوق مصر التاريخية فى السودان ، وأراد النقراشى خروجاً من مأزق مجابهة انجلترا بشأن السودان أن تقوم باصدار بيان لتوضيح سياستها بشأنه ومحاولة مواصلة المحادثات فرفض بيفن بدعوى « المحافظة على حقوق السودان » (٧٤) ، وسدت انجلترا جميع الطرق أمام النقراشى .

وأسفرت النتيجة عن توحد قرار جميع القوى السياســية الوطنية اذ أعلنت الحداد القومى العام يوم ١٩ يناير ١٩٤٧ هو يوم ذكرى توقيع اتفاقية الحكم الثنائى للسودان ، وقــد طلبت نقابة الصحفيين من الصحف أن تظهر فى هذا اليوم مجللة بخطوط عريضة سوداء تعبيراً عن الحزن ، فتقدم رونالد كامبل الســفير البريطانى باحتجاج الى النقراشى لعدم اجبار الصحف ذات الملكية الانجليزية على الخضوع لهذا الأمر (٧٥) .

وفى هذا اليوم عبرت الصحافة المصرية عن الشعور القومى العام ببطلان هذه الاتفاقية ، وأبرزت التأييد العربى الموقف المصرى والتعاطف مع الأمانى الوطنية وكان من مظاهرها قيام المظاهرات فى سوريا ولبنان أمام المفوضية المصرية (٧٦) .

وكانت الظروف الدولية قد مكنت مجلس الأمن فى أولى دورات انعقاده عام ١٩٤٦ من أن يصدر قرارا باجلاء القوات الفرنسية المحتلة لسوريا ولبنان ، وقوى بذلك الأمل لدى مصر فى مقدرة هيئة الأمم المتحدة على مناصرة الشعوب المطالبة باستقلالها ونوال حريتها ، ورغبة فى الخروج بالمسألة الوطنية عن نطاق العلاقات الثنائية الجامدة بين مصر وبريطانيا ، والتقاء قوى المعارضة جميعها على وجوب تدويل القضية (٧٧) لم يعد هناك مفر أمام رئيس الوزراء الجديد الذى صرح فى مجلس النواب خلال شهر يناير من أنه اذا لم تسفر محادثاته مع الانجليز عن شىء فانه سوف يسلك طريقا آخر (٧٨) ، وقد كان هذا الطريق هو اللجوء لمجلس الأمن .

هوامش الفصل الثانى

) اسماعيل صدقى : مذكراتى ، صص ١٢٦ وما يليها .

F.O. 371/53332/16292/JE 335, From Sir R. I. Campbell, to F.O., Telegram No. 1309, 28th July, 1946.

) شهدى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية ، صص ٩٧ وما يليها .

Vatikiotis ; The History of Egypt, pp. 360-361.

) اختلط الأمر على بعض الكتاب بشأن حادثى كوبرى عباس فأوردت
ض شهداء سنة ١٩٣٥ ومنهم محمد عبد المجيد مرسى وعبد الحكيم الجراحى
رض لحوادث سنة ١٩٤٦ وقد جانبها الصواب :
ضر نقاش مع المؤرخ الفنى عبد الله أحمد عبد الله على شهادته عن أحداث
١٩ .

) رأفت غنيمى الشيخ (دكتور)) مصر والسودان فى العلاقات الدولية ،
٣٢_٣٢٣ ، الوفد المصرى ، عدد ٣ مارس ١٩٤٦ .

) صبرى أبو المجد : الجلاء ، ص ٦٨ .

Abd Allah, Ahmed ; The Students and the Political movements in Egypt, p. 161.

) أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ، ج ١ ، ص ٩٧ .

) كان اسماعيل صدقى يمثل كبار الرأسماليين فى مصر حيث كان عضوا
ادارات العديد من الشركات .

جاك بيرك : مصر الامبريالية والثورة ، ص ٣٠٥ .

) محمد حسين هيكل (دكتور) : مذكرات فى السياسة المصرية ، ج ٢ ،
.

) المصرى ، عدد ٢٠ فبراير ١٩٤٦ .

) على شلش (دكتور) ، مصطفى النحاس جبر (دكتور) . الانقلابات
ة فى مصر ١٩٢٣ _ ١٩٣٦ ، صص ١٧٨ _ ١٨٠ .

(١٣) رؤوف عباس (دكتور) . الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ ــ ١٩٥٢ ، صص ٨٩ ، ٩٤ .

(١٤) Abdul Quyyum, Shah ; Egypt Reborn 1945 — 1952, pp. 44-45.

وقد تكررت المظاهرات بالقاهرة يوم ٤ مارس الذى أطلق عليه يوم الشهداء . وفى الاسكندرية سقط ٣٨ شهيدا حينما أطلق الجنود الانجليز الرصاص على الطلبة عندما حاولوا نزع العلم البريطانى من أعلى فندق أطلانتك : صبرى أبو المجلاء ، ص ٦٨ .

(١٥) F. O. 371/53332/16292/J 2571, From Cairo to Foreign Office, Sir R. I. Campell, Tel. No. 1038, ...une 7, 1946, p. 4.

الوفد المصرى ، عددى ٢٣ ، ٢٤ فبراير ١٩٤٦ .

(١٦) طارق البشرى : الحــركة السياســية فى مصر ١٩٤٥ ــ ١٩٥٢ ، ص ٩٨ ــ ١٠١ .

(١٧) شهدى عطية السافعى ، المرجع السابق ، صص ٩٨ ــ ١٠١ .

تم اجلاء القوات الانجليزية عن القلعــة فى ٤ يوليو ١٩٤٦ ومعســكرات الطريق الصحراوى بين القاهرة والاسكندرية ومخيم الأهرام ، وقلعة رأس التين وثكنات مصطفى باشا وقلعة كوم الدكة فى فبراير ١٩٤٧ ثم مطار هليوبوليس وقشلاق باب الحديد ومعسكر الحلمية وثكنات العباسية وقصر النيل والنادى البريطانى بالمعصرة والعامرية بالاسكندرية فى مارس ١٩٤٧ .

جريدة الوفد ، عدد ٣٠ أبريل ١٩٨٧ ، المصرى ، عدد ٩ يناير ١٩٤٧ .

(١٨) طارق البشرى . الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ــ ١٩٥٢ ، مرجع سابق ، ص ٩١٧ .

(١٩) F. O. 371/53332/162929/J 2571, From Cairo to Foreign Office, Sir R.I. Campell, Telegram No. 1038 June 7 1946 pp. 1-2.

دكتور محمد مندور : مقــال عن الوضع السياسى الراهن بجـريدة الوفـد المصرى ، عدد ٧ يونية ١٩٤٦ .

(٢٠) وتشكل الوفد المصرى من : على ماهر ، وحافظ عفيفى ، ومحمد شريف صبرى ، وحسين سرى ، وأحمد لطفى السيد ، ومكرم عبيد ، وعبد الفتاح يحيى ، وعلى الشمسى ، ومحمد حسين هيكل ، ومحمود فهمى النقراشى (ورد فى النص الأصلى : محمد فهمى النقراشى) وابراهيم عبد الهادى :

(٢١) جاك بيرك : المرجع السابق ، صص ٣٠٦ــ٣٠٧ .

(٢٢) محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور ، ص ١٢٣ .
F.O. 371/53332/16292/JE 335, From Sir R.I. Campell, Cairo, to F.O. Telegrom No. 1309, 28th Juyl, 1946, op. Cit.,
(٢٣) اسماعيل صدقى : مذكرات ، ص‌ص ٦٣ ـ ٦٤ ، ١٢٢ ـ ١٢٤ .
(٢٤) طارق البشرى . الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ، المرجع السابق ، ص ١٢١ .
(٢٥) الأهرام ، عدد ٨ مايو ١٩٤٦ .
(٢٦) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ، المرجع السابق ، ص ١١٩ .
(٢٧) ûirk, George ; The Middle East in the =ar 1945-1950, p. 121.
الوفد المصرى ، عدد ٣ مارس ١٩٤٦ ، المصرى عدد ٢٥ مايو ١٩٤٦ .
(٢٨) سمير المنقبادى (دكتور) : تطور المركز الدولى للسودان ، ص ٤٣ .
وقد عقدت الجلسة الأولى بين الجانبين بمبنى وزارة الخارجية المصرية بالقاهرة .
(٢٩) رئاسة مجلس الوزراء : السودان ، مصدر سابق ، ص‌ص ٩٢ ـ ٩٣ .
اسماعيل صدقى : مذكرات ، المصدر السابق ، ص ١١٢ .
(٣٠) عبد الرزاق السنهورى (دكتور) : قضية وادى النيل ، مصر والنيل ، ص ٦١ .
(٣١) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، ص‌ص ٦٤١ـ٦٤٢ .
(٣٢) مجلة آخر ساعة ، عدد أول مايو ١٩٤٦ .
(٣٣) المصور ، عدد ٢٦ أبريل ١٩٤٦ .
(٣٤) ذكر الأستاذ طارق البشرى أن الجانبين أصدرا بيانهما المشترك فى
(٣٥) F.O. 371/53332/16292/JE 3388, Telegram No. 1329, Cairo, From Sir R. I. Campbell to Foreign Office on 2nd August, 1946.
Ibid, Copy No. 62, From Campbell to MR. Bevin, August 3, 1946.,
(٣٦) المصرى ، عدد ٣٠ مارس ١٩٤٦ .
(٣٧) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ، مرجع سابق ، ص‌ص ١٢٢ ـ ١٢٤ .
جاك بيرك : المرجع السابق ، ص‌ص ٣٠٦ ـ ٣٠٧ .
(٣٨) مارسيل كولومب : تطور مصر ، مرجع سابق ، ص ٢٦٩ ، الأهرام ، ٢ مارس ١٩٤٦ .

(٣٩) طارق البسرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ، مرجع سابق ، ص ١٢٢ ٠

(٤٠) محمد أنيس (دكتور) : ٢١ فبراير فى التاريخ المصرى ، مقال بمجلة روز اليوسف ، عدد ٢١ فبراير ١٩٧٢ ٠

(٤١) رفعت السعيد (دكتور) تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ، ص ٢٧٦ ٠

(٤٢) جمال حماد دراسة عن معاهدة صدقى ـ بيفن ، منشورة بمجلة أكتوبر عدد ٣١ يناير ١٩٨٨ ٠

(٤٣) ذكر الأستاذ / طارق البشرى أن الجانبين أصدرا بيانهما المشترك فى ٢٣ مايو : طارق البشرى ٠ الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ، مرجع سابق ، صص ١٢٢ ٠

(٤٤) طارق البشرى ٠ الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ، مرجع سابق ، صص ١٢٢ ، ١٢٣ ، أكتوبر عدد ٣١ يناير ١٩٨٨ ٠

(٤٥) المصور ، عدد أول مايو ١٩٤٦ ٠

(٤٦) استؤنفت المفاوضات فى يونيو ١٩٤٦ بين الجانبين بالاسكندرية ٠

(٤٧) طارق البشرى الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ، المرجع السابق ، ص ١٢٢ ٠

(٤٨) F.O. 953/864/163498/PG 1163/20, From J.G. Berney, London, 28 September 1950.

(٤٩) عبد الرزاق السنهورى (دكتور) . قضية وادى النيل ، مرجع سابق ، صص ٦٥ ـ ٦٨ ٠

(٥٠) سمير المنقبادى (دكتور) : تطور المركز الدولى للسودان ، مرجع سابق ، ص ٤٤ ٠

(٥١) عبد الرزاق السنهورى (دكتور) : قضية وادى النيل ، مرجع سابق ص ٦٩ ٠

(٥٢) سمير المنقبادى (دكتور) : تطور المركز الدولى للسودان ، مرجع سابق ، ص ٤٥ ٠

(٥٣) المرجع نفسه ، نفس الصفحة ٠

(٥٤) F O. 371/53332/162929/J 2571, From Cairo to Foreign Office, Sir R.I. Compbell, Telegram No. 1038, June 7, 1946, p. 3.

المصرى ، عدد أول يناير ١٩٤٧ ٠

ثم تقدم صدقي باستقالته فى ٢٨ ديسمبر وكلف الملك خاله شريف صبرى العضو المفاوض مع صدقى لتشكيل الوزارة لكنه عجز أمام محاولته التوفيق بين الأحزاب المختلفة ، فعاد صدقى للوزارة مرة أخرى . طارق البشرى : المرجع السابق ، صص ١٢٤ ـ ١٢٦ ٠

(٥٥) سمير المنقبادى (دكتور) . تطور المركز الدولي للسودان ، مرجع سابق ، ص ٤٥ ٠

(٥٦) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ، مرجع سابق ، ص ١٢٧ ٠

(٥٧) اسماعيل صدقى : مذكراتى ، المصدر السابق ، صص ١٢٠ ـ ١٢٦ ٠ المصرى ، عدد ٦ يناير ١٩٤٧ ٠

(٥٨) حافظ محمود · أسرار الماضى ، ص ١٨٤ ، المصرى ، عدد أول يناير ١٩٤٧ ٠

(٥٩) Abdul Quyyum, Shah ; Egypt Roborn, Op Cit. pp. 43-44.

جمال حماد : دراسة عن معاهدة صدقى ـ بيفن ، اكتوبر ، عدد ٣١ يناير

(٦٠) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ، المرجع السابق ، صص ١٢٧ ـ ١٢٩ ٠

Vatikiotis ; The History of Egypt ; Op. Cit., p. 361.

(٦١) المصور ، عدد ٢٦ أبريل ١٩٤٦ ٠

(٦٢) جمال حماد : دراسة عن معاهدة صدقى ـ بيفن ـ أكتوبر ، عدد ١٣ ديسمبر ١٩٨٧ ٠

(٦٣) الدراسة السابقة ، نفس المصدر ٠

(٦٤) طارق البشرى · الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ، مرجع سابق ، ص ١٢٨ ٠

المصرى ، عدد أول يناير ١٩٤٧ ٠

(٦٥) أما اسماعيل صدقى ومحمد حسين هيكل والنقراشى وحافظ عفيفى ، وابراهيم عبد الهادى فقد وافقوا عليه : صبرى أبو المجد : الحلاء ، مرجع سابق · ص ٦٩ ٠

(٦٦) صلاح عزام : مصطفى النحاس (وثائق) ، ص ١٢ ٠

(٦٧) يرى البعض أن هذه النقطة غفرت لصدقى باشا كثيرا من أخطائه حافظ محمود : أسرار الماضى ، مرجع سابق ، صص ١٨٣ ـ ١٨٤ ٠

الا أن انتهاء الاحتلال العسكرى البريطانى لمصر قد تقرر طبقا لمعاهدة ١٩٣٦ (مادة أولى) ، كما تقرر أن تتواجد القوات البريطانية بجوار القناة فقد

لحماية الملاحة بها الى أن يتمكن الجيش المصرى من الدفاع عنها بمفرده (المادة الثامنة وملحقاتها) وقد نص مشروع صدقى على الجلاء عن القاهرة والاسكندرية وقبل أول مارس ١٩٤٧ ، أما الجلاء عن بقية الأراضى المصرية ومنها منطقة القناة فيتم قبل أول سبتمبر ١٩٤٩ . المصرى . عدد ٦ يناير ١٩٤٧ ، د٠ محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٢٧٣ ٠

(٦٨) صلاح سالم : الجلاء ، صص ٢٦ ـ ٢٧ ٠

(٦٩) طارق البشرى ٠ الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ، مرجع سابق ، صص ١٣٣ ـ ١٣٤ ٠

(٧٠) جمال حماد : الدراسة السابقة ، اكتوبر ، ٣١ يناير ١٩٨٨ ، أخبار اليوم عدد ٧ ديسمبر ١٩٤٦ ٠

(٧١) لطيفة محمد سالم (دكتور) : الصحافة والحركة الوطنية المصرية ، ص ٥٦ ٠

(٧٢) طارق البشرى : المرجع السابق ، صص ١٣٦ ـ ١٣٨ ٠

(٧٣) مضابط مجلس النواب ، جلسة ٣١ ديسمبر ١٩٤٦ ٠

F.O. 371/63020/162929/JE 304, From Cairo to Foreign Office, Sir R. I. Campbell, Telegram No. 173, January 19, 1947.

(٧٤) الأهرام ، عدد ١٧ يناير ١٩٤٧ ٠

(٧٥) F.O. 371/63030/J 1304/79/16, Sir R.I. Campbell, Cairo to F.O., No. 173, Jan. 9, 1947.

الأهرام ، عدد ١٩ يناير ١٩٤٧ ٠

(٧٦) F.O. 371/53332/J 2571/57/16, Sir R.I. Campbell, Cairo to F.O., June 7, 1946. No. 1038.

(٧٧) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ، مرجع سابق ، ص ١٣٥ ٠

(٧٨) الأهرام ، عدد ٢١ يناير ١٩٤٧ ٠



الفصـــل الثـــالث

استمرار المطالب الوطنية بالجلاء عن وادى النيل
١٩٤٦ ـ ١٩٤٧

١ ـــ مباحثات النقراشى ـــ كامبل ١٩٤٦ ـــ ١٩٤٧ .

٢ ـــ المذكرة المصرية لمجلس الأمن فى يناير ١٩٤٧ .

٣ ـــ بيان النقراشى ومناقشة القضية .

٤ ـــ الـــرد البريطانى .

٥ ـــ توالى الجلسات ومشروعات الدول الأعضاء .

٦ ـــ عدم التوصل لقرار وتعليق النزاع .

استمرار المطالب الوطنية بالجلاء عن وادى النيل
١٩٤٦ ـ ١٩٤٧

بعد فشل مشروع معاهدة صدقى ـــ بيفن ، واستقالة صدقى باشا نتيجة لذلك ، حاول خليفتـــه فى رئاســـة الوزارة محـــمود فهمى النقراشى أن ينقذ هذا المشروع فأجرى مباحثات سرية مع السفير البريطانى بالقاهرة رونالد كامبل عله يصل الى ما لم يتمكن سلفه من احرازه لتحقيق ما تصبو اليه البلاد ، لكن هذه المباحثات التى استمرت طوال شهر ديسمبر ١٩٤٦ لم تدم طويلا اذ قطعتها الحكومة المصرية بصورة نهائية يوم ٢٥ يناير ١٩٤٧ بسبب الخلاف حول موضوع السودان ، فقد تقدمت بريطانيا بمشروع يؤدى الى عـــزل مسألته عن قضية الجـــلاء ، بادعائها الحرص عـــلى حق تقرير المصير للسودانيين وتمسكها بالدفاع عن حقـــوقهم ضـــد الأطماع المصرية محتمية خلف نصوص معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى الحكم الثنائى ١٨٩٩ .

ولم تجد الحكومة المصرية مهرباً أمام التلكـــؤ البريطـــانى ، ومهاجمة الأحزاب والهيئات الوطنية لها على مجاراتها واذعانهـــا لأغراض السياسة الانجليزية سوى أن ترفع مذكرتها الرسميـــة الى السكرتير العام للأمم المتحدة فى ٢٥ يناير ١٩٤٧ لتدويل القضية المصرية وعرضها على مجلس الأمن ، مطالبة بجـــلاء القـــوات البريطانية عن مصر والسودان جلاء تاماً ناجزاً ، وانهاء النظام الادارى القائم بالسودان .

وغادر النقراشي باشا مصر متوجهاً الى نيويورك فى أواخر شهر يوليو يرافقه بعض الساسة والفقهاء القانونيين المصريين بعد أن أجريت اتصالات عربية ودولية محدودة لتعضيد الموقف المصرى ، حيث بدأت أولى جلسات مجلس الأمن لمناقشة القضية فى ٥ أغسطس ١٩٤٧ ، وقام النقراشي بعرض بيان مصر أمام المجلس معبراً عن ثقة حكومته فى انصاف أعضاء الهيئة وتسوية النزاع القائم مع بريطانيا .

وكان رد رئيس الوفد البريطانى منذ الجلسة الأولى على بيان النقراشي يعتمد على الحجج والأسانيد القانونية دون الاعتماد على الرد التاريخى والبلاغى ، وتمسك بلاده بمعاهدة ١٩٣٦ التى وافق عليها البرلمان المصرى بأغلبية ساحقة وعدم اعادة النظر بشأنها من طرف واحد . كما طالب رئيس الوفد البريطانى بشطب القضية من جدول أعمال المجلس ، وعدم أحقية مصر فى تدويلها .

واستطاعت بريطانيا باتصالاتها الدولية وانحياز دول المعسكر الغربى لها أن تستصدر قرارا من المجلس فى ١٠ سبتمبر ١٩٤٧ بابقاء نزاعها مع مصر معلقا دون حل لأجل غير مسمى ، وعاد النقراشي والوفد المصرى فى ٢٠ سبتمبر ١٩٤٧ ، وفشلت هذه الجولة هى الأخرى فى ايجاد حل يرضى الآمال المصرية .

١ ـــ مباحثات النقراشي ــ كامبل ١٩٤٦ ــ ١٩٤٧ :

حاول النقراشى باشا انقاذ مشروع صدقى ـــ بيفن بمباحثاته السرية التى أجراها مع السفير البريطانى بالقاهرة رونالدكامبل ، لكنه ازاء اصرار الجانب البريطانى على تمسكه ببقاء أوضاع السودان دون تغيير ، وبعد أن تيقن له استحالة فرض معاهدة لا تلبى الأمانى القومية على الراى العام المصرى ، أعلن قطع المباحثات وتجمد الموقف بين الحكومتين فى وقت كانت فيه المظاهرات

والاجتماعات العامة للهيئات الشعبية لا تتوقف والصحافة الوطنية لا تنأى عن مهاجمة بريطانيا وأعلن النقراشي فى ١٦ ديسمبر ١٩٤٦ تمسكه بمطالب مصر وهى الجلاء ووحدة وادى النيل ، وأنه سيسلك لتحقيقها كل الوسائل سواء عن طريق التفاوض او الالتجاء الى مجلس الأمن ، وقد تبين له أن بروتوكول صدقي ــ بيفن الخاص بالسودان أصبح بعد التفسيرين المتعارضين اللذين صدرا من الجانبين غير صالح كأساس للمناقشة فبدأ يبحث مع السفير البريطانى عن صيغة أخرى جديدة (١) .

وكان المشروع البريطانى المقدم للحكومة المصرية بشأن السودان ينص على أن يتعهد الجانبان باتباع سياسة لا تخرج عن نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك لتحقيق رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم واعدادهم اعدادا فعليا للحكم الذاتى واتفقا على أن :

١ ــ تتشاور مصر وبريطانيا مع السودانيين من وقت لآخر فى مسائل السياسة المتعلقة بالسودان ورفاهية السودانيين واعدادهم للحكم الذاتى .

٢ ــ تقرر مصر وبريطانيا أنه عندما يبلغ السودانيون مرحلة تقرير نظامهم فى المستقبل تكون لهم الحرية فى ممارسة حق الاختيار تبعاً لمطامحهم السياسية وطبقا لمبادىء ميثاق الأمم المتحدة الخاص بالأقاليم التى لا تحكم نفسها بنفسها .

٣ ــ حتى يتسنى للطرفين المتعاقدين تحقيق الهدف السابق بالتشاور مع السودانيين تظل اتفاقية ١٨٩٩ سارية ، وكذلك المادة (١١) من معاهدة ١٩٣٦ مع ملحقها (٢) .

ثم تقدم الجانب المصرى بمشروعه الأخير بشأن بروتوكول السودان الى الحكومة البرطانية فى ١٥ يناير ١٩٤٧ (٣) بعد

اعتراضه على اقتراحات بريطانيا لأنها لا تذكر شيئاً عن الوحدة القائمة بين مصر والسودان وهى أمر لا يجوز اغفاله .

وعرض النقراشى على السفير البريطانى أن يحذف من بروتوكول صدقى — بيفن عبارة ممارسة حق اختيار النظام المستقبل للسودان ، ولكن السفير اعترض على ذلك لأن بريطانيا سلمت بأن السودانيين ليس لهم حق فى اختيار نظامهم فى المستقبل . الا أن السفير البريطانى أبلغ النقراشى أن بيفن لا يقبل ما جاء بالمشروع المصرى لأنها جاءت خلوا من الاشارة الى حرية الاختيار لدى السودانيين ولذلك فهو يقترح العمل بنص بروتوكول صدقى — بيفن ، على أن يرفق به بيان من الجانبين المصرى والبريطانى يسجل فيه كل منهما رأيه ، فيذكر الجانب المصرى انه لا يمكنه الارتباط منذ الآن بأن يكون للسودانيين حرية الاختيار ، والجانب البريطانى ينص على أن يكون لهم هذه الحرية ولو أنه لا يشجعهم على الانفصال اذا أرادوا الوحدة مع مصر .

وقد رفض النقراشى هذا الاقتراح لأنه يظهر مصر على أنها غير راغبة فى منح السودانيين حق تقرير مصيرهم ، ومن ناحية أخرى فان هذا البيان المشترك يسجل وجهتى نظر مختلفتين ، فهو لا يتضمن اشتراكا بل ينطوى على اختلاف فى الرأى (٤) .

وكان موضوع السودان هو جوهر الخلاف بين الطرفين ، اذ أن عزل مسألته عن قضية وادى النيل يمهد للادعاء البريطانى بالحرص على حق تقرير المصير للسودانيين وأن مصدر النزاع هو تمسك بريطانيا بالدفاع عن حقوق السودان وأن لمصر اطماعا تبغيها فى السودان ، ولذلك فهى ترفض الاعتراف بحق السودانيين فى تقرير مصيرهم واحتمت بريطانيا خلف نصوص معاهدة ١٩٣٦ .

ونظر لتلكؤ بريطانيا فى الوصول الى حل للقضية ومجاراة الحكومة المصرية لها بعضا من الوقت ، فقد صدرت البيانات المتعددة عن الهيئات الوطنية المصرية تنعى على الحكومة ضعفها وتواطؤها مطالبة بالغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٨٩٩ ، وخرجت المظاهرات رغم قرار الحكومة بمنعها وتفريق أى تجمعات .

وعبر شباب جبهة وادى النيل ممثلا فيها الحزب الوطنى والوفد المصرى والشبان المسلمون ومصر الفتاة وجبهة مصر والكتلة الوفدية والاخوان المسلمون واللجنة التنفيذية للطلبة ، عن مشاعرهم الوطنية فى اجتماعهم فى ١٥ يناير بالمركز العام للشبان المسلمين وأصدروا بيانا باعلان يوم الحداد فى ١٩ يناير (٥) .

وشاركهم أبناء جامعة فاروق الأول بالاسكندرية مشاعرهم اذ أعلنت الهيئة المتحدة للجامعة بيانها فى ١٧ يناير بشأن يوم الحداد وكانت تتكون هذه الهيئة من فروع الحزب الوطنى والاتحاد العربى وجبهة مصر والاخوان المسلمين ومصر الفتاة وحزب العمال المصرى ورابطة العروبة .

كما صدرت البيانات الوطنية عن اتحاد خريجى الجامعة وشباب الأحرار الدستوريين وحزب العمال المصريين مشاركة فى التعبير عن مشاعرها الوطنية تجاه قضية الجلاء ووحدة وادى النيل فاعتقل كثير من شباب هذه الهيئات فى يوم الحداد وصادرت الحكومة بعض الصحف لنشرها أنباء هذه المظاهرات (٦) .

ولهذا فقد قطعت الاتصالات التى كانت لا تزال مستمرة بين الجانبين المصرى والبريطانى فى أواخر شهر يناير ١٩٤٧ ، وأعلن النقراشى باشا موافقة مجلس الوزراء المصرى على قطع المفاوضات بصورة نهائية فى ٢٥ يناير وابلاغ هذا القرار الى انجلترا (٧) وأن الحكومة المصرية قررت الالتجاء الى مجلس الأمن لعرض قضية البلاد أمامه .

واعلن رئيس الوزراء هذا القرار بمجلس الشيوخ والنواب فى ٢٧ يناير ١٩٤٧ موضحاً أن المباحثات التى جرت بين حكومتى مصر وبريطانيا للاتفاق على تحقيق مطالب البلاد بجلاء الجنود الأجنبية ووحدة وادى النيل لم تسفر عن شئ رغم عدالة قضية مصر التى حاولت التفاوض مرة بعد اخرى للوصول الى حل يعبر عن رغبة أبناء الوادى شماله وجنوبه ، وان مصر عندما تتحدث عن رفاهية السودان انما تقرر واقعا تشهد عليه نواحى العمران والرقى الذى اقامته مصر بالسودان « بنفس الدافع والعاطفة الذى تؤدى به واجب الاصلاح فى أى بقعة من بقاع مصر (٨) ، ونحن لا نبغى من قيام الوحدة الدائمة مع السودان الا ازدهاره ورفاهية أهله ، وان الضمان الوحيد لأمن الوادى وسلامته هو اتحادنا ووجودنا المشترك ، لسنا نريد للسودانيين الا أن يعيشوا كاخوانهم فى مصر احراراً يتولون شئونهم بأنفسهم ، ويتمتعون بكل مزايا الوحدة ، فى ظل التاج المشترك لشقى الوادى ، واننا ضد سياسة فصل السودان عن مصر ، وان قضية وادى النيل قضية واحدة لا تتجزأ « ولذلك فقد تقرر طرحها على مجلس الأمن » .

ودعا رئيس الوزراء أبناء وادى النيل شماله وجنوبه الى الوقوف صفا واحداً خلف قضيتهم كما دعاهم الى الاتحاد وعدم الفرقة (٩) .

كما هاجم النقراشى تصريح الحاكم العام للسودان الذى أدلى به فى ٧ ديسمبر ١٩٤٦ يشجع السودانيين على الانفصال عن مصر (١٠) ، مما أدى الى اعتراض مصر على هذه السياسة الانفصالية وما يترتب عليها من اساءة للعلاقات المصرية الانجليزية .

وأشار الى كتاب الملك عند تشكيل الوزارة الذى تضمن تعهد مصر والتزامها بالعمل على رقى السودان فى شتى نواحى الحياة ليدرك مرحلة الحكم الذاتى للاتحاد مع مصر تحت التاج المصرى وقال النقراشى « اننى أعبر عن رأى جميع المصريين والسودانيين، وهذه الوحدة مستمدة من مشيئة أهل الوادى » وأنه يجب ألا يساء فهم مقاصد مصر نحو السودان ، التى لن تدخر وسعا فى سبيل السير بأبنائه الى الحكم الذاتى ، ولسوف تبذل جهدها للوصول به لهذا الغرض وتهيئة أهله لتولى شئونهم بأنفسهم ، فمصر لا تريد استعمار السودان بل تريد « وحدة مستمرة » ، وأن السودان بالنسبة لمصر « هو خط الحياة بل هو أكثر » ، وان السياسة الرامية لفصم وحدة وادى النيل هى عمل عدائى لمصر.

وأكد النقراشى على أن مصر تؤدى ما يرضى أهل السودان من أجل رقيهم وثقافتهم ورفاهيتهم . وطالب بريطانيا بالتعاون مع مصر لصيانة حقوقها المشروعة فلا يصدر حاكم السودان تصريحات أو يسلك سياسة غير متفق عليها بين الحكومتين المصرية والبريطانية بشأن السودان (١١) .

ولهذه الأسباب ولعدم الوصول الى اتفاق بين الحكومتين بشأن قضيتى الجلاء ووحدة وادى النيل فقد عرض النقراشى الأمر بكل تفاصيله على مجلس الوزراء فى ٢٥ يناير الذى أصدر قراره بعرض قضية البلاد على مجلس الأمن (١٢) . وتقدم محمود حسن السفير المصرى بالولايات المتحدة الأمريكية الى السكرتير العام للأمم المتحدة بعريضة دعوى مصر الى مجلس الأمن (١٣) للفصل فى النزاع القائم بينها وبين المملكة المتحدة تطبيقا لأحكام المادتين ٣٥ و ٣٧ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة .

٢ ــ المذكرة المصرية لمجلس الأمن فى يوليو ١٩٤٧ :

منذ الثامن من يوليو ١٩٤٧ أنهت مصر كل وسائل الاتصال التفاوض مع بريطانيا لعرض المشكلة على مجلس الأمن وتدويل القضية ، وكانت المطالب المصرية التى عرضها النقراشى تتلخص فى :

١ ــ جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاء تاماً ناجزاً .

٢ ــ انهاء النظام الادارى الحالى للسودان .

وقال أنه لم يتقدم على هذه الخطوة الا بعد أن أيقن تماما فشل أية مفاوضة تقوم بين مصر وبريطانيا بعد أن ازدادت الاشتباكات الدامية بين الوطنيين وقوات الاحتلال (١٤) التى تواجدت على أرض مصر على الرغم من ارادة الشعب الجماعية ، لأن تواجد قوات أجنبية على أرض دولة من اعضاء هيئة الأمم المتحدة فى زمن السلم بغير رضائها ، بعد امتهانا لكرامتها وعائقا لتقدمها الطبيعى ، وخرقا لمبدأ المساواة فى السيادة الذى يناقض ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة الصادر بالاجماع فى ١٤ ديسمبر ١٩٤٦ .

وعن السودان قال النقراشى فى عريضة مصر ، ان احتلال بريطانيا للبلاد سنة ١٨٨٢ غير المشروع قد مكنها من أن تفرض على مصر الاشتراك معها فى ادارة السودان سنة ١٨٩٩ والانفراد بعدئذ « بالسلطان فيه » وهدفها هو فصل السودان عن مصر وتشويه سمعة مصر هناك « واثارة حركات انفصالية مصطنعة » بل مساعدتها ، وما زالت بريطانيا تعمل على فصم وحدة وادى النيل على الرغم من ضرورة هذه الوحدة لسكان الوادى .

وقد سعت مصر سعياً حثيثاً على حل النزاع القائم بينها وبين بريطانيا والذى من شأن استمراره تهديد السلم والأمن الدولى للخطر ، وسعت للوصول الى حل عادل لهذا النزاع عن طريق المفاوضات المباشرة ، وقد تمسكت بريطانيا بمعاهدة ١٩٣٦ التى لا تلزم مصر بعد أن استنفدت أغراضها « فضلا عن أنها تتعارض مع أحكام الميثاق .. » وطالبت مصر بادراج هذا النزاع فى جدول أعمال المجلس ، واستعدادها لشرح هذا النزاع، وتقديم الوثائق الضرورية عندما يطلب منها ذلك وفقا للمادة (٣٢) من الميثاق (١٥) .

وقد رأى كثير من الساسة المصريين أن الاحتكام لمجلس الأمن فى صالح القضية المصرية بعد صدور قرار الجمعة العامة للأمم المتحدة لقرارها بعدم جواز تواجد قوات عسكرية لدولة على أراضى دولة أخرى بغير رضائها وبعد ان أعلنت انجلترا تصميمها على الجلاء عن مصر ، وحددت له موعداً فى سبتمبر ١٩٤٩ .

وكان النقراشى باشا متردداً فى البداية بصدد عرض القضية على هيئة الأمم ، فالجمعية العامة لا تجتمع الا فى شهر سبتمبر ، والرأى العام المصرى ثائر على سياسة « الخطوة خطوة » وربما يفهم أن قصد الحكومة هو التسويف وكسب الوقت حتى تظل الوزارة أطول وقت فى الحكم .

لكن هذا التردد لم يعد له مكان لدى رئيس الوزراء بعد فترة وجيزة ، فالرأى العام المصرى يتجه نحو ضرورة توحيد الجهود والوقوف أمام التسويف الانجليزى صفاً واحداً (١٦) .

وهكذا استجاب النقراشى للاتجاهات الوطنية بضرورة عرض القضية دوليا رغم أن حزب الوفد كان يرى أنه أحق بالدفاع عن حقوق البلاد بصفته حزب الأغلبية ، واجراء انتخابات حرة يرشح من خلالها بعض أبناء جنوب الوادى من السودانيين فى بعض

دوائرها بمصر ، وعلى أن يتم تشكيل الوفد المتجه الى الأمم المتحدة من أبناء الوادى سودانيين ومصريين حتى لا تجد بريطانيا ثغرة تنفذ من خلالها للتفرقة بين الجنوب والشمال ، واستبعاد لفظ السودان الذى استخدمته أحزاب الأقلية بكثرة فى مفاوضاتها مع بريطانيا .

ومن هذا المنطلق لا تصبح القضية مسألة استرداد السيادة المصرية على السودان ووقوف بريطانيا ضد ما تسميه بأطماع مصر فى الجنوب ، بقدر ما تكون المسألة هى وحدة أهل الوادى برغبتهم شماله وجنوبه . واتجهت النية بالفعل لترشيح بعض السودانيين فى بعض الدوائر الانتخابية بالقاهرة والاسكندرية واختيار أحد الوطنيين المؤمنين بقضية الوحدة مثل اسماعيل الأزهرى المعروف بكفاءته السياسية وبذلك يتحد الوجدان المصرى والسودانى فى جبهة واحدة لاقناع المجتمع الدولى بأن وحدة وادى النيل حقيقة واقعة قولا وعملا (١٧) .

وغادر النقراشى مصر متوجهاً الى نيويورك فى أواخر شهر يوليو يرافقه بعض الساسة والفقهاء القانونيين المصريين ، وانضم اليهم وزير مصر المفوض بالولايات المتحدة ، مؤيداً من أغلب الاتجاهات الوطنية المصرية والعربية اذ كان الرأى العام المصرى يود أن يتمخض عرض النزاع على المستوى الدولى عن نتائج ايجابية تحقق له بعض الآمال التى طال جهاده من أجل تحقيقها .

أما الرأى العام العربى فاتجه نحو تأييد مصر بعد تخلص المشرق العربى فى سوريا ولبنان من السيادة الفرنسية على مقدراته ، وكان موعد انعقاد الدورة العادية لمجلس جامعة الدول العربية فى ١٧ مارس ١٩٤٧ وعهد الى اللجنة السياسية التى تألفت فى أول اجتماعات الدورة من وزراء خارجية الدول العربية بمناقشة المسائل المعروضة على الجامعة ومنها القضية المصرية .

وكانت سوريا ولبنان قد عرضتنا من قبل قيامهما بالوساطة بين مصر وانجلترا لحل المشكلة دون تدويلها ، وكانت المملكة العربية السعودية مستعده هى الأخرى للقيام بهذه الوساطة ، لكن الحكومة المصرية لم تكن راغبة فى قبول أية وساطة وأيقنت أنه لا حل الا بمجابهة الطرف الآخر فى المشكلة ، متأثرة الى حد كبير باتجاهات الراى العام المصرى (١٨) .

وكانت الدول العربية تؤمن ايمانا راسخاً بأن عدم تأييدها لمصر فى قضيتها — رغم عدم قبولها الوساطة مع انجلترا — هو القضاء المبكر على جامعة الدول العربية الناشئة حيث أن مصر هى عماد هذه الجامعة ومصدر قوتها ولذا فقد نتج عن اجتماع الجامعة أن أيدت الدول العربية موقف مصر تأييداً واضحا نحو طلبها جلاء القوات البريطانية عن وادى النيل ووحدة هذا الوادى (١٩) .

وتلقى حينئذ النقراشى باشا تقريرا من محمود حسن باشا سفير مصر بواشنطون جاء فيه : « ان قسم الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية وقد فرغ الآن من مسألة اليونان قد عاد يوجه اهتمامه الى الخلاف بين مصر وبريطانيا ... » (١٩) وكان التعرف على وجهة النظر الأمريكية من القضية المصرية من الضرورة بمكان لأن التشدد البريطانى ازاء مطالب مصر يستند الى دعم الموقف الأمريكى والتنسيق بينهما لتنفيذ مآربهما فى المنطقة .

فبريطانيا تتردد فى تنفيذ وعدها بالجلاء وسحب قواتها من مصر ، وقد صرح بيفن بأن معاهدة ١٩٣٦ باقية وانه أصبح من الأمور الحيوية للامبراطورية البريطانية وللسلام العالمى الا يحدث أى تغيير فى هذه المنطقة المهمة من العالم (٢٠) ، وانجلترا تقف على أهبة الاستعداد للدفاع فى أى وقت عن الطريق الحيوى

لاقتصادياتها ، وضرورة حماية طرق مواصلاتها نحو بترول الشرق الأوسط (٢١) .

أما الموقف الأمريكي فانه يعتمد على الحلول الجزئي تدريجا محل النفوذ البريطايي في المنطقة بعد التدخل الواضح للولايات المتحدة في مشكلة فلسطين ، وانها لن تسمح بوقوع هذه المنطقة الحيوية التي يعتبر بترولها ضروريا للأسطول الأمريكي في أي عملية حربية في منطقة النفوذ السوفيتي (٢٢) .

وفي الوقت نفسه حاول الساسة المصريون المسافرون الى نيويورك لعرض القضية المصرية على الأمم المتحدة الاتصال بحكومة الولايات المتحدة لتوثيق الروابط السياسية والاقتصادية معها وعرض وجهة النظر المصرية ، وصرح النقراشي فور وصوله الى نيويورك قائلا : « انني على ثقة بأن أمريكا ستهتم بالجهود التي يبذلها المصريون للظفر بسيادتهم وسلامة أراضيهم » (٢٣) .

٣ — بيان النقراشي ومناقشة القضية :

وبدأت أولى جلسات مجلس الأمن لمناقشة قضية الجلاء ووحدة وادي النيل في صباح الخامس من اغسطس ١٩٤٧ حيث القى رئيس الوزراء المصري محمود فهمي النقراشي باشا أول بيان مطول موجها حديثه الى رئيس المجلس معبرا عن ثقة الحكومة المصرية في هيئة الأمم المتحدة وانصافها وأن يتم تسوية النزاع القائم بين حكومته والمملكة المتحدة بمعونة مجلس الأمن طبقا لنص المادتين ٣٥ و ٣٧ من ميثاق الهيئة الذي يعطي للدول الصغيرة الحق في الاختصام أمامها على أساس من المساواة التامة بين الدول .

ووصف النقراشي النزاع المعروض أمام الأعضاء بأنه يتناول مصالح دولتين غير متكافئتين فهو بالنسبة لمصر يتعرض لكيانها

ذاته لأنها دولة ذات سيادة ، أما بالنسبة لبريطانيا العظمى فهو لا يعدو أن يكون مسألة عارضة لامبراطورية مترامية الأطراف .

وأكد رئيس الوزراء المصرى على أن استمرار الاحتلال البريطانى لمصر وما تفرع عنه من التدخل فى شئونها الداخلية لا يؤدى للخلاف بين الحكومتين فقط بل انه يخلق حالة من العداء المستمر بين الشعب المصرى وجنود الاحتلال وأن استمرار احتلال مصر سيؤدى الى الاضطراب الدولى وتهديد دعائم السلم والأمن الدولى ، فمصر لم تدخر وسعاً فى سبيل تسوية هذا النزاع قبل اللجوء لمجلس الأمن ، وقد ناصرت قضية الحلفاء أثناء الحرب ، ووقفت الى جانب بريطانيا حتى حالفها النصر .

فلما وضعت الحرب أوزارها كانت مصر تترقب فى ثقة المبادرة الى فك القيود التى تحد من حقوقها بوصفها دولة حرة ذات سيادة وحاولت تسوية المسائل المختلف عليها بينها وبين المملكة المتحدة من خلال محادثات ودية وطلبت الدخول فى مفاوضات بقصد توجيه علاقتهما توجيها جديدا على ضوء المبادىء الجديدة التى أقامها ميثاق الأمم المتحدة ولم يتم توقيع معاهدة ١٩٣٦ الا تحت ظروف دولية لم يعد لها وجود الآن .

أما وقد زالت هذه الظروف فان المعاهدة ينبغى اعتبارها قد استنفدت أغراضها ومصر ترفض تمسك بريطانيا ببقاء قواعدها العسكرية فى البلاد « ليس فقط لما تنطوى عليه من انتقاص لسيادة مصر واستقلالها ، بل كذلك لمجافاتها لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبدأ الدفاع الجماعى » .

وقد وعدت بريطانيا فى ٧ مايو ١٩٤٦ عن استعدادها لاجلاء قواتها من مصر ، لكنها تقدمت فى ٣١ مايو ١٩٤٦ بمشروع معاهدة تحالف أرفق بها مشروع لمعاهدة عسكرية لا تختلف كثيراً عما جاء من قيود فى معاهدة ١٩٣٦ .

كما أن مشروع معاهدة صدقي ـــ بيفن قد فشـــل نتيجـــة التعارض الواضح بين وجهتى النظر المصرية والبريطانية وعلى الأخص فى مسألة السودان ، ذلك أن بريطانيا قد حاولت منذ بدء المفاوضات أن تفرض على مصر ثمنا لاقتضاء حقهـــا الطبيعى فى الجلاء وهو « التحالف » باهظ الثمن مع ضمان استمرار النظام الإدارى للسودان طبقا لاتفاقية ١٨٩٩ التى تمكنت بريطانيا تحت مظلتها من الانفراد بحكم السودان واهدار حقوق مصر ، وأصرت على أن يمنح السودانيون حق تقرير الانفصال عن مصر مستقبلا، مـــع أن الأمـــر لا يعـــدو أن يـــكون مسألة داخـــلية بين مصر والسودان (٢٤) .

وأردف النقراشى قائلا لن مصر قضت عـــاما كامـــلا تتلمس السبل نحو تسوية سلمية ودية ، فلم تدع بابا ممكنا الا طرقته ، لكنها كانت تصطدم دائما باصرار بريطانيا وعنادها ، وازاء ذلك وبالاضافة الى عوامل الاضطراب القائمة فى الشرق الأوسط وبغية الوصول الى تسوية سلمية عادلة ، فقد رفعت مصر الأمر للمجلس تنفيذا لما التزمت به من أحكام ميثاق الأمم المتحدة ، وقال النقراشى : « نحن نطالب بوقف مزاعم التوسع الاستعمارى فى القرن التاسع عشر ، ونطلب من مجلس الأمن أن يؤكد أن العالم قد تقـــدم فى القرن العشرين ، وأن يقرر اجلاء القوات البريطانية عـــن وادى النيل مصره وسودانه جلاء تاما غير مشروط وانهاء النظام الادارى للسودان منذ ١٨٩٩ » .

كما استعرض تاريخ الاستعمار البريطانى فى وادى النيـــل منذ خمسة وستين عاما كخطوة على طريق التوسع الاستعمارى المبيت نحو مصر منذ حملة بونابرت وحرص بريطانيا على الوقوف أمام تحرر البلاد واستقلالها فى عهد محمد على ، وعدم شرعية الاحتلال البريطانى فى علم ١٨٨٢ وخرقه لمعاهدة لنـــدن ١٨٤٠

وما تلاها من اتفاقات دولية أقرت فيها الدول وضع مصر السياسى وكفلت سلامة أراضيها .

كما أن بريطانيا زعمت حينئذ أن هذا الاحتلال ما هو الا اجراء موقوت لم يقصد به الا مواجهة ضرورات عاجلة وسينتهى فى أقرب فرصة ممكنة كما أفضى بذلك مستر جلادستون رئيس وزراء بريطانيا فى مجلس العموم فى ١٠ أغسطس ١٨٨٢ ، ولما قامت الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ أعلنت بريطانيا حمايتها على مصر وبعد انتهاء الحرب وتحت ضغط الثورة الوطنية المصرية اصدرت بريطانيا تصريحا من جانب واحد سنة ١٩٢٢ أعلنت فيه الغاء الحماية واستقلال مصر الذى اقترن بتحفظات أربعة ، وأمكن بذلك للتوسع الاستعمارى أن يستمر .

ورغم التاريخ الطويل للمفاوضات المتعاقبة بين مصر وبريطانيا (٢٥) ، فانها حرصت على أن تكفل مركزا متميزا لمندوبها السامى فى مصر وأن يظل محتفظا بقوة عسكرية داخل الأراضى المصرية تكفل حماية المواصلات الامبراطورية الى أن وقعت معاهدة ١٩٣٦ حيث كانت الأحوال الدولية مضطربة .

وقد تحقق الخطر الذى أبرمت المعاهدة لمواجهته بعد ثلاث سنوات من توقيعها بنشوب الحرب العالمية الثانية ، وأكد النقراشى على أن مصر يحق لها اليوم أن تباشر حقوقها فى السيادة كاملة (٢٦) وأضاف بأننا نود الرجوع لميثاق الهيئة لحل نزاعنا مع بريطانيا ، الذى ينص على مبدأ مساواة جميع الأعضاء فى السيادة .

ومصر اذ تتمسك بكل معانى هذه المساواة لا ترضى التنازل عن « أى جزء من سيادتها » وان احتلال دولة من الأعضاء لأراضى دولة أخرى من أعضاء الأمم المتحدة إحتلالا عسكريا فى زمن السلم وبغير رضائها ، انما هو اخلال بمبدأ المساواة فى السيادة .

وفى ظل نظام الأمن الجماعى الذى نص عليه الميثاق لأعضاء الجماعة الدولية لا يجوز أن يحتل عضو أراضى تابعة لعضو آخر احتلالا عسكريا ، ومصر حريصة كل الحرص على أن تؤدى واجبها نحو الأمن الجماعى لجميع الدول لا كدولة تابعة لغيرها بل كدولة ذات سيادة وعلى أساس المساواة ، « لقد اخترنا الميثاق سندنا وعمادنا » ، ونحن نستند للسوابق التى وضعتها الأمم المتحدة ممثلة فى مجلس الأمن ذاته فى قضية ايران واليونان وسوريا ولبنان ، وما قررته الجمعية العامة بوضوح حينما أصدرت قرارا جماعياً فى ١٤ ديسمبر ١٩٤٦ ، أبرزت فيه مدى مخالفة الاحتلال العسكرى لأغراض الميثاق وأهدافه ولمبدأ الدفاع الجماعى ، وأوصت فيه بسحب القوات العسكرية الأجنبية من أراضى الدول الأعضاء « بغير رضائها الصادر عن حرية وفى صورة علنية تشمله معاهدات أو اتفاقات متلائمة مع أحكام الميثاق وغير مناقضة لاتفاقات دولية » ومثل هذا الرضاء عن الاحتلال البريطانى لم يصدر عن مصر قط .

وان معاهدة ١٩٣٦ لا تعبر عن رضاء مصر الحر وأنها جاءت مناقضة لأحكام اتفاقات دولية فضلا عن كونها لا تتلاءم مع أحكام الميثاق ، اذ لم تكن طرفا حرا عند ابرام هذه المعاهدة ، ذلك أن القوات البريطانية كانت تحتل اراضيها .

فضلا عن أن الجانب البريطانى لم يدع عند المفاوضين المصريين مجالا الشك فيما يترتب من نتائج عند رفضهم التسليم بمطالب بريطانيا فقد وجه المندوب السامى البريطانى الى ملك مصر ، ورئيس وزرائها مذكرة شفوية جاء فيها « ان الاخفاق فى عقد اتفاق قد تترتب عليه نتائج جدية ، وأن بريطانيا تحتفظ فى هذه الحالة بحق اعادة النظر فى سياستها نحو مصر » (٢٧) .

وقد خرقت المعاهدة اتفاقا مهما يعتبر جزءاً من القانون العام الأوروبى هو اتفاقية قناة السويس الدولية المبرمة فى الآستانة فى ١٩ أكتوبر ١٨٨٨ والتى وقعتها تركيا بالنيابة عن مصر مع الدول الأوروبية ، وتقوم على مبدأين أساسيين :

ينص أحدهما على أن القناة طريق دولى للمواصلات للأمم جميعها على أساس المساواة وقت السلم والحرب على السواء .

وينص الآخر على أن مسئولية الدفاع عن هذا الطريق الحيوى تقع على عاتق مصر ، وانفراد بريطانيا بحق الدفاع عن قناة السويس باعتبارها طريقاً رئيسياً للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية وادعاء الانجليز حق الدفاع عن القناة بمفردهم ذلك لا يتفق مع مبادىء العالمية والمساواة والحيدة التى نصت عليها اتفاقية الآستانة .

والمعاهدة بالاضافة الى ذلك لا تتفق مع أحكام الميثاق فبريطانيا تسعى الى ايجاد تحالف أبدى معها لا يتلاءم وطبيعة الدور الذى تنهض به دولة من أعضاء الأمم المتحدة ، وهذا التحالف لا يقوم على التكافؤ بل تريده بريطانيا تحالفاً يحقق لها الاذعان الدائم من جانب الطرف الآخر لتحقيق أهدافها الاستعمارية . ولا بد لمصر أن تمكن من القيام بالتزاماتها الدولية وتتحمل نصيبها فى حفظ السلم والأمن الدولى ، وقال النقراشى : نحن مستعدون للدخول في أى اتفاق خاص طبقا لما نصت عليه المادتان ٤٣ و ١٠٦ من الميثاق .

أما عن مسألة السودان فان الادارة البريطانية فى السودان لا يمكن تفهمها من الناحيتين المنطقية والتارخية الا على ضوء الاحتلال البريطانى لمصر « ان مصر والسودان قطر واحد من الناحية الطبيعية » والحد الفاصل بينهما حد صناعى (٢٨) ، وان كل محاولة لفصم هذه الوحدة انما هى مقاومة لمشيئة الطبيعة

وأحكامها ، وشطرا الوادى بشكلان وحدة اقتصادية واحدة يكمل كـل منهما الآخـر .

ولم يكن نهر النيل هو المصدر المشترك لحياة أبناء الوادى فحسب بل انه منذ فجر التاريخ كان سبيلا لنفاذ المدنية الى قلب أفريقيا وعن طريقه امتدت الثقافة الاسلامية الى السودان منـذ مئات السنين ، وقد توغل التأثير المصرى فى السودان بصورة سلمية عن طريق التزاوج والامتزاج ، فان المبادىء الاسـلامية لا تعرف التمييز الجنسى أو الاجتماعى ، وهذا التوغل ليس من فعل الحكومات بقدر ما هو نتيجة لفعل قوى الطبيعة المساعـدة على الوحدة .

كذلك فان وحدة اللغة والثقافة بين أبناء الوادى رسخت جيلا بعد جيل فأصبحت تراثهم الذى مهد السبيل الى تحقيق هذه الوحدة فى القرن التاسع عشر على يد محمد على (٢٩) .

ووحدة وادى النيل السياسية تتمثل فى ثلاثة مظاهر ، فمن الناحية الدولية تجلت هذه الوحدة منذ سنة ١٨٤٠ فى الفرمانات التى أقترنها اتفاقات دولية ، ومن الناحية الدستورية كان مظهرها تلك القوانين النظامية التى صـدرت فى سنتى ١٨٧٩ و ١٨٨٢ وتنص على تمثيل السودان فى البرلمان المصرى شأنه فى ذلك شأن باقى المديريات المصرية .

أما من الناحية الادارية فقد جعلت النظم المالية والقضائيـة فى السودان والمصالح المختلفة فيه تابعة مباشرة للوزارات المختصة فى القاهرة مثلها فى ذلك مثل مثيلاتها فى مصر .

وقد فتح الحكم المصرى أبواب السودان للحضارة الحديثة ، وحل النظام والرخاء فيه محل الاضطراب والفوضى وكما ورد فى

تقرير للمندوب المالى البريطانى فى سنة ١٨٧٦ م « أن الحكم المصرى قد أحال الصحراء أرضا غنية آهلة بالسكان » . واستشهد النقراشى بالرحالة العديدين الذين جابوا السودان ومنهم شهادة سير صموئيل بيكر الذى قال سنة ١٨٧٤ : « كانت جميع القبائل لا تنفك تحارب بعضها بعضاً ، ولم يكن هناك حكم أو قانون وكانت أبواب البلاد كلها موصدة فى وجه الأوروبيين » وأضاف بيكر : « أما الآن فان التنقل فى السودان لا يعد أخطر من السير فى حديقة هايد بارك » (٣٠) .

وأثناء ثورة المهدى عملت بريطانيا على تنفيذ أطماعها فى وادى النيل منذ احتلالها مصر سنة ١٨٨٢ والسيطرة على السودان فانتهزت فرصة قيامه بثورته الدينية (٣١) فقامت بتسريح الجيش المصرى وألزمت مصر بالانسحاب الكامل من السودان ولم يكن له ما يبرره ولم يكن لمصر خيار فان حرص بريطانيا على اخراج القوات المصرية من السودان بلغ حد أن أصدر لورد جرانفيل أمره باقالة الوزراء المصريين الذين لا يرتضون تنفيذ هذه السياسة ورفض شريف باشا رئيس وزراء مصر حينئذ أن يذعن لهذا الأمر فاستقال محتجاً على الضغط البريطانى . وتلا ذلك ما يسميه الانجليز باعادة فتح السودان .

ففى سنة ١٨٩٦ قاد كتشنر جيشاً مصرياً الى السودان باسم خديو مصر ، ثم وقع حادث فاشودة فى سنة ١٨٩٨ فتمسك كتشنر بالسيادة المصرية على السودان . والواقع أن بريطانيا كانت تتذرع بحقوق مصر فى وادى النيل كلما اصطدمت فى أفريقيا بمطامع غيرها من الدول الأوروبية .

ولما كانت بريطانيا لا تستطيع أن تدعى لنفسها السيادة على السودان فلم يبق لها سوى أن تلتمس سندا للمشاركة فى ادارته فاستغلت اشتراك بعض الوحدات البريطانية القليلة فى الجيش

المصرى تحت قيادة كتشنر وتقدمت بما أسمنه « حقوقا ترتبت لحكومة صاحبة الجلالة بحق الفتح » لتبرير مشاركتها فى ادارة السودان ووضع وفاق سنة ١٨٩٩ لتحقيق غرضها فى ابتداع نظام يكون مصريا ويتفق مع مقتضيات العدل والسياسة البريطانية (٣٢). ودأب الايجليز على استعمال تعبير الحكم الثنائى Condominium رغم أنه لم يرد فى نصوص هذا الوفاق الذى لم يتعرض لموضوع السيادة على السودان بل كان مجرد اتفاق يخلو من الرسمية وقعه رئيس وزراء مصر وقنصل بريطانيا العام دون تبادل أية وثيقة من وثائق التفويض ولم تكن أحكامه محل تصديق ولم يعرض لموافقة المجالس التشريعية .

وجمع هذا الوفاق السلطات العسكرية والمدنية فى يد الحاكم العام الذى منحه وقت السلم حكما عسكريا فرديا غير محدود تعينه الحكومة المصرية بناء على اقتراح الحكومة البريطانية ، بينما الوفاق ليس فيه ما يمنع من أن يكون الحاكم العام مصريا فقد جرى العرف أن يكون دائما بريطانيا وجميع الموظفين الكبار المعاونين له من الانجليز بل ان مساعديهم من حكام الأقاليم ووكلائهم والمفتشين الذين يعينهم الحاكم العام كلهم من الانجليز (٣٣) .

وحاولت بريطانيا توجيه الادارة فى السودان لمصلحتها واغفال حقوق مصر ، اذ كانت القوانين التى تصدر فى السودان حتى سنة ١٩١٢ تتوقف على اقرار الحكومة المصرية لها طبقا للوفاق ، ولكن الحاكم العام أقدم منذ هذا التاريخ أكثر من مرة على اصدار قوانين دون أن يحيط الحكومة المصرية علماً بها .

وفى سنة ١٩٢٣ وحينما وضع الدستور المصرى تدخل المندوب السامى البريطانى بالضغط والتهديد لرفع عبارة (ملك مصر

والسودان) التى أعدت لقبا للملك وأصر على أن يكتفى بتلقيبه بـ (ملك مصر) .

ثم حانت الفرصة التى طال انتظارها لجعل السيطرة البريطانية على السودان تامة ولوضع حد للادارة المشتركة طبقا لاتفاقية ١٨٩٩ فاستغلت حادث مقتل سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان سنة ١٩٢٤ ولم تكتف باعتذار مصر الرسمى عن الحادث بل طالبت بتعويض بلغ نصف مليون جنيه مع سحب جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى من السودان فى ظرف أربع وعشرين ساعة واطلاق يد بريطانيا فى مياه النيل ، وكان هذا الاجراء مهينا للحكومة المصرية اذ رفضت الاذعان لهذه المطالب فقام الانجليز باحتلال جمرك الاسكندرية للضغط على مصر التى اضطرت لسحب قواتها من السودان حقنا للدماء ، وبقيت مبعدة عنه حتى أعيدت بعض الوحدات المصرية الى ثكناتها بالسودان بعد معاهدة ١٩٣٦ (٣٤) .

اما عن الادارة الانجليزية فى السودان ، فقد استغل الانجليز سلطانهم لخدمة مصالحهم الاستعمارية عن طريق الادارة وبقيت الأحكام العرفية سارية فى البلاد فحاولوا عزل السودان عن العالم الخارجى ومصر بالذات ، ومنعت تواجد قنصل أجنبى واحد او وكيل قنصل فى السودان .

بل ان الحكومة المصرية فى القاهرة اتجد مشقة كبيرة فى الحصول على المعلومات من مصادرها الرسمية فى السودان رغم أحقيتها فى ذلك ، وعملت السياسة البريطانية على اضعاف الروابط الاقتصادية بين مصر والسودان فعمدت الى تحويل التيار التجارى عن طريقه الطبيعى التقليدى الى الشمال وتوجيهه الى موانىء البحر الأحمر فتدهورت مدن الشمال السودانى وتأثرت واردات السودان من مصر .

كما أن الانجليز بصدد محاولات فصل السودان وعزله عن مصر توسلوا بالدعاية والبطش لاسكات جموع السودانيين المنادين بالوحدة مع مصر فقد قبضوا على نائب رئيس الوفد السوداني الذين يدين بالوحدة واعتقلوه ، ولما أراد بعض المحامين المصريين أن يتولوا الدفاع عنه منعتهم الادارة من دخول السودان . والصحافة لا وجود لها في السودان . فالرأى العام مقيد بالرقابة المفروضة على الصحف المصرية والسودانية وقد صودرت ثلاث صحف في عام ١٩٤٥ (٣٥) . كما أوقف السكرتير الادارى للحاكم العام صحف السودان عن الصدور لأجل غير مسمى في عام ١٩٤٧ (٣٦) .

كما منعت بريطانيا الدعاء التقليدى في المساجد أثناء خطب الجمعة للوالي الشرعي ملك مصر ، وعاقت هجرة المصريين للسودان وأبعدتهم تدريجيا عن الوظائف وعرقلت العلاقات الثقافية بين البلدين ، وحرمت أبناء السودان من خريجي الجامعات المصرية من التوظف لدى حكومة السودان .

كما أنكرت بريطانيا على المصريين التعيين في منصب قاضى القضاة وهو منصب دينى يرمز الى الروابط الروحية التى تجمع شعب مصر والسودان ، وحاولوا خلق جنسية سودانية مستقلة . والانجليز بطبيعتهم اللغوية والثقافية وتقاليدهم الدينية غرباء عن السودانيين ولا يصلحون « اطلاقا » لتوجيه البلاد في سبيل الرقى ولكنهم مع ذلك يحاولون فرض ارادتهم ويعملون على عرقلة توثيق روابط الوحدة ومحاولة هدمها بتشجيع الأقليات ونزعاتها الانفصالية لتظل البلاد في حالة من التأخر والشقاق .

وكما حاولوا فصل السودان عن مصر ، عملوا على تقسيم السودان ذاته بفصل جنوبه عن شماله ، وقد عبر السكرتير الادارى للحكومة السودانية عن هذه السياسة بقوله : « أن

سياستنا تهدف الى ايجاد نظام حكم ذاتى فى الجنوب يمكن أن ينفصل عن الشمال ويستقل عنه » .

ومن التدابير التى اتخذت فى تنفيذ هذه الخطة : حظر الدخول الى المديريات الجنوبية ومعاملة أهل الشمال القاطنين فى الجنوب معاملة مجحفة ومحاربة اللغة العربية وتحريم الزواج بين الشماليين والجنوبيين .

كذلك أنشىء مجلس استشارى خاص لشمال السودان خدمة للأغراض الاستعمارية لانجلترا التى تعد العدة لخلق مقاطعة جنوبية يمكن ضمها الى أفريقيا الشرقية البريطانية ، واشاعة الدعايات التى تصور مطالبة مصر بوحدة وادى النيل على أنها فكرة استعمارية مصرية (٣٧) .

وقال النقراشي باشا : « اننا نطلب الى مجلس الأمن أن يقرر انهاء الادارة البريطانية فى السودان ، أما الذى يقوم مقام هذه الادارة فأمر يقرره شعب وادى النيل وحده ... ان قضية السودان قضية داخلية ونحن ننكر على البريطانيين حق التحدث باسم السودانيين ولسنا فى حاجة الى معونتهم فى مواجهة هذا الأمر .. ان تدخل بريطانيا فى شئوننا مضر بمصالح المصريين والسودانيين على السواء ، وهو انكار للوحدة التى أرادتها الطبيعة لوادى النيل » (٣٨) وان استمرار النزاع بين مصر وبريطانيا يعرض السلم والأمن الدولى للخطر وأن الشعب المصرى ليغضب أشد الغضب لاستمرار بقاء القوات البريطانية على أرضه « ولا شك عندى أن العالم كله يقدر الأخطار التى تحيق بالسلم والأمن من جراء الحالة فى الشرق الأوسط » .

وفى نهاية خطابه قال رئيس وزراء مصر : « انما نحن نسعى بجانب الرئيس الى أداء نصيبنا فى حفظ السلم والأمن ،

نسعى الى الاضطلاع بمسئولياتنا نحو شركائنا فى الجامعة العربية وزملائنا من أعضاء الأمم المتحدة على أن تضطلع بذلك جميعه على أساس المساواة فى السيادة لا على أساس التبعية لدولة أخرى » .

« أن مصر القوية المتحدة مع السودان لقادرة على تعزيز السلم فى الشرق الأوسط فتتوطد بذلك أسباب الأمن الدولى » وكما قال اللورد كرومر ان الدولة التى تتحكم فى أعالى النيل تكون مصر فى قبضتها . ودعا النقراشى الى معونة الهيئة فى تحقيق قيام مصر بالتزاماتها واضطلاعها بتبعاتها بجلاء القوات الأجنبية عن مصر ، وانهاء الادارة الأجنبية الانفصالية . واختتم خطابه قائلا : جناب الرئيس : « ان قضيتنا عادلة ، هذا يقيننا ، وانا لم نلجأ الى ساحتكم سدى ، هذا عهدنا ، وان بمبادىء الميثاق ايماننا » (٣٩) .

٤ ــ الرد البريطانى :

وفى الجلسة المسائية لنفس اليوم (٥ أغسطس) تولى السير الكسندر كادوجان رئيس الوفد البريطانى فى الأمم المتحدة مهمة الرد على شكوى مصر لمجلس الأمن بشأن الجلاء التام عن وادى النيل وانهاء النظام الادارى القائم فى السودان (٤٠) ، قائلا ان مطلبى مصر يتعلقان بأمور تضمنتها معاهدة ١٩٣٦ طبقاً للمادة الثامنة وملحقاتها التى تنص على بقاء قوات بريطانية محددة على أرض مصر بالقرب من قناة السويس ، كما أن المادة الحادية عشرة تنص على استمرار النظام الادارى الحالى فى السودان ، كما ينص أحد بنود هذه المادة على وجود قوات بريطانية ومصرية بالسودان .

وتمسك كادوجان بالمادة السادسة عشرة من المعاهدة التى تنص على أنه ليس لأى من طرفيها المتعاقدين الحق فى طلب

تعديلها قبل انقضاء تسع سنوات وعلى الرغم من أن المادة نفسها تنص على امكان قيام مفاوضات برضاء الطرفين بعد مرور عشر سنوات على تنفيذ المعاهدة بدءاً من ديسمبر ١٩٤٦ للاتفاق على ما يريانه من تعديل فى شروطها حسب الظروف القائمة فى حينه .

وهذا التعديل ما هو الا اجراء يتم برضاء الطرفين معاً فقد قامت حكومة المملكة المتحدة تلبية لرغبة الحكومة المصرية بالتفاوض معها لتعديل المعاهدة قبل انقضاء السنوات العشر ببضعة شهور مما نتج عنه توقيع اتفاقية بالأحرف الأولى بين صدقى باشا رئيس الوزارة المصرية ، ومستر بيفن وزير خارجية بريطانيا فى ٢٥ أكتوبر ١٩٤٦ رفضها الجانب المصرى ، رغم أن المعاهدة تنص على جلاء الانجليز عن مصر مع حلول اليوم الأول من سبتمبر ١٩٤٩ .

وبالفعل بدأت ترتيبات الجلاء عن الدلتا والقاهرة والاسكندرية فى ٣١ مارس من العام نفسه رغم رفض الحكومة المصرية لمعاهدة صدقى ــ بيفن بسبب الاختلاف بشأن السودان وحق السودانيين فى اختيار النظام المستقبلى لهم واعدادهم للحكم الذاتى (٤١) .

وكان رأى انجلترا أنه حينما يتم اعداد السودانيين للحكم الذاتى يجب أن يترك لهم حرية الاختيار مستقبلا فى الاندماج مع مصر تحت تاج مشترك أو الاستقلال ببلادهم دون ارتباط بالاتحاد مع مصر أو غيرها (٤٢) ، وكان ذلك هو تفسير الحكومة البريطانية بشأن النص الخاص بالسودان فى معاهدة صدقى بيفن ، واتهم السير كادوجان مصر بأنها غير مستعدة لمنح السودانيين الاستقلال التام على الرغم من أن بريطانيا منحت مصر ذاتها الاستقلال من خلال تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ بعد تخليصها من السيادة العثمانية .

وأكد المندوب البريطانى على أن مجلس الأمن لا يمكنه التدخل لتعديل معاهدة ١٩٣٦ الملزمة لطرفيها الموقعين عليها برضائهما وهى نافذة المفعول حتى عام ١٩٥٦ اذ أنها لا تعدل الا بمفاوضات ثنائية وبطريقة يقبلها الطرفان لأن المادة الأولى من ميثاق هيئة الأمم المتحدة تنص على تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية وفقا لمبادىء العدل والقانون الدولى ولعل مبدأ احترام الاتفاقيات Pacta Sunt Servanda هو أهم مبدأ من مبادىء القانون الدولى ، وعلى مجلس الأمن أن يعترف بهذه الحقيقة ويتخذ قراره بشطب مسألة عرض القضية من جدول أعماله ، واذا كانت مصر ترى أن هذا النزاع سيؤدى الى تهديد السلم والأمن الدولى فلأنها تعتزم اتخاذ تدابير تؤدى لهذا التهديد بدلا من قبولها لمعاهدة ألزمت نفسها بها ، وعليها الوفاء بالتزاماتها الدولية ، ومسألة التنازع فى استمرار صحة المعاهدة هى مسألة قانونية تحس الحكومة المصرية بضعف حججها أمام قوة أسانيدها .

واتهم كادوجان الوفد المصرى بأنه غير واثق من صحة قضيته قانونا ، وانه يحاول جعلها غامضة محاولا سرد تاريخ العلاقات المصرية ــ الانجليزية منذ سنة ١٨٨٢ م واظهار مسلك بريطانيا فى السودان فى صورة غير محببة ، وبقدر مصداقية الحجج المصرية من عدمه فانها لا تتصل بموضوع النزاع وان انجلترا « فخورة بمسلكها وماضيها فى مصر والسودان » (٤٣) .

واذا كان رئيس الوزراء المصرى قد أشار الى أن المعاهدة قد استنفدت أغراضها ولا تلزم مصر وانها تناقض ميثاق الأمم المتحدة طبقا للمادة (١٠٣) التى تنص على أنه « فى حالة التعارض بين التزامات اعضاء الأمم المتحدة بمقتضى الميثاق الحالى والتزماتها بمقتضى أى اتفاق دولى آخر فان التزاماتها بمقتضى الميثاق الحالى تكون لها الكفة الراجحة .

« فقد اغفل أن المعاهدة حلت محل تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، ذلك التصريح الذى منح مصر الاستقلال بعد الغاء نظام الحماية الذى بموجبه خلفت انجلترا تركيا فى سيادتها على مصر ، وعليه فان انجلترا احتفظت لنفسها ببعض الحقوق الناتجة عن بقاء الحالة كما هى

« ولا شك أن المعاهدة عملت على تصفية النقاط الأربع التى احتفظت بريطانيا بها لنفسها فى التصريح (!!) ولا يمكن وصف القوات البريطانية المتواجدة بمصر بأنها جيش احتلال مثلما كانت سنة ١٨٨٢ اذ سمحت المعاهدة قانونا بوجود تلك القوات فى أماكن محددة للدفاع عن مصر ضد أى اعتداء خارجى » (٤٤) .

واستعرض كادوجان المميزات التى حصلت عليها مصر من خلال المعاهدة وعن السودان فقال أنه لولا مساعدة بريطانيا الحربية تحت قيادة كتشنر لما استطاعت مصر استعادة السودان حيث وافقت على استمرار ادارة السودان طبقا لاتفاقية ١٨٩٩ م ، وأنه لا يوافق على وصف الاحتلال البريطانى لمصر بأنه « غير مشروع » وبرر دوافع هذا الاحتلال بأنه جاء نتيجة للحفاظ على أرواح المسيحيين والأوروبيين التى أصبحت مهددة بسبب الفوضى الحكومية والادارة المصرية والثورة العسكرية ضد الخديو الذى طلب « مساعدتنا » (٤٥) .

وأضاف كادوجان أن الاحتلال له كثير من السجايا التى أفادت مصر حيث أقيم « لأول مرة فى التاريخ الحديث »تحت ارشاد الانجليز نظام ادارى وسلطة قضائية ، وأصلحت الحالة المالية المضطربة للبلاد « وأقيمت المشروعات العظيمة على النيل » . ويؤكد على أن ادعاء مصر بأن نصوص معاهدة ١٩٣٦ قد استنفدت أغراضها لا أساس له من الصحة ونفى بشدة بأن سياسة حكومته فى السودان ترمى الى فصله عن مصر بتشويه سمعة مصر

والمصريين لدى أبناء الجنوب وبذر بذور الفرقة بينهما ومحاولة اثارة الحركات الانفصالية بالسودان .

وقد ثبتت فائدة الشروط الخاصة بالتحالف فى هذه المعاهدة سواء لمصر أو للمملكة المتحدة وحلفائها فى الحرب الأخيرة نظراً لأهمية موقع مصر الذى كان من المتوقع أن يصبح مسرحاً من مسارح هذه الحرب وقد كان ، « وان مصر خرجت من الحرب أغنى مما كانت عليه سليمة لم يمسسها شىء » (!!) والمعاهدة لم تفقد اهميتها للآن فهى لا تتعارض فى نصوصها مع نص المادة (٥٢) من ميثاق الأمم المتحدة الخاص بالدفاع الجماعى ، والحكومة البريطانية ترى ضرورة استمرار اجراءات الدفاع المتبادل مع مصر من خلال هذه المعاهدة فى ظل الظروف الدولية الراهنة ، وانه لكى تلغى عملا بمبدأ تغير الظروف الراهنة Rebus Sic Stantibus » يجب اتفاق الطرفين المتعاقدين لأنه لا توجد سابقة دولية عن الغاء معاهدة من جانب محكمة العدل الدولية ومن هذا المنطلق فلا يجوز اعادة النظر فى معاهدة أو تعديلها دون اتفاق طرفيها ، والحجج التى أثارتها مصر عملا بالمبدأ السابق لا تستند على أى أساس قانونى ، وما يتعلق بالسودان فى المعاهدة لا تجوز مناقشته .

أما ما أثارته مصر من عدم جواز تواجد قوات أجنبية فى أراضى دولة عضو بالأمم المتحدة زمن السلم بغير رضائها مما يعد خرقاً لمبدأ المساواة فى السيادة ومناقضة لميثاق الهيئة لمخالفة ذلك لقرار الجمعية العامة الصادرة بالاجماع فى ١٤ ديسمبر ١٩٤٦ فان هذا القرار لا يجعل المعاهدة تناقض ميثاق الهيئة ومبدأ المساواة ، ومما يدحض الحجة المصرية رضاؤها عن شروط المادة (٨) من نصوص المعاهدة حيث أنها كانت حرة فى اتخاذ قرارها بعد تصريح ١٩٢٢ . فلم تكن مصر أقل حرية فى اتخاذ قرارها

حينما وافقت على معاهدة ١٩٣٦ عما كانت عليه خلال المحادثات التى جرت بينها وبين بريطانيا منذ سنة ١٩٢٤ حتى سنة ١٩٣٠ عندما رفضت الكثير من مشروعات المعاهدات دون ضغط عليها (٤٦) . وان استمرار العمل بالمعاهدة هو بلا شك فائدة للبلدين وان جميع الدول كبيرها وصغيرها تلجأ الى عقد المحالفات فى الوقت الحاضر ولا تعتمد فى الدفاع عن نفسها على قوتها وحدها .

ولم يخض كادوجان حاجة بلاده الى تواجدها الاستراتيجى بمصر فأشار الى أن من مصلحة بريطانيا العظمى أن تقدم مصر لها المعونة عند الحاجة لتطمئن على ضمان حرية الملاحة الدولية فى قناة السويس ، واستشهد المندوب البريطانى بكثير من المعاهدات التى وقعت بين الدول الكبرى والصغرى على السواء .

ثم أتى الى نهاية خطابه مؤكداً على أن الأسباب والدوافع التى ساقتها مصر بشأن المطالبة بالغاء معاهدة ١٩٣٦ لا تقوم على أساس بالمرة ، وميثاق الأمم المتحدة ينص على مبدأ احترام المعاهدات .

ولذا فقد طالب بشطب النزاع المصرى البريطانى من جدول أعمال المجلس ، ورفض دعوى مصر نهائيا وأن تلتزم بتنفيذ تعهداتها التى نصت عليها المعاهدة لأن الوفاء بالتعهدات الدولية هو احدى الدعامات التى يقوم عليها أساس « المساواة والسيادة » (٤٧) .

٥ ــ توالى الجلسات ومشروعات الدول الأعضاء :

وبعد جلسة الافتتاح التى استعرض فيها رئيس الوزراء المصرى ورئيس وفد مصر قضية بلاده بشأن الغاء معاهدة ١٩٣٦ وجلاء القوات البريطانية عن وادى النيل ، ورد رئيس الوفد

البريطانى السير الكسندر كادوجان على دعوى مصر مستندا الى الأساس القانونى المعاهدة بعدم الغائها من طرف واحد ، توالت الجلسات والمناقشات .

ففى الجلسة التالية (١١ اغسطس) حاول كادوجان التشكيك فيما ورد ببيان النقراشي وأنه لم يتعرض للب القضية ، وان مطاعنه على مسلك بريطانيا فى مصر وعن تاريخ السودان قد بلغت شأوا بعيداً فى « مجافاة العدالة والانصاف » ، وما جاء بكلامه لا يمت بصلة الى المسألة المعروضة على المجلس ، ويجب الا يضيع وقت المجلس سدى فى التحدث عن الاستعمار من الناحيتين النظرية والفنية ، ففى خلال تلك الفترة من التاريخ اتجه كثير من الدول الممثلة اليوم فى مجلس الأمن الى التوسع فى أفريقية وآسيا وما زال داخل حدودها حتى الآن بعض الأراضى التى استولت عليها نتيجة هذا التوسع ، وقد كانت مصر نفسها من الدول التى وسعت رقعة أملاكها عن طريق الفتح فى مستهل القرن التاسع عشر بقوة السلاح على يد محمد على .

وحاول كادوجان التشكيك فى مصداقية وحدة وادى النيل الطبيعية والسياسية بانكاره وجود أى عامل تاريخى للوحدة بين مصر والسودان « فالوحدة السياسية لوادى النيل ليست الا خرافة » ، وعلق على كلام النقراشى بشأن هذه الوحدة قائلا : ان جزءاً كبيراً من حوض النيل لا يقع فى مصر أو السودان بل يقع فى أثيوبيا وأوغندا والكونغو البلجيكية ، وهذه الأقطار غالبا ما يرد عن طريقها كل مياه النيل القادمة الى السودان ومصر .

وان بريطانيا لم تنفرد بحكم السودان بدليل وجود قوات مصرية تعمل هناك بجانب القوات الانجليزية (٤٨) .

وطالب المندوب البريطانى مجلس الأمن بعـــدم اجـــابة مصر لطلبها بجلاء القوات البريطانية عن أراضيها لأن وجود هذه القوات لا يمثل « خطرا على السلم » كما يدعى وفد مصر ، بل ان المصريين هم الذين يخلقون حالة الخطر على السلم وأن مجـلس الأمـــن لا يستطيع أن ينتهك حقوق المعاهدة وهو يقـــوم بأداء مهمتـــه فى ظل ميثاق الهيئة ، وعلى مجلس الأمـــن أن يتصرف بطريقـــة واحدة « سواء أكانت هناك معاهدة أم لا » .

وقال كادوجان : ان مصر ليست لها قضيـــة على الاطـــلاق لتترافع عنها ، وقد اتهمت حكومة المملكة المتحدة أمام المجـــلس دون مبرر ، « ان العدالة ومبادىء الميثاق تتطلبان رفض هـــذه القضية بكل بساطة ، وليس من العدل ابقاء هذه المسألة فى جدول الأعمال لأن ذلك يدل بشكل ما على أن حكومتى مخطئة » (٤٩) .

وان النقراشى انغمس فى عبارات بلاغية فى خلال عرضه لبيان مصر ، فليس فى الأمر شىء يتعلق بموضوع السيادة المصرية التى ذكرها (٥٠) ، وقد أضاع رئيس الوزراء المصرى وقتاً طويلا فى القاء بيان تاريخى مشكوك فى دقته ، وشعرت أن من واجبى أن أصحح له بعض أخطائه ، على أنى أضيف أسفى من أنه لـــم يذكر فى خطابه بأكمله كلمة واحدة تدل على الاعتراف بما أسدته جامعة الشعوب البريطانية وحلفائها من خدمات لمصر خلال الحرب العالمية الثانية ولم ترتكب حكومة المملكة المتحدة خطأ واحـــداً تجاه مصر التى يجعلها موقعها الجغرافى هدفاً استراتيجياً فى أى حرب عالمية .

وأكد المندوب البريطانى مرة أخرى على شرعيـــة معاهـــدة التحالف ، ويجب على المجلس أن يجيب بلاده لطلبها نحو استمرارية المعاهدة فما جاء بها يقدم الاجابة الوافية على مطالب مصر (٥٤) فليس ثمة خطر على الأمن الدولى من جـــراء قيـــام المعاهـــدة

الا اذا اوجدت مصر بنفسها مثل هذا الخطر بعدم التزامها بتنفيذ ما نصت عليه المعاهدة (٥٢) .

وبعد أن عرض كلا الفريقين المتنازعين وجهتى نظرهما ، عرضت القضية لمناقشة أعضاء المجلس فتقدم ممثل البرازيل يدعو مصر وانجلترا الى التفاوض لحل النزاع القائم بينهما (٥٣) وقد وصف المندوب البريطانى هذا الاقتراح بأنه لن يكون مرضياً رغم الخطاب المتزن الذى ألقاه الممثل البرازيلى فى جلسة ٢٠ اغسطس الذى جاء فيه أن الوفد البرازيلى بازاء موقف ليس فيه خطر عاجل يهدد السلام العالمى ، ومجلس الأمن ليس لديه الحق فى التصرف نحو أى معاهدة بل ان من الأفضل أن يدع الجانبين يسويان خلافاتهما بنفسهما وفقا لمبادىء العدل والقانون الدولى (٥٤) وفى حالة عدم صدور قرار حاسم بصحة المعاهدة وسريانها فيجب احالة النزاع حولها لمحكمة العدل الدولية أو فى حالة فشل المفاوضات الثنائية بين مصر وبريطانيا (٥٥) لأنه اذا سلم المجلس بما تطلبه مصر من صرف النظر عن نصوص المعاهدة التى لا تزال سارية المفعول ، فانه سيخلق بذلك سابقة خطيرة فى التعاهدات الدولية ربما تؤدى الى هدم مبدأ احترام المعاهدات وما جاء بها من التزامات وهو المبدأ الذى يقوم عليه أساس المجتمع الدولى (٥٦) .

وفى نفس الوقت صرح ارنست بيفن وزير الخارجية البريطانية أكثر من مرة استعداد بلاده لاستئناف المفاوضات مع مصر ، لكن الوفد المصرى رفض العودة لطريق المفاوضات ، كما أن النقراشى على رأس الوفد المصرى رفض هذا الاقتراح الذى ودعته مصر قبل مجيئها الى الأمم المتحدة ولن ترضى عن الجلاء ووحده وادى النيل بديلا (٥٧) .

وأشار الممثل الصينى الى أن الحكومة البريطانية قامت بتنفيذ بروتوكول الجلاء تنفيذاً جزئياً ، فاعترض عليه المندوب البريطانى بأن حكومته قامت بتنفيذ جانب من هذا الاتفاق فى حدود الموعد المتفق عليه بين الجانبين وليس تنفيذا جزئيا (٥٨) .

ثم تقدم الوفد البلجيكى بتعديل على مشروع القرار البرازيلى باعتبار مسألة صحة المعاهدة من عدمها مسألة قانونية ليست من اختصاص مجلس الأمن ، وأن الطريقة الصائبة للبت فيها هى الالتجاء الى محكمة العدل الدولية ، وهذا التعديل ينطبق تماماً على ميثاق الهيئة طبقا للفقرة الثالثة من المادة (١٦) من هذا الميثاق ، وقد لقى الاقتراح البلجيكى قبولا من الجانب البريطانى ، وألح رئيس الوفد البريطانى على قبول هذا الاقتراح الذى يتماثل مع وجهة نظر بلاده .

وحينئذ أعلن كل من الوفدين الاسترالى والبلجيكى عن رأيهما باستئناف المفاوضات بين مصر وبريطانيا للوصول الى تسوية مرضية لكلا الطرفين ووافق الوفد البريطانى على هذا الرأى واستئناف المفاوضات حتى تكلل بالنجاح (٥٩) . وكان الجانب البريطانى يؤيد كل مشروع ينأى بالمشكلة عن ردهات مجلس الأمن لتصبح مرة ثانية قضية ثنائية يختلف عليها أو على بعض تفصيلاتها فيطول أمد البقاء الانجليزى على أرض مصر .

لكن المسيو لوبيز مندوب كولومبيا تقدم باقتراح آخر يختلف عن المشروع البرازيلى ينص على اجراء المفاوضات بين مصر وبريطانيا بشأن اعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ ، وفى نفس الوقت تجرى مفاوضات أخرى منفصلة بين الجانبين المتنازعين تتعلق بمصير السودان وهى القضية التى لا تزال مثاراً للخلاف بينهما .

ورغم أن الاقتراح الكولومبى كان متفقاً عليه قبل الاقتراع بشأنه بين ممدوح بك رياض عضو الوفد المصرى والمسيو

لوبيز المندوب الكولومبي ، فان العضو المصرى أنكر هذا الاتفاق وكذلك رفضه النقراشي باشا بشدة فيما بعد (٦٠) وكان الشطر الثانى من المشروع الكولومبي ينص على « تبـادل المساعـدة المبذولة فى سبيل صيانة حرية الملاحة فى قناة السويس وسلامة هذه الملاحة فى وقت الحرب أو عند وشك وقوعها (٦١) » .

٦ ــ عدم التوصل لقرار وتعليق النزاع :

وعلى الرغم من التأييد العربى للموقف المصرى دوليا ممثـلا آلت زعامتها للولايات المتحدة الأمريكية ــ والتى لم يكن موقفها مؤيداً لوجهة النظر المصرية ، بل عضدت موقف بريطانيا لاستمرار الضغط على مصر حتى تسلم فى النهاية بقبول مبدأ الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط (٦٣) ، ودفعت بذلك الدول التى تـدور فى فلكها مثل دول أمريكا اللاتينية لأن تتقدم للمجـلس بمقترحـات مؤيدة لوجهة النظر البريطانية وتأييد مطالبها فى عدم الجلاء عـن فى سوريا ، اذ أعلن ممثلها فارس الخورى فى معرض حـديثه بالمجلس أن بلاده ستؤيد مصر تأييداً مطلقاً فى اجابة مطالبها العادلة بالجلاء عن وادى النيل (٦٢) فان الاختلاف بات واضحاً حـول الاتفاق على الوصول لصيغة قرار مناسبة ترضى الطرفين المتناعين، نظراً للخلاف السياسى والأيدلوجى البين بين الكتلة الغربية التى مصر وعدم التصويت ضد مشروع القرار البريطانى (٦٤) ، وبين الكتلة الشرقية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى التى تعاطفت مـع المطالب المصرية .

وعلى أن صوتاً واحداً لم يرتفع منها عندما أكد المنـدوب البريطانى أن حكومته ليس لها من هدف فى السودان الا أن تترك للسودانيين ــ عندما يصلون لمرحلة الحكم الذاتى ــ حق اختيار النظام الذى يلائم بلادهم فى المستقبل بحرية تامة (٦٥) .

ولم تكن اتجاهات هذه الدول الممثلة فى مجلس الأمن خافيــة على الوفد المصرى وأعضائه المحنكين الذين كانوا يعلمون مسبقاً أن فكرة الغاء المعاهدة تــراود بعض الساســة المصريين دون الرجوع لهيئة الأمم منذ مفاوضات صدقى ــ بيفن الا أن صدقى باشا لم يكن يرى الغاءها من جانب مصر وحدها ، وصار الأمر فى أروقة الأمم المتحدة مرهوناً بعوامل السياسة الدولية ودوافعها لا الى العدل المجرد عن الهوى المستند الى أحكام الميثاق والى قواعد القانون الدولى (٦٦) .

ولذلك استغل المندوب البريطانى عدم الوصــول الى اتفاق حول قرار دولى يقف الى جوار مصر وطرق على «الحديد الساخن» وطالب برفع القضية بصورة نهائية من جدول أعمال المجــلس مدعياً حسن النية من جانب دولته بأن الأمل لا يزال قائما لحــل القضية بقوله : « ان المجلس لن ينفض يديه نهائياً من المشكلة ، فمن الممكن أن تعاد الى النظر مرة أخرى سواء بابلاغ المجلس بنجاح المفاوضات مع مصر أو فشلها » ، وأنه اذا وجهت دعــوة بسيطة للطرفين لاستئناف المفاوضات تحت اشراف المجــلس ، فانها سوف تؤدى حتماً الى الوصول الى « نتيجة سارة » (٦٧) .

ولم يكن هناك مفر من ايجاد حل ازاء اعتراض وفد مصر وعدم قبوله بديلا عن اجابة مطالبه فى الجلاء عن وادى النيل ووحدته ، أن تصاغ عبارات وجمل فى مشروع قرار لا يحل المشكلة القائمة ولكنه يرضى غرور الجانب المصرى فقط (٦٨) .

وقد اختار أسلوباً مظهريا للدفاع عن قضية بلاده يعتمد على البلاغة الخطابية أكثر منه منطقاً يعتمد على الحجة والبرهــان أمام الهيئة الدولية التى تضم دولا ذات سياسات واستراتيجيات مختلفة .

وجعل وفد مصر همه الشاغل هو اثارة المطاعن فى السياسة البريطانية فلم يؤثر فى قرارات أغلب الدول ، وظن النقراشى أن السبيل لكسب القضية هو قوة الأسلوب والمنطق دون الاتصالات التمهيدية والمناورات السياسية مع الدول الأخرى ، الى جانب أنه سافر غير مؤيد من الغالبية العظمى من الشعب المصرى اذ أرسل النحاس باشا بوصفه زعيم حزب الأغلبية برقية الى السكرتير العام للأمم المتحدة (٦٩) مضمونها أن النقراشى لا يمثل الأمة المصرية (٧٠) طاعناً فى شرعية الوفد المصرى فى الدفاع عن قضية بلاده . وفى ذات الوقت قامت المظاهرات فى القاهرة والاسكندرية والمدن الكبرى تحتج على معاهدة ١٩٣٦ (٧١) .

وتمسك النقراشى برفضه التام لكل مفاوضة مع بريطانيا قبل أن يتم الجلاء الكامل عن وادى النيل ، ورأى أندريه جروميكو المندوب السوفيتى ، عدم سحب القضية من جدول أعمال المجلس وأن تظل معلقة لمناقشتها وايجاد حل لها ، وأيده فى رأيه مسيو شيانج المندوب الصينى الذى كان لا يزال يعتقد أن بمقدور المجلس أن يجد حلا للمسألة رغم التأييد الواضح من أغلب الدول للموقف البريطانى .

وكان من وجهة نظره أن المشكلة الحقيقية تكمن فى وجود القوات البريطانية على أرض مصر ، فاذا انسحبت هذه القوات ميسر التفاوض بين الجانبين المتنازعين ، واقترح أن تجرى المفاوضات حول مسألة الجلاء دون شطب القضية على أن تبلغ نتيجتها لمجلس الأمن قبل آخر ديسمبر ١٩٤٧ ، واعتقد مسيو شيانج أن مقترحاته سوف تحوز قبول الطرفين لأن انجلترا أعلنت من قبل استعدادها للجلاء عن مصر ، لكنه فوجىء بالرفض من كلا الجانبين فى الوقت الذى أكد فيه النقراشى أنه لا يقبل بديلا عن الجلاء ، وتمسك المندوب البريطانى برفضه هو الآخر ، لأن بلاده تشترط مقابل جلائها أن تستبدل بمعاهدة ١٩٣٦ معاهدة أخرى .

وانتهى الأمر بأن قرر المجلس فى ١٠ سبتمبر ١٩٤٧ ابقاء النزاع المصرى - البريطانى معلقا لأجل غير مسمى وعلى الطرفين المتنازعين ولغيرهما من الأعضاء أن يقوموا بتحريك القضية من جديد فى أى وقت ، وبذلك أخفقت مصر فى مسعاها بالأمم المتحدة واتضح من موقف الدول الكبرى تجاه قضية الجلاء ووحدة وادى النيل فى ردهات الأمم المتحدة أن طريق المفاوضات لن يحقق الأهداف والأمانى القومية لأبناء الوادى (٧٢) .

وعاد النقراشي باشا والوفد المرافق له الى مصر فى ٢٠ سبتمبر (٧٣) مقتنعا بضرورة اصلاح الأحوال الداخلية وتقوية الجيش المصرى دعامة البلاد الحقيقية لنوال حريتها واستقلالها ، وعاد الى الساحة الجماهيرية مره أخرى شعار « الجلاء بالدماء» الذى رفعه استمراراً للمطلب الوطنى القديم « الاستقلال التام أو الموت الزؤام » (٧٤) .

كما أصدر النحاس باشا ثلاثة بيانات موجهة للسفير البريطانى معبراً عن وجهة النظر القومية فى مطالبة بريطانيا بالجلاء التام وعليها أن تتحمل المسئولية فى عدم استجابتها للمطالب الشعبية ، وهاجم النقراشي لتردده وعدم مسارعته بالغاء المعاهدة قبل سفره ، مطالبا اياه بالاستقالة واستفتاء الشعب . ووجه النحاس بيانه الأخير لشعب وادى النيل قائلا : « نظموا صفوفكم وقاوموا عدوكم واطرحوا من يتجر باسم الوطنية أو الدين ... » ، ودعا الى المقاومة المسلحة قائلا : « فان لم يستجب الانجليز لطلبكم فهيئوا أنفسكم لارغامهم » (٧٥) .

هوامش الفصل الثالث

(١) سمير المقبادى (دكتور) : تطور المركز الدولى للسودان ، ص ٥٦ ٠ جريدة الأمة ، عدد ٤ نوفمبر ١٩٤٧ ٠

(٢) رئاسة مجلس الوزراء : السـودان (الكتـاب الأخضر المصرى) ، ص ١٢٣ ٠

(٣) نص هذا المشروع على انه قد . « اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان بغية ضمان رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم والعمل على اعدادهم للحكم الذاتى على أساس وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك على أن يدخلا فورا فى مباحثات عن السودان تمثل فيها مصر والمملكة المتحدة ويستشار فيها السودانيون والى أن يبلغ السودان الحكم الذاتى تستمر اتفاقيـة سنة ١٨٩٩ سارية وتظل المادة (١١) من معاهدة ١٩٣٦ مع ملحقها والفقرات من ١٤ الى ١٧ من المحضر المتفق عليه والملحق بالمعاهدة المذكورة معمولا بها وذلك استثناء من حكم المادة الأولى من المعاهدة الحالية » . رئاسة مجلس الوزراء : السودان ، مصدر سابق ، ص ١٢٤ ٠

(٤) عبد الرزاق السنهورى (دكتور) . قضية وادى النيل ، مصر والسودان ، ص‌ص ٩٥ ــ ٩٦ ٠

(٥) F. O. 371/63020/162929/JE 304, From Cairo to Foreign Office, Sir R.I. Campbell, Telegram. No. 173, dated on 10th January, 1947, Op. Cit., pp. 1-3.
طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ــ ١٩٥٢ ، ص ١٣٩ ٠

(٦) جلال يحيى (دكتور) : العـالم العربى الحديث منذ الحرب العالميـة الثانية ، ص ٤٥٦ ٠

(٧) محمد حسين هيكل (دكتور) ٠ مذكرات فى السياسة المصرية ، ج ٣ ص‌ص ٥٧ ــ ٥٨ ٠

(٨) عن نواحي العمران المصرية بالسودان انظر :

عبد الرحمن الرافعي : عصر محمد على ، ص‌ص ١٩٠ ـ ٢٠١ ٠

Hill Richard ; Egypt in the Sudan 1820-1881, pp. 165-168.

(٩) مضابط مجلس النواب ، جلسة ٢٧ يناير ١٩٤٧ ٠

(١٠) وكان صدقى باشا قد كتب فى يونيو الماضى الى الحاكم العـام معترضـا على سياسته في السودان وقـراره بانشـاء الجمعيـة التشريعية دون أخذ رأى الحكومة المصرية ٠

F.O. 371/53332/162929/J 2571, From Cairo to Foreign Office, Sir R.I. Campbel,l No. 1038, June 7, 1946, p. 3.

جريدة الأمة ، عدد ٤ ديسمبر ١٩٤٧ ٠

(١١) بيان رئيس مجلس الوزراء بمجلس الشيوخ ، مضبطة جلسة ٢٦ يناير ١٩٤٧ ٠

(١٢) رئاسة مجلس الوزراء : الكتاب الأخضر المصرى عن السودان ، مصدر سابق ، ص ١٢٨ ٠

(١٣) المذكرة مقدمة باسم وزير الخارجية المصرية ورئيس وزرائها محمود فهمى النقراشى ومؤرخة فى ٨ يوليو ١٩٤٧ : المصدر نفسه ، ص ١٩٠ ٠

لكن الدكتور السروجى يقول أن المذكرة قدمت للأمم المتحدة فى ٢٥ ينـاير ، كما أن الدكتورة لطيفة سالم تقول أنها رفعت لمجلس الأمن فى ١٧ يونيو ١٩٤٧ : محمد محمود السروجى (دكتور) : سياسة الولايات المتحدة الخارجية ٠٠٠ ، ص ٣١٥ ٠

لطيفة محمد سالم (دكتورة) ٠ الصـحافة والحـركة الوطنيـة المصرية ص ٦٠ ٠

(١٤) صلاح عزام : وثائق مصطفى النحاس ، ص ١٤ ٠

ومع ذلك فقد أنكر حزب الأمة على مصر دفاعا عن قضية الجلاء فقط دون الدفاع عن مصالح السودان وحرية أبنائه ، وهاجم اسماعيل الأزهرى لسفره الى أمريكا وتصريحاته المؤيدة لموقف مصر :

جريدة الأمة ، عددي ٢ يونية ، ٢٦ أغسطس ١٩٤٧ ٠

(١٥) شكوى مصر المرفوعة من رئيس الوزراء محـمود فهـمى النقراشى للسكرتير العام للأمم المتحدة فى ٨ يوليو ١٩٤٧ : جمهورية مصر : القضـية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٤ (الكتاب الأبيض) ، ص‌ص ٥٣٧ ـ ٥٣٨ ٠

ـ رئاسة مجلس الوزراء : السودان (الكتاب الأخضر) ، مصدر سابق ، ص‌ص ١٨٩ ـ ١٩٠ ٠

(١٦) محمد حسين هيكل (دكتور) . المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٥٨ .

(١٧) عبد الغنى سعيد : أسرار السياسة المصرية فى ربع قرن ، صص ٢٠٧ - ٢٠٧ .

وطالب حزب الأمة بجلاء قوات دولتى الحكم الثنائى من السودان وعدم أحقية مصر فى الدفاع عن قضية السودان : جريدة الأمة ، عددى ١٦ ، ٢٣ يوليو ١٩٤٧ .

(١٨) محمد حسين هيكل (دكتور) المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٦٥ .

(١٩) المرجع السابق ، صص ٦٦ - ٦٨ .

ادعى حزب الأمة السودانى أن بعض الدول العربية ، كالعراق والسعودية ولبنان وشرق الأردن عارضت مزاعم مصر من أن لها حقوقا بالسودان وهذا ما أضعف حجتها أمام بريطانيا بمجلس الأمن . وقد سافر السيد صديق المهدى ومندوبى الجبهة الاستقلالية الى نيويورك لعرض مطالب السودانيين بمعزل عن قضية وادى النيل التى تبنتها الحكومة المصرية والأحزاب السودانيـة المؤيدة للوحدة :

جريدة للأمة ، أعداد ، ٢٩ يوليو ، ١٥ أغسطس ، ١٩ سبتمبر ١٩٤٧ .

(٢٠) الأهرام ، عدد ١٨ مايو ١٩٤٧ .

(٢١) Deconde, Alexanrer ; A History of American Foreign Policy, p. 289.

(٢٢) الأهرام ، عدد ٢٥ مايو ١٩٤٧ .

(٢٣) الأهرام ، عدد ٢٣ يوليو ١٩٤٧ .

(٢٤) بيانات حضرة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشـا رئيس الوزراء ورئيس وفد مصر أمام مجلس الأمن ، بيـان ٥ أغسطس ١٩٤٧ .

وفى نفس الوقت بعثت الجبهة الاستقلالية والحـزب الجمهورى بالسـودان بكتابيهما الى سكرتير عام الأمم المتحدة يطالبان باستقلال السودان عن مصر وبريطانيا والغاء الحكم الثنائى وعدم تحدث أى من الدولتين باسم السودانيين أو العودة لطريق المفاوضات مرة أخرى . جريدة الأمة ، عددى ٦ و ٨ أغسطس ١٩٤٧ .

(٢٥) المصدر السابق ، نفس البيـان .

وعن تاريخ المفاوضات المتعاقبة بين مصر وانجلترا والعلاقة بينهما منذ عام ١٨٨٢ حتى توقيع معاهدة الجلاء عام ١٩٥٤ يمكن الرجوع الى :

Revue Egyptienne de droit international, Vol. 10, 1954, pp. 294-296.

(٢٦) بيانات النقراشى باشا ، المصدر السابق ، ٥ اغسطس ١٩٤٧ ٠

(٢٧) المصدر السابق ، نفس الجلسة ٠

(٢٨) ان حوض النيل باستثناء الهضبة الأثيوبية يبدو سهلا واحدا منحدرا نحو الشمال يخترقه النيل من خط الاستواء الى البحر المتوسط بطول أكثر من أربعة آلاف ميل « كأنه شريان يحمل الدم الى سائر أجزاء الجسم » واستشهد النقراشى بمقولة تشرشل فى كتابه : « حرب النهر » عن وحدة وادى النيل من ان هذا الوادى يشبه شجرة النخيل رأسها عند الدلتا وجذعها هو الوادى أما جذورها فهى فروع النيل جنوبى الخرطوم . بيان النقراشى باشا فى مجلس الأمن . جلسة ٥ اغسطس ١٩٤٧ ٠

صحيفة الأهرام ، عدد ٥ أغسطس ١٩٤٧ ٠

(٢٩) عبد الرحمن الرافعى · عصر محمد على ، صص ١٩٠ وما يليها ٠

Hill, Richard ; Egypt in the Sudan 1820-1881, pp. 165-168.

(٣٠) بيانات النقراشى امام مجلس الامن ، المصدر السابق ، صص ٢٢ ـ ٢٣ ٠

الأهرام ، عدد ٦ أغسطس ١٩٤٧ ٠

(٣١) عن ثورة المهدى انظر :

ـ جلال يحيى (دكتور) · مصر الأفريقية ، والأطماع الاستعمارية فى القرن التاسع عشر ، صص ٣٢٩ وما يليها ٠

ـ رأفت غنيمى الشيخ (دكتور) : مصر والسودان فى العلاقات الدولية ، صص ١٠١ ، ١٢٧ وما يليهما ٠

(٣٢) رياسة مجلس الوزراء (هيئة المستشارين) قضية السودان ، صص ٢١ ـ ٢٥ ٠

محمد عمر بشير . تاريخ الحركة الوطنية فى السودان ، ص ٢٩ ٠

شوقى عطا الله الجمل (دكتور) دور مصر فى افريقيا فى العصر الحديث صص ٤٨ ـ ٥٠ ٠

Documents on the Sudan,8 1889-1953 ; Le Caire, Egyptian Society of international law, Brchure No. 14, March 1953, p. 2.

(٣٣) بيانات النقراشى أمام مجلس الأمن ، المصدر السابق ، جلسة ٥ أغسطس ١٩٤٧ ، صص ٢٤ـ ٢٦ ٠

(٣٤) بيانات النقراشى المصدر السابق ، ص ٢٧ ، الأهرام . عدد ٦ أغسطس ١٩٤٧ ٠

(٣٥) بيانات النقراشى ، نفس المصدر ، ص ٢٩ ٠

(٣٦) جريدة الأمة ، عدد ٢٤ يونية ١٩٤٧ ٠

(٣٧) بيانات النقراشى . المصدر السابق ، صص ٢٩ ـ ٣٠ ٠
المصرى ، عدد ٦ أغسطس ١٩٤٧ ٠
(٣٨) بيانات النقراسى ، المصدر نفسه ، ص ٣١ ٠
(٣٩) بيانات النقراشي ، المصدر السابق ، جلسة ٥ أغسطس ١٩٤٧ ٠
الأهرام ، عدد ٦ أغسطس ١٩٤٧ ٠
(٤٠) جريدة الأمة ، عدد ٧ أغسطس ١٩٤٧ ٠

(٤١) النص الكامل للخطاب الذى ألقاه السير الكسندر كادوجان أمام مجلس الأمن ، جلسة ٥ أغسطس ١٩٤٧ ٠

(٤٢) كانت بريطانيا تدعى أن وحدة مصر والسودان لا سند لها لا من حيث التاريخ ٠ أو الجنس ، وان رابطة النيل لا تزيد على كونها رابطة جوار بين دولتين تعيشان على شواطىء نهر واحد والمنفعة المشتركة بينهما يمكن التعاقد عليها وأن مصر تنكر على السودان حقه فى تقرير مصيره :
محمد حسين هيكل (دكتور) : مذكرات فى السياسة المصرية ، مرجع سابق ، ج ٣ ، ص ٧٨ ٠
عبد العظيم رمضان (دكتور) : أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان ، صص ١٢١ ـ ١٢٢ ٠

(٤٣) خطاب كادوجان امام مجلس الأمن ، جلسة ٥ أغسطس ١٩٤٧ ٠
(٤٤) نص الخطاب نفسه ، ص ١٢ ، الأهرام ، عدد ١٢ اغسطس ١٩٤٧ ٠
(٤٥) خطاب كادوجان أمام مجلس الأمر . جلستي ٥ و ١١ أغسطس ١٩٤٧ ٠
الأهرام ، عدد ١٢ أغسطس ١٩٤٧ ٠

(٤٦) خطاب كادوجان أمام مجلس الأمن ، المصدر السابق ، جلسة ٥ اغسطس ١٩٤٧ ٠

محمد حسين هيكل (دكتور) : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٧٨ ٠
استشهد كادوجان بموافقة البرلمان المصرى شبه الاجماعية على المعاهدة ، فى حينه فقد نالت (٢٠٣) أصوات مقابل (١١) فقط اذ قال رئيس الوزراء المصرى بمجلس النواب انها « محالفة » الند للند » وأبدى سعادته لتوقيعها ، كما أيدها اسماعيل صدقى وأحمد ماهر وغيرهما ، ولم يعترض عليها سوى زعماء الحزب الوطنى وقلة من السياسيين :
F.O. 407/219/J 7298/2/16, Telegram. No. 789, From Eden to Kelly in Cairo, Aug. Aug. 27, 1936.
محمد شفيق غربال ٠ تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، صص ٢٠٤ ـ ٢٠٧ ٠

(٤٧) من المعاهدات المماثلة سارية المفعول ولمدد أطول . احتفاظ الولايات المتحدة بموجب اتفاق عام ١٩٤١ بحق الاحتفاظ بقوات في عدة قواعد ببريطانيا لمدة ٩٩ عاما ، ومعاهدة الولايات المتحدة وبنما سنه ١٩٠٣ التى عدلت فى ١٩٣٩ وبموجبها تتمتع بحق الاشراف علي منطقة قناة بنما الى الأبد ، والمعاهدة الموقعة بين الولايات المتحدة والفلبين سنة ١٩٤٧ لاستعارة خمسة قواعد بالفلبين ومنشات أخرى لمدة ٩٩ عاما ، واحتفاظ الاتحاد السوفيتى بقوات عسكرية فى ميناء بورت آرثر فى الصين منذ عام ١٩٤٥ : خطاب كادوجان بمجلس الأمن ، جلسة ٥ اغسطس ١٩٤٧ ٠

(٤٨) خطاب كادوجان امام مجلس الأمن ٠ جلسة ١١ أغسطس ١٩٤٧ ٠

الأهرام ، عدد ١٢ أغسطس ١٩٤٧ ، الأمة ، عددى ٢ ، ٣٠ يوليو ١٩٤٧ ٠

(٤٩) خطاب كادوجان أمام مجلس الأمن ، جلسة ١٣ اغسطس ١٩٤٧ ٠

(٥٠) خطاب النقراشى أمام مجلس الأمن ، جلسة ٥ أغسطس ١٩٤٧ ٠

(٥١) خطاب كادوجان أمام مجلس الأمن ، جلسة ١١ أغسطس ١٩٤٧ ٠

(٥٢) خطاب كادوجان أمام مجلس الأمن ، جلسة ١٣ أغسطس ١٩٤٧ ٠

(٥٣) بيانات النقراشى باشا أمام مجلس الأمن ، المصدر السابق ، صص ٨١ ما يليها ٠ الأهرام ، عدد ٢٦ أغسطس ١٩٤٧ ٠

(٥٤) خطاب كادوجان أمام مجلس الأمن ، جلسة ٢٢ اغسطس ١٩٤٧ ٠

محمد حسين هيكل (دكتور) : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٨٠ ٠

(٥٥) خطاب كادوجان أمام مجلس الأمن ، جلسة ٢٠ أغسطس ١٩٤٧ ٠

خطاب النقراشى أمام مجلس الأمن ، جلسة ٢٢ اغسطس ١٩٤٧ ٠

(٥٦) خطاب كادوجان أمام مجلس الأمن ، جلسة ٢٦ أغسطس ١٩٤٧ ٠

(٥٧) محمد حسين هيكل (دكتور) : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٨٠ ٠

(٥٨) المصرى ، عدد ١٢ سبتمبر ١٩٤٧ ، الأهرام ، أعداد ٢١ ، ٢٦ ، ٢٩ أغسطس ١٩٤٧ ، جريدة الأمة ، عدد ٥ سبتمبر ١٩٤٧ ٠

(٥٩) خطاب كادوجان أمام مجلس الأمن ، جلسة ٢٦ أغسطس ١٩٤٧ ٠

(٦٠) محمد حسين هيكل (دكتور) : المرجع السابق ، ج ٣ ، صص ٨٠ ــ ٨١ ، المصرى ١ ، ٢ ديسمبر ١٩٤٧ ٠

(٦١) خطاب كادوجان بمجلس الأمن ، جلسة ٢٨ أغسطس المسائية ، الأهرام ، ٢٩ أغسطس ١٩٤٧ ٠

(٦٢) خطاب كادوجان بمجلس الأمن ، جلسة ١٩٤٧ ٠

المصرى ، عدد ١٢ سبتمبر ٠

(٦٣) محمد محمود السروجى (دكتور) : سياسة الولايات المتحدة الخارجية ،

المرجع السابق ، ص ٣١٦ · كما وقفت فرنسا ضد مطالب مصر خشية ان يؤدى الجلاء عنها الى تقريتها للحركة الوطنية ضد الفرنسيين فى المغرب العربى . اكتوبر عدد ٧ فبراير ١٩٨٨ ·

(٦٤) المصرى ، عدد ١١ سبتمبر ١٩٤٧ ·

(٦٥) مارسيل كولومب : تطور مصر ، ص ٢٧١ ، الأهرام ، عدد ٢١ اغسطس ١٩٤٧ ·

(٦٦) محمد حسين هيكل (دكتور) . المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٨٠ · .

(٦٧) حطاب كادوجان بمجلس الامن ، جلستى ٢٨ أغسطس الصباحية ، ١٠ سبتمبر المسائية ·

(٦٨) حطاب كادوجان بمجلس الامن ، جلسة ٢٩ أغسطس المسائية ، جريدة الأمة عدد ١٢ اغسطس ١٩٤٧ ·

(٦٩) محمد زكى عبد القادر . محنة الدستور ، ص ١٣٥ ·

عبد الغنى سعيد اسرار السياسة المصرية فى ربع قرن ، مرجع سابق ، ص ٢٠٧ ·

(٧٠) يونان لبيب رزق (دكتور) الأحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧ ـ ١٩٨٤ ، ص ١٢١ ·

(٧١) الأهرام ، عدد ٢٧ أغسطس ١٩٤٧ ·

(٧٢) محمد حسين هيكل (دكتور) : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٢٧٤ ، ج ٣ ، ص ص ٨١ ـ ٨٢ ·

(٧٣) محمد زكى عبد القادر . مذكرات ··· وذكريات ، ص ٨ ·

الأهرام ، عدد ٢١ سبتمبر ١٩٤٧ ·

Marlow, John ; Anglo-Egyptian Relations 1800-1053, p. 349.

(٧٤) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ، المرجع السابق ، ص ٧٥ ·

(٧٥) المصرى ، عدد ٢١ سبتمبر ·



الباب الثانى

استمرار المباحثات والغاء المعاهدة

(١٩٤٨ ـ ١٩٥٢)

الفصل الرابع : السياسة الاستعمارية لبريطانيا فى وادى النيل .

الفصل الخامس : طرح مبدأى الحكم الذاتى وحق تقرير المصير للسودانيين وعمق الأزمة المصرية عام ١٩٤٨ .

الفصل السادس : مباحثات مصر وبريطانيا ١٩٥٠ — ١٩٥١ والفشل فى معالجة قضيتى الجلاء ووحدة وادى النيل .

الفصل السابع : مصر تقرر الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى الحكم الثنائى للسودان ١٨٩٩ .

الفصــل الرابــع

السياسة الاستعمارية لبريطانيا فى وادى النيل

١ ــ السياسة البريطانية لفصل شمال الوادى عن جنوبه .

٢ ــ المخططات البريطانية لفصل جنوب السودان عن شماله .

السياسة الاستعمارية لبريطانيا فى وادى النيل

حرصت بريطانيا على تنفيذ سياستها الاستعمارية فى السودان عن طريق احكام قبضتها عليه بوسيلة شرعية ساعدتها عليها اتفاقية الحكم الثنائى مع مصر سنة ١٨٩٩ لكى تحل محل الادارة المصرية التى كانت تتولى مقاليد الأمور بالسودان قبل ثورة المهدى .

وقد سلكت بريطانيا لتحقيق أغراضها مسلكين :

أولهما : العمل على فصل السودان كلية عن مصر تمهيداً للانفراد به عن طريق الايعاز للسودانيين بمساعدتهم على تحقيق الحكم الذاتى لهم بعد أن يقرروا مصيرهم بأنفسهم .

وثانيهما : تنفيذ مخططاتها لاستقطاع جنوب السودان وفصله تماما عن باقى أنحاء السودان لضمه الى ممتلكاتها فى أفريقيا الشرقية ، بدعوى الحرص على كيانه المستقل ، ومستقبل أهله .

ومن هذا المنطلق الاستعمارى البحت احتكرت تعيين جميع حكام الأقاليم والمناصب المهمة فى السودان بالاضافة الى منصب الحاكم العام بدعوى عدم صلاحية من يشغلون هذه المناصب من المصريين وعزوفهم عنها .

وقد ساعدها على ازدياد قبضتها على السودان انسحاب القوات المصرية وعودتها لمصر اثر مقتل السردار عام ١٩٢٤ ،

وضربها لطبقة المثقفين والمتعلمين بمصر باعتبارهم الجسر الرئيسى الذى تنتقل من خلاله أفكار الكفاح الوطنى من شمال الوادى الى جنوبه ، والتضييق على عمليات الانتقال والتبادل الاقتصادى بين القاهرة والخرطوم ، وتأييد كل من يساهمون فى حركة الانفصال واستمرارها .

ولم تسعف معاهدة ١٩٣٦ الحكومة المصرية على اعادة شريان الوحدة لشطرى وادى النيل كما كان من قبل اذ رفضت بريطانيا انضواء السودان تحت التاج المصرى بدعوى أن ذلك ضد رغبة أهل السودان ، وفشلت مصر فى استصدار قرار من مجلس الأمن يدعم قضية وحدة وادى النيل كما فشلت فى مفاوضاتها السابقة ، فى نفس الوقت الذى تولى فيه الحاكم العام جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بعد انشاء المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية فى يونيو ١٩٤٨ .

أما عن سياستها فى الجنوب السودانى فقد تمكنت بريطانيا بالفعل من خلق « منطقة مغلقة » فى مديريات الجنوب الثلاث وعزلته نهائيا عن باقى المناطق السودانية ومنعت اتصاله بالشمال فظل أهله على حالتهم من البدائية والتخلف الاجتماعى والاقتصادى، وقطعت عنه تيار الحضارة وشريان الحياة الوافد من الشمال فأغلقت المدارس المصرية والمحاكم الشرعية التى كانت تزاول نشاطها تحت الحكم المصرى ، وحرمت التعامل باللغة العربية كما قربت بعض زعماء القبائل اليها دون الآخرين مساعدت على عوامل الفرقة والانشقاق بين أبناء الشمال والجنوب السودانى وبذلك نجحت الى حد بعيد فى تنفيذ سياستها الاستعمارية فى وادى النيل .

١ ـ السياسة البريطانية لفصل شمال الوادى عن جنوبه :

وضعت اتفاقية سنة ١٨٩٩ بين مصر وبريطانيا وهى ما سميت باتفاقية الحكم الثنائى ، أسس نظام الحكم فى السودان وذلك عقب اخماد الثورة المهدية فى نهاية عام ١٨٩٨ ، وقد حرصت بريطانيا على أن تحكم قبضتها على السودان بوسيلة شرعية وأن تحـل محل الادارة المصرية التى كانت تتولى حكم السودان قبل قيـام الثورة المهدية (١) .

ولذا فقد صار السودان بموجب هذه الاتفاقية خاضعا للحكم الثنائى المصرى البريطـانى من الناحيـة القانونيـة ، ولحـكم بريطانى منفرد من الناحية الواقعية اذ أن مصر ذاتها كانت خاضعة للنفوذ البريطانى بدرجات متفاوتة منذ احتلالها عام ١٨٨٢ ، ولهذا فقد أصبح على قمة الادارة فى السودان حاكم عام نيطت به جميع السلطات المدنية والعسكرية .

وعلى الرغم من أن تعيينه يتم بمرسوم صدر عن خديو مصر بترشيح من بريطانيا فلم تنص الاتفاقية على جنسية هـذا الحاكم العام ، واصبح من المتعارف عليه أن يكون شاغلو هذا المنصب دائما من الانجليز وكذلك جميع حكام الأقاليم السودانية وانعقد لهم أيضا تولى جميع المناصب الرئيسية والحساسة (٢) .

وكانت دعوى بريطانيا فى احتكارها لهذه المناصب أن مصر تخلو من الأشخاص أو الحكام من ذوى المقدرة الادارية وأصحاب التجارب المطلوبة لحكم مثل هذه الأقاليم واذا وجد مثل هـؤلاء الأشخاص من بين المصريين فانهم لا يرغبون فى الخدمة بتلك المناطق النائية (٣) ، وتناست بريطانيا أن الأعمال العمرانية الجيدة التى شيدت فى جميع أرجاء السودان كانت من انشاء الحكام المصريين الذين خدموا فى انحاء السودان المختلفة حتى المناطق الاستوائية منذ عام ١٨٢١ (٤) .

واذا كانت معظم الانجازات الضخمة للحكام المصريين فى السودان هى فى الأساس لخدمة سياسة الحكومة المصرية ، فانها ادت بالتالى الى تعاظم الروابط التاريخية بين شعبى وادى النيل فلم ينقطع « التواصل الشعبى » بينهما وقد تمثل هذا التواصل فى استمرارية جانبين من أهم جوانب العلاقات بين المصريين والسودانيين .

أولهما : من خلال انتظام وصول القوافل التى ظلت دائبة الحركة بين أقاليم سنار ودارفور بالسودان وصعيد مصر ، وهى حركة لم تتوقف فى أى وقت .

وثانيهما : من خلال استمرار قدوم الطلاب السودانيين الى الأزهر الشريف حيث استمر رواق السنارية يؤدى دوره تجاه هؤلاء الطلاب الذين يعودون بعد انهاء دراستهم الى جنوب الوادى ليشكلوا شريانا رئيسيا للعلاقات المستمرة بين البلدين (٥) .

وعلى الرغم من تهاوى السلطة فى كل من القاهرة والخرطوم فى أوقات متقاربة أمام الغزو الانجليزى فان العلاقات الشعبية وعلى المستوى السياسى كانت تتنامى بصورة واضحة (٦) .

ويظهر مدى تنامى هذه العلاقات من خلال تأثير الثورة العرابية فى مصر على قيام الثورة المهدية فى السودان وانتشار الأفكار الثورية فى الجنوب (٧) ، وعلى الرغم مما يبدو من روح عدائية فى منشورات ورسائل محمد أحمد المهدى وخليفته عبد الله التعايشى تجاه السلطان عبد الحميد والملكة فيكتوريا والخديو ترفيق ، فان اللهجة الودية الأخوية تسود هذه الرسائل الموجهة الى المصريين من علماء وتجار وغيرهم وتطلق عليهم « أهالى الجهات البحرية » تأكيداً على غياب فكرة التمايز بين أبناء وادى النيل .

وتتأكد هذه الرؤية من خلال الحملة المهدية التى قادها عبد الله النجومى تجاه مصر ، وكانت هذه الحملة بمقاييس الاحتلال البريطانى تمثل خطراً داهماً على حدود مصر الجنوبية ، لكنها من وجهة النظر الثورية بين أبناء السودان لم تكن غزواً بقدر ما كانت محاولة لتخليص المصريين من حكامهم « الأجانب والكفرة »، وقد عول النجومى على انضمام المصريين لقوته الصغيرة عند توشكى ومساندتهم للأنصار ضد الانجليز أعداء أبناء وادى النيل ، لكن المخابرات الانجليزية وصلتها أنباء تلك المراسلات وتمكنت من منع الاتصال بين أبناء الشعبين (٨) .

وبسقوط الخرطوم عام ١٨٨٥ ، تم القضاء على الثورة المهدية . وكان لضعف السلطة المصرية أمام نهم السياسة البريطانية الساعية لتحقيق دور كبير فى القارة الأفريقية أن عملت بريطانيا على فصم عرى الروابط التاريخية بين أبناء وادى النيل فى مصر والسودان وذلك من خلال سياسة استعمارية مرسومة (٩) .

واعتمدت فى تنفيذ هذه السياسة على سلطتها القائمة فى القاهرة والتى تبناها من الناحية الفعلية المعتمد البريطانى (المندوب السامى) فصار الاهتمام بالسودان مقصورا على كونه مصدراً للمياه اللازمة للحياة فى مصر (١٠) .

لكن هذه السياسة لم تلق أرضاً ممهدة اذ أن الحركة السياسية فى السودان تأثرت بثورة ١٩١٩ فى مصر ومقدماتها فتأسس نادى الخريجيين فى أم درمان فى مايو ١٩١٨ ، وكان بمثابة نقطة البدء فى تاريخ الحركة السياسية فى السودان فانبثق منه « مؤتمر الخريجين » الذى أصبح أساس الحياة الحزبية السودانية فى منتصف الأربعينيات ، وقد تقدم بمشروع هذا النادى نظار المدارس السودانية الابتدائية فى مارس ١٩١٣ وجلهم من

المصريين ، حيث كانت فكرته امتداداً لفكرة «نادى المدارس العليا» الذى ظهر فى مصر قبل الحرب العالمية الأولى كاحدى ركائز الحركة الوطنية فيها (١١) .

وقد تأثرت الحركة السياسية فى السودان بثورة ١٩١٩ فنشأ عدد من الجمعيات السرية المناهضة للوجود البريطانى فى وادى النيل ، وحاولت ايجاد نوع من العلاقة بين هـــذه الجمعيـــات والجماعات السياسية فى مصر ، وعرفت ســـنوات الثورة حتى سنة ١٩٢٤ مظاهر من التلاحم الشعبى الواضح (١٢) فى مجابهة المخطط البريطانى الذى بدأت السياسة البريطانية فى تنفيذه مع بداية العشرينيات بهدف فصل السودان عن مصر فصلا تاما .

فلم تعد بريطانيا تطيق أن نـــرى مصر تشاركهـــا فى ادارة السودان ولو شكلياً طبقاً لاتفاقية الحكم الثنائى ، فقد كانت بعض المظاهر الرسمية ، رغم قلتها تشكل نوعاً من الروابط التى تربط بين شطرى الوادى مثل رفع العلم المصرى على المصالح الحكومية السودانية الى جوار العلم البريطانى ، وتمركز بعض وحدات من الجيش المصرى فى بعض أنحاء السودان مع بقـــاء الوحـــدات العسكرية السودانية ضمن تشكيل القوات المصرية ، كانت هذه المظاهر تبعث الأمل فى نفـــوس الســـودانيين بأن مصر لا تزال موجودة بينهم .

وكان لتشكيل أول وزارة شعبية فى مصر سنة ١٩٢٤ بزعامة سعد زغلول منذ بداية الاحتلال البريطانى صداه الواســـع فى انبعاث الشعور الوطنى السودانى ، اذ نشطت جمعية اللـــواء الأبيض وكونت فروعا لها فى مختلف مدن السودان ، كما تشكلت جمعية الاتحاد السودانى ، وشهدت الخرطوم مظاهرات حاشدة تهتف لوحدة مصر والسودان وللزعيم سعد زغلول (١٣) .

وبدأت بريطانيا تعمل على ابراز السودان كوحدة سياسية منفصلة عن وادى النيل تمهيداً لفصله عن الشمال عندما أشركت السودان فى معرض ويمبلى (١٢) ضمن المستعمرات البريطانية الأخرى ودون استشارة مصر شريكتها فى الحكم الثنائى ، فاحتج سعد زغلول على هذا التصرف الذى يمهد لفصل السودان عن مصر معلناً أن السودان جزء لا ينجزأ من مصر ، كما احتج على مخاطبة الحاكم الانجليزى العام للسودان لسفارة بلده فى القاهرة فى أمور السودان دون الرجوع للحكومة المصرية (١٥) .

ولم تنجح الخطة البريطانية مع قيام الثورة الشاملة خلال شهر أغسطس ١٩٢٤ بالسودان نتيجة للتنسيق المستمر بين الجمعيات السرية السودانية والحركة المصرية وهو ما لم تتحمله الادارة الاستعمارية البريطانية فاستغلت فرصة اغتيال السير لى ستاك سردار الجيش المصرى (١٦) بعد ذلك بشهور فى القاهرة واقدمت على عدة اجراءات استهدفت من ورائها الفصل النهائى بين الشعبين فتقدم المندوب السامى البريطانى اللورد اللنبى الى سعد زغلول على رأس مظاهرة عسكرية بانذار من سبعة بنود كان البند الخامس منها ينص على أن تصدر الحكومة المصرية فى خلال اربع وعشرين ساعة أوامرها بارجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى من السودان .

وعقب هذا الانذار أرسل اللورد اللنبى بلاغاً آخر الى سعد زغلول من ثلاثة بنود .

نص البند الأول منه على أنه : « بعدما ينسحب الضباط المصريون والوحدات العسكرية المصرية تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى الى قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها وتحت القيادة العليا للحاكم العام وباسمه تصدر البراءات للضباط » ولم يكن أمام سعد زغلول فى مواجهة أعمال القوة البريطانية المتعمدة الا تقديم استقالته (١٧) .

وتعهد أحمد زيوار باشا لتشكيل وزارته الأولى تحت شعار « انقاذ ما يمكن انقاذه » فقام بتنفيذ ما أرادته بريطانيا من تنازلات، اذ سافر وزير الحربية محمد صادق يحيى الى الخرطوم يحمل الأمر بالانسحاب الى الجيش المصرى لتفادى سفك الدماء (١٨) كما تم سحب الضباط والموظفين المصريين العاملين معها .

وكان خروج القوات المصرية من السودان سببا فى عدم ارتياح السودانيين باستثناء أتباع المهدى الذين كانوا يرون أن « السودان للسودانيين » (١٩) .

أما الطبقة المتعلمة التى كانت رغم صغر حجمها ذات نفوذ لا بأس به فقد تعاطفت مع أبناء شمال الوادى بحكم الرابطة القومية والدينية واللغوية فقد كانت تستمد من التحالف والتعاون مع مصر قوة فى كفاحها ضد الاستعمار البريطانى .

ولذا فقد نظمت المظاهرات الصاخبة لاظهار التضامن مع مصر وتمردت احدى الكتائب السودانية واشتبكت فى قتال مع القوات البريطانية ، ومع ذلك فقد قمعت هذه الانتفاضة بكل قسوة . واستمرت العلاقة بين الادارة البريطانية فى السودان والمتعلمين من أبناء السودان فى التدهور وساد شعور بالأسى والمرارة بعد خروج المصريين .

وادخلت بريطانيا أسلوبا جديدا فى الحكم هو « الحكم غير المباشر » الذى يعتمد على رؤساء العشائر واحياء قوتها ونفوذها القبلى كبديل للحكومة البيروقراطية التى تعتمد على طبقة المتعلمين السودانيين حيث كانت هذه الطبقة رغم تعليمها المحدود ذات وعى سياسى متنبهم لمصير وادى النيل (٢٠) أكثر من هؤلاء الرؤساء ، واغلاق الكثير من المدارس التى ساهمت مصر فى انشائها ، وضرب طبقة المثقفين باعتبارها الجسر الرئيسى الذى تنتقل من خلاله

أفكار الكفاح الوطنى من الشمال الى الجنوب ونجميد هذه الطبقة باعتبارها الطبقة القادرة على تصفية الوجود البريطانى فى السودان ، لكن قدوم الطلاب السودانيين الى مصر لتلقى تعليمهم بها مع استمرار نشاط المدارس المصرية بالسودان كان يقف حجر عثرة أمام الخطط البريطانية للفصل بين السودان ومصر .

ولهذا فان السلطة البريطانية سعت الى خلق نوع من القطيعة بين البلدين بوسائل متعددة منها التضييق بقدر الامكان على عمليات الانتقال والتبادل الاقتصادى بين القاهرة والخرطوم (٢١) .

وكان من بين المطالب البريطانية ضمن انذارها الموجه لمصر عقب اغتيال السردار أن تزاد مساحة الأطيان التى تزرع بأرض الجزيرة بالسودان من ثلاثمائة فدان الى مقدار غير محدود لزراعتها بالقطن لخدمة المصانع فى انجلترا اذ تألفت لجنة بريطانية مصرية مشتركة لتوزيع مياه النيل بين مصر والسودان وبذلك جعلت بريطانيا نفسها مدافعا عن حقوق السودان أمام مصر ، وقدمت هذه اللجنة تقريرها واقترحت زيادة حصة السودان من المياه الى أن وقعت اتفاقية مياه النيل عام ١٩٢٩ لحرص الحكومة المصرية على تعمير السودان كما نصت على زيادة مقدار المياه للسودان بحيث لا تضر هذه الزيادة بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية فى مياه النيل وبما لا تحتاج اليه مصر فى توسعها الزراعى (٢٢) .

وقد أقرت هذه الاتفاقية من خلال بنودها ما كانت تسعى اليه السياسة البريطانية للفصل بين مصر والسودان اقتصاديا وهو ما يتعارض مع وجهة النظر المصرية من أن البلدين يشكلان وحدة اقتصادية واحدة فقد كانت ادارة أعمال الرى على مجرى وادى النيل فى مصر والسودان من اختصاص وزارة الأشغال المصرية فانعقد لها السيطرة على مياه النيل وادارته سواء فى مصر أو السودان .

ولم تتوان بريطانيا عن الاعتداء على حقوق مصر الثابتة فى وادى النيل مما أدى الى انفصال تفتيش رى الجزيرة بالسودان عن وزارة الأشغال المصرية وبه انفصلت أعمال الرى كلها بالسودان عن هذه الوزارة لخدمة الأهداف البريطانية وجعلت اتفاقية النيل هذا الانفصال حقيقة واقعة اذ نيط بادارة خزان سنار الى حكومة السودان البريطانية ، وصار لمفتش الرى المصرى بالسودان اختصاص واحد هو أن يتعاون مع المهندس البريطانى المقيم فى خزان سنار لقياس التصرفات والارصاد كى تتحقق الحكومة المصرية من أن توزيع المياه وموازنات الخزان طبقا للاتفاق البريطانى المصرى وصارت أعمال الرى التى تجريها مصر فى السودان مرهونة على موافقة حكومة السودان الانجليزية للمحافظة على مصالحها وبذلك أصبحت ادارة مياه النيل بأيدى الانجليز وفقدت مصر بذلك حقها فى السيطرة على مياهه وادارته (٢٣) .

ولم تكن مرامى السياسة البريطانية تنتهى عند حد السيطرة على مياه النيل بالسودان الا لعزل السودان عن مصر أولا ثم الانفراد به لما يحتويه من أراض بكر شاسعة غنية بتربتها الخصبة ومراعيها الواسعة التى تصل الى ما يقرب من خمسة وثلاثين مليونا من الأفدنة أو ما يزيد من الأراضى القابلة للزراعة (٢٤) ، وهذه الثروة الزراعية الهائلة التى يمتلها السودان يمكنها أن تساعد على امداد العالم بالغذاء والمساهمة بصورة فعالة فى نشاط التجارة العالمية ، الى جانب ثروته المعدنية وغاباته الشاسعة التى لم تستغل حتى الآن (٢٥) .

كما أن سياسة بريطانيا لعزل جنوب الوادى عن شماله كانت تضع فى اعتبارها قضية المد الحضارى المتواصل من الشمال فى أهم مظاهره الا وهو انتشار الاسلام نحو الممتلكات البريطانية فى قلب افريقيا ففرضت عزلة تامة على أبناء الجنوب السودانى

بتجنيدهم لخدمة اغراضهم الاستعمارية فى القارة ثم محاولة ضم الجنوب الى ما يجاوره من مستعمراتهم .

كما كان الانجليز يضعون فى اعتبارهم قضية قيام وحدة بين شعوب وادى النيل تهدد مصالحهم وخطوط مواصلاتهم بين مستعمراتهم فى اقصى جنوب القارة العذراء وشمالها ، وللسودان اهمية كبرى من الناحية الاستراتيجية بين الشمال والجنوب اذا ما تيسر الاتصال من خلاله ، تحقق له من الاعتبارات الحربية والتجارية ما تخشى منه بريطانيا أن تنافسه فيه غيرها (٢٦) .

ولم يكن من الصعب على السياسة البريطانية أن تنفذ مخططاتها لفصم عرى الوحدة السياسية والاقتصادية لأبناء وادى النيل بعدما تجلت مشاعر السودانيين نحو مصر منذ أحداث ١٩٢٤ ، وما أعقبها من تغيير وتبديل فى نظام الحكم وادارته بالسودان لذا عملت على تخفيض أعداد الموظفين وعدم ترقية مستوى التعليم واستئثار صغار الموظفين الأنجليز بالوظائف التى خلت بطرد المصريين ، واستقطاب الساسة الانجليز لبعض المثقفين السودانيين لأثرهم الواضح فى توجيه الراى العام وتقييد الصحافة ووسائل النشر الواقعة تحت سيطرتهم لخدمة الأهداف الانفصالية مع تقريب من يأنسون اليه من الزعامات القبلية والدينية وايفاد أبنائهم للتعليم فى انجلترا ، وتقوية نفوذ العصبيات المحلية المؤيدة لهم على حساب المؤيدين لوحدة وادى النيل للاستعانة بهم على كبت الشعور والراى العام المؤيد لمصر (٢٧) .

لكن عودة الجيش المصرى مرة ثانية الى السودان بناء على نص المادة (١١) من معاهدة ١٩٣٦ عاقت تنفيذ المخططات البريطانية مؤقتا حيث ان المعاهدة سمحت بوجود قوات مصرية مع القوات البريطانية للدفاع عن السودان دون تحديد عدد الجنود المصريين أو تساويها مع القوات البريطانية ، على الرغم من أن

حجم القوات المصرية اقتصر على كتيبة واحدة من المشاة ، واستقبلها أبناء السودان عام ١٩٣٧ بالترحيب والهتاف فى شوارع الخرطوم (٢٨) .

كما أكدت المعاهدة على أن ادارة السودان تظل مستمدة من اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليو ١٨٩٩ على أن يواصل الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين الا أن سلطة تعيين الموظفين فى السودان وترقيتهم ظلت مخولة للحاكم العام .

والواقع أن السودان لم يزد بمقتضى المعاهدة على مستعمرة بريطانية تحرسها جنود مصرية تعمل فى خدمة الحاكم العام البريطانى ولتنفيذ أغراض السياسة البريطانية ذاتها (٢٩) .

وانتهز المؤتمر العام للخريجين فرصة توقيع معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا وتقدم بمذكرة الى الدولتين أثناء المباحثات ضمنها طلب انهاء الحكم الثنائى والاعتراف بحق السودان فى تقرير مصيره وقد استاء الانجليز من عواقب هذه الروح القومية فأصدرت حكومة السودان حينئذ قراراً بمنع موظفيها من الاشتغال بالسياسة ، لكن المؤتمر لم يتأثر بهذا القرار اذ تولى زعامته من لا يعملون بالوظائف الحكومية من أبناء السودان وسرعان ما امتد نشاط المؤتمر الى أنحاء السودان المختلفة بانشاء فروع جديدة له ، وعملوا على نشر الدعوة الوطنية من خلال زيادة الوعى القومى لدى السودانيين بالنهوض بالتعليم وجمع الأموال من مواطنيهم للانفاق على المدارس الأهلية اذ كان المؤتمر يمثل الطبقة المثقفة بين أبناء السودان (٣٠) .

الا أن المؤتمر انشق على نفسه عام ١٩٤٠ ، لاختلاف أعضائه فى تفسير حق « تقرير المصير » وهو ما استغلته بريطانيا فيما بعد

بالعطف على أمانى السودانيين لنوال هذا الحق ولابعاد المصريين عن المطالبة بالجلاء عن وادى النيل ، فأعلن فريق من الخريجين أن تقرير المصير يعنى الوحدة مع مصر وأعلن فريق آخر أنه يعنى الاستقلال التام عن كل من بريطانيا ومصر .

وقد نادى بالرأى الأول حزب وحدة وادى النيل ، والأشقاء ، والاتحاديون ، والاتحاديون الأحرار وكونوا ما يسمى بالجبهة الاتحادية التى سعت للانضواء تحت راية أنصار الختمية بزعامة السيد على الميرغنى .

أما أنصار الرأى الثانى المنادى بالانفصال وهم حزب الأمة ، والأحرار والوطنيون والجمهوريون وهم ما أطلق عليهم الاستقلاليون فقد تجمعوا تحت راية الأنصار بزعامة السيد عبد الرحمن المهدى (٣١) .

وصار نجاح المؤتمر مذهلا فى توجيه الرأى العام لما قام به من مشروعات اجتماعية ووطنية نافعة ازاء سياسة الحكومة التى ظلت تسعى للتفرقة بين صفوفه خاصة بعد أن تقدم فى عام ١٩٤٢ بمذكرة الى الحكومة تتضمن مطالبه الوطنية وأهمها الغاء مرسوم « المناطق المغلقة » ووقف المعونات المالية للمدارس التبشيرية وتوحيد برامج التعليم فى شطرى البلاد جنوباً وشمالا وزيادة نسبة السودانيين فى الادارة ، واصدار تصريح بمنح السودان الحكم الذاتى بعد أن تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها .

وعلى الرغم من أن الحكومة رفضت تسلم مذكرة الخريجين فانها شرعت فى الاستجابة لبعض ما جاء فيها من مطالب محلية لا تؤثر على الوجود البريطانى بالسودان وذلك بتحويل الادارة المحلية بصورة تدريجية الى نظام آخر (٣٢) أطلق عليه « المجلس الاستشارى » لشمال السودان فى عام ١٩٤٣ (٣٣) دون استشارة

الحكومة المصرية استمرارا لسياسة الفصل النهائى بين الشمال والجنوب .

وكانت هذه أول خطوة رسمية من جانب الانجليز نحو « السودنة » وان كانوا قد خطوا خطوات أخرى خفية قبل ذلك نحو هدفهم لا لتحسين حالة السكان المحليين ، بقدر ما كان يستهدف القضاء على آمال المصريين فى السودان (٣٤) اذ أن كلمة السودنة أطلقتها انجلترا بغرض احلال السودانيين فى ادارة بلادهم محل الانجليز والمصريين على السواء وأن يقرروا مصيرهم بأنفسهم ، لكن هدف السياسة البريطانية كان يسعى لابعاد مصر نهائيا عن السودان تمهيدا للسيطرة عليه دون منافس آخر ، وظهرت ملامح هذه السياسة بوضوح فى الجنوب السودانى التى استطاعت انجلترا عزله نهائيا عن باقى أنحاء السودان .

ولم تكن أهداف بريطانيا من لعبة الحكم الذاتى بخافية على المصريين والسودانيين على السواء اذ كان بمثابة نظام حكم غير مباشر لتنفيذ أغراضها من وراء أقنعة وطنية تتخفى تحت اسم الاستقلال أو السودنة ولذا فقد قام الحاكم العام فى أبريل ١٩٤٦ بتشكيل ما أسماه بـ « مؤتمر ادارة السودان » لنفس الغرض .

وقد اعترضت مصر على هذه المبادىء اعتراضاً قوياً على على أساس أنها لا تؤدى الى تمثيل السودانيين تمثيلا ديمقراطياً صحيحاً لحكم بلادهم وطالبت بتعديلها ، كما عارضت غالبية الشعب السودانى الساحقة هذه المبادىء .

ولكن الحكومة البريطانية ضربت بهذه الاعتراضات عرض الحائط سادرة فى تصميمها على تنفيذ لعبة الحكم الذاتى (٣٥) بسعيها الى استبدال مجلس الحاكم العام بمجلس تشريعى ومجلس تنفيذى تكون نسبة عضوية السودانيين فيه ٥٠٪ ولم تعترض الحكومة المصرية من حيث المبدأ على اى نظام ديمقراطى يعطى

السودانيين حقوقهم رغم اعتراضها على فرض حكومة السودان البريطانية للقيود على الترخيصات التجارية للأجانب وبيع الأراضى لغير السودانيين واعتبار المصريين من بين هؤلاء الأجانب ، اذ أعلنت بريطانيا أنها تهدف من هذه التشريعات الى حماية صغار الملاك السودانيين ومع ذلك فلم تسر هذه القوانين على الرعايا الانجليز بالسودان . أما فيما يتعلق باجراءات السفر للخرطوم فقد الزم المصريين بالحصول على ترخيص بدخول البلاد مقابل تأدية رسم قيمته نصف دولار كغيرهم من الأجانب (٣٦) . وفرضت الادارة البريطانية على المسافرين للخارج من أبناء السودان أن يستخرجوا جواز سفر انجليزيا مع أنه يجب صدور الجواز عن الحاكم العام للسودان بصفته ممثلا لحكومتى مصر وبريطانيا فى السودان (٣٧) .

وعلى الرغم من أن لائحة الجوازات تنص على أنه لا جوازات بين مصر والسودان وأن لفظ السودانى يذوب تحت مسمى أن « فلانا » من أم درمان والآخر من الخرطوم استغناء بتسجيل أسماء البلاد السودانية عن تسجيل الجنسية واحتفاظا بالفكرة القومية لأبناء وادى النيل (٣٨) ، التى لم تكن بريطانيا منذ حادث فاشودة تستطيع اعاقتها فقد أشارت فى اتفاقيتها الدولية مع فرنسا فى ٢٦ نوفمبر ١٩٠٢ والأخرى مع ايطاليا فى ١٤ يوليو ١٩٠٦ بشأن حدود المستعمرات الأوروبية فى أفريقيا الى أن السودان ولاية مصرية ولم يكن للانجليز أى اعتراض على كلمة ولاية « Province » واستمرت مصر تنفق على السودان بعد اتفاقية ١٨٩٩ من خزانتها كما تنفق على أى مديرية من مديرياتها (٣٩) ، وقد امتنعت بريطانيا عن الانفاق فى السودان لا لسبب « الا ان السودان جزء من مصر » وعليه تقع أعباء تكاليفه ، كما ان لمصر حقوقا فيه .

واستمرارا لسياسة فرض الوصاية البريطانية على السودان أعلن الحاكم العام البريطانى فى تصريح له صدر بمكتب مدير كردفان بالأبيض فى ٢٢ ديسمبر ١٩٤٦ أن حكومة السودان لا توافق على مطالبة مصر باتحادها مع السودان تحت تاج واحد لأن السودانيين لا يريدون ذلك وأنهم يريدون « سودانا حراً مستقلا بغير سيادة تسيطر عليهم » وان حكومة السودان البريطانية تؤيدهم فى مطلبهم ، وسوف تسير الحكومة السودانية سيرا حثيثاً الى أن ينال السودان استقلاله « بعد استكمال رشده » ثم يقرر السودانيون مصيرهم مع مصر أو غيرها وأضاف الحاكم العام « أنه لن يكون فى السودان موظفون مصريون أكثر مما هم الآن » (٤٠) .

ولم يكن يعمل تحت امرة الحكومة السودانية من المصريين سوى احد عشر موظفا ، وهى نسبة تقل عن عشر عدد الموظفين بالحكومة البالغ عددهم مائة وثلاثة وعشرين موظفا ، وكان الانجليز يتربعون على قمة الوظائف الفنية العالية (٤١) فى السودان ويفسر الانجليز سبب قلة عدد الموظفين المصريين بأن الشبان اللائقين لهذه الوظائف منهم يشفقون على أنفسهم من حياة العزلة والانفراد بالسودان وأنه طبقا لنص المادة (١١) من معاهدة ١٩٣٦ فان الحاكم العام موكول اليه اختيار اللائقين من المصريين لشغل الوظائف لدى ادارته بالسودان فى حالة عدم لياقة السودانيين لها ،.ومع العمل بهذا النص فان المصريين من ذوى المؤهلات والكفاءات الصالحين للخدمة بالسودان احجموا عن التقدم لشغل المناصب الشاغرة العالية التى تناسبهم مما حذا بالسودانيين فى ظل السياسة البريطانية أن يشغلوا كثيرا من هذه الوظائف ومنها قاضيان فى المحكمة العليا ونظار أقسام ووكلاء نظار ومفتشون للصحة ومنصب نائب عميد كلية غوردون كما تولى قاضى قضاة السودان أحد أبناء السودان بعد أن كان يتولاه قاض مصرى على الدوام (٤٢) .

وكانت قضية وحدة وادى النيل قد أثيرت بمجلس النواب اثر تصريحات الحاكم العام للسودان عن المضى فى تنفيذ سياسة السير بالسودان نحو الحكم الذاتى وانهاء خدمة الشيخ حسن مأمون قاضى القضاة المصرى بالسودان فى يناير ١٩٤٧ وعزم هدلستون الحاكم العام الغاء المجلس الاستشارى لاحلال مجلس آخر محله يكون ذا سلطة أوسع تخدم الأهداف البريطانية دون استشارة مصر كاحدى دولتى الحكم الثنائى ، وقال رئيس مجلس الوزراء محمود فهمى النقراشى باشا فى البرلمان أنه يأسف لتصريحات الحاكم العام فى ٧ ديسمبر ١٩٤٦ اذ أنها تشجيع مباشر للسودان للانفصال عن مصر وأبدى اعتراضه عليها لدى كل من الحكومة البريطانية ، والسفير البريطانى والوزير المفوض بمصر وقال : « اننا حين نقرر وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر دائما لا نعبر الا عن مشيئة أهل هذا الوادى ورغبته ، وهى رغبة طبيعية تنبعث من وحدة المصلحة واللغة وتتصل بوجود مشترك وروابط شتى هى أقدم وأقوى من أن تنفصم أو تنال .. ولن ندخر جهداً فى السير بالسودان الى الحكم الذاتى وتهيئة أهله لتولى شئونه والعمل على اسعادهم وتوفير رفاهيتهم ... » .

وأكد النقراشى على أن وحدة مصر والسودان تحت تاج واحد انما هى رغبة ومشيئة أهل وادى النيل ، مصر والسودان على السواء ، وانا لن ندخر جهداً لتهيئة السودانيين لتولى شئونهم بانفسهم واننا لا نريد استعمار السودان ، فان رغبة السيطرة لا توجد عند أحد الأخوين للآخر .

وأكد النقراشى باشا على أن تصريح الحاكم العام المعزز بتفويض رسمى من رئيس الحكومة البريطانية يعتبر دون شك تشجيعا للسودان على الانفصال عن مصر وعلى بريطانيا أن توضح حقيقة نواياها ، اذ ان من غير المتصور أن مصر وهى

التى تعمل على صون الأمن فى الشرق الأوسط تفرط فى أمنها « بل فى حياتها بأن تترك السودان وشأنه لترويج سياسة الانفصال البريطانية وعزله عن مصر ، ان السودان بالنسبة لنا هو خط الحياة » واذا كانت سياسة بريطانيا ترمى لفصم وحدة وادى النيل فانها بلا شك تكون قد قامت بعمل عدائى ضدنا وطالب النقراشى بأن تصدر الحكومة البريطانية بيانا توضح فيه موقفها من تصريح الحاكم العام بالسودان الذى يمثل الحكومتين المصرية والبريطانية على حد سواء .

ولقى بيان النقراشى تأييداً كبيراً من جانب أعضاء البرلمان لموقف الحكومة الصريح من قضية وادى النيل والمحافظة على حقوق البلاد (٤٣) .

ومن منطلق التباس المفهوم المصرى والبريطانى حول المواد الخاصة بالسودان فقد فشلت مباحثات النقراشى — كامبل كما فشل من قبل مشروع معاهدة صدقى — بيفن ، ولهذا فقد تقرر اعتبار يوم ١٩ يناير ١٩٤٧ ، الذى يوافق مرور ٤٨ عاما على توقيع اتفاقية الحكم الثنائى يوم حداد عام (٤٤) .

وأدركت الحكومة المصرية ان بريطانيا لا تسعى جادة الى ايجاد حل لمشكلة السودان فقررت عرض القضية الوطنية على مجلس الأمن فى يوليو ١٩٤٧ متضمنة جلاء القوات البريطانية عن وادى النيل وانهاء النظام الادارى للسودان ، ورغم وضوح المطالب القومية المصرية وجلاء حجتها ، فان المندوب البريطانى استطاع الفوز بقرار من المجلس بتعليق القضية دون اتخاذ قرار حاسم لصالح مصر مدعيا من خلال مرافعاته أن جوهر النزاع بين بلاده ومصر حول السودان ليس هو قضية الحكم الذاتى بقدر ما هو اختلاف مفهوم البلدين حول كيفية تحقيقه وحق السودانيين فى

تقرير مصيرهم وحرية اختيارهم لوضع بلادهم ثم بعد ذلك لهم أن يختاروا الاستقلال ببلادهم او الاتحاد مع مصر .

وكانت تلك الآراء تهدف لعزل مصر والسودان أولا ثم الانفراد بالسودان لتحقيق مآرب بريطانيا فيما بعد بفصل الشمال عن الجنوب .

ونقلت بريطانيا النزاع من قضية الحكم الذاتى الى حق تقرير المصير حتى يتم الفصل النهائى بين شمال الوادى وجنوبه ، وحاول النقراشى أن يفند مزاعم بريطانيا بقوله ان مصر لن تهدر على السودانيين مستقبلهم ولكنها لن تدع المسألة رهناً بأهواء السياسة الاستعمارية (٤٥) .

وعلى ذلك فان مصر ترغب فى تقرير مستقبل السودان بالتشاور مع السودانيين أنفسهم أحراراً فى ارادتهم لا مع الانجليز أو السودانيين مقيدين بالاحتلال البريطانى ، وبذلك ربطت مصر بين قضيتى الجلاء عن السودان وحق تقرير المصير للسودانيين حتى لا تترك أبناء الجنوب فى مواجهة بريطانيا بمفردهم ، على أن مصر لمصلحة السودانيين لم تتمسك طويلا بهذا الشرط حتى لا يتأخر البت فى النزاع حول تقرير المصير وقبلت الاشتراك مؤقتاً مع بريطانيا فى نظام يتمكن السودانيون فى ظله من التدرج فى حكم أنفسهم ، ومن خلال مباحثات خشبة ـ كامبل فى مايو ١٩٤٨ وافقت مصر على أن يمنح السودانيون مدة انتقالية ثلاث سنوات يتولون بعدها حكم أنفسهم ويكون لهم حق تقرير مصيرهم ، الا أن بريطانيا قدرت هذه المدة بخمس وعشرين سنة واشترطت مصر أن تشترك على قدم المساواة مع بريطانيا فى اعداد السودانيين لتولى شئونهم منعا للتلاعب وأن تمثل فى المجلس التنفيذى بعدد مساو للانجليز .

ولكن الجانب البريطانى رفض المطالب المصرية وانتهت المباحثات بالفشل (٤٦) .

وانتهز الانجليز فشل قضية مصر أمام مجلس الأمن ومحادثات النقراشى وخشبة مع كامبل للمضى فى تنفيذ سياستهم الاستعمارية فى السودان اذ قام الحاكم العام للسودان السير روبرت هاو فى ١٩ يونيو ١٩٤٨ باصدار قانون ينص على انشاء مجلس تنفيذى يحل محل مجلس الحاكم العام وانشاء جمعية تشريعية (٤٧) لتحل محل المجلس الاستشارى .

وبذلك أصبح الحاكم العام يجمع فى يده جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وله حق تعيين الوزراء ووكلائهم وعزلهم ، ونقض قرارات المجلس التنفيذى (مجلس الوزراء) ، وحل الجمعية التشريعية ، وتعيين أعضاء المجلس التنفيذى ، وكان الهدف من هذه الخطوات فيما أسماه الانجليز بمشروع السودنة هو الفصل التام بين مصر والسودان تحت ستار الحكم الذاتى .

وقد فطن الأحرار السودانيون الى الهدف الاستعمارى من هذه الخطوات الذى لم يقصد من ورائه الا تثبيت دعائم الحكم البريطانى فى السودان وفصم عرى الوحدة بين شطرى وادى النيل فقرروا مقاطعته والامتناع عن الاشتراك فى الانتخابات التى رتبت من أجله فما كان من حكومة السودان الاستعمارية الا أن قاومت بشدة كل مظاهر الاعتراض والتظاهر الوطنية الاحتجاج عليه فى نوفمبر ١٩٤٨ ، ورغم ذلك مضت سادرة فى تنفيذ مخططها وافتتحت الجمعية التشريعية فى ٢٢ ديسمبر ١٩٤٨ (٤٨) .

والى جانب المخطط السياسى الاستعمارى البريطانى المرسوم لازاحة مصر عن طريق السودان كان هناك مخطط آخر اقتصم

عرى الوحدة الاقتصادية التى ظلت تربط بين الشمال والجنوب واضعاف الروابط التجارية القائمة ، فأقامت بريطانيا العقبات والعراقيل أمامها بوسائل عديدة فأنشأت ميناء بور سودان لتحويل تجارة السودان عن طريق مصر الى البحر الأحمر ولم تهتم بطريق المواصلات بينهما فحالت دون ربط خط سكة حديد السودان بالخط المصرى فى الجنوب وأحجمت الحكومة المصرية تحت ضغط سلطات الاحتلال حتى عام ١٩٤٨ عن مد الخط الحديدى الى السودان (٤٩) وظلت البواخر النيلية بين أسوان ووادى حلفا تتبع حكومة السودان البريطانية التى عمدت الى ايجاد تفرقة فى النظام الجمركى بين البلدين أدت الى مزاحمة المنتجات الأجنبية للمنتجات المصرية بالسودان الى جانب تقييد حرية تصدير الحاصلات السودانية الى مصر واحتكار التصدير فى السودان للهيئات التجارية البريطانية التى تشترى المنتجات السودانية لتبيعها فى مصر بأسعار مرتفعة وحرم منها التجار المصريون والسودانيون على السواء .

وقد وجه المؤتمر الاقتصادى الأول الذى عقد بمصر فى أبريل ١٩٤٦ عنايته للمسائل الاقتصادية مع السودان فوضع عدة قرارات مهمة نحو توجيه دفة الاقتصاد القومى فى شطرى الوادى لخدمة مصالحهما المشتركة وتيسير سبل التعامل التجارى بينهما للوقوف أمام السياسة الاستعمارية البريطانية (٥٠) .

٣ ــ المخططات البريطانية لفصل جنوب السودان عن شماله :

من الواضح أن السياسة البريطانية لعبت الدور الرئيسى فى خلق مشكلة الجنوب السودانى وعلى عاتقها تلقى كل التبعة لخلق تلك الهوة السحيقة بين شمال السودان وجنوبه تمهيداً لفصله نهائياً عن السودان وضمه لأى من المستعمرات الانجليزية فى شرق

افريقية وخاصة أوغندا أو تقسيمه بين أكثر من وحدة من الوحدات السياسية الموجودة بالمنطقة .

وكان لسياسة بريطانيا أثرها الواضح فى تعميق هوة الخلاف بين الشمال والجنوب ، ومن الصعب أن نقول ان هذه السياسة كانت تمثل اقتناعاً بريطانياً صادقاً بمصلحة السودان شماله وجنوبه معا ، بل من الواضح أنها أرادت خلق مشاكل جديدة للشمال المتواجد مع مصر بأحداثه ووجدانه ولزيادة وزن القوى المناوئة للاتحاد معها (٥١) .

ولم يكن من الخفى على الساسة المصريين استكشاف هذه النوايا الاستعمارية فقد اتهمت الحكومة المصرية بريطانيا أثناء عرض القضية المصرية على مجلس الأمن سنة ١٩٤٧ بأن حكومة السودان البريطانية تعمل على فصل جنوب السودان عن شماله بقصد ضم الجنوب الى المستعمرات البريطانية فى افريقية الشرقية (٥٢) رغم نفى المندوب البريطانى فى الأمم المتحدة عن بلاده هذه التهمة بما يعبر عن نوايا السياسة البريطانية الاستعمارية اذ يقول ان شعب جنوب السودان يتكون من عبيد أو أشباه عبيد ومعظمه فى حالة متناهية من البدائية ولا يدين بالدين الاسلامى كما لم يكن يدين به قط ولا يتكلم اللغة العربية (٥٣) ولم ينطق بها قط ولا تربطه بسكان الشمال أية صلة عنصرية .

وحتى مجىء البريطانيين الى السودان كان أهل الشمال يغيرون على سكان الجنوب ويأخذونهم عبيداً . ويأتى المندوب البريطانى الى بيت القصيد معبراً عن سياسة بلاده مؤكدا أن الاجراءات الادارية التى قامت بها حكومة السودان بين الجنوب وبقية أنحاء البلاد قد أملتها الضرورة الملحة « لصالح الانسانية » ولحماية شعب بدائى أعزل حتى لا يستغل من قبل جيرانه الأكثر

تطـورا وحتى يحين الوقت لهذا الشـــعب الذى يستطيع فيـه الوقوف على قدميه . وأن السكان الذين يكونون حــوالى ثلثه سكان السـودان لا تربطهم بالمصريين أى روابط نسبية أو لغويـة او دينية على الاطلاق ، بل ان مصر والسـودان ذاتهما رغم أن نهر النيل يربط بينهما فان مئات الأميال من الصحارى تفصـل بينهما ، ورغم اشتراك السكان الأصليين فى السـودان خاصة فى دارفور وكردفان مع المصريين فى اللغة والدين فان هذه الروابط تنطبق على شعوب أخرى كثيره كانت فيمـا مضى جـزءاً من الامبراطورية العثمانية ، وأن ما تدعيه مصر من وحدة وادى النيل السياسية ليس الا « خرافة » (٥٤)

واذا كان الاختلاف الجنسى أحد العـوامل التى تعتبرهـا بريطانيا سبباً فى عزل الجنوب عن الشمال فان علماء الأنثروبولوجيا يرون أن العناصر والأجناس تتداخل فى تلك البلاد تداخلا قويـاً مما يؤكد اختلاط الدماء بين السكان الى حد كبير ، وان الدمـاء الحامية تجرى فى عروق النيليين ومنهم سكان جنوب الســودان كما أن كلمة « عربى » فى أفريقيا تعنى كل من يدين بالاسلام دون اعتبار لدرجة الدم الزنجى او غيره مما يدخل فى التكوين الجنسى للأفارقة بل ان هناك من الفوارق بين القبائل الجنوبية أكثر مما يوجد من الفوارق بين أهل الشمال ، والتقسيمات الجنسية حتى لو وجدت فهى غير واضحة فى السودان .

أما المسيحية التى يعتنقها كثير من أبناء قبائل الجنوب فانهـا تختلط فى كثير من جوانبها ببعض مظاهر الديانات الوثنية اذ أنه لا تجمع وحدة دينية واحدة بين أبناء الجنوب مثلما هو موجود بين أبناء الشمال (٥٥) ، كما أن الكثيرين من أبناء الجنوب يعتنقون الاسلام ، وكما انه لا يتمتع الجنوبيون بوحدة دينية واضحة فهم لا يتمتعون ايضا بوحدة لغوية محددة (٥٦) .

ومساحة الجنوب التى تقارب ثلث مساحة السودان بأكمله وصعوبة الاتصال بين أجزائه كانت سببا رئيسيا فى هذا التباين الجنسى واللغوى والعقائدى اذ يشتمل ثلاث مديريات هى : الاستوائية ، وأعالى النيل ، وبحر الغزال ، وأهله موزعون بين ثلاث مجموعات لغوية وسلالية هى :

١ — مجموعة القبائل النيلية وهى أهم مجموعات سكان الجنوب ويمثلون ثلاثة أرباع سكانه بل يزيد وأهم قبائلها هى قبيلة « الدنكا » أو « جانقى » وهى تمثل أكبر قبائل الجنوب ويصل عدد سكانها الى مليون نسمة وتعيش على الرعى ما بين بحر الغزال وأعالى النيل . ويليها قبائل « النوير » وعدد سكانها نحو ستمائة ألف نسمة ويعيشون على تربية البقر والغنم فيما بين نهرى الغزال والسوباط . ثم قبائل « الشلك » التى تعيش على تربية الماشية ويتفرع عنها قبائل : الأنواك وبلاندا واللاو والأشولى ومع ذلك لا يزيد عدد سكانها جميعا على مائة وثمانين ألف نسمة (٥٧) .

٢ — مجموعة القبائل النيلية الحامية : وهم أقل سكانا ويتركزون فى المديرية الاستوائية ، وأهم قبائلها : البارى واللاتوكا والديدنجا .

٣ — مجموعة القبائل الزنجية (٥٨) وأهم قبائلها : الأزاندى او الزاندى ويتركز وجودها فى المديرية الاستوائية أو مناطق السافانا بالسودان حيث يعيش نحو مائة وثمانون ألف نسمة وقبائل الزاندى من اكبر قبائل وسط أفريقية التى تسمى بـ « نيام — نيام » ويبلغ اجمالى تعدادها نحو مليونين يتركزون في إفريقية الاستوائية والكونغو والسودان (٥٩) .

ورغم غنى الجنوب بموارده الطبيعية من الغابات الخشبية والحيوانات المتعددة وملايين الأفدنة من الأراضى الخصبة الصالحة

للزراعة التى تتوافر لها المياه النهرية والأمطار التى تستمر من ثلاثة الى عشرة أشهر كل عام وخاصة فى منطقة الملاكال الصالحة لزراعة الأرز والحبوب (٦٠) ، فان أهله يعيشون حياة بدائية كثير منهم عرايا الأجساد يعتمدون على صيد الأسماك وتربية المواشى التى تقوم مقام المال فى البيع والشراء ، وأغلب هذه القبائل وثنى يعتقد فى وجود قوة خفية ، ويخضع أفرادها لنفوذ زعيم القبيلة الذى قد يصل نفوذه الروحى والادارى الى درجات القداسة والتأليه .

أما السياسة البريطانية فقد حرصت على أن يظل الجنوب فى هذه الحالة من البدائية والتخلف الاقتصادى والاجتماعى والثقافى فلم تتخذ أى خطوة متحضرة كما تدعى للقضاء على الفقر والجهل والمرض والعرى ، وعزلته عن الشمال عزلا تاما حتى لا يصل اليه تيار العروبة والاسلام وعملت على هدم كل المؤثرات المصرية والعربية القديمة .

وألغت بريطانيا فى البداية مديرية بحر الغزال بضمها الى مديرية منجلا وأطلقت على الاثنين معاً اسم المديرية الاستوائية وجعلت عاصمتها مدينة جوبا وهدمت مدينة « واو » كعاصمة لمديرية بحر الغزال تدريجيا ، لكن الادارة البريطانية لم تتمكن من الاشراف التام على هذه المساحة الضخمة فأعيد التقسيم الادارى المعمول به من قبل ، كما نقلت عاصمة المديرية الاستوائية من فاشودة الى الملاكال وأبدل اسم فاشودة بكودك (٦١) .

وكان السودان منذ عهد محمد على يتمتع بوحدة أراضيه السياسية ولم تنشأ مشكلة تقسيم البلاد الا بعد أن قوى النفوذ البريطانى فى السودان على حساب الحكم المصرى ، واستغلال بريطانيا الفروق الدينية والعنصرية اليسيرة بين الشمال والجنوب ،

فأعلن ملنر أن الادارة المحلية لا تصلح للتطبيق على المديريات الجنوبية لتأخرها عن المديريات الشمالية .

ومنذ عام ١٩٢٢ عمدت الادارة البريطانية الى خلق مناطق يحرم دخولها على السودانيين انفسهم والأجانب الا باذن من السلطات البريطانية وأطلق على هذه المناطق ما يسمى بالجهات المقفلة التى شملت مديريات دارفور وبحر الغزال ومنجلا والسوباط وكردفان عدا بعض أجزائها ، وجبال النوبة وهذه المناطق جميعها فى جنوب السودان مما أدى الى عزل الجنوب نهائيا عن الشمال (٦٢) اذ حرمت الادارة البريطانية على أبناء الشمال الانتقال الى الجنوب السودانى الا بترخيص يحدد مدة الاقامة فى الجنوب والغرض منها ، وأدى ذلك الى صعوبة استيطان الشماليين فى الجنوب .

والغيت المحاكم الشرعية التى كانت نزاول اعمالها طوال فترة الحكم المصرى فى الجنوب لابعاده عن روح الاسلام وشريعته السمحاء (٦٣) وأبعاد جميع السكان المسلمين والعرب ، سواء كانوا من أصل مصرى أو من شمال السودان أو من أفريقيا الغربية ، وفرض القيود الشديدة على الدخول لتلك المناطق المغلقة حتى يتسنى للجمعيات التبشيرية الغربية ممارسة نشاطها بسهولة فى تنصير أبناء الجنوب وتوفير المساعدات المالية لهذه الجمعيات وفرض الحصار على أبناء الجنوب بعدم السماح لهم بزيارة الشمال أو العمل فيه ، واللجوء الى الوسائل الادارية الترغيبية لاقناع الذين دخلوا فى الاسلام منهم أو كانوا يحملون الأسماء العربية أو يرتدون الملابس العربية بتركها واستبدالها بأخرى مسيحية أو غربية (٦٤) .

وقام حاكم السودان العام وسكرتير حكومة السودان بتنفيذ سياسة بريطانيا للفصل بين الجنوب والشمال على أكمل وجه

فكان لايتوانى عن زيارة قبائل الجنوب بين الحين والآخر للقيام بحركات الدعاية الواسعة لبريطانيا والتقرب من زعماء القبائل الجنوبية والجنوبية الشرقية فى كردفان ودارفور على الرغم من أن هذه القبائل من سلالة العرب وهم أقرب ما يكونون فى لغتهم وملامحهم الى سكان الصحراء الكبرى وعرب جنوب ليبيا . .

وكان الهدف من التقرب الى زعماء تلك القبائل هو ضمان رضاهم واستمالتهم نحو بريطانيا عن طريق توزيع الكساوى البراقة والنياشين المرصعة بالذهب والجواهر والهدايا النفيسة لهم من حين لآخر ، وصرف المرتبات السنوية لبعضهم ذهبا بدعوى الترفيه عن المعوذين واصلاح الأحوال الاجتماعية لأهل تلك المناطق ، وأطلقت يد مشايخ تلك القبائل بمنحهم سلطات قضائية واسعة لهم وانشاء المجالس العرفية من كبارهم لتقضى بينهم ، فى نفس الوقت الذى يحتضن فيه الساسة الانجليز زعيما معارضا للزعيم المتمتع بالسلطة فى القبيلة لكيلا يخرج على السياسة المرسومة له وتهديداً له عملا بسياسة « فرق تسد » .

ولم يكن من الخفى على المتابعين للأمور أن هدف بريطانيا من تنفيذ هذه السياسة هو أن تتأهب حكومة السودان الانجليزية لليوم الذى يجرى فيه استفتاء أهالى الجنوب كآخر حل تعرضه على هيئة الأمم المتحدة للفصل بينها وبين مصر فى مسألة السودان . وفى هذه الحالة تضمن وقوف زعماء القبائل الى صف المناوئين للحكومة المركزية والمطالبين بالانفصال عن الشمال نظرا لما يتمتع به هؤلاء الزعماء من نفوذ قوى لدى أفراد القبائل وحصرهم لأعداد هؤلاء الأفراد عند اجراء الاستفتاء المرتقب .

ومن هنا تخرج بريطانيا من السودان وهى ضامنة نتيجة الاستفتاء فى صالحها بالجنوب . أما فى الشمال فأعضاء المجلس الاستشارى وحزب الأمة وانصار المهدى (باشا) يضمنون لها

تنفيذ سياستها أمام الاتحاديين المنادين بدولة اتحادية مع مصر (٦٥) .

ولم يأت عام ١٩٤٧ حتى كانت السياسة البريطانية قد نجحت نجاحاً ملحوظاً فى اثارة القلاقل وعوامل الفرقة بين شطرى السودان ومنعت الهجرة من الشمال للجنوب بصورة نهائية وأقصت المتحدثين بالعربية عن الوظائف الادارية والفنية فى الجنوب وأصبح استعمال اللغة الانجليزية للتفاهم الرسمى والعام هو السائد بدلا من العربية الى جانب تشجيع اللهجات والألسنة المحلية القبلية ، وانتقلت ميزات التجارة والانتقال من أيدى تجار الشمال الى التجار اليونانيين واللبنانيين فى الجنوب وصارت وسيلة النقل والمواصلات الوحيدة هى نهر النيل (١) .

وبينما كانت حركة التعليم فى الشمال فى ركود (٢) فانها ظلت مهملة تماما فى الجنوب وقضى على كل محاولة من جانب أبناء وادى النيل لاحياء الثقافة العربية الاسلامية اذ تقرر رفض مطالب مؤتمر الخريجين من قبل بتأسيس مجلس أعلى للتعليم أغلبه من السودانيين وتخصيص ما لا يقل عن ١٢٪ من ميزانية الحكومة لأغراضه ، ووقف الاعانات البريطانية لمدارس الارساليات التبشيرية وتوحيد برامج التعليم فى الشمال والجنوب .

على أن التطور الذى حاولت بريطانيا ادخاله على الحكومة المحلية لايهام أبناء السودان أنها تسعى لتحقيق رغباتهم الوطنية فى حكم أنفسهم بأنفسهم عن طريق حق تقرير المصير لم يكن ليرضى الغرور الوطنى للسودانيين ، فاضطرت الادارة البريطانية أمام اشتداد المطالب الوطنية السودانية والمباحثات المصرية المتعددة لنفس الغرض الى عقد مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧ لبحث وسائل التعاون الممكنة بين أهل الجنوب والشمال وحضره زعماء القبائل الجنوبية .

وعلى الرغم من ان الادارة البريطاية سعت للخروج بتوصية بفصل الجنوب عن الشمال ، فان المؤتمر خرج بتوصية مضادة لتأهيل الجنوبيين ليساهموا مع أبناء الشمال فى الارتقاء بمستقبل السودان فى جميع الميادين وفشلت محاولات السير جيمس روبرتسون فى تنفيذ المخطط الاستعمارى البريطانى بفصل الجنوب وضمه الى كينيا أو أوغنده بعد أن اعترض عليه أغلبية زعماء الجنوب . وفى عام ١٩٤٨ اضطرت الادارة البريطانية الى اشراك الجنوبيين بعدد قليل فى الجمعية التشريعية السودانية، بالاضافة الى أن الموظفين الانجليز قد حاولوا جاهدين اقناع الجنوبيين بأن أبناء الشمال سوف يستعمرونهم مستقبلا ويعاملونهم كما عاملوا آباءهم وأجدادهم معاملة الرقيق (٣) .

ومن هذا المنطلق كان « السياسة الجنوبية » التى اتبعتها بريطانيا فى السودان اثرها الكبير فى خلق مشكلة الجنوب (٤) التى لا تزال جذوتها متقدة حتى اليوم .

هوامش الفصل الرابع

(١) رأفت غنيمى الشيخ (دكتور) مصر والسودان فى العلاقات الدوليـة صص ٣٢٥ وما يليها ٠
MacMichael, H. ; The Anglo-Egyptian Sudan, pp. 61-65.

(٢) نجدة فتحى صفوة · الشئون العربية فى الوثائق البريطانية ، دراسة بمجلة الباحث العربى ، عدد يناير - مارس ١٩٨٦ ، ص ١١٠ ، جريدة الأهرام ، عددى ١٥ ، ١٩ يناير ١٩٤٧ ، شوقى عطا الله الجمل (دكتور) : دور مصر فى افريقيا فى العصر الحديث ، ص ٥٠ ٠

(٣) من خطاب الكسندر كادوجان أمام مجلس الأمن اثناء نظـر القضـية المصرية جلسة ١١ أغسطس ١٩٤٧ ٠

(٤) شوقى عطا الله الجمل (دكتور) : المرجع السابق ، صص ٢٣ ، ٣٤ ، ٤٤ ٠

(٥) عن دور الأزهر فى السودان يمكن الرجوع الى :
محمد سليمان ، دور الأزهر فى السودان ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٥ ، صص ٩ وما يليها ٠

(٦) يونان لبيب رزق (دكتور) دراستان عن السودان والعلاقات المصرية مجلة السياسة الدولية ، عدد أبريل ١٩٧١ ، جريدة الاهرام ، عدد ٢١ مايو ١٩٨٦ ٠
Hill(Richard ; Egypt in the Sudan 1820-1881, pp. 167-169.

(٧) كان المهدى يهدف الى توحيد وادى النيل كبداية لتوحيد العالم الاسلامى تحت راية المهديين وبذلك اعتبر مصر والسودان أمة واحدة يمكن توحيد عناصرها ، وقد أعلن عرابى تأييده له : جلال يحيى (دكتور) مصر الافريقية والأطماع الاستعمارية فى القرن التاسع عشر ، صص ٣٤٤ - ٣٤٥ ٠

(٨) يونان لبيب رزق (دكتور) : دراسة عن العلاقات المصرية - السودانية ، جريدة الأهرام ، عدد ٢١ مايو ١٩٨٦ ٠

(٩) جلال يحيى (دكتور) . مصر الافريقيه . المرجع السابق ، ص‌ص ٤١٤ ، ٤٤٩ وما يليهما .

(١٠) يونان لبيب رزق (دكتور) : الدراسة السابقة ، الأهرام ٢١ مايو ١٩٨٦ .

(١١) ابراهيم محمد حاج موسى (دكتور) : التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم فى السودان ، ص ٥٨٢ .

(١٢) يونان لبيب رزق (دكتور) : دراسة سابقة ، الأهرام ، عدد ٢١ مايو ١٩٨٦ .

(١٣) جمال حماد . دراسة عن حق تقرير المصير للسودان ، أكتوبر . عدد ٢٢ نوفمبر ١٩٨٧ ، فتحى رضوان . مقـال بمجلة الدوحة القطرية ، عدد يوليو ١٩٨٥ ، ص‌ص ٩ ـ ١١ .

(١٤) ضاحية من ضواحى مدينة لندن .

(١٥) مضابط مجلس النواب ، جلسة ٢١ ديسمبر ١٩٤٦ .

(١٦) وكان يتولى منصب الحاكم العام للسودان وأطلق عليـه الرصـاص بالقاهرة يوم ١٩ نوفمبر :

Vatikiotis ; Egypt Since the Revolution, p. 146 .

(١٧) قدم سعد استقالة وزارته الى الملك فؤاد فى ٢٣ نوفمبر ١٩٢٤ : رئاسة مجلس الوزراء : السودان (الكتاب الاخضر المصرى) ، ص‌ص ٢٧ ـ ٢٨ .

(١٨) جمال حماد : دراسة سابقة ، أكتوبر ، عدد ٢٢ نوفمبر ١٩٨٧ .

(١٩) جريدة الأمة ، عدد ٢٠ أكتوبر ١٩٤٧ .

(٢٠) نجدة فتحى صفوة : دراسة سابقة ، الباحث العربى ، عدد ينـاير ـ مارس ٨٦ ، ص‌ص ١١٠ ـ ١١١ .

(٢١) يونان لبيب رزق (دكتور) ، السياسة الدولية ، دراسة عن السودان ، عدد أبريل ١٩٧١ .

(٢٢) Documents on the Sudan, 1899-1953 ; Egyptian Society of international law, Brochure No. 14, March 1953, pp. 5-7.

(٢٣) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ، ج ٢ ص‌ص ٨٩ ـ ٩٣ .

مضابط مجلس النواب ، جلسة ٦ أغسطس ١٩٥١ .

(٢٤) من خطاب الصاغ صلاح سالم وزير الارشار القومى ووزير الدولة لشئون السودان بدار الغرفة التجارية بالاسكندرية مساء ٩ يوليو ١٩٥٣ : المصرى ، عدد ١٠ يوليو ١٩٥٣ .

(٢٥) MacMichael, Harold ; Op. cit., p. 271.

(٢٦) محمد نجيب : رسالة عن السودان ، صص ٢ ـ ٣ ٠

(٢٧) المرجع نفسه ، صص ١٠ ـ ١٤ ٠

كان لواء الزعامة الدينية في السودان ينعقد لحزبين هما حزب الختمية وهم أتباع السيد على الميرغنى ، وحزب الأنصار وهم أتباع السيد عبد الرحمن المهدى والى جانبها حزب ثالث صغير يتألف من اتباع المرحوم الشريف يوسف الهندى :

المرجع نفسه ، صص ١١ ـ ١٣ ٠

(٢٨) جمال حماد ، دراسة سابقة ، أكتوبر ، عدد ٢٢ نوفمبر ١٩٨٧ ٠

(٢٩) على ابراهيم عبده (دكتور) : مصر وأفريقيا فى العصر الحديث ، ص ٦٦ ٠

(٣٠) المرجع نفسه ، صص ٦٨ ـ ٦٩ ٠

(٣١) المرجع نفسه ، نفس الصفحات ٠

السياسة الدولية ، عدد أكتوبر ١٩٦٥ ٠

المصرى ، عدد ٤ يناير ١٩٤٧ ٠

وقد أنعم الملك فاروق على كل من السيد عبد الرحمن المهدى والسيد على الميرغنى برتبة الباشوية فى انعامات عيد الجلوس الملكى عام ١٩٣٧ :

مجلة الاثنين والدنيا ، عدد ٩ سبتمبر ١٩٤٠ ٠

(٣٢) نجدة فتحى صفوة ، دراسة سابقة ، الباحث العربى ، عدد يناير ـ مارس ١٩٨٦ ، ص ١١٢ ، المصرى ، عدد ٧ يناير ١٩٤٧ ٠

(٣٣) تاريخ الانتخابات البرلمانية فى السودان ، اعداد محمد ابراهيم طاهر ، ص ١١ ٠

(٣٤) جاك بيرك : مصر الامبريالية والثورة ، ص ٢٨٨ ٠

(٣٥) عبد العظيم رمضان (دكتور) : أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان ، ١١٩ ـ مضابط مجلس النواب ، جلسة ٣١ ديسمبر ١٩٤٦ ٠

(٣٦) من خطاب الكسندر كادوجان أمام مجلس الأمن أثناء عرض القضية المصرية جلسة ١١ أغسطس ١٩٤٧ ، المصرى ، عدد ٤ فبراير ١٩٤٦ ٠

(٣٧) المصرى ، عدد ٧ يناير ١٩٤٧ ، الرأى العام ، عدد ٢١ فبراير ١٩٤٨ ٠

(٣٨) مضابط مجلس النواب ، جلسة ٣١ ديسمبر ١٩٤٦ ٠

(٣٩) بلغ القرض المصرى لحكومة السودان ٥٢٥ر٤١٤ر٥ جنيه مصرى عام ١٩٣٩ تعهدت بسداده بعد عشر سنوات ، عدا ما أنفقته مصر على المشروعات

الانشائية ولا يرد ، والذى بلغ نحو ٣½ مليون جنيه مصرى لمد خطوط السكك الحديدية فقط بالسودان :

F. O. 407/223/J 475/3/16, Telegram No. 77, From Sir M. Lampson to Viscount Halifax, Cairo, Jan. 26, 1939.

الباحث المطلع محزون : ضحايا مصر فى السودان وخفايا السياسة الانجليزية ص ١٠٤ .

(٤٠) مضابط مجلس النواب ، جلسة ٣١ ديسمبر ١٩٤٦ .

(٤١) عن توزيع هذه الوظائف يمكن الرجوع الى :

رئاسة مجلس الوزراء : السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ (الكتاب الأخضر المصرى) ، ص ٩١ .

جريدة الأمة ، عدد يونيو ١٩٤٧ .

(٤٢) من خطاب كادوجان بمجلس الأمن ، المصدر السابق ، جلسة ١١ أغسطس ١٩٤٧ . كانت مسألة تعيين قاض سودانى مثار محادثات بين رئيس الوزراء المصرى والسير « جون مافى » منذ سنة ١٩٣١ ، ١٩٣٢ ، واقترحت الحكومة المصرية أن تدفع مرتب قاضى القضاة المصرى ويظل المنصب كما هو لما لهذا الرباط الروحى من أهمية كبرى بين شطرى الوادى على أن تنشىء وظيفة أخرى كبرى للقضاء الشرعى يتولاها أحد السودانيين :

مضابط مجلس النواب ، جلسة ٣١ ديسمبر ١٩٤٦ .

مضابط مجلس النواب ، جلسة ٢٦ يناير ١٩٤٧ .

(٤٣) وقد طالب النائب مكرم عبيد باشا بعزل الحاكم العام البريطانى للسودان من جانب مصر طبقا لاتفاقية الحكم الثنائى ١٨٩٩ .

مضابط مجلس النواب ، جلسة ٣١ ديسمبر ١٩٤٦ .

المصرى ، عدد أول يناير ١٩٧٤ .

(٤٤) الأهرام ، عدد ١٩ يناير ١٩٤٧ .

(٤٥) وانتقد النائب محمد فكرى اباظة بك موقف الحكومة المصرية السلبى أمام جرأة الحاكم العام للسودان ومن ورائه حكومته ومواقفه الايجابية فى اكتساب حقوق جديدة لبلاده على حساب مصر فى السودان واورد المثل الفرنسى القائل « من لا يتقدم يتقهقر » .

« Celui Qui n'avance pas recule »

المضبطة السابقة لمجلس النواب ، نفس الجلسة .

(٤٦) عبد العظيم رمضان (دكتور) . اكذوبة الاستعمار المصرى للسودان مرجع سابق ، صص ١٢٢ ـ ١٢٥ .

على ابرهيم عبده (دكتور) . المرجع السابق ، صص ٧٠ ـ ٧٢ .

(٤٧) تاريخ الانتخابات السودانية . المصدر السابق ، ص ١١ .
رئاسة مجلس الوزراء . الكتاب الأخضر المصرى عن السودان ، المصدر السابق ، صص ١٢٨ وما يليها . ولقد وجه النحاس باشا اتهامه للحكومة المصرية بأنها تركت بريطانيا حرة اليد والحركة فى السودان لتعمل على فصله عن مصر ، وبالفعل فرضت الحكومة السودانية سياستها بالقوة ، وبوسائل جنت ثمارها بريطانيا ، وصار على السودانيين ان يجابهوا الوجود الاستعمارى دون مساندة فعالة من مصر .

F. O. 371/69191/162929/JE 6903, From Sir Ronald Campbell, Cairo to Foreign Office, 22nd October, 1948.

(٤٨) على ابراهيم عبده (دكتور) : المرجع السابق ، ص ٧٤ .
جمال حماد : دراسة سابقة ، اكتوبر ، عدد ٢٢ نوفمبر ١٩٨٧ .

F.O. 371/69191/162929/JE 6903, Op. Cit.

(٤٩) المسافة بين نهاية خطوط السكك الحديدية فى جنوب مصر ومثيلتها فى شمال السودان لا تتعدى ثلاثمائة كيلو متر الا أن بريطانيا أنشأت الخط السودانى بمقاييس تختلف عن مثيلتها فى مصر حتى لا يتم ربطهما فى خط واحد فيما بعد .

(٥٠) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ، مرجع سابق ، صص ٣٦٠ – ٣٦٢ . الوفد المصرى ، عدد ٧ يونية ١٩٤٦ .
(٥١) الأهرام عدد ٨ نوفمبر ١٩٨٥ .
(٥٢) ولتر لاكور : الاتحاد السوفياتى والشرق الأوسط ، ص ٢٢٩ .

(٥٣) من خطاب كادوجان بمجلس الأمن ، مصدر سابق ، جلسة ١١ أغسطس ١٩٤٧ وهذا القول يدحضه الواقع الذى يعيشه أبناء الجنوب اذ أن الدين الاسلامى ينتشر بين كثير من الجنوبيين كما أن اللغة العربية ليست بغريبة عليهم فيتحدث بها الملايين منهم الى جانب لهجاتهم المحلية : صحيفة كردفان الاسبوعية ، عدد ٢٧ فبراير ١٩٥٢ . كما أن قرار الجمعية التشريعية عام ١٩٤٨ : بأن تصبح اللغة العربية لغة التفاهم العام فى البلاد أدى الى تركيز الاهتمام بالتعليم بوجه عام فى المديريات الجنوبية :

حكومة السودان : تقرير عن ادارة حكومة السودان فى عام ١٩٤٩ قدمه الحاكم العام لحكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة وللحكومة الملكية المصرية ص ٣٦٢ .

(٥٤) السير الكسندر كادوجان ، نفس خطاب جلسة ١١ أغسطس ١٩٤٧ بمجلس الأمن .

(٥٥) يونان لبيب رزق (دكتور) : دراسة عن جنوب السودان البسياسة الدولية ، أكتوبر ١٩٦٩ ٠

(٥٦) مناقشة حول مشكلة الجنوب مع بعض أبناء الجنوب السوداني الدارسين بمصر ٠ ومن المعلوم أن عدد المسيحيين بالجنوب لا يزيد على نصف مليون نسمة منهم مائتا الف كاثوليكي وثلاثون ألف بروتستانتي ، الى جانب ثلاثة وعشرين ألفا من المسلمين : دكتور سعد ماهر حمزة : اقتصاديات السودان ، دراسة بملحق الأهرام الاقتصادي ، عدد أول سبتمبر ١٩٦٥ ، ص ٢٠ الأهرام ، عدد ٨ نوفمبر ١٩٨٥ ٠

(٥٧) ومنهم الثائر الوطني السوداني على عبد اللطيف :

صحيفة كردفان الاسبوعية (ملحق خاص عن الجنوب السوداني) ، عدد ٢٧ فبراير ١٩٥٣ ٠

(٥٨) يرى البعض أنها تنتمي للقبائل النيلية الحامية ، لكن تركيبها الانثروبيولوجي يؤكد انتماءها لعناصر الزنجية . الأهرام ، عدد ٨ نوفمبر ١٩٨٥ ٠

(٥٩) صحيفة كردفان الاسبوعية ، عدد ٢٧ فبراير ١٩٥٣ ٠

(٦٠) المصري ، عدد ١٠ يوليو ١٩٥٣ ٠

(٦١) حتى يسدل الستار على حادث فاشودة المشهور الذي يؤكد حق مصر التاريخي في هذه المناطق ٠

(٦٢) السياسة الدولية ، عدد أكتوبر ١٩٦٥ ٠

سعد ماهر حمزة (دكتور) : اقتصاديات السودان ، الدراسة السابقة ، ملحق الأهرام الاقتصادي ، عدد أول سبتمبر ١٩٦٥ ٠ ص ١٧ ٠

(٦٣) من بيان محمود فهمي النقراشي أمام مجلس الأمن في ٥ أغسطس ١٩٤٧ ٠

(٦٤) نجدة فتحي صفوة : الشئون العربية في الوثائق البريطانية ، دراسة سابقة بمجلة الباحث العربي ، عدد يناير ـ مارس ١٩٨٦ ، ص ١١١ ٠

المصري ، عدد ٧ يناير ١٩٤٧ ٠ السياسة الدولية ، عدد أكتوبر ١٩٦٥ ٠

نشأت جماعة الاخوان المسلمين في السودان عام ١٩٤٦ متأثرة بالجماعة الأم في مصر نتيجة قيام الارسالية الانجيلية بمحاولة تنصير فتاة مسلمة في أم درمان في يونية ١٩٤٦ :

يونان لبيب رزق (دكتور) ، دراسة سابقة ، السياسة الدولية ، عدد أبريل ١٩٧١ ٠

(٦٥) المصري ، عدد ٩ يناير ١٩٤٧ ٠

(٦٦) السياسة الدولية ، عدد أكتوبر ١٩٦٥ ٠

(٦٧) أهمل التعليم العام بصفة عامة والتعليم الدينى بصفة خاصة من جانب الحكومة السودانية : المصرى ، عدد ٧ يناير ١٩٤٧ ٠

(٦٨) السياسة الدولية ، عدد أكتوبر ١٩٦٥ ٠

(٦٩) يونان لبيب رزق (دكتور) : الدراسة السابقة عن جنوب السودان ، السياسة الدولية ، عدد ١٩٦٩ ٠



الفصـــل الخامس

طرح مبدأى الحكم الذاتى وحق تقرير المصير للسودانيين وعمق الأزمة المصرية عام ١٩٤٨

١ ـــ طرح مبداى الحكم الذاتى وحق تقرير المصير للسودانيين .

٢ ـــ محادثات خشبة ـــ كامبل ونتائجها .

٣ ـــ الاصرار على تنفيذ قانونى المجلس التنفيـــذى والجمعيـــة التشريعية .

٤ ـــ عمق الأزمة المصرية عام ١٩٤٨ .

طرح مبدأى الحكم الذاتى وحق تقرير المصير للسودانيين وعمق الأزمة المصرية عام ١٩٤٨

كان من نتيجة نجاح بريطانيا فى عدم اصدار مجلس الأمن سنة ١٩٤٧ لقرار يؤكد على حتمية الجلاء والوحدة بين شطرى وادى النيل ، وفشل المحاولات السياسية المصرية فى هذا الصدد أن سعت بريطانيا بخطوات عملية جادة لتحقيق سياستها فى السودان عن طريق فصله نهائياً عن مصر ثم الانفراد به دون منازعة الشريك الآخر .

فأعلنت عن سعيها لمساندة السودانيين نحو الحكم الذاتى وحق تقرير المصير لهم . ولم تكن مصر لتمانع فى أن يحكم ابناء جنوب الوادى أنفسهم بأنفسهم ، لكنها كانت تعلم جيداً أن المخطط البريطانى يهدف الى استبعاد الوجود المصرى كلية من السودان ولا يبغى مصلحة السودان .

وقد نجحت بريطانيا عن طريق ادارتها فى استقطاب بعض السودانيين الى صفها ، فانعقد المؤتمر الأول لادارة السودان تحت رعاية الحاكم العام بغرض اشراك السودانيين فى الحكومة المركزية فى أبريل ١٩٤٦ دون أن تمثل مصر فى هذا المؤتمر ، أو يمثل ابناء الجنوب السودانى ، وكان من توصيات المؤتمر انشاء جمعية تشريعية ومجلس تنفيذى وتعديل دستور المجلس الاستشارى لشمال السودان لجعله أكثر تمثيلا لرغبات الشعب السودانى .

وفطنت الحكومة المصرية لأهداف هذه المحاولات البريطانية التى لا تبغى اصلاحات دستورية حقيقية فى السودان ، ومن هنا رفضتها بشدة منذ أواخر عام ١٩٤٧ ، ومع ذلك فقد قام السير روبرت هاو الحاكم العام بتحويل هذه التوصيات الى مشروعات قوانين وافق عليها المجلس الاستشارى بالاجماع فى ٩ مارس ١٩٤٨ .

وبالفعل تشكلت الجمعية التشريعية فى أواخر عام ١٩٤٨ كأول مؤسسة تشريعية سودانية تتألف من سبعين عضوا ينتخب منهم ستون عضوا ويعين العشرة الباقون ورأيها استشارى فى مشروعات القوانين التى تعرض عليها أمام السلطات الواسعة التى منحت للحاكم العام البريطانى فى التصديق على التشريعات المقدمة أو رفضها نهائيا ، ولهذا فقد اعترضت الحكومة المصرية عليها .

أما المجلس التنفيذى فان معاونى الحاكم العام الأربعة — طبقا للمشروع المقدم — يكون لهم السيطرة التامة على أعمال المجلس حيث يقومون باختيار وكلاء المصالح السودانية ومن بينهم يختار الأعضاء السودانيون الستة بالمجلس الذين لا يرقون الى مستوى مسئولية الأعضاء الانجليز .

ولهذا فقد تقدم محمود فهمى النقراشى رئيس وزراء مصر بمذكرة للحاكم العام فى نوفمبر ١٩٤٧ أرسلها الأخير بدوره لحكومته فى أوائل عام ١٩٤٨ تنص على عدم تنفيذ أى مشروعات سياسية بالسودان دون موافقة مصر ، الا أن الحاكم العام لم يكن الا منفذا لسياسة حكومته فى السودان فقام باصدار قانون المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية رغم الاعتراضات المصرية المتكررة .

وعندما وجدت الحكومة المصرية نفسها أمام الأمر الواقع عادت مرة أخرى تحاول اقامة جسور التفاهم مع بريطانيا ،

ففى خلال الفترة من ٦ مايو حتى ٢٨ مايو ١٩٤٨ عقدت عدة جلسات من المباحثات بين وزير الخارجية المصرية أحمد خشبة باشا ورونالد كامبل السفير البريطانى تناولت اجراء بعض التعديلات وتبادل وجهات نظر كل من الحكومتين المصرية والبريطانية بشأن قانون المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية ومناقشة الاصلاحات الادارية والتشريعية لهذا القانون دون التعرض لقضية السودان ذاتها أو مصيره .

وقد وافقت مصر على صدور القانون ومشروعه ما عدا بعض مواده خاصة تلك التى تتعرض لسلطات الحاكم العام المطلقة والتي وجدت مصر أن التوسع فيها لا يحقق الأهداف المرجوة لأبناء السودان ، كما تمسكت مصر بعدم ذكر وفاق ١٨٩٩ المصدق عليه فى معاهدة ١٩٣٦ فى ديباجة المشروع كأساس للنظام الادارى القائم بالسودان .

وقد انتهت المباحثات دون أن يصل الطرفان لنتيجة نظرا لاختلاف وجهات النظر حول مسئوليات وسلطات الحاكم العام ، وتمسك مصر بأن مساهمتها فى اعداد السودانيين نحو الحكم الذاتى وتقرير المصير على قدم المساواة مع الانجليز وبأن عدد المصريين فى المجلس التنفيذى مساو لعدد الاجليز من حيث العدد والمسئولية .

وقامت الحكومة البريطانية بالاعلان عن انتخابات الجمعية التشريعية فى نوفمبر ١٩٤٨ دون الحاجة لموافقة مصر التى كانت ظروفها السياسية غير المستقرة لا تؤهلها للوقوف بحزم أمام الاجراءات البريطانية ، نتيجة لحرب فلسطين وآثارها السلبية على جميع مناحى الحياة المصرية ، اذ خلقت دولة معادية على الطرف الشرقى لحدودها تساندها القوى الاستعمارية العالمية

فأثرت بلا شك على التواجد المصرى بالسودان واهتماماته المتواصلة منذ عشرات السنين .

وهكذا تكاتفت الظروف الدولية الخارجية مع الظروف الداخلية السيئة للبلاد مؤثرة على قوة الدفع للقرار المصرى تجاه قضية وادى النيل فبدأت الجماهير تنادى بالكفاح المسلح كطريق وحيد لتحقيق أمانيها القومية .

١ ــ طرح مبدأى الحكم الذاتى وحق تقرير المصير للسودانيين :

كان من الأهداف الرئيسية لبريطانيا سعيا وراء تحقيق أطماعها فى السودان هو محاولة فصله سياسيا عن مصر ثم الانفراد به بعد اقصاء شريكها الآخر ، فطرحت ما يسمى بحق تقرير المصير للسودانيين الذى اختلف فى تفسير معناه الأطراف الثلاثة : مصر وبريطانيا والسودان .

واختلفت الأطراف السودانية نفسها حول مضمون حق تقرير المصير فطبقا لما نشرته جريدة الأمة التى تعبر عن وجهة نظر حزب الأمة والناطقة بلسانه أن حق تقرير المصير هو الاستقلال التام عن مصر وبريطانيا ، فاذا لم تتحقق هذه الأمنية « فلتبقيا معا » وتناولت ما يشاع من أن بريطانيا ترغب فى الإنفراد بحكم السودان فقالت لعل اخواننا المصريين يعلمون المبادىء التى تحكم سياسة حزب الأمة وهى انه لا يريد للسودان استقلالا « أعوج » بحيث تترك مصر السودان ثم تنفرد به بريطانيا لتسوية بعض عشاق الحكم من الموالين لها . وان السودانيين يبغون الاستقلال التام عن الشريكين ثم نقرر نحن السودانيين علاقاتنا معهما على أساس مصالح السودان ، فاذا لم يتحقق الاستقلال التام فمن الأفضل أن تستمر الوصاية لمصر وبريطانيا معاً (١) .

ومن هذا المنطلق الحزبى لقطاع عريض من أبناء جنوب الوادى يتضح مدى الخوف من انفراد بريطانيا بالسودان بعد خروج مصر منه طبقا للمبدأ المطروح ، وهذا ما أكده حدس الساسة المصريين من خلال مراسلاتهم العديدة مع نظرائهم الانجليز من أن مصر لا تمانع فى منح السودانيين حق تقرير مصير بلادهم شريطة أن يتفق شريكا الحكم فى السودان على عدم تدخل أحدهما فى شئونه دون الآخر .

أما الحزب الوطنى الاتحادى بزعامة السيد على الميرغنى(٢) فنادى بالاتحاد مع مصر دون فرض التاج المصرى على السودان ، أما حزب الأشقاء فقد رأى الاندماج التام مع مصر وتحت التاج المصرى ، ولهذا أصبح التنازع فى الرأى وارداً فى توجهات الأحزاب السودانية حتى تقدم بعض الأعضاء المستقلين لمؤتمر الخريجين بمشروع قبلته الأطراف السودانية المتنازعة ينص على اقامة حكومة ديمقراطية حرة متحدة مع مصر ومتحالفة مع بريطانيا (٣ ، ٤) .

وفى مارس ١٩٤٦ توجه الى القاهرة وفد يمثل جميع الأحزاب السودانية لاجراء مباحثات بشأن وضع السودان وتقرير مصيره ، وأخفقت هذه المباحثات نتيجة لعدم قبول الساسة المصريين الا لبرنامج حزب الأشقاء المطالب باتحاد السودان مع مصر تحت تاج واحد (٥) .

وفى ٣٠ مايو ١٩٤٦ أرسل اسماعيل صدقى رئيس الوزراء برقية الى الحاكم العام للسودان بألا يتخذ أى اجراء من شأنه المساس بنظام الحكم فى السودان قبل اللجوء للحكومة المصرية للحصول على موافقتها ، وذلك حينما أعلن فى لندن أن حكومة السودان بصدد انشاء مجلس تشريعى ومجلس وزراء فى السودان

مخالفة نظام الادارة فى السودان طبقا لاتفاقيتى الحكم الثنائى ١٨٩٩ .

وجاء رد السكرتير الادارى للحاكم العام فى السودان ج. و. روبرتسون فى يونيو لينفى هذا الخبر (٦) لكن الحاكم العام مضى دون الالتفات للتحذير المصرى فى تنفيذ السياسة البريطانية المرسومة له فانعقد المؤتمر الأول لادارة السودان بغرض اشراك السودانيين بشكل أوسع فى الحكومة المركزية وذلك فى ٢٢ أبريل ١٩٤٦ وتشكل المؤتمر من السكرتير الادارى للحاكم العام ومعه ثمانية أعضاء من الانجليز العاملين بالادارة البريطانية فى السودان ، وثمانية أعضاء عن ممثلى المجلس الاستشارى لشمال السودان وستة عشر عضوا من السودانيين الممثلين للجهات الحكومية المختلفة (٧) ، وممثلون عن حزبى الأحرار والقوميين ، ولم يمثل الطرف الثانى للحكم الثنائى فى السودان وهو مصر تمثيلا يعبر عن الادارة المشتركة المتفق عليها ، كما رفضت بقية الأحزاب السودانية ومؤتمر الخريجين الدعوة لحضور المؤتمر أو المشاركة فى أعماله .

ولم يعمل الحاكم العام على اشراك أعضاء من جنوب السودان فى المؤتمر ليساعدوه فى الشئون المتعلقة بالجنوب ومشاركة أبنائه فى الحكومة المركزية المرتقبة وانشاء الدستور السودانى .

وخرج المؤتمر بعدة توصيات قام الحاكم العام بارسال صورة منها الى النقراشى باشا رئيس مجلس الوزراء لابداء رأيه فيها تمهيداً لعرضها على حكومتى الحكم الثنائى لاقرارها (٨) ، تمثلت فى انشاء جمعية تشريعية ومجلس تنفيذى كرغبة السودانيين فى حكم بلادهم ، ورغبة الحاكم العام فى تعديل دستور المجلس الاستشارى لشمال السودان لتدريب السودانيين على « فن

الحكم » ، والاضطلاع بمسئولياتهم ، على أن المجلس لم يكن الا وظيفة استشارية بحتة .

ولم يكن فى وسع أعضائه الادعاء بأنهم يمثلون الشعب السودانى تمثيلا صحيحا ، ولذا فقد رأى المؤتمر أن افضل وسيلة لتطوير المجلس الاستشارى لجعله أكثر تمثيلا لرغبات الشعب واعطائه قدرا أوفر من المسئولية هو تشكيل جمعية تشريعية تتألف من أعضاء سودانيين منتخبين ليمثلوا السودان بأكمله ولها وظائف تشريعية ومالية وادارية تؤديها بالاشتراك مع مجلس تنفيذى يشكل من جديد ويحل محل مجلس الحاكم العام الحالى (٩) .

واتفقت آراء المؤتمر على أن سلطات الجمعية التشريعية يجب أن تشمل السودان بأكمله — شماله وجنوبه — لكن كان من الصعب ايجاد أعضاء يمثلون الجنوب تمثيلا صحيحا ولذا فقد تم تعيين مديرين من مديرى الأقاليم الجنوبية لتمثيل أهالى الجنوب حتى يبلغوا درجة التقدم والتمدن مثل أهل الشمال وحتى يسهل فيما بعد اتباع سياسة تعليمية واحدة ، وتعليم اللغة العربية فى مدارس الجنوب وتحسين طرق المواصلات بينه وبين الشمال لتشجيع الانتقال بين أطراف السودان وتوحيد نظام درجات الموظفين .

واقترح المؤتمر أن تقوم الجمعية التشريعية بأداء مهامها بغرض ايجاد نظام للحكم البرلمانى على غرار النظام البريطانى مع المجلس التنفيذى الذى هو أشبه بمجلس وزراء يقوم برفع مشروعات القوانين للجمعية لكى تقر هذه القوانين بعد موافقة الحاكم العام بصفته السلطة التنفيذية العليا (١٠) .

ومن الواضح أن هذه الاصلاحات الدستورية التى كانت تنادى بتهيئة السودانيين ليحكموا أنفسهم بأنفسهم بمساعدة

بريطانيا وجهود الحاكم العام ، كان الهدف منها ازاحة مصر عن طريق السودان ، ولذا فقد رفضت الحكومة المصرية تحت ضغط الرأى العام هذه المشروعات فى نوفمبر ١٩٤٧ ثم رفضتها مرة أخرى فى مارس ١٩٤٨ (١١) ، ومع ذلك قام السير روبر هاو Robert Howe الحاكم العام الذى حل محل السير هيوبرت هدلستون بتحويل هذه الاصلاحات الى مشروعات بقوانين وافق عليها المجلس الاستشارى لشمال السودان بالاجماع فى ٩ مارس ١٩٤٨ (١٢) .

وبالفعل تشكلت الجمعية التشريعية فى أواخر عام ١٩٤٨ التى تعتبر أول مؤسسة تشريعية بالسودان من مائة عضو على أن يزاد هذا العدد لتمثيل البلاد تمثيلا كافيا حتى تعطى الفرصة لأكبر عدد من السودانيين للتمرس على شئون الحكم وافساح المجال لتمثيل زعماء العشائر والمثقفين من أبناء البلاد ، على أن يمثل السكان على أساس المديريات بحيث يكون العدد الذى يخصص من الممثلين لكل مديرية مبنيا على مقياس انتخابى يتركز على عوامل ثلاثة هى : عدد السكان بنسبة ٥٠٪ ، ومقدار الثروة بنسبة ٣٠٪ ، والتعليم بنسبة ٢٠٪ ، ويكون رئيس الجمعية أشبه برئيس مجلس العموم البريطانى ، وعلى أن يتم انتخاب الأعضاء والرئيس فى بادىء الأمر لمدة ثلاث سنوات يعاد فى نهايتها النظر فى هذه المدة مثلما حدث فى حالة المجلس الاستشارى لشمال السودان (١٣) .

أما المجلس التنفيذى فاقترحت الادارة البريطانية أن يضم ما بين عشرة واثنى عشر عضواً بخلاف الرئيس بحيث لا يقل عدد المقاعد المخصصة للسودانيين عن نصف المقاعد لتهيئة السودانيين ليصبحوا وزراء عن طريق الجمعية التشريعية من بين وكلاء المصالح الحكومية ، وان تكون حكومة البلاد فى المستقبل من الهيئتين التنفيذية والتشريعية معا (١٣ م) .

أما مجلس الحاكم العام فيتكون من أربعة أعضاء بحكم وظائفهم وهم : السكرتير الادارى والمالى والقضائى والقائد العام نفسه حيث ينص الدستور السودانى المقترح على أن تصبح السلطة النهائية بيده اذا ما جد خلاف بين المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية (١٤) .

ولم تكن مصر لتمانع فى أن يحكم السودانيون بلادهم ويكون لهم حق تقرير مصيرها ، ولكن كان لها وجهة نظر عبرت عنها حينما انعقد مؤتمر ادارة السودان بالخرطوم فى ٣١ مارس ١٩٤٧ حيث أرسل رئيس الوزراء محمود فهمى النقراشى الى الحاكم العام للسودان والسفير البريطانى فى القاهرة فى الثانى من يونيو من نفس العام يفيدهما بأن الحكومة المصرية تتمسك بوجهة نظرها الخاصة بوحدة مصر والسودان والتى تحقق للسودانيين رغباتهم فى ادارة شئونهم بما يرونه محققا لآمالهم ، وهذه المسألة ترتبط بالوضع السياسى للسودان الذى كان موضع نزاع بين مصر وبريطانيا عندما تقدمت به مصر لمجلس الأمن ، ويجب أن يؤخذ رأى مصر فى أى اجراء من جانب حكومة السودان ، وأن الحكومة المصرية ترى من الضرورى لها أن تتعرف على آراء الهيئات السودانية التى لم تشارك فى مؤتمر ادارة السودان والتى لم تستشر بشأن نظام الحكم فى بلادها (١٥) .

وكانت الحكومة المصرية بعد دراستها لتوصيات مؤتمر ادارة السودان ترى أن هذه التوصيات لا تحقق الغرض الذى قصدت اليه وهو التوسع فى اشراك السودانيين فى الحكومة المركزية ، وهذا لن يتسنى لهم الا عن طريق الاضطلاع بمسئولياتهم والنظام المقترح لن يفسح المجال لتمثيل السودانيين تمثيلا صحيحا ولا يشركهم فى مسئولية حكم بلادهم بأنفسهم ، وهذا يتضح من كيفية تشكيل الجمعية التشريعية فهى تتألف من سبعين عضوا : عشرة منهم معينون والباقون منتخبون .

ولكن طريقة الانتخاب أقرب الى التعيين منها الى الانتخاب الصحيح ، فان الأعضاء الذين يمثلون جنوب السودان يعينهم حكام الاقاليم ، أما فى الشمال فالانتخاب يتم بطريقة غير محددة وواضحة فى مناطق الأرياف ، وتختلف باختلاف المناطق ، وتخضع الى حد كبير لتأثير سلطات الادارة البريطانية (١٦) .

كما ان النظام المقترح خول للجمعية التشريعية سلطات ضيقة عكس السلطات الواسعة الممنوحة للحاكم العام ولمعاونيه الأربعة الذين يعتبرون أعضاء بحكم وظائفهم فى المجلس التنفيذى وكلهم من الانجليز (١٧) ، ومن مظاهر ذلك أن رأى الجمعية استشارى محض فى التشريعات التى تقدم لها وليس لهـا أثر محسوس فى وقف اى تشريع لا ترضى عنه ، حيث ان معظم هذه التشريعات « مستعجلة » لا تنظر فيها الجمعية قبل أن تصبح قوانين نافذة نظراً لأن مدة عملها خلال العام قصيرة لا تتعدى اربعة شهور فقط .

وطبقا للنظام المقترح فليس هناك نص يجعل رأى الجمعية قطعيا فى نظر الميزانية المالية بما فيها الضرائب فرأيها استشارى بحت حتى فى البنود المتعلقة بأبناء السودان كالتعليم والصحة .

أما الحاكم العام فقد منح سلطات واسعة فى التصديق على التشريعات المقدمة أو رفضها نهائيا (١٨) أما معاونوه الأربعة فلهم السيطرة التامة على أعمال المجلس التنفيذى فهم يقومون باختيار وكلاء المصالح السودانيين الذين يختار من بينهم الأعضاء السودانيون الستة فى المجلس التنفيذى ، وهؤلاء الأعضاء لا ترتقى مسئوليتهم الى المرتبة الأولى أسوة بالانجليز بل تابعون لهم ، ولذا فلن يتم تدريبهم على تحمل تبعات المسئولية كما تنادى الادارة البريطانية لكى يتولوا المناصب الرئيسية بعد انقضاء فترة تجربة المجلس وهى ثلاث سنوات . ثم ان النظام المقترح خلا من مجرد

الاشارة الى الحريات الدستورية وهذا أمر جوهرى بالنسبة للسودان المقبل على نهضة اجتماعية وسياسية ولضمان الحريات الشخصية وحرية الرأى والعقيدة والاجتماع والصحافة ، ولهذا فقد احتفظ الحاكم العام ومجلسه بنفس السلطات الواسعة واحتفظ الموظفون الانجليز بالمناصب الرئيسية والمهمة دون أى رقابة من جانب أبناء السودان أو من جانب مصر حيث خلت قوانين الجمعية من أى نص يشير اليها أو يجعلها تساهم فى هذه المسئولية بأدنى نصيب لابعادها نهائيا عن طريق السودان .

ولم يضم مؤتمر ادارة السودان عضوا واحدا من المصريين أو العاملين منهم هناك ، بل انه لم يضم أحزابا وفئات عديدة من الشعب السودانى وعلى رأسها مؤتمر الخريجين الذى يضم الطبقة المتعلمة السودانية التى يجب أن تكون على رأس الطبقات التى يجب استشارتها فى أمور بلادها وخاصة فيما يتعلق بالاصلاحات الدستورية وتولى مسئوليات الحكم ، ولهذا فقد تسلمت الحكومة المصرية مذكرة مهمة قام بتقديمها وفد من أبناء السودان يعبرون فيها عن رفضهم لتوصيات المؤتمر (١٩) .

ومن هذا المنطلق وحرصا على مصالح أبناء جنوب الوادى وحفظا لحقوق مصر فقد تقدم رئيس الوزراء محمود فهمى النقراشى بمذكرة للحاكم العام بالسودان فى ٢٦ نوفمبر ١٩٤٧ بألا يتم تنفيذ أى مشروعات سياسية بالسودان الا بعد موافقة مصر (٢٠) وقام الحاكم العام بابلاغ حكومته بنص المذكرة المصرية فى أوائل عام ١٩٤٨ ، وتوالت المراسلات بين الجانبين المصرى والبريطانى طوال النصف الأول من هذا العام ، الا أن ذلك لم يمنع الحاكم العام من المضى فى تنفيذ السياسة البريطانية المخطط لها بالسودان فقام باصدار قانون المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية لعام ١٩٤٨ ، ولم تقف اعتراضات مصر عقبة أمام المضى فى هذه السياسة (٢١) .

وعندما وجدت الحكومة المصرية أنها أمام أمر واقع عادت لتحاول مع لندن مواصلة الحوار الذى انقطع حيث جرت مفاوضات جديدة بين السفير البريطانى السير رونالد كامبل Sir Ronald Compbell وأحمد محمد خشبة باشا وزير الخارجية المصرية فى جو من السرية التامة بعيدا عن موجات السخط الشعبى المتابع للاجراءات البريطانية فى السودان ، وعن أحزاب المعارضة المترقبة (٢٢) .

٦ ـ محادثات خشبة ـ كامبل ونتائجها :

وخلال الفترة من ٦ مايو حتى ٢٨ مايو ١٩٤٨ وفى سبيل الوصول الى حل يرضى الأمانى القومية لأبناء وادى النيل ومجابهة ما عزمت عليه بريطانيا من المضى فى مشروع المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية للسودان بهدف التدرج بالسودانيين فى طريق الحكم الذاتى ، فقد ناقشت الحكومة المصرية توصيات مؤتمر ادارة السودان فى هذا الشأن وطلبت ادخال تعديلات جوهرية عليها تكفل للسودانيين أن يخطوا خطوات واسعة فى طريق الحكم الذاتى ، وتكفل لمصر أن تضطلع بالاشراف على تدريب ابناء جنوب الوادى على هذا الحكم ، وأصرت الحكومة على رايها بأنها لن تقبل هذه التوصيات الا اذا تضمن مشروع القانون الذى تعده حكومة السودان البريطانية هذه التعديلات .

وقد توخت الحكومة المصرية ألا تفوت على أبناء السودان أية فرصة للسير بهم فى طريق الحكم الذاتى ، وأن تظهر لهم فى كل مناسبة نواياها الحقيقية نحوهم ورغبتها الصادقة فى أن يتمتعوا بحقهم فى حكم أنفسهم دون تدخل خارجى ومع أن النزاع المصرى ـ البريطانى كان لا يزال معلقا امام مجلس الأمن فان مصر لم تمانع فى الاشتراك مؤقتاً مع بريطانيا لوضع أسس نظام

يمهد للسودانيين تقرير مصيرهم « وذلك حتى لا يكون تأخر البت في النزاع القائم .. سبباً في تأخير السودانيين أية فترة من الزمن عن السير في طريق الحكم الذاتي » (٢٣) .

ومن هذا المنطلق تشكلت لجنة ثنائية من احمد محمد خشبة باشا وزير الخارجية المصرية ، والسير رونالد كامبل السفير البريطاني في القاهرة لينظرا معا هذا المشروع وليرفعا توصياتهما في شأنه لحكومتيهما ، ولذا فقد اتفق الممثلان المصري والبريطاني على أن مباحثاتهما لن تتناول قضية السودان أو مصيره ، بل ستناقش الاصلاحات الادارية والتشريعية فقط .

وكان من بين المقترحات التي تناولها الجانبان : انشاء لجنة مصرية انجليزية سودانية دائمة للاشراف على تقدم السودانيين نحو الحكم الذاتي على ألا يكون لهم حق التمثيل على قدم المساواة مع المصريين والانجليز في بداية عمل اللجنة ولكن ينبغي أن يكون تمثيلهم تدريجيا كلما تثبتت نظمهم واستكمل الوزراء السودانيون سلطتهم الكاملة .

ثم تقدم الممثل البريطاني باقتراح لانشاء لجنة رقابة ثلاثية من ممثل واحد لكل من الحكومات الثلاث لتراقب مدى تقدم السودانيين نحو الحكم الذاتي الكامل وتتقدم من وقت لآخر بما ترى من توصيات الى الحاكم العام أو حكومتي مصر وبريطانيا ولا يكون لادارة الحاكم العام أي هيمنة على توصياتها الاستشارية البحتة على أن يقدم لها المعونات اللازمة والبيانات الخاصة بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن السودان ، وتتولى الحكومات الثلاث الاتفاق على أشخاصها .

لكن الجانب المصري رأى أن يمثل كل حكومة شخصين على أن يكون الممثلون عن الحكومة السودانية من أبناء السودان أنفسهم

ويكون رئيس اللجنة بالتناوب فيما بين مصر وبريطانيا ، ولأعضاء هذه اللجنة الحق فى الاتصال مباشرة بحكومتى البلدين دون الرجوع للحاكم العام ، على أن تعمل جاهدة على بلوغ السودانيين مراميهم فى الحكم الذاتى عن طريق احلال السودانيين تدريجا فى الوظائف محل غيرهم وايفاد البعثات للخارج لهذا الغرض الى جانب نشر التعليم وتنمية الموارد الاقتصادية وتنمية المجالس المحلية والبلدية مع العمل على دراسة الحقوق الأساسية للمواطن السودانى .

وقبل الجانب البريطانى مقترحات مصر واتفقا على : « النظر بعد ثلاث سنوات فيما هو الاجراء التالى الضرورى أو المرغوب فيه فى شأن الحكم الذاتى للسودانيين » (٢٤) .

وصيغت ديباجة المشروع نحو اصدار قانون بناء على رغبة مجلس الحاكم العام (٢٥) ، ينص على انشاء مجلس تنفيذى وجمعية تشريعية وتخويلهما سلطات تنفيذية وتشريعية لاشراك السودانيين فى الحكم اشراكا أوسع نطاقا ، ودون مساس من الحاكم العام بمسئوليته تجاه حكومتى مصر وبريطانيا طبقا لاتفاقيتى الحكم الثنائى ١٨٩٩ مؤيدة بما جاء بمعاهدة ١٩٣٦ من تقليده الرياسة العليا العسكرية والمدنية فى السودان ، وانه قد ساعد على اصدار قانون المجلس الاستشارى لشمال السودان عام ١٩٤٣ ، لنفس الغرض مع استشارة أشخاص لهم صفة تمثيلية فى حكم بلادهم .

وقد اعترض الممثل المصرى على ما جاء على لسان الوفد البريطانى من الاشارة الى اتفاقيتى الحكم الثنائى ومعاهدة ١٩٣٦ حيث أن الحكومة المصرية قد حددت موقفها بوضوح أمام مجلس الأمن بشأن نظام الحكم الحاضر فى السودان ومطالبتها بانهاء هذا النظام ، وأن اتفاقية الحكم الثنائى قد عقدت فى ظروف

خاصة ولأغراض محددة « وقد زالت هذه الظروف واستنفدت هذه الأغراض » ولهذا فان الاتفاقية أصبحت فى حكم المنقضى وعليه فلا يرتكز نظام الحكم فى السودان عليها ويجب أن « تتأكد لوادى النيل وحدته » .

وعلى الرغم من أن الممثل البريطانى بعد أخذ رأى حكومته ورأى الحاكم العام طلب ابقاء الفقرة التى تنص على التمسك « بوفاق ١٨٩٩ » والمصدق عليه فى معاهدة ١٩٣٦ باعتبارها الأساس الذى يقوم عليه النظام فى السودان . لكن الأمر استقر فى النهاية على عدم ذكر الوفاق فى الديباجة أو فى غيرها من مواد المشروع مع تمسك كل طرف برأيه الخاص فى هذا الوفاق واستمراره من عدمه ، والمعلن من قبل كل منهما أمام مجلس الأمن عام ١٩٤٧ .

وبعد الاتفاق بين الجانبين على ديباجة المشروع لم يكن هناك أى اعتراض من الجانب المصرى على صدور قانون المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية للسودان ما عدا بعض مواد المشروع وأهمها المادة (١٨) التى تنص على سلطة الحاكم العام فى فسخ أى قرار للمجلس ولو بأغلبية أصوات أعضائه وأحقية الحاكم العام فى أن يبذله بقرار فى نفس الموضوع ويكون نافذ المفعول مثل قرار المجلس تماما . الا أن الجانب المصرى طالب بقصر هذا الحكم على حالة الضرورة فقط مع قيام الحاكم العام بابلاغ قراره فى هذه الحالة الى الحكومتين المصرية والبريطانية ، وقد وافق الجانب البريطانى على هذه الاضافة (٢٦) .

واتفق الجانبان فى المادة (٢٨) على السلطات المخولة للحاكم العام فى وضع القواعد الخاصة باجراء الانتخابات وتنظيمها وادارتها ، وعلى أن يستشير لجنة الانتخابات التى اتفق الطرفان على تكوينها لهذا الغرض (٢٧) .

ولا شك أن الحكومة المصرية كانت حريصة على أن تعمل على تقليص سلطة الحاكم العام وألا تظل مطلقة دون ضوابط على حساب السودانيين والتواجد المصرى بالسودان الذى بدأ يضعف تدريجا يوما بعد يوم نجاح السياسة البريطانية فى استقطاب عدد كبير من السياسيين السودانيين بدعوى الحفاظ على الكيان والوجود السودانى ، والعمل على ارساء قواعد الحكم الذاتى وحق تقرير المصير للسودانيين وتصوير المصريين على أنهم انما يبغون فرض سيطرتهم وسطوتهم على أبناء جنوب الوادى .

كما نص المشروع فى مادته (٤٥) على أن تكون العربية والانجليزية هما لغتى التعامل فى الاجراءات الخاصة بالجمعية ، وقد طالبت مصر أن تكون اللغة العربية هى اللغة الأساسية احتراما لثقافة الشعب السودانى العربية ، مع استعمال الانجليزية عند الحاجة فى بعض الأحيان .

وأصبح للجمعية التشريعية الحق فى بحث جميع المسائل واصدار قرارات بشأنها عدا بعض المواضيع المحظورة التى لا بد من موافقة الحاكم العام قبل بحثها (٢٨) . أما عن القوانين التشريعية التى تصدر عن الجمعية فان المجلس هو المسئول عن وضع وتحضير كل قوانين الحكومة أو مشروعاتها للنظر أمام الجمعية ، ثم تعرض على الحاكم العام وباجازته يصير المشروع قانونا ، فاذا لم تجز الجمعية مشروع القانون فللمجلس أن يسحب مشروعه أو يقوم برفعه للحاكم العام مرفقا بتقرير يوضح وجهات نظر المجلس والجمعية ، فاذا ما وافق الحاكم العام بعد النظر فى التقرير على المشروع فانه يصير قانونا بموجب موافقته أما اذا أجازت الجمعية مشروع القانون بتعديلات لا يوافق عليها المجلس فللأخير أن يقوم بسحب المشروع أو يرفعه للحاكم العام بصيغته الأصلية المجازة من الجمعية ، فاذا ما وافق الحاكم العام عليه فانه يصير قانونا نافذ المفعول (٢٩) .

ويتضح من المادة (٣٠) التى تضمنها القانون المنشىء للمجلس والجمعية أن الحاكم العام سلب الى جانب سلطته التنفيذية جميع السلطات التشريعية للجمعية التشريعية وأصبحت اجازة القوانين أو مشروعاتها تتوقف على مدى موافقته عليها ، بل منحه الحق فى اصدار القوانين التى لم تجزها الجمعية أو المجلس .

ولذا فقد بين الجانب المصرى فى المباحثات بمناسبة هذه المادة أن القوانين يجب تقسيمها الى قسمين : قوانين مهمة وأخرى غير مهمة ، فأما المهم منها فليس للحاكم العام ولا لمجلسه أن يبت فيها ، ويرجع بشأنها للحكومتين المصرية والبريطانية ، أما طائفة القوانين الأخرى غير المهمة ، فما يعرض منها على الجمعية التشريعية وأجازته فلا حاجة للرجوع للحاكم العام بخصوصها للحكومتين . أما ما لم تجزه الجمعية التشريعية منها ففى حالة اصرار الحاكم العام على اصدار مثل هذه القوانين يقوم بالحصول على موافقة كل من الحكومتين المصرية والبريطانية معا (٣٠) .

وبذلك تضمن مصر وجود ضوابط قوية من جانبها تحد من سلطات الحاكم العام فيما يختص بالاصدارات التشريعية فى السودان .

أما المسائل التشريعية المحظور على الجمعية اصدار أى قوانين بشأنها فهى :

(أ) دستور السودان .

(ب) العلاقات بين حكومة السودان وحكومتى مصر وبريطانيا .

(جـ) العلاقات بين حكومة السودان وأى قوة أجنبية (٣١) .

وقد طلب الممثل المصرى اضافة المسائل الخاصة بجنسية السودانيين الى ما تقدم فوافق الجانب البريطانى على ذلك .

وهناك مسائل خاصة لا يتقدم العضو بتشريع بخصوصها الا بعد أخذ موافقة مسبقة من المجلس وهى : الدفاع عن السودان، والعملة والنقد ،ومركز الأقليات الدينية والعنصرية .

وعلى الرغم من القيود والضوابط التى حاول الجانب المصرى وضعها من خلال هذه المباحثات للحد من السلطات المطلقة التى عمل الجانب البريطانى على منحها للحاكم العام البريطانى ، فان مشروع القانون منحه بعض الاستثناءات والتحفظات لاصدار القوانين فى حالة عجز الاداة الدستورية ومنحه كذلك سلطة تغيير وتعديل قوانين أخرى .

ومن هذه الاستثناءات جواز استرداد الحاكم العام لنفسه جميع أو بعض السلطات المخولة للمجلس أو الجمعية اذا ما اقتنع فى أى وقت بأن حالة ما قد نشأت ولا يمكن معها أداء مهام ادارة حكومة السودان حسبما توجبه حالات الضرورة التى تعطيه الحق فى استرداد هذه السلطة بناء على اعلان يصدر عنه ، وعلى أن يقوم بتبليغ هذا الاعلان فورا لسفير المملكة المتحدة بالقاهرة « ولرئيس مجلس وزراء صاحب الجلالة ملك مصر » ، وقد طلب المثل المصرى حذف هذه المادة غير أن الجانب البريطانى أشار الى حالات الضرورة التى قد تستلزم بقاءها ، واتفق على تعديلها فقط بحيث لا يصدر الحاكم العام اعلانا جديداً باسترداد هذه السلطات (٣٢) قبل أن يخطر به كلا من حكومتى دولتى الحكم الثنائى بشرط أن يتلقى اخطارا بالموافقة على عدم اصدار الاعلان .

ولكن منح الحاكم العام السلطة المطلقة والحق فى اصدار الاعلان بموجب هذه المادة وبدون عرض الأمر على الحكومتين اذا

رأى أن حالة طارئة قد قامت فى أى وقت اذ « يستمر مفعول هذا الاعلان نافذا طيلة قيام هذه الحالة الطارئة » (٣٣) .

ومن هذا يتضح أن الحاكم العام البريطانى ظل رغم محاولات الحكومة المصرية هو سيد الموقف فى السودان وأن المحاولات ألتى تقوم بها بريطانيا مدعية ابتغاء صالح السودانيين ومنحهم حق تقرير المصير ، ما هى الا سراب أمام اصرارها على عدم منح المجلس التنفيذى أو الجمعية التشريعية كلا على انفراد أو مجتمعين أى سلطة أكثر من السلطات المخولة للحاكم العام شخصيا بموجب اتفاقية ١٨٩٩ م ومعاهدة ١٩٣٦ .

ولما اعترض المفاوض المصرى على هذا الاستثناء اتفق على منح الحاكم العام سلطات أخرى فى التغيير والتعديل لقوانين المجلس والجمعية فله أن يمد أو يعدل أو يغير جميع أو بعض مواد هذه القوانين بناء على توصية الجمعية وتصديق المجلس « متى اتضح له من وقت لآخر أن ذلك ضرورى لتحقيق تلك الأغراض »(٣٤).

ووصل الجانبان الى اتفاق فى جميع المسائل السابقة ، ووقفت المباحثات عند طريقة تكوين المجلس التنفيذى ونسبة تمثيل المصريين فيه ، اذ رأى الجانب البريطانى أن يتكون المجلس مما لا يقل عن اثنى عشر عضوا وما لا يزيد عن ثمانية عشر عضوا ، منح الحاكم العام سلطات واسعة فى تشكيل هذا العدد (٣٥) .

لكن الحكومة المصرية رأت أن يكون اشتراك المصريين فى اعداد السودانيين لتولى شئونهم على قدم المساواة مع البريطانيين بحيث يكون للمصريين من المركز والعدد ما للانجليز فى المجلس تحقيقا لمسئولية مصر فى اعداد السودانيين للحكم الذاتى . وفى ٢٦ مايو ١٩٤٨ تسلم الممثل المصرى من نظيره البريطانى ما يفيد موافقة الحكومة البريطانية على مطالبة الحاكم العام بتعيين اثنين من أعضاء المجلس الثلاثة الاضافيين (٣٦) . من بين المصريين

العاملين لدى الحكومة المصرية بالسودان ، فاذا رأت الحكومة أن شاغلى الوظائف الحاليين لا يصلحون لعضوية المجلس التنفيذى ، فلها الحرية فى تعيين موظفين آخرين أرقى منهم مؤهلا بديلا عنهم .

ورفضت بريطانيا قبول المقترحات المصرية بشأن مطالبة الحاكم العام بتعيين اكثر من اثنين من المصريين كأعضاء بالمجلس او أن ينشىء وزارات جديدة فى حكومة السودان يعهد بادارتها الى المصريين وتكون لهم عضوية المجلس بحكم وظيفتهم (٣٧) ، وهذا منطقى طبقا للسياسة البريطانية فى السودان .

وبعد مناقشات طويلة فى هذا الموضوع تسلم خشبة باشا كتاب السفارة البريطانية بالقاهرة المؤرخ فى ٢٨ مايو بموافقة بريطانيا على أن يدعى قائد القوات المصرية بالسودان لحضور جلسات المجلس عندما تبحث مسائل الدفاع ، كما طالبت فى حالة تساوى عدد الأعضاء البريطانيين والمصريين فى المجلس كنتيجة لاحلال السودانيين محل الموظفين البريطانيين « فان عدد الأعضاء المصريين فى المجلس يجب أن ينقص تبعا لنقص الأعضاء البريطانيين، فاذا ما خرج العضو البريطانى الأخير من المجلس خرج كذلك العضو المصرى » (٣٨) .

وقد انتهت المباحثات فى ٢٨ مايو ١٩٤٨ دون أن يصل الطرفان لنتيجة نظراً لتمسك مصر بأن يكون اشتراكها فى اعداد السودانيين لتولى شئونهم على قدم المساواة مع الانجليز ، وبأن يكون المصريون فى المجلس مساوين للانجليز من حيث المركز والعدد .

٣ — الاصرار على تنفيذ قانونى المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية :

ولكن بريطانيا لم يكن ليثنيها عن عزمها شيء فى سبيل المضى فى تحقيق مآربها بالسودان اذ أبلغ الحاكم العام الحكومة المصرية فى ١٥ يونيو ١٩٤٨ ، بأن قانون المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية لسنة ١٩٤٨ سيصبح نافذ المفعول من تاريخ نشره بجريدة حكومة السودان يوم ١٩ يونيو ١٩٤٨ ، رغم اعتراض الحكومة المصرية وابلاغها الحكومة البريطانية فى ٢٨ يونيو ١٩٤٨ بأن الحاكم العام بمقتضى ماخول له من سلطات ليس له الحق فى أن يصدر قانونا فيه مساس بالنظام الادارى والقانونى للسودان (٣٩) .

وقامت الحكومة البريطانية من جانب واحد باعلان انتخابات الجمعية التشريعية فى نوفمبر والتى بلغ مجموع أعضائها ثلاثة وسبعين عضوا (٤٠) أكثر من نصفهم من رجال الادارة الأهلية ، ومن هذا يتضح أن الجمعية التشريعية كانت حكرا على رجال الادارة الأهلية بالسودان الذين كانوا السند الحقيقى للنظام السياسى والادارى فى البلاد ، اذ كانوا قوة لا يستهان بها فى ذلك الوقت ، مما جعلهم يلعبون دوراً مهما فى حكم السودان فيما بعد ، كما لم يراع تمثيل أبناء المديريات الجنوبية الثلاث تمثيلا صادقا اذ اختير ثلاثة عشر عضوا منهم فقط (٤١) واستغل حزب الأشقاء السودانى المنادى بالاتحاد مع مصر هذا الموقف فقام بمقاطعة الانتخابات منذ البداية وتسيير مظاهرات تندد بالجمعية التشريعية وموالاة أعضائها للسياسة البريطانية التى لا تخدم مصالح السودانيين .

ومع أن حزب الأمة فاز فى الانتخابات واستطاع أن يهيمن على الجمعية فى ظل ظروف من الفوضى والاضطراب فقد انخفضت شعبيته نتيجة علاقته بالادارة المدنية البريطانية .

ومن ناحية أخرى أدت الظروف السياسية غير المستقرة فى مصر اثر حرب فلسطين ونتائجها السلبية على الحياة السياسية فى البلاد الى رغبة كثير من السودانيين الى الابتعاد عن الارتباط الوثيق بمصر وتشكل ما أطلق عليه اسم الجبهة الوطنية التى لم تناد بأكثر من وضع نظام الحكم الثنائى تحت التاج المصرى بمساندة السيد على الميرغنى (٤٢) .

وكانت لجنة الشئون الخارجية فى البرلمان قد أعلنت مطالبتها للحكومة فى ٣ مايو ١٩٤٨ باصدار بيان يؤكد وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى ، معضدة بمطالب الشيوخ الوفديين داخل الهيئة البرلمانية العليا الذين لم يجدوا صعوبة تذكر فى استقطاب زملائهم البرلمانيين من الأحزاب الأخرى خاصة عندما يتصل الأمر بموضوع وحدة وادى النيل .

ودعت اللجنة الحكومة لمساعدة السودان فى أن يكون له نظام دستورى يقوم على مبدأ وحدة شطرى الوادى وذلك بعد موافقة أبناء السودان ، لكن بريطانيا كانت هى الأسرع عندما أصدر الحاكم العام البريطانى بتفويض من حكومته مشروع الاصلاح الدستورى فى ١٩ يونيو ، ومضت السياسة البريطانية فى طريقها دون الالتفاف لاحتياجات الحكومة المصرية المتوالية أو المعارضين لهذه السياسة من أبناء السودان الحزبيين واللاحزبيين .

ولذا فقد وقعت الجماهير والأحزاب السودانية الداعية لوحدة وادى النيل فى صدام مستمر مع البوليس ، وبلغ من جراة الحكومة السودانية تحت القيادة البريطانية أن منعت المحامين المصريين الذين تطوعوا للدفاع عن القادة والسياسيين السودانيين المقبوض عليهم من السفر الى السودان .

واجتاحت المظاهرات القاهرة والإسكندرية ومختلف مراكز الوجهين القبلى والبحرى تعبر عن رفضها فصل بريطانيا لشطرى

وادى النيل وانتهاجها لسياسة التشدد والعنف مع الوطنيين السودانيين .

ولم تستطع مظاهرات الشارع المصرى أو السودانى الصاخبة ، والتى شارك فيها بنصيب كبير شباب الجامعة المصرية (٤٣) وتلاميذ المدارس ودفعوا فيها غاليا من أرواحهم ، أن تقف حجر عثرة أمام مرامى السياسة البريطانية ، وكذلك الحال بالنسبة لبيانات الأحزاب « الطنانة » وحملات الصحافة « العنيفة » . كل ذلك لم ينجح فى « تخويف » بريطانيا العظمى وجعلها تنحنى أمام مطالب « القومية » المصرية (٤٤) ، فبريطانيا تعرف مدى قوة الحكومة المصرية بل هى قادرة على « تحجيم » سياستها خارجيا وداخليا ، فقد كان من الصعب أن تحارب فى جبهتين فى آن واحد ، فى فلسطين وفى السودان وهو لا يزال حتى الآن جزءاً متمما لمصر وقطعة من وادى النيل فى نظر كل مصرى .

٤ ــ عمق الأزمة المصرية ١٩٤٨ :

وتضاعفت حدة الأزمة المصرية اثر هزيمة الجيوش المصرية على أرض فلسطين والفشل فى تحريرها بعد أن توالت الانتصارات العربية وخاصة من جانب القوات المصرية التى قاربت على مشارف تل أبيب (٤٥) وقد أبلى فدائيو الاخوان المسلمين بلاء حسنا فى هذه المعارك .

لكن اليهود كانوا قد استعادوا نشاطهم وقوتهم وواصلوا عدوانهم على المواقع المصرية منذ شهر أكتوبر حتى ديسمبر ١٩٤٨ (٤٦) وليستمر القتال بين القوات المصرية واليهود حتى ٧ يناير ١٩٤٩ عندما فرضت الهدنة الثالثة بين الجانبين (٤٧) حيث كانت الخطة الأنجلو أمريكية تقضى بتبنى عقد هدنة دائمة مع مصر .

وكان الضغط الأمريكي على الحكومة المصرية للذهاب الى رودس واضحا ومؤثرا لعقد هذه الهدنة الدائمة مع اسرائيل ولاقامة « سلام عادل » ، وذلك بعد أن حاولت بريطانيا احياء معاهدة ١٩٣٦ بمساعدة مصر عسكريا ضد العمليات الحربية الاسرائيلية داخل الأراضي المصرية واستغلال حاجة مصر الملحة للسلاح في هذه الآونة الحرجة ، لكن الضغوط الشعبية الواقعة على الحكومة لم تمكنها من التراجع في ضرورة تعديل المعاهدة بل الغائها اذا أمكن في سبيل تحقيق الاستقلال الوطني والجلاء عن وادي النيل (٤٨) اثر تفاقم حدة المشاكل الداخلية والخارجية للبلاد .

وهكذا تكاتفت كل الظروف الدولية والاقليمية والمحلية في خلق ذلك الكيان الغريب على المنطقة واقامة الدولة الاسرائيلية على الأرض العربية الفلسطينية . وفي ظل جو سياسي مضطرب وتخبط عربي وحسابات خاطئة (٤٩) وغياب التخطيط وافتقاد لهدف عربي واحد متفق عليه ، مع عدم وجود المعلومات الأولية الضرورية لمواجهة القوات الصهيونية دخلت الجيوش العربية دون تنسيق هذه المعركة ، وكان من الطبيعي أن تفشل في احباط مشروع التقسيم والحيلولة دون قيام الدولة اليهودية على الأرض العربية (٥٠) .

لقد كانت حرب ١٩٤٨ ، حربا قصيرة ظهرت فيها عوامل التدخل وتفكك وحدة العرب ومساعدات الغرب التي لا حد لها للكيان الصهيوني الجديد بالاضافة الى شحنات المواد الضرورية والأسلحة التي دلفت اليها من خلف الستار الحديدي وبصفة خاصة تشيكوسلوفاكيا ، وهذه المساعدات التي أرسلت لاسرائيل والتي كانت تتنافى مع قرارات الأمم المتحدة كانت كافية لقلب ميزان المعركة وضمان سيطرتها على أراض لها قيمتها ، وأخيراً وضعت

اتفاقيات الهدنة حداً للقتال . ولم تحل الحرب شيئاً من المشكلات الأساسية بين العرب واسرائيل ، ولا شك أن كل خطوة لتأسيس الدولة الصهيونية كانت « تحديا للعدالة » (٥١) .

واستطاعت بريطانيا أن تزرع الدويلة الجديدة « اسرائيل » في قلب العالم العربي وعلى الحدود المصرية ، والقوات البريطانية لا تزال رابضة على ضفاف القناة ، بل ان اسرائيل بعد هذه الجولة القصيرة مع العرب استطاعت أن تغزو الأراضي المصرية ذاتها وتتعمق في داخلها لمسافة عشرة أميال وحفر جنودها الخنادق حول العريش وسلمتها بريطانيا « أم الرشراش » المصرية (٥٢) دون قتال ، واستتبعت ذلك بمحاولات اضعاف الجيش المصري بعدم امداده بالأسلحة والعتاد اللازمين لتطويره وتنمية قدراته الحربية (٥٣) ، وكانت قد أجهضت من قبل محاولات مصر لتدويل قضية وادي النيل . ووقفت كل الدول الكبرى الى جانب التواجد الاستعماري البريطاني في منطقة الشرق الأوسط .

وعاد الجيش الى مصر في عام ١٩٤٩ بعد أن ظهر بوضوح البعد القومي في تفكير كثير من الضباط المحاربين في فلسطين وصارت هذه القضية محور اهتمام القضية الوطنية وجزءاً لا ينجزأ من قضية الجلاء وتحرير الوطن من براثن الاستعمار .

وعلى أرض فلسطين تبلورت الحقيقة الأساسية وهي أنها جزء لا يتجزأ من عالمها العربي الاسلامي والدفاع عنها مرهون باستراتيجية الدفاع عن تلك المنطقة الحيوية من العالم (٥٤) ، وأنه لا بد من ضرورة تغيير الأوضاع في مصر ، فالهزيمة كانت أعمق من « الأسلحة الفاسدة » التي استخدمت في الحرب ، بل انها عدة أخطاء تشابكت مع بعضها ، الاستعمار هو السبب الأصلي فيها ، فالحكومات والسراي المتعاونة معها هي الأداة التي

جعلت ابناء مصر يحسون المأساة كل ليلة على أرض فلسطين(٥٥) وأن ميدان الجهاد الأول لا بد أن ينبع من مصر (٥٦) .

ومما لا شك فيه أن حرب فلسطين كانت سبباً فى زيادة الوعى القومى لدى قطاع كبير من المصريين ، اذ أنها ساعــدت على تبلور الموقف الوطنى تجاه الاستعمار وتبادل الآراء والخروج من العزلة الفكرية التى عاشتها البلاد لفترة طويلة وخاصة خـــلال فترة الحرب العالمية الثانية .

وكان تضحية مصر بعدد كبير من خيرة شبابهـــا على أرض فلسطين ، سبباً فى احساس المصريين بأن بريطانيا وراء كل ما الم بالشعب المصرى وأنها مسئولة مسئولية كاملة عن قيام دولـــة اسرائيل وتعضيدها ، كما هى مسئولة عن تدهور الموقف السياسى والاقتصادى داخل البلاد ، ومن هنا كان الارتباط واضحـــا بين القضية المصرية والقضايا العربية وينمو يوما بعد يوم ، وكـــان أبناء مصر وهم يحاربون فى فلسطين لا ينسون أنهم تحت رحمة القوات البريطانية المرابطة على خط القناة والتى بوسعها أن تهدد خطوط امداداتهم الى مواقعهم بميدان القتال وتقطع خط رجعتهم لبلادهم .

وفى نفس الوقت ازدادت علاقة مصر بالسودان ارتباطا بعــد تمسك السياسة البريطانية بمشروع السودنة ومحاولة فصـــل شمال الوادى عن جنوبه وتلازمها مع المشروعات التى تهدف الى فصل جنوب السودان عن شماله ، وازدادت الحركة الوطنيـــة السودانية المقاومة لهذا التيار ، وازداد تمسكها بضرورة الوحدة مع مصر التى حارب مع أبنائها فى خندق واحد على الأرض العربية الفلسطينية (٥٧) .

وهكذا كان ابناء مصر يفكرون فى السودان وفى فلسطين وفى العالم العربى ومجابهة القوى المعادية ، الخارجية والداخليـــة

واستخدام السلاح كوسيلة للعنف لتغيير الواقع الأليم ، والتخلص من الاستعمار واعوانه فى الداخل (٥٨) . ولم يكن الموقف الداخلى أحسن حالا ، بل على العكس فقد اتخذ مجلس الوزراء المصرى برئاسة ابراهيم عبد الهادى الذى خلف النقراشى قرارا بمد حالة الطوارىء لمدة عام آخر ينتهى فى ١٥ مايو ١٩٥٠ (٥٩) .

وكان هذا دليلا على عمق الأزمة الداخليـــة التى تواجههـــا الحكومة السعدية وعجزها المطلق فى ادارة البلاد فاضطــرت الى تقديم استقـــالتها فى ٢٥ يونيو ١٩٤٩ . وكانت هزيمـــة الجيش المصرى أحد الأسباب التى عجلت بسقوط حكومة عبد الهادى (٦٠) وكشفت عن عجز وفساد الملكية المصرية بعد ما اثارت الصحافة قضية الأسلحة الفاسدة وكشفت عـــن كثير مـــن الشخصيـــات المختلسة والمنحرفة والمقربة الى ملك البلاد ، وعلى رأسهم أدمون جهلان ، واتضح أن مئات من الجنود والضباط استشهدوا فى هذه الحرب بسبب انحراف هذه القمة المرتشية .

وأحس الشعب بأن الملك هو المسئول عن تورط مصر فى هذه الحرب وعن هزيمتها (٦١) . ولم يكن لحكم وزارات الأقلية أن يستمر فى ظل موجات العنف والتطرف الوطنى المطالب بأن لا بديل عن الجلاء ، والابتعاد عن سياسة الملاينة والتهاون مع بريطانيا المتشبثة بالبقاء فى وادى النيل ، فاذا كان لنظام الحكم أن يستمر ويطول بقاؤه فعليه أن يقوم بتطهير نفسه ، اذ اعتقد الملك انه لن تقوم لحكومة الأغلبية الوفدية قائمة بعد آخر وزارة لها فى فبراير ١٩٤٢ وأنه باحتواء أحزاب اقلية تحت عباءة القصر قادر عـــلى النفاذ من خلالهم الى كافة مؤسسات الدولة لفرض حكمه المباشر ، وأنه بهم يصبح قادراً على تحطيم الوفد وتصفية أى تحرك شعبى نحو كرسى العرش .

لم يكن من الخفى على أعين الساسة الانجليز أن يلاحظوا مدى خوف الملك على عرشه وخشيته من احتمال حدوث محاولة « لزعزعة النظام أو لتحقيق وضع ثورى » ، وأن من المحتمل جداً وقوع قلق واضطرابات فى البلاد ما لم تتم انتخابات نزيهة بعدالة وحرية فى ظل الوزارة القائمة ، وما لم تبذل جهود حقيقية للمضى فى سياسة للاصلاح الاجتماعى (٦٢) ، والاصلاح الاقتصادى والسياسى وهى المطالب التى صارت ضرورية وملحة للجماهير العريضة من أبناء الشعب فى مواجهة ما أرادته القوى الحاكمة والرجعية من تصفية القضية الوطنية نتيجة فشلها فى ايجاد أى حل لهذه القضية وانتهاجها أسلوب الحل السلمى الذى صار ورقة خاسرة لا تساعد على تحقيق الجلاء عن وادى النيل . .

وبدأت الجماهير تطالب بالكفاح المسلح كطريق وحيد لتحقيق أمانيها القومية (٦٣) .

وكذلك فشلت القوى الحاكمة والرجعية فى تصفية حركة الجماهير اذ انتشرت التنظيمات السرية ، وظهرت الجماعات الارهابية رغم وسائل القمع التى مارستها الحكومة ، وفشلت كذلك فى تحطيم حزب الوفد الذى وجه اليه الدعوة مع بداية عام ١٩٤٩ للاشتراك فى الحكم لكنه رفض مشترطاً اجراء انتخابات حرة نزيهة فى ظل حكومة محايدة بعد أن ظل بمنأى عن السلطة لمدة خمس سنوات كاملة .

وفى يوليو ١٩٤٩ جىء بحسين سرى باشا رئيساً للوزارة (٦٤) بناء على رغبة الملك فى وزارة ائتلافية كان الهدف الرئيسى لها هو الاشراف على انتخابات مجلس النواب وتهيئة الأوضاع السياسية الداخلية المتفجرة والمتحفزة لاجراء المعركة الانتخابية التى باتت مضمونة الكسب للوفد بسبب مقت الجماهير لخصومه من أحزاب الاقلية وفشلها طوال السنوات الماضية

واطمئنانا لحكمه الذى سوف يتيح مجالا أوسع للجبريات (٦٥) وانتهاج أسلوب آخر تجاه القضية الوطنيـة يحقق آمـال هذه الجماهـير .

وبينما كانت حركة التعليم فى الشمال فى ركود (٦٦) فانهـا ظلت مهملة تماما فى الجنوب وقضى على كل محاولة من جـانب أبناء وادى النيل لاحياء الثقافة العربية الاسلامية إذ تقرر رفض مطالب مؤتمر الخريجين من قبل بتأسيس مجلس أعلى للتعـليم أغلبه من السودانيين وتخصيص ما لا يقل عن ١٢٪ من ميزانيـة الحكومة لأغراضه ، ووقف الاعانات البريطانية لمدارس الارساليات التبشيرية وتوحيد برامج التعليم فى الشمال والجنوب .

على أن التطور الذى حاولت بريطانيا ادخاله على الحكومة المحلية لايهام أبناء السودان انها تسعى لتحقيق رغباتهم الوطنية فى حكم أنفسهم عن طريق حق تقرير المصير لم يكن ليرضى الغرور الوطنى للسودانيين ، فاضطرت الادارة البريطانية أمام اشتداد المطالب الوطنية السودانية والمباحثات المصرية المتعـددة لنفس الغرض الى عقد مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧ لبحث وسـائل التعاون الممكنة بين أهل الجنوب والشمال وحضره زعماء القبائل الجنوبية .

وعلى الرغم من أن الادارة البريطانية سعت للخروج بتوصية بفصل الجنوب عن الشمال ، فان المؤتمر خرج بتوصية مضـادة تنص على تأهيل الجنوبيين ليساهموا مع أبناء الشمال عـلى الارتقاء بمستقبل السودان فى جميع الميادين وفشلت محاولات السير جيمس روبرتسون فى تنفيذ المخطط الاستعمارى البريطانى بفصل الجنوب وضمه الى كينيا أو أوغنده بعد أن اعترض عليه أغلبيـة زعماء الجنوب وفى عام ١٩٤٨ اضطرت الادارة البريطانيـة الى

اشراك الجنوبيين بعدد قليل فى الجمعية التشريعية السودانية ، بالاضافة الى ان الموظفين الانجليز قد حاولوا جاهدين اقناع الجنوبيين بأن أبناء الشمال سوف يستعمرونهم مستقبلا ويعاملونهم كما عاملوا آباءهم وأجدادهم معاملة الرقيق (٦٧) .

ومن هذا المنطلق كان « للسياسة الجنوبية » التى اتبعتها بريطانيا فىالسودان اثرها الكبير فى خلق مشكلة الجنوب (٦٨) التى لا تزال جذوتها متقدة حتى اليوم .

هوامش الفصل الخامس

(١) عن صحيفة المصرى ، عدد ٢٤ سبتمبر ١٩٤٥ .

(٢) تحالف معه حزب الأشقاء بزعامة اسماعيل الازهرى .

(٣ ، ٤) طالبت هيئة مؤتمر الخريجين فى ٣ أبريل ١٩٤٣ فى مذكرتها التى قدمتها لحاكم السودان كل من الحكومتين المصرية والبريطانية باصدار اعلان مشترك يمنح السودان حق تقرير مصيره بعد انتهاء الحرب لكن الحكومة السودانية ماطلت فى الرد على الخريجين : المصرى ، ٢٣ سبتمبر ١٩٤٥ .

(٥) المذكرات الكاملة لصلاح نصر ، مجلة المصور ، عدد ٢ فبراير ١٩٨٦ ، ص ٦٠

(٦) أوردت النبأ وكالة رويتر اللندنية :

رئاسة مجلس الوزراء : السودان (الكتاب الأخضر المصرى) ، ص ١٢٢ .

(٧) شارك فى أعمال المؤتمر السيد صديق عبد الرحمن المهدى ومحمد عثمان الهندى مرغنى .

(٨) رئاسة مجلس الوزراء : السودان ، المصدر السابق ، صص ١٢٣ ـ ١٢٨ .

(٩) صحيفة الرأى العام السودانية ، عددى ٢٣ ، ٢٤ فبراير ١٩٤٨ .

(١٠) رئاسة مجلس الوزراء : الكتاب الأخضر المصرى عن السودان ، مصدر سابق ، صص ١٣٨ ـ ١٤٢ .

(١١) وقام التيجانى عامر سكرتير الجبهة الوطنية السودانية المكونة من ٤٤ عضواً يمثلون جميع الأحزاب والطوائف والهيئات وذوى النفوذ بالسودان بهدف مساندة القضية السودانية على أساس الاتحاد مع مصر ، باصدار بيان الجبهة فى شهر ديسمبر ١٩٤٧ بغرض مساندة قضية الجلاء ووحدة وادى النيل : صحيفة الرأى العام السودانية ، عدد ١٣ يناير ١٩٤٨ .

(١٢) مارسيل كولومب : تطور مصر ١٩٢٤ ـ ١٩٥٠ ، ص ٢٧٢ .
صحيفة الرأى العــام السودانية ، عددى ٦ ، ١٨ مارس ١٩٤٨ .

(١٣) كان أعضاء المجلس الاستشارى لشمال السودان الذى تكون عام ١٩٤٣ ثمانية وعشرين عضوا : رئاسة مجلس الوزراء : السودان (الكتاب الأخضر المصرى) المصدر السابق ، صص ١٤٥ ـ ١٤٩ .

(١٣ م) رأفت غنيمى الشيخ (دكتور) مصر والسودان فى العلاقات الدولية ، ... تاريخ الانتخابات البرلمانية فى السودان ، صص ١١ وما يليها .

(١٤) رئاسة مجلس الوزراء : المصدر السابق ، صص ١٥٠ ـ ١٥٤ .

(١٥) رئاسة مجلس الوزراء : السودان : المصدر السابق ، ص ١٥٥ .

(١٦) نفس المصدر ، ص ١٦٥ .

(١٧) رئاسة مجلس الوزراء : السودان ، المصدر السابق ، ص ١٦٦
Documents on the Sudan, Op. Cit., pp. 16-20.
تظاهر ألوف من الوطنين السودانيين بشوارع الخرطوم هاتفين بسقوط الجمعية التشريعية وسقوط الاستعمار البريطانى والحكم الثنائى ، مطالبين بالحرية ومنادين بالكفاح المشترك بين الشعوب الحــرة :
صحيفة الرأى العــام السودانية ، عددى ٢ ، ١٠ أبريل ١٩٤٨ .

(١٨) حكومة السودان : تقرير عن ادارة حكومة السودان فى عام ١٩٤٩ . قدمه الحاكم العام لحكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة للحكومة الملكية المصرية ، ص ١٣ :

(١٩) المصدر السابق ، صص ١٦٦ ـ ١٧٠ .

(٢٠) المصدر نفسه ، ص ١٧١ :

(٢١) Documents on the Sudan, Op. cit., pp. 16, 20.

(٢٢) مارسيل كولومب : تطور مصر ١٩٢٤ ـ ١٩٥٠ ، مرجع سابق ، ص ٢٧٣ .

(٢٣) رياسة مجلس الوزراء : بيــان عن المحادثات التى دارت بين حضرة صاحب المعالى احمد محمد خشبة باشا (وزير الخارجية) وسعادة سير رونالد كامبل السفير البريطانى فى شأن مشروع قانون المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية للسودان (٦ مايو ١٩٤٨ ـ ٢٨ مايو ١٩٤٨) ، صص ١ ـ ٢ .

(٢٤) المصدر السابق ، صص ٢ ـ ٦ .

(٢٥) انشيء « مجلس الحاكم العام » سنة ١٩١٠ ليساعده في مباشرة سلطاته التنفيذية والتشريعية :
نفس المصدر ، ص ٧ ٠
(٢٦) المصدر السابق ، ص‌ص ٧ ــ ١٠ ٠
الأهرام ، عدد ١٩ يناير ، ١٩٤٧ ٠
(٢٧) المصدر نفسه ، ص ١١ ٠
(٢٨) المادة (٤٧) من مشروع المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية للسودان كما جاء في مباحثات خشبة ــ كامبل ٠
المصدر السابق ، ص ١٢ ٠
Documents on the Sudan ; Op. cit,. p. 23.
(٢٩) المصدر نفسه ، ص ١٣ ٠
(٣٠) نفس المصدر ، ص‌ص ١٣ ــ ١٤ ٠
(٣١) كما طلبت مصر تعديل صياغة الفقرات الثلاثة من مادة المشروع على وجه يحقق المصلحة المصرية ولم تعترض بريطانيا على هذا التعديل
(٣٢) فيما عدا الاعلان الصادر عنه يلغي به اعلانا سابقا بسلطة كانت ممنوحة له من قبل فلا يحتاج في هذه الحالة لموافقة كل من حكومتي مصر وبريطانيا
المصدر السابق ، ص‌ص ١٥ ــ ١٩٠
رئاسة مجلس الوزراء السودان (الكتاب الأخضر المصري) المصدر السابق ، ص‌ص ٢٣٠ــ٢٣٣ ٠
(٣٣) رياسة مجلس الوزراء : بيان عن المحادثات التي دارت بين خشبة باشا وروناالد كامبل ، مصدر ساق ، ص ١٩ ٠
رئاسة مجلس الوزراء : السودان (الكتاب الأخضر المصري) ، مصدر سابق ، ص ٢٣٤ ٠
(٣٤) رياسة مجلس الوزراء : محادثات خشبة ــ كامبل ، مصدر سابق ، ص ٢٠ ٠
(٣٥) المصدر نفسه ، ص ٢١ ٠
(٣٦) طبقا لما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة العاشرة في قانون المجلس ٠
(٣٧) المصدر السابق ، ص‌ص ٢١ ــ ٢٢
(٣٨) نفس المصدر ، ص‌ص ٢٢ ــ ٢٣ ٠
(٣٩) سمير المنقبادي (الدكتور) : تطور المركز الدولي للسودان ، ص ٦٧ ٠

(٤٠) من أعضاء الجمعية التشريعية نجد أن ٤٠ عضوا من رجال الادارة الأهلية ، ٢١ عضوا من الموظفين ، ٤ أعضاء من التجار ، ثم ٨ أعضاء من الاعيان :

تاريخ الانتخابات البرلمانية في السودان ، المصدر السابق ، ص ١٣ .

(٤١) عن أسماء أعضاء الجمعية المنتخبين والمختارين ووظائفهم انظر المصدر نفسه ، ص ص ١٤ ـ ١٦ .

(٤٢) الى جانب حزب الأشقاء والجبهة الوطنية المتحالفين مع الحزب الوطنى الاتحادى بزعامة اسماعيل الأزهرى ، ظهر فيما بعد تنظيم جديد هو الحزب الجمهورى الاشتراكى الذى أعلن بيانه فى ديسمبر ١٩٥١ معارضا الاتحاد مع مصر أو قيام ملكية مهدية ولكن نفوذه لم يكن مؤثرا فى مجرى الأحداث السياسية بالسودان :

المذكرات الكاملة لصلاح نصر ، المصور ، عدد ٧ فبراير ١٩٨٦ ، ص ٦٠ .

(٤٣) قتل اللواء سليم زكى (باشا) بينما كان يحاول على رأس قوة من البوليس أن يطرد طلاب كلية طب القاهرة المعتصمين بداخلها نحو الخارج :

مارسيل كولومب : تطور مصر ١٩٢٤ ـ ١٩٥٠ ، مرجع سابق ، ص ٢٧٤ .

Vatikiotis, P. J. ; The History of Egypt ; p. 364.

(٤٤) المرجع نفسه ، ص ٢٧٥ .

(٤٥) عن استعدادات مصر للحرب الفلسطينية يمكن الاطلاع على :

مضابط مجلس الشيوخ ، جلسة ١١ مايو ١٩٤٨ السرية .

F.O. 371/69191/162929/J 6903, From Sir Ronald Compbell, (٤٦).
Cairo to Foreign Office, October 22, 1948.

(٤٧) المصرى ، عدد ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ ، الأهرام عددى ٢٤ ، ٢٦ ديسمبر ١٩٤٨ .

(٤٨) استقبل ابراهيم عبد الهادى باشا رئيس الوزراء بعد اغتيال النقراشى السفير رونالد كامبل طالبا سرعة تقديم أسلحة ومعدات بريطانية لمصر .

محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، مرجع سابق ، ص ص ٩٤ ـ ٩٥ ، ٦٥٨ .

ويقول ابراهيم عبد الهادى أن وزيرا بريطانيا جاءه يعرض استعداد بريطانيا لمنح مصر المساعدات اللازمة تحت عباءة معاهدة ١٩٣٦ فرد عليه عبد الهادى بأنه لا يستطيع لأن المعاهدة تعتبر أنتقضت :

المضبطة الرسمية لمحاضر جلسات محكمة الثورة ، الكتاب الأول ، صص ٨٣ ـ ٨٤ ٠

(٤٩) عادل ثابت : الملك فاروق الذى غدر به الجميع ، ص ١٨٦ ـ ١٨٧ ٠ اخر ساعة ، عدد ١٥ فبراير ١٩٥٠ ، المصرى ، عدد ٢٢ مارس ١٩٥٠ ٠

(٥٠) مذكرات محمود رياض : الأمن القومى العربى بين الانجاز والفشل الجمهورية ، عدد ١٩ أغسطس ، ١٩٨٥ ٠

(٥١) ا٠هـ٠ هتشيسون : الهدنة الدامية ، صص ٩٨ ـ ٩٩ ٠

(٥٢) أصبحت سيناء ايلات الاسرائيلى فيما بعد ٠

(٥٣) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، صص ٩٣ ـ ٩٦ ٠

(٥٤) فؤاد مطر : بصراحة عن عبد الناصر ، صص ٩٨ ـ ٩٩ ٠

(٥٥) محمد نجيب : كلمتى للتاريخ ، صص ٢٢ ـ ٢٣ ٠

أحمد محمد الحوفى (دكتور) : بطولة وبطل ، صص ٨٤ ـ ٨٥ ٠

(٥٦) على أرض فلسطين نشطت خلايا الضباط الأحرار ، وبعد أن انتهت الحرب وعاد الجيش الى مصر رأى الصاغ جمال عبد الناصر ضرورة تنظيم صفوف الضباط بعد أن فقدت الكثيرين من أعضائها فى ساحة القتال ، وأدرك جمال بوضوح أن بوابة مصر للتحرر هى فلسطين وأن تحرير مصر كفيل بتحرير فلسطين :

محمد أنيس (دكتور) : قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، دراسة بمجلة الكاتب ، عدد نوفمبر ١٩٦٥ ، ص ٢١ ٠

فتحى رضوان : حوار سياسى ، مجلة العربى الكويتية ، عدد فبراير ١٩٨٨ ، ص ٦٨ ٠

(٥٧) جلال يحيى (دكتور) العالم العربى الحديث منذ الحرب العالمية الثانية ، مرجع سابق ، صص ٤٦٦ ـ ٤٦٧ ٠

(٥٨) المرجع نفسه ، نفس الصفحات ٠

(٥٩) كان مقدرا لها أن تستمر فترة حرب فلسطين فقط ٠

(٦٠) المضبطة الرسمية لمحاضر جلسات محكمة الثورة ، الكتاب الأول ، صص ٧٩ ـ ٩٠ ، ١٤٢ ، ١٤٥ ٠

(٦١) سيرانيان : مصر ونضالها ، ص ٢١٤ ٠

عن دور الملك فاروق واشتراكه فى جلب الأسلحة الفاسدة للجيش المصرى ٠

جمال حماد : دراسة عن قضية الأسلحة الفاسدة ودور الملك فاروق ، مجلة اكتوبر عددى ١٨ ، ٢٥ فبراير ١٩٩٠ ٠

عادل ثابت الملك فاروق الذى غدر به الجميع ، ص ص ١٨٦ ـ ١٨٧ .

(٦٢) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، مرجع سابق ، ص ٦٦٧ .

(٦٣) المرجع نفسه ، نفس الصفحة .

(٦٤) كان حسين سرى يتمتع برضاء الملك وقد تولى الوزارة قبل حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ . وقد بادر بفض الائتلاف فى وزارته هذه بتقديم استقالته . ثم كلفه الملك بتشكيل وزارة محايدة فى ٣ نوفمبر ١٩٤٩ تتولى الاشراف على المعركة الانتخابية المقبلة :

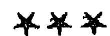
طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ، ص ٢٧٧ ، ٢٨٧ ٢٩١ ، ٢٩٨ .

(٦٥) المرجع نفسه ، نفس الصفحات .

(٦٦) أهمل التعليم العام بصفة عامة والتعليم الدينى بصفة خاصة من جانب الحكومة السودانية : المصرى ، عدد ٧ يناير ١٩٤٧ .

(٦٧) السياسة الدولية ، عدد أكتوبر ١٩٦٥ .

(٦٨) يونان لبيب رزق (دكتور) . الدراسة السابقة عن جنوب السودان ، السياسة الدولية ، عدد أكتوبر ١٩٦٩ .



الفصل السادس

مباحثات مصر وبريطانيا ١٩٥٠ ــ ١٩٥١
والفشل فى معالجة
قضيتى الجلاء ووحدة وادى النيل

١ ــ محاولات الوفد الأخيرة لحل القضية .

٢ ــ المذكرات المتبادلة وبدء المباحثات .

٣ ــ مباحثات صلاح الدين ــ بيفــن .

٤ ــ الخلاف حول موضوع الدفاع المشترك .

٥ ــ استئناف المباحثات .

مباحثات مصر وبريطانيا ١٩٥٠ — ١٩٥١
والفشل فى معالجة قضيتى الجلاء ووحدة وادى النيل

مع بداية عام ١٩٥٠ وفى الثالث من يناير أجريت الانتخابات وفاز الوفد بالأغلبية الساحقة فى انتخابات حرة أشرف عليها حسين سرى باشا بعد تشكيله لحكومة محايدة انتقالية لهذا الغرض فى نوفمبر ١٩٤٩ ، ورغم تخطيط القصر بالا يفوز حزب مصرى واحد بأغلبية تسمح له بالانفراد بالحكم ، فقد ادار سرى باشا عملية الانتخابات بطريقة مستقلة عن تخطيط القصر ، وتمكن من اقناع الملك بامكانية التعاون مع الوفد بعد أن اقصى عن الحكم منذ عام ١٩٤٤ (١) .

وبدا أن قيادة الوفد الجديدة لم يعد بها حاجة الى العنف مع ملك البلاد الذى لم يعد له من سند يركن اليه فى هذه الآونة، وأن احتواءه اضمن لبقاء الوفد فى الحكم أطول مدة ممكنة بعد طول حرمان بدلا من استفزازه والمخاطرة بدستور ١٩٢٣ الذى يمثل أساس النظام القائم (٢) .

والواقع أن الوفد قد تغير بالفعل وصار جاهزا للتعاون مع القصر ، فخلال السنوات الست الفائتة تعرض لتغييرات كبيرة مست تركيبه وهيكله اذ دلفت الى صفوفه عناصر جديدة وصارت جزءا من هيكله وتكوينه الى جانب قدامى الوفديين وهم الركيزة الأساسية للحزب (٣) .

وكان على الوفد بتكوينه الجديد الا يعير للخلافات الحزبيـــة التفاتا ، فانه لم ينتصر فى هذه المعركة بنفسه فقط كما كان يحدث من قبل ، ولكنه انتصر بجماهير الشعب التى وقفت وراءه تساندة وتمنحه الثقة من أجل تحقيق مطالبها بانتهاج سياسة جديدة تحقق آمالهما فى الجلاء والاستقلال التام وطموحاتهـا فى حياة حـره كريمـــة .

ولذا كان على الوفد القديم أن يفرز وفدا جديدا يحمل خبرات الماضى وتقاليده الايجابية ويتطور بها ليخوض المعركة الجـديدة التى تتطلب منهجا جديدا لتحقيق الاستقلال السياسى والاقتصادى والاجتماعى اذ طرحت على عاتقه المشاكل المزمنة التى أفرزتهـا أحداث ما بعد الحرب العالمية الثانية وعمقتها داخل المجتمـع المصرى النكسة العربية فى فلسطين والممثلة فى المشكلة الدستورية التى تجسدت فى استبداد الملك واستفحـال نفوذه نتيجـة لطول فترات حكم وزارات الأقلية التى سمحت له بذلك ، والفساد الذى استشرى ، واستغلال النفوذ ، واتخاذ الوظائف مصدرا للاثراء من خلال علاقة الادارة الحكومية بالشركات وكبار الملاك ، وهى أهم ملامح المشاكل الاجتماعية ، الى جانب المشاكل الاقتصادية المتمثلة فى انخفاض الأجور والمرتبات وارتفاع نفقات المعيشـة واختلال التوازن فى توزيع الدخل القومى ، وتضخم الميزانيـة الحكومية والاسراف فى فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، والبطالة المستمرة (٤) .

ولم تزل المشكلة الوطنية الأولى وهى الجلاء غير المشروط عن البلاد حتى الآن تترنح بين موائد المفاوضات والمباحثات دون حل ، والأمل فى القضاء على الارهاب لا يزال قائما ، مع العمـل على حل المشكلة الديمقراطية بتوسيع رقعة مساحة الحريـات السياسية (٥) .

لكن الحماسة التي توبلت بها حكومة الوفد جماهيريا بدأت تفتر رويداً رويداً بعدما لاح لها أن نشاط الحكومة بالنسبة للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية صار عاجزا عن مواجهة تلك المشاكل فانحازت الوزارة فى سياستها العملية انحيازا صريحا الى ما يحقق مصالح كبار الملاك والرأسماليين ، وتيقنت الجماهير المطحونة عن اقتناع بالموقف الطبقى للحكومة ووقوعها فى أحضان كبار الملاك وارتباط المسيطرين عليها بمصالح هؤلاء الملاك (٦) وتأجج السخط نتيجة المعاناة الطاحنة من الغلاء وزيادة الفوارق الرهيبة بين الطبقات نتيجة تكوين الثروات السريع بالطرق غير المشروعة والانفاق الترف العريض ، ولم تفلح دون شك مشروعات الاصلاح الاجتماعى التى حاولت الحكومة تبنيها فى اقامة صرح أقرب ما يكون الى العدالة (٧) .

وخيبت الحكومة الوفدية الآمال المعقودة عليها بعد أن تولت السلطة وصارت الوعود الانتخابية — بالقضاء على « نظام حكم الاستبداد والطغيان » والعمل على انسحاب القوات الانجليزية من البلاد ، وعلى وحدة مصر والسودان ووعود الاصلاح الاجتماعى والاقتصادى ، والقضاء على نظم حكم الارهاب والرجعية التى سادت خلال سنوات حكم السعديين المتهم فى هزيمة فلسطين (٨) وتقاعسه من أجل وحدة وادى النيل — ما هى الا وعود « ديماجوجية » أو دعائية ليس الا .

ورغم الافراج عن معظم المعتقلين السياسيين الذين بلغ عددهم حتى أوائل عام ١٩٥٠ ما يقرب من ثلاثة آلاف معتقل سياسى معظمهم من الاخوان المسلمين والوفديين اليساريين واعضاء الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى وغيرهم ، مع اجراء بعض الإصلاحات السطحية ، فان الحكومة لم تتمكن من تعميق هذه الاصلاحات وتحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ورفع مستوى المعيشة المتدهور (٩) .

ولذا فقد نهض العمال من جديد يخوضون النضال من أجل حقوقهم السياسية والاقتصادية وعمت مصر كلها تقريبا — فى شهر مارس — الاضرابات ، وكانت مطالب العمال تتضمن الى جانب حقوقهم الاقتصادية بعض المطالب السياسية وعلى رأسها الجلاء التام والفورى للقوات البريطانية من وادى النيل والغاء معاهدة ١٩٣٦ ، وقامت حكومة الشعب باخماد هذه المظاهرات فى القاهرة والاسكندرية بواسطة قوات البوليس والجيش واحتلت الدبابات بعض المصانع وكانت نتيجة الصدامات المتوقعة هى سقوط العديد من الضحايا .

كما شهدت القاهرة فى النصف الثانى من عام ١٩٥٠ المظاهرات الضخمة المشتركة للعمال والطلبة والتى انتقلت الى الاسكندرية وبورسعيد وغيرهما من المدن الأخرى حيث طالب المتظاهرون بالغاء المعاهدة والجلاء غير المشروط (١٠) ، وعدم الدخول فى مفاوضات عقيم مع بريطانيا لن تؤدى الا الى اطالة أمد الاحتلال الأجنبى وتقييد حرية البلاد .

١ — محاولات الوفد الأخيرة لحل القضية :

كان الوفد لا يزال يؤمن بوسيلة المفاوضات لبلوغ الاستقلال وجلاء القوات الأجنبية خاصة وهو يتربع على كرسى الحكم ، ولم يكن هذا رأيه عندما كان يقف فى صف المعارضة ، اذ أن الجوهر الطبقى لكثير من القيادات الوفدية كانت تعكس هذا المفهوم وترى انه ببعض التنازلات وعقد اتفاقية جديدة مع بريطانيا لضمان الدفاع عن مصر ، واجراء قدر من الجلاء يكفى لاظهار أن الاحتلال قد انتهى أمام أعين المصريين (١١) ولتأمين مصالح كبار الرأسماليين فى البلاد . لكن الجماهير المصرية — من خلال تنظيماتها وتياراتها الوطنية وما كانت تبثه الصحف القومية بجميع انتماءاتها وتغذى به أوار حركة الكفاح الوطنى — قد حددت موقفها بوضوح

وانحازت ضد التواجد الاجنبى على أرض مصر ، ورفض بقاء القواعد العسكرية بها ، والوقوف ضد أى محاولة لربطها بالأحلاف العسكرية ثنائية أو جماعية ، وزاد الاقتناع بعدم جدوى المفاوضات كأسلوب عملى لتحقيق الأهداف الوطنية .

ولم يكن يخفى على زعامة الوفد ممثلة فى مصطفى النحاس باشا والقيادات التقدمية بالحزب أن الكتلة السياسية العريضة من الشعب المصرى لا تطالب بالجلاء وحده ولكنها ترفض التورط مع الدول الكبرى فى اتفاقات الأحلاف العسكرية مع أن بعض قادته الآخرين قد رأوا أنه لا بأس من عقد هذه الاتفاقات اذ أن خطة الاستعمار الجديد بزعامة القوة الجديدة وهى الولايات المتحدة والامبراطورية البريطانية الذابلة تبلورت منذ فترة ما بعد الحرب فى تكوين حلف عسكرى فى منطقة الشرق الأوسط تكون مصر محوره ، وكان رأى الانجليز أن عودة الوفد تهيىء لهم الفرصة للوصول الى اتفاق يحقق أهداف السياسة البريطانية عن طريق التعاون مع الاتجاه الممثل للرجعية ومصالح كبار الملاك الزراعيين والمسيطر على جزء مهم من القيادة الوفدية والذى لم ير أى ضير عليه فى التعاون مع الانجليز ، اذ كان أصحاب هذا الرأى يقفون فى مواجهة أصحاب الرأى المتشدد والمطالب بالكفاح المسلح وضرورة الجلاء دون شروط .

وقد وجدت القيادة الوطنية الوفدية التى تقتصر وسائل كفاحها على النشاط السلمى المشروع عن طريق التفاوض تعضيداً من الفئات الوطنية التى تريد السير فى الطريق حتى نهايته دون الخضوع لأى تنازلات والتحرك من خلال الامكانيات المحدودة فى مواجهة الوجود القوى لقوات الاحتلال التى تلوح باستخدام القوة عند اللزوم (١٢) ، اذ طرأ على الموقف بالنسبة للعلاقات المصرية البريطانية عاملان جديدان .

أولهما أن الانجليز لم يعد يهمهم التباحث من أجل الجلاء لذاته بعد أن ضاع عليهم امكان نقل قاعدتهم العسكرية الى فلسطين بعد تمكن اليهود منها وانشاء دولتهم متنكرين لمساندة بريطانيا لهم ، وأصبح على وزارة الوفد أن تواجه التصلب البريطاني بالنسبة للجلاء ذاته وليس فى طريقة تنفيذه كما كان الشأن فى المفاوضات السالفة (١٣) .

وثانيهما أن نشأة دولة اسرائيل صارت خطراً جديداً يهدد الأمن القومى المصرى ، ولم يعد الوجود الاسرائيلى يمثل خطراً على فلسطين وحدها ، مما أدى الى أن تضع الحكومة المصرية فى اعتبارها مهمة تعزيز قوة الجيش المصرى (١٤) وتحديثه لضمان سيادة واستقلال القرار المصرى فى مواجهة التشدد والتعنت البريطانى .

وقد أكد مصطفى النحاس باشا رئيس الوزارة على توجيهات سياسة الحكومة المصرية حينئذ فى خطاب العرش الأول لوزارته فى ١٦ يناير ١٩٥٠ (١٥) قائلا : « لن تفتر حكومتى فى بذل أصدق الجهود وأمضاها ليتم الجلاء العاجل عن أرض الوادى بشطويه وتصان وحدته تحت التاج المصرى من كل عبث أو اعتداء » وأشار الى امكان التفاهم مع بريطانيا حول مبدأ التحالف الذى تسعى اليه للدفاع عن منطقة الشرق الأوسط ، وأن الحكومة المصرية يهمها أن يستتب الأمن الدولى فى هذه المنطقة المهمة طبقا لميثاق الأمم المتحدة وفى حدود المساواة التامة بين الدول وطبقا لمصالحها الاستراتيجية وما يصون كرامة مصر (١٦) .

وأضاف النحاس باشا الى بعدى القضية الوطنية : الجلاء ووحدة وادى النيل ، بعداً ثالثاً صار جزءاً لا يتجزأ من هذه القضية أثر حرب فلسطين ١٩٤٨ وهو المشكلة الفلسطينية فقال : « ان الكارثة مهما عظم هولها ، فلن توهن عزائم العرب أو تزعزع

ايمانهم بفلسطين العربية وبضرورة رفع الظلم عنها .. » ثم تحدث عن الجامعة العربية (المظهر الرسمى الوحيد لقضية الوحدة العربية) ، وعزم الحكومة المصرية على تجديد العناية بشئونها وتثبيت دعائمها قائلا : « ولن يكون ذلك عسيرا اذا استوحت الحكومة العربية رغبات شعوبها وجعلت المصلحة العربية وحدها هى العليا » (١٧) .

ومع بداية شهر مارس ١٩٥٠ استعدت مصر للدخول فى مفاوضات مباشرة مع بريطانيا على أساس وحدة وادى النيل تحت التاج المصرى كما أكد النحاس باشا فى خطاب العرش ، ولذا فقد مهدت الحكومة المصرية لتوحيد كلمة أبناء جنوب الوادى حتى لا تتشتت الجهود السياسية أمام الجانب البريطانى ، وجرت عدة اتصالات مع زعيمى الأغلبية الشعبية السودانية ، المهدى والميرغنى ساهم بقدر كبير فيها أحد رجال الأعمال اليونانيين (١٨) .

لكن هذه المساعى لتقريب وجهات النظر المصرية السودانية ارتطمت بموقف المهدى (باشا) الذى أصر على حق السودانيين فى تقرير مصيرهم بأنفسهم فى استفتاء عام ، واقترح الوسيط اليونانى بعد مداولات مع المهدى ، أن يقوم مسئول مصرى بزيارة السودان واجراء مباحثات معه باسم الحكومة المصرية ولذلك فقد تأجلت مسألة التاج المشترك الى أن تتم المباحثات الرسمية المقترحة بعد زيارة المهدى لمصر (١٩) .

وظل الموقف محاطا بالغموض لمدة ثلاث سنوات وانشغلت فيها مصر بقضية فلسطين العربية بعد أن تخلى مجلس الأمن عن الفصل فى قضية الجلاء ووحدة وادى النيل ، حتى أوعزت بريطانيا الى دعاة الانفصال فى السودان أن يحاولوا الاتصال بالحكومة المصرية للوصول معها الى اتفاق مباشر ، بعد أن شعرت بريطانيا بأن النشاط بدأ يدب بين القاهرة والخرطوم ، وبدأت الأمور تسير فى مجراها الطبيعى .

ونتيجة لدفع السياسة البريطانية آنذاك فقد قام السيد عبد الله خليل (بك) زعيم الجمعية التشريعية فى السودان بمقابلة النقراشى باشا وابداء وجهة نظره فى قضية وحدة الوادى تحت التاج المصرى فرفض النقراشى مبدأ المساومة فى مسألة الوحدة التى يجمع عليها الشعبان الشقيقان (٢٠) لكن المهدى كان يرحب بالاتفاق مع مصر قائلا : « نحن نطالب بالاستقلال دون أن نبغى معاداة مصر ، وهذا حق لنا » أما نجله السيد صديق رئيس حزب الأمة الداعى الى الانفصال فقال : اننا نرحب بالاتفق مع مصر ، وتنظيم مشروعات الرى وتأمين مصر على مصالحها ، ولكن هناك شيئا واحدا لن نقبله أبدا وهو التاج المشترك ، أما القوات البريطانية المتمركزة بالسودان فانها لن تتيح الحرية الكاملة للاستفتاء الذى يبغيه الحزب ، وحمل السيد صديق المهدى مصر وحدها المسئولية الكاملة قائلا : ان المصريين هم الذين جلبوا علينا القوات الانجليزية الموجودة بالسودان الآن « وعليكم ايها المصريون يقع عبء اخراجها » ، أما القوات البريطانية المتواجدة بمنطقة القناة فضرورة عسكرية للمحافظة على السلام فى منطقة الشرق الأوسط ضد الخطر الشيوعى .

أما أنصار وحدة وادى النيل فلهم رأى آخر فقال الشيخ أحمد عبد الله وكيل السيد المبرغنى (باشا) : « علام التهافت من جانب السياسيين المصريين على الاتفاق مع المهدى ؟ » ، اننا نرحب باجماع الشعب السودانى على وحدة الوادى تحت تاج « الفاروق » فاذا تم الاتفاق على هذا الأساس فأهلا بالانفصاليين ، اننا نتعجب لاحتضان مصر للهمدى على حساب الوحدويين (٢١) .

كما أيده فى قضية الوحدة اسماعيل الأزهرى قائلا : ان مشكلة الوادى لن تحل بالمفاوضات مع بريطانيا ، وأن الانفصاليين يحاولون الآن تصحيح أخطائهم فالانجليز لا يؤيدون محاولة التفاهم بين الانفصاليين والوحدويين حتى لا يتم التقارب مع مصر .

ونادى الأزهرى باقامة جمعية تأسيسية بدلا من الجمعية التشريعية تضع دستورا جديدا للسودان ، وهذه الجمعية يساهم فى وجودها كل من السودانيين ودولتى الحكم الثنائى مصر وبريطانيا بحيث تكون نواة للدستور السودانى . ويقول الأزهرى : ان مطالبنا هى وحدة وادى النيل تحت التاج المصرى وأن يحكم السودان من الخرطوم كما كان يفعل محمد على وأحفاده وأن يكون لمصر والسودان جيش واحد، وأن تكون سياسة مصر الخارجية ملزمة للشطر الجنوبى (السودان) ، أما الحكم الداخلى فيقع على عاتق أبناء السودان من عاصمتهم الخرطوم .

أما فى حالة جلاء الانجليز عن منطقة القناة ، وزوال التواجد العسكرى البريطانى فى شمال الوادى دون جنوبه فانه فى هذه الحالة تكون المسألة السودانية باقية دون حل ويكون الجلاء واستقلال مصر منقوصا ، وأكد الأزهرى على أن رئيس الوزراء مصطفى النحاس لن يتردد فى رفض الجلاء عن شمال الوادى فى حالة بقاء الاحتلال البريطانى لجنوبه ، وأن النحاس يتمسك بوحدة وادى النيل تمسكا كاملا كما جاء فى خطاب العرش الأخير، وكان من رأى الأزهرى أنه لا جدوى من المفاوضات مع انجلترا فالسبيل الوحيد لاستخلاص حقوق وادى النيل هو الالتجاء الى مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة (٢٢) مرة أخرى .

لكن الحكومة المصرية لها رأى آخر ، رغم تيقنها من عدم جدوى المفاوضات السلمية وطرح فكرة الغاء معاهدة ١٩٣٦ أكثر من مرة من جانب حكومة الوفد عندما كانت فى صفوف المعارضة الحزبية أيام حكم السعديين . وهذا الرأى يتمثل فى السير شوطا آخر فى المفاوضات قبل الاقدام على قرار الالغاء للمعاهدة التى وقعتها حكومة الوفد نفسها من قبل ، وهذا القرار ليس بميسور حتى الآن على حكومة تولت مقاليد الحكم منذ فترة وجيزة بعد غياب

طويل ، اعضاؤها هم دعامة حزب تتشابكت مصالح كثير من افراده البارزين وعلاقاتهم مع المصالح الرأسمالية الأجنبية ، الى جانب أن قرار الالغاء سوف يزيح القناع عن المواجهة المباشرة والمحتومة للتواجد البريطانى فى مصر بما له من ثقل عسكرى واقتصادى وسياسى فى مصر والمنطقة بأسرها .

٢ ـ المذكرات المتبادلة وبدء المباحثات :

وقامت الحكومة المصرية ممثلة فى شخص وزير خارجيتها محمد صلاح الدين بارسال مذكرة الى وزير الخارجية البريطانية مستر أرنست بيفن فى مارس ١٩٥٠ م أشارت فيها الى ضرورة « التنبه للرأى العام المصرى وكذلك تطور الوعى القومى » اذ أن الرأى العام فى مصر ساخط على بريطانيا ، وفقد كل ثقة فى المفاوضات معها ، الا على أساس الجلاء الكامل عن وادى النيل والاعتراف بوحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى ، وأن السخط الجماهيرى فى مصر على بريطانيا له أثره السيىء على التواجد العسكرى البريطانى فى منطقة الشرق الأوسط ، ولا يصح أن يتوقف الجانبان المصرى والبريطانى عن العمل على تصفية الجو السياسى فى الشرق الأوسط عامة وبين مصر وبريطانيا خاصة .

وان مصر لحريصة على أن تتوطد بينها وبين جميع الدول عرى المودة والتفاهم على قدم المساواة وفى حدود « المصلحة والكرامة » ولن تدخر وسعا فى المعاونة على تحقيق أهداف ميثاق الأمم المتحدة نحو استتباب الأمن الدولى ونشر السلام « واحترام حقوق الانسان » كما جاء فى خطاب العرش الأخير . ومصر لن تتمكن من خدمة السلام العالمى وأن تسهم بنصيبها الوافر فيه الا بصون حقوقها الوطنية كاملة .

وجاء فى ختام المذكرة أن مصر فى انتظار سرعة الـرد ، لأن الرأى العام المصرى قلق للغاية بسبب عدم الوصول الى حل لقضيته الوطنية ، وعلى مصير السلام فى الشرق الأوسط (٢٣).

وكما يتضح من المذكرة أن حكومة الوفد كانت تتعجل الدخول فى مفاوضات مع بريطانيا متكئة على قلق الرأى العام المصرى وأثره فى توجيه سياستها فى المرحلة المقبلة الا أن بريطانيا لم تتعجل الدخول فى هذه المفاوضات لأن لها رأيا آخر فى موضوعها بالتركيز على مسألة الدفاع المشترك عن منطقة الشرق الأوسط .

ولذا فقد رأت الحكومة البريطانية عدم التقيد بالدخول فى مفاوضات مباشرة مع الحكومة المصرية ، واكتفت بالـرد فى ١٧ مايو ١٩٥٠ على المذكرة المصرية موضحة سياستها التى تتلخص فى أنها ترى أن من الملائم أكثر بدء مناقشة المشكلة المصرية فى المرحلة الأولى من الناحية العسكرية فقط ، وهى المسائل التى تهم انجلترا فى المقام الأول .

وقال الوزير البريطانى أنه يقترح اجراء « بحث صريح غير رسمى للنواحى العسكرية للمسألة التى تواجهنا فى الشرق الأوسط » وأن يجرى هذا البحث بين الحكومة المصرية والفيلد مارشال وليم سليم رئيس أركان حرب الامبراطورية البريطانية ممثلا عن حكومتها ، والمقرر حضوره الى القاهرة فى أوائل شهر يونيو ، ولكن بصفة غير رسمية وملزمة للحكومة البريطانية (٢٤)، وعلى أن تجرى هذه المباحثات بأقل ما يمكن من العلانية لتمهد السبيل لمباحثات أخرى مع سير رالف ستيفنسون الذى سيتولى مهام منصبه كسفير لبريطانيا فى مصر قريبا .

ورد عليه وزير الخارجية المصرى فى ٣٠ مايو مؤكدا على مبدأى جلاء القوات البريطانية ووحدة مصر والسودان تحت التاج

المصرى كأساس للمفاوضات ومن خلال هذه المراسلات المبدئية تحدد بشكل عام منطلق التوجهات السياسيـة لكـل من مصر وبريطانيا فى المرحلة القادمة (٢٥) .

وجاء المرشال سليم الى القاهرة فى أوائل شهر يونيو ١٩٥٠ وعقد عدة لقاءات مع الجانب المصرى فى ٥ و ٦ يونيو وعلى رأسه النحاس باشا ومحمد صلاح الدين وزيـر الخـارجية ، وكـان النحاس يسعى جاهدا للوصول الى اتفاق مع الجانب البريطانى وعلى رأسه المارشال سليم الذى كانت لديه تعليمات محددة من حكومته فيما يجب التباحث من أجله .

وفى البداية ركز الانجليز على الصراع الدولى القائم بين الشرق والغرب وأخطاره المستقبلية وأنه يجب تكاتف مصر بموقعها المتميز والمجاور للاتحاد السوفيتى مع الغرب للوقوف أمام المد الشيوعى ولن يتم ذلك الا بتعاونها وتنازلها عن بعض سيادتها وقبول تواجد بعض الجيوش الأجنبية على أراضيها كما قبلت بريطانيا بقـاء قواعد عسكرية أمريكية فوق أرضها ، اذ أن مصر هى مفتـاح الشرق الأوسط وأن « كل من يريد أن يملك الشرق الأوسط يجب أن يملك مصر » (٢٦) .

وحاول سليم فى محادثاته مع النحاس وصلاح الدين ارهاب مصر من الخطر الشيوعى القادم لأنها محط أنظاره ولن يفيدهـا البقاء على الحياد والدفاع عن نفسها بمفردها بدون التحالف مع انجلترا ، كما حاول سليم أن يستميل النحاس الى جانبه بقوله أنه سعيد بتولى حكومة جديدة فى مصر يؤيدها الشعب وقادرة على قيادته فى « الاتجاه الصحيح » وأن النحاس باشا بموقعـه العظيم فى الحكومة وما له من رصيد الحب لدى المصريين بامكانه أن يوضح لشعبه أن التواجد الأجنبى بصورته الجديـدة لا يحمـل معنى الاحتلال . وصرح سليم قائلا : « اننا نريد التوصل الى اتفاق

عسكرى وهذا الاتفاق سيكون دفاعيا محضا يوفر لمصر الأمن والسلامة » (٢٧) .

وبهذا وضح أن انجلترا بادراكها الأهمية الاستراتيجية والحربية لمصر ، أرادت توريط مصر فى الاشتراك معها فى حلف عسكرى يخدم الأهداف والمصالح الامبريالية الجديدة فى منطقتى الشرق الأوسط والأقصى .

وتحدث الممثل البريطانى عن المفهوم الحديث لمبدأ السيادة الذى وضعته الدول الموقعة على حلف شمال الأطلنطى ، وان بريطانيا ذاتها لم تمانع فى التواجد الأمريكى على أراضيها ، كما أن الكوبيين لم يمانعوا فى وجود قاعدة أمريكية كبرى فى بلادهم (٢٨) .

وأصر على رأيه بقوله ان من الصعب أن يقنع حكومته بالجلاء التام لأن مصر لن تتمكن من الدفاع عن نفسها بمفردها فى حالة انسحاب القوات البريطانية من أراضيها ، واستطرد قائلا : «اننى لا أفهم ، كيف يمكن الدفاع عن مصر بدون وجود بعض أعداد من القوات البريطانية » (٢٩) . اما بالنسبة لوجهة النظر المصرية التى عرضها النحاس باشا والأعضاء المصريين المتباحثين فتلخصت فى عدة نقاط أهمها :

١ ـــ الجلاء التام الناجز للقوات البريطانية عن مصر .

٢ ـــ دعم بريطانيا لمصر فى تقوية جيشها وتزويده بالذخيرة والأسلحة الحديثة وخاصة دفاعها الجوى .

٣ ـــ اذا ما تهددت الأخطار منطقة الشرق الأوسط ، تتبادل الحكومتان المشورة . وتقدم كل منهما العون للأخرى فى حالة الاعتداء على مصر أو دخول بريطانيا الحرب ، وعلى أن ترحل

القوات البريطانية عن مصر فور انتهاء العمليات الحربية (٣٠) والرأى الأخير يمثل نوعا من المعاهدة التى كانت حكومة الوفد على استعداد لتوقيعها مع بريطانيا شريطة الجلاء عن مصر .

وبالنسبة للمطلب المصرى الأول وهو الجلاء ، ذكر النحاس باشا أن الشعب المصرى لا يرضى عن الجلاء بديلا وقال : انه لا أستطيع بأى حال من الأحوال أن أوافق أو أن أقنع الشعب المصرى بتواجد قوات أجنبية فى بلادنا فى وقت السلم ولا يعد ذلك سوى شىء واحد ، وهو الاحتلال وانتقاص السيادة وان الشعب « لا يمكن أن يركن لوعود جديدة أو يقبل نظرية مستحدثة ترمى فى النهاية الى بقاء قوات أجنبية فى مصر تحت أى اسم وبأية صفة » وأن الثقة قد ضعفت فى وعود الانجليز والدول الكبرى المسيطرة على العالم ، وليس هناك من قوة « تستطيع اقناع الشعب المصرى بأن مصر ستكون مقصودة لذاتها بالهجوم أو بالاعتداء ، فانما يسبب ذلك وجود جيش أجنبى فى بلادنا هو الذى يوجه اليه العدوان الروسى » الذى تحاول بريطانيا ايهام مصر بأنه الخطر الشيوعى القادم اليها وعليه يجب مساندتها لمواجهته » .

لكن الساسة المصريين كانوا يدركون جيدا ، أنه ليس ثمة خطر يتهدد مصر كما يصور الانجليز ، وانما الخطر يكمن فى تواجد القواعد الانجليزية على أرض مصر .

وأكد النحاس على موقف مصر قائلا : « لماذا نقف الى جانبكم ونعرض أنفسنا للقتل وأراضينا للخراب ونفقد مواردنا ومرافقنا اذا لم نعرف يقينا أن مطالبنا ستتحقق فى هذه المرة التالية ؟ .. » (٣١) . أما بالنسبة للنقطة الثانية وهى تقوية الجيش المصرى الذى هو دعامة البلاد الرئيسية للدفاع عن حريتها واستقلالها ، ففى الجلسة الثالثة أدلى النحاس ببيان طالب فيه

نهايته بالجلاء التام مشيرا الى اهتمام مصر بتقوية جيشها عن طريق انشاء المطارات والمصانع الحربية والحرص على أن يكون الدفاع الجوى قويا . ولا يمكن لمصر أن تقبل تحالفا مع بريطانيا الا فى حالة تهديد الأمن الدولى فى الشرق الأوسط فتقوم الحكومتان بتبادل الراى والمشورة .

واقترح النحاس على الفيلد مارشال سليم أن تقوم بريطانيا بامداد مصر بالطائرات على أن تستخدم لصالح الأغراض الحربية البريطانية عند وقوع الحرب (٣٢) ، وأن تكون الاستعدادات المصرية بالاتفاق مع الانجليز بمعرفتهم واشرافهم الفنى ، وعندما أراد تشابمان أندروز (٣٣) أن يلوح بسلاح التهديد للوفد المصرى قائلا : ان على مصر أن تختار بين سلامتها أو دمارها رد عليه النحاس بأن ذلك هو عين ما قيل فى مفاوضات ١٩٣٦ وما سبقها قائلا : « لقد كنا فى مركب واحد فنجوتم وغرقنا نحن ... » يشير الى مساندة مصر لبريطانيا عند دخولها الحرب وانتصارها دون تنفيذ وعودها والجلاء عن البلاد ، وأضاف النحاس قائلا : « وأنا أكثر منك خبرة فيما يتعلق بأثر هـذا الكلام فى الشعب المصرى » والتعاون المرجو هو الذى يقوم على دعائم الجلاء وبناء عليه فسوف نضع أيدينا فى أيديكم » (٣٤) .

أما النقطة الأخيرة والمتعلقة بطريقة تحقيق الجلاء بما يحقق المصالح المشتركة بين الجانبين عند الخطر المشترك فقد اقترح وزير الخارجية المصرى بأن تقوم بريطانيا بنقل قواتها من قاعدة القناة الى فلسطين أو غزة بما يمكنهـا من العـودة فى حالـة الحرب (٣٥) .

ولعل الجانب المصرى بهذا الاقتراح كان يحاول الى جـانب تحقيق الجلاء ان يثير التناقض بين بريطانيا واسرائيل التى أصبحت

حقيقة واقعة على أرض فلسطين ، وأن يحملهما مشاكل التواجد الأجنبى فى المنطقة (٣٦) .

وكان صلاح الدين قد سأل عن الأهمية الاستراتيجية للأماكن التى تقع تحت يد اسرائيل وموقف بريطانيا منها فيما يتعلق بالدفاع عن الشرق الأوسط ، ومدى التفاهم بين بريطانيا وحليفتها الولايات المتحدة فى هذا الشأن . لكن السفير البريطانى رد بأن فكرة نقل القاعدة الى فلسطين لا تسمح بها العلاقات الحالية بين بلاده واسرائيل ، فرد عليه صلاح الدين متهكما عما اذا كانت العلاقات بين مص وبريطانيا هى التى تسمح فقط باستبقاء القواعد على أرضها (٣٧) .

وأثار الجانب البريطانى موضوع الصلح بين مصر واسرائيل عند تقديم الاقتراح المصرى بنقل القاعدة البريطانية الى أرض فلسطين ، وقال السفير البريطانى ان نقل القاعدة الى غزة يوجب على مصر أن تعقد صلحا مع اسرائيل فرد عليه صلاح الدين بأن نقل القاعدة يتم فى نطاق اتفاقية الهدنة القائمة مع اسرائيل ، ورفض مسألة الصلح لأن الرأى العام المصرى لا يمكن أن يقبلها أو يتصور حدوثها .

ونتيجة لتمسك الجانب البريطانى ببقاء القوات البريطانية فى مصر فقد فشلت المباحثات ، وأخفق وليم سليم فى محاولاته المستميته نحو استمالة القادة المصريين للاشتراك فى مشروع للدفاع المشترك عن الشرق الأوسط بدعوى الدفاع عن مصر بشرط تواجد القواعد والقوات البريطانية زمن السلم والحرب .

وهكذا أصيبت مأموريته التى امتدت بمصر شهرا ونصفا بالفشل الذريع ، حيث أكد له النحاس فى اجتماعهما الأخير « ان النحاس باشا نفسه بماله من شخصية وقوة لا يستطيع اقناع الشعب ببقاء جندى أجنبى واحد فى مصر » (٣٨) .

على أن المباحثات استمرت بين الجانب المصرى تحت رئاسة وزير الخارجية محمد صلاح الدين (بك) ، والجانب البريطانى برئاسة السفير البريطانى فى القاهرة السير رالف ستيفنسون منذ الثالث من أغسطس ١٩٥٠ حتى اليوم السادس والعشرين من نفس الشهر (٣٩) عندما بدأت جولة أخرى من المفاوضات فيما سمى بمباحثات صلاح الدين — بيفن (٤٠) حيث بدأت هذه المباحثات فى نفس اليوم وانتهت فى ٢٦ يوليو ١٩٥١ بغير نتيجة.

٣ — مباحثات صلاح الدين — بيفن ٤١ ، ٤٢ :

جلسة ٢٦ أغسطس ١٩٥٠ :

لم تكن لدى الجانب البريطانى النية لتقديم اية تنازلات ولذا فقد استند الدبلوماسيون البريطانيون على رأى العسكريين منهم فى أنه لا بد من دخول مصر فى نظام الدفاع المشترك لأن الجيش المصرى عاجز عن حماية البلاد بمفرده ، وأنه يجب على الانجليز أن يتمكنوا من الاشراف على قاعدة القناة فى وقتى السلم والحرب على السواء ، وأن يكون الدفاع الجوى لمصر بواسطة القواعد الانجليزية وحدها (٤٣) .

وقد ظهر التناقض الواضح بين الجانبين فى هذه الجلسة عندما بدأ مناقشة مسألة السودان ، فبدأ صلاح الدين بالقاء بيان عرض فيه للاعتبارات التاريخية التى تؤكد وحدة مصر والسودان ، وأن الوجود البريطانى فى السودان لم يتم الا بعد احتلال انجلترا لمصر .

وتساءل عما اذا كانت بريطانيا جادة حقا فى منح السودانيين حقوقهم ، وتوافق على اجراء استفتاء تتوافر فيه الاجراءات والضمانات اللازمة مع جلاء القوات والادارة البريطانية .

واقترح صلاح الدين قيام فترة انتقال مدتها سنتان يتحقق بعدها وصول السودان الى الحكم الذاتى دون تدخل الادارة الانجليزية أسوة بما قررته الأمم المتحدة بالنسبة لليبيا وهى أقل تقدما من السودان اذ قررت استقلالها فى غضون عامين ينتهيان فى سنة ١٩٥٢ وبذلك تنتهى الادارة الثنائية للسودان ويصبح له حكومته الخاصة فى وحدة مع مصر تتمثل فى التاج المصرى وفى وحدة السياسة الخارجية والنقد والجيش وما قد يتفق عليه المصريون والسودانيون (٤٤) .

ورد السفير البريطانى بأن الاعتبارات الشرعية والتاريخية والأدبية التى جاء بها الوزير المصرى لا تغير من الواقع شيئا ، وبريطانيا على استعداد لأى حل عملى مقترح بشرط ألا يتعارض مع رغبات السودانيين ، فانجلترا ليست لها مصالح اقتصادية أو استراتيجية مع السودان ولا يضيرها اذا كانت مصر والسودان بلدا واحدا أم لا (٤٥) وانما ترى أنها مسئولة نحو السودانيين نتيجة ادارتها للسودان طوال خمسين عاما ، والسودان الذى يبلغ تعداده ٧ر٥ مليون نسمة منهم ٢ر٥ مليون من الوثنيين لا يستطيع حتى الآن أن يحكم نفسه ، ونسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة لا تزيد على ٣٪ من عدد السكان ، ومطلب مصر بالجلاء عن السودان « ليس ممكنا من الوجهة العملية » وعلى مصر أن تقدم البديل العملى للنظام القائم فالسودانيون لم ينضجوا بعد لتحمل مسئوليات الحكم الذاتى وأنه يلزم لهذا على أقل تقدير عشر سنوات ، وصرح ستيفنسون بأن خروج القوات الانجليزية من السودان أمر غير ممكن بالفعل لأنه سيؤدى لأعمال الفوضى (٤٦) .

جلسة ٧ ديسمبر ١٩٥٠ :

أكد صلاح الدين في هذه الجلسة على أن مصر لن تقبل أى حل لا يتضمن وحدة مصر والسودان « قولا وعملا » وأبدى دهشته من موقف الجانب البريطاني في الجلسة الماضية بعد الاعتراف الصريح بوحدة مصر والسودان في معاهدة صدقي — بيفن تحت تاج مصر مما يعد تراجعا من الحكومة البريطانية عما سبق الاتفاق عليه لا يؤدى لكسب ثقة الحكومة والشعب المصرى (٤٧) . ورد المستر بيفن بأنه كان قد اتفق مع صدقي على أن يمنح السودانيين حق تقرير مصيرهم وأن السودنة تستلزم عشرين عاما ، وأنه لا يزال ينفذ السياسة التي تعهد أمام صدقي بتنفيذها ، وهى سياسة أدت الى تقدم السودان في السنين الأخيرة تقدما كبيرا في النواحي الادارية والاقتصادية والسياسية ، وأصبح مستوى الحياة فيه يماثل مثيله في البلاد في هذه المنطقة بل هو أعلى منه (٤٨) .

جلسة ٩ ديسمبر ١٩٥٠ :

ألقى وزير الخارجية المصرى بيانا شرح فيه وجهة نظر مصر وتمسكها بوحدة مصر والسودان التي يؤيدها التاريخ لما بين المصريين والسودانيين من روابط الأصل واللغة والدين والتقاليد والعادات ، وعرض للحوادث التي وقعت بالسودان منذ احتلال انجلترا لمصر ، واكراه الحكومة المصرية على اخلاء السودان واعادة فتحه ثم توقيع اتفاقية الحكم الثنائي .

وطالب برفع يد انجلترا عن السودان والسودانيين المنادين بالوحدة مع مصر خاصة المثقفين منهم ، كما تؤيد ذلك نتائج الانتخابات التي تجرى كل عام لمؤتمر الخريجين الذى يضم مثقفي السودان . وانتقد صلاح الدين السياسة التي تنتهجها بريطانيا

فى السودان ومحاولات بريطانيا المستمرة لفصله عن مصر ، وفصل جنوبه عن شماله لخدمة أغراضها ومصالحها رغم تمسك الطوائف السياسية والدينية بوحدة وادى النيل ، وانتقد مسلك بريطانيا التى تحاول الظهور بمظهر المدافع عن حقوق السودانيين ازاء مواطنيهم المصريين وادعاء حرصها على « اعطاء السودانيين الحكم الذاتى وحق تقرير المصير » ولكن بعد مدة تتراوح بين عشر سنوات وعشرين سنة . وذلك بعد أن يبلغوا درجة من الوعى والتقدم تؤهلهم لحكم أنفسهم .

وبعد أن كانت بريطانيا تعمل فى السودان لحساب دولتى الحكم الثنائى أصبحت الآن تعمل لحساب نفسها فقط دون مراعاة مصالح مصر أو السودان نفسه ، وسياستها فى جنوب السودان خير دليل على ذلك فقد فصلته تماما عن الشمال . ونوه صلاح الدين بأن الأمم المتحضرة الآن تميل الى التكتل والتوحد واستشهد بموقف الوفد البريطانى فى الأمم المتحدة مؤخرا وتأييده لوحدة اريتريا مع اثيوبيا تحت التاج الاثيوبى (٤٩) .

وكان رد بيفن بأن بيان وزير الخارجية المصرى قد تجاهل المحاولات التى بذلتها الحكومة البريطانية منذ سنة ١٩٤٨ لاشراك مصر فى التطورات السياسية فى السودان . وأنه لا يرى من الضرورى ربط موضوع السودان بموضوع الدفاع فهما مسألتان « مختلفتان فى الجوهر » ، اذ من الممكن معالجة كل منهما على حدة لأن الموضوع الأول اقل الحاحا من الثانى .

وقال صلاح الدين انه اذا كانت بريطانيا لا تود أن تربط مصر بين مسألة الجلاء والسودان ، فان مصر من جهتها لا يمكنها أن تتحول عن « ربط المسألتين » كما جرت سياستها على ذلك فى جميع المفاوضات السابقة التى فشلت بعضها « مرتطمة على صخرة السودان » ، مثل مفاوضات سعد ــ ماكدونالد والنحاس

ـــ هندرسون . وسياسة مصر الخارجية محدودة ومحصورة فى هاتين المسالتين وهما : الجلاء ، ووحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى ، والمسألة الثانية بالنسبة لمصر هى « مسألة حياة أو مـــوت ... » .

وانتهت الجلسة بما أورده بفن من أنه سيدرس بيان وزيـــر الخارجية المصرية بعناية كبيرة ، ولكنه مع ذلك لا يزال يرى أن مسألة السودان « أقل استعجالا من مسألة الدفاع حتى من وجهة نظر الحكومة المصرية » ذاتها (٥٠) .

جلسة ١٥ ديسمبر ١٩٥٠ (٥١) :

بدأت بالقاء بيفن بيانا رد فيه على المســـائل التى أثارهـــا صلاح الدين فى بيانه السابق ، وقال أنه لم يوافق على التفسير الذى أضفاه صدقى على البروتوكول الذى وقعه معه بالأحـــرف الأولى ، ومع ذلك فقد قامت بريطانيا ببعض الأعمال التى تتفق مع روح الاتفاق مع صدقى باشا .

وادعى بيفن أن غالبية السودانيين لا تؤيد الوحدة مع مصر ، وان مؤتمر الخريجين المؤيد للوحدة (لا يمثل حتى أغلبية الطبقة المثقفة فى السودان) ، وحتى فى الخرطوم وأم درمان فان أنصار الوحدة قليلون جدا (هكذا) ، وان ما يثار عن قلة عدد الناخبين فى انتخابات الجمعية التشريعية وسيطرة بريطانيا على مقاعدهـــا بطريقة الانتخابات غير المباشرة غير صحيح ، وبالمثل فان (خمسة عشر فى المائة فقط من ناخبى دوائر القاهرة أعطوا أصواتهم فى الانتخابات المصرية) التى تمت مؤخرا واسفرت عن حكومة الوفد الحالية ، ومجمل القول ان السودانيين المؤيدين للوحدة مع مصر لا يتجاوزون خمس سكان السودان .

كما دافع بيفن عن سياسة فصل جنوب السودان عن شماله بقوله ان انجلترا انما ارادت الاحتفاظ بالثقافات الأهلية البدائية حتى لا تنقرض عند اتصالها « بقوم أكثر تقدما » وان من الواجب معالجتها بعناية اكبر ، وقد نجحت حكومة السودان فى (بلوغ هذا الهدف) .

وانتهى من بيانه الى أن أساس حل المسألة السودانية يتلخص فى منح السودانيين الحكم الذاتى ، وهو ما يجب على الحكومتين أن تعملا على تحقيقه وتهيىء الظروف الملائمة من أجله .

وشكر صلاح الدين بيفن على رده وأجل التعقيب عليه حتى يتمكن من دراسته ، وطالبه بأن يصدر تعليماته الى الحاكم العام بوقف مناقشة الاقتراح المقدم الى الجمعية التشريعية فى السودان عن الحكم الذاتى ، لأن الحاكم العام لا يملك أن يتصرف فى هذا الأمر بدون موافقة الحكومة المصرية وفى المضى بتنفيذ هذه الخطة ما يعكر صفو المفاوضات الحالية . لكن بيفن رد بأن من حق الحاكم العام أن يوافق على اجراء هذه المناقشة بمقتضى سلطته الوظيفية ، على أنه طلب من الحاكم العام أن يبذل كل ما فى وسعه حتى لا يتخذ اى اجراء يثير جدلا بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية من أجل انجاح المحادثات الجارية .

واعرب صلاح الدين عن أمله فى ألا يتكرر مايدعو الى عدم ارتياح حكومته أو اثارة الرأى العام المصرى أو تعكير جو هذه المحادثات (٥٢) .

٤ ـ الخلاف حول موضوع الدفاع المشترك :

ثار الرأى العام المصرى لفشل جولة المباحثات السابقة وعبر أعضاء مجلس الشيوخ عن هذا الشعور برفضهم المشروع البريطانى الخاص بالدفاع عن الشرق الأوسط حيث ان الموقف الدولى الراهن لا يبرر وجود القوات البريطانية وبقائها فى منطقة قناة السويس ، وطالب محمد حسين هيكل باشا بأن يتمكن السودانيون من الحصول على استقلالهم وأن يتمتعوا بالحكم الذاتى ، ووجوب المسارعة فى توقيع اتفاقية بين مصر وبريطانيا لهذا الغرض ، لأن بريطانيا كانت ولا تزال هى العقبة التى وقفت فى طريق الاتفاق بين المصريين والسودانيين (٥٣) .

وقامت صحافة القاهرة بشن حملة شعواء ضد انجلترا وسياستها فى وادى النيل واتهم السياسيون الانجليز فى مصر الحكومة المصرية بتورطها فى هذه الحملة ، ورضائها عن هذا الأسلوب الهجومى الذى تبدى فى عدد من المقالات نشرتها جريدة الوفد المسائية (البلاغ) ، التى استشهدت بموقف بريطانيا فى ايران وغضب الشعب الايرانى على بريطانيا نتيجة اخفاقها فى كيفية التعامل مع شعوب الشرق الأوسط وفهم نفسيتها .

وهاجم أعضاء مجلس النواب المصرى السياسة البريطانية فى مصر معترضين على تلك الحملة التى شنها أعضاء البرلمان البريطانى بسبب عدم موافقة مصر على الاقتراحات البريطانية (٥٤) .

أما صحيفة المصرى (٥٥) فوصفت الانجليز بأنهم « أعداؤنا فى الوقت الحاضر ، وفى المستقبل .. أعداء العرب جميعا » ولا يوجد عدو لنا سواهم لاحتلالهم بلادنا رغما عنا ، ونفت الزعم البريطانى القائل بأن الخطر الروسى يهدد مصر ، وأنه يجب على

مصر لمواجهة الموقف البريطانى المتعنت أن تتخـــذ قرارا ايجابيا باصدار قانون يلغى معاهدة ١٩٣٦ (٥٦) .

ولم تشأ بريطانيا الا أن تتقدم بمذكرة الى الحكومة المصريـــة تتضمن فى جزئها الأول المقترحات البريطانية بشأن الدفاع عـــن مصر ، وجزئها الثانى يتعلق بموضوع السودان وذلك فى الحادى عشر من أبريل ١٩٥١ .

وجاء فى الشق الأول من المذكرة البريطانية والمتعلق بمقترحات الدفاع أن الحكومة البريطانية رغم علمها بأن الحكومة المصريـــة تواجه صعوبات غير خافية عليها فان بريطانيا مستعدة لاستئنـاف المفاوضات بين الجانبين لاعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ طبقـــا لشروط المادة (١٦) من المعاهدة . وهى من منطلق مسئولياتها وتعهداتها لحلفائها فى حلف شمال الاطلنطى وفى منطقـــة الشرق الأوسط تأمل التوصل الى عقد اتفاق مع مصر يؤدى الى نجـــاح مشروع التحالف لكى تستمر مصر فى أداء مهامها كقاعدة مهمـــة للدفاع عن المنطقة .

ووضعت بريطانيا عدة شروط أو مقترحات حتى يتسنى لهـــا استمرار المفاوضات تتلخص فى أن يتم انسحاب القوات البريطانية فى خلال عام بعد انتهاء مدة المعاهدة عام ١٩٥٦ حتى تتمكن بنفسها من نقل قواتها وقيادتها العامة الى منطقة أخرى ، وعلى أن تسلم قاعدة القناة لمصر لخدمة الأغراض الأمنيـــة بالمنطقـــة ويـــكون تشغيلها والاشراف عليها وفقا للسياسة الحربيـــة البريطانيـــة وتحت رقابة الانجليز أنفسهم (٥٧) حيث أن بريطانيا ستتولى دفع ايجار المنشآت والمواقع الحربية بالقاعدة ، كما تتولى وضع نظم الدفاع الجوى طبقا لخططها الحربية مع تدبير المؤن والأسلحـــة والمعدات التدريبية التى تلزم القوات المسلحة .

أما الشرط الأخير المجحف بحقوق مصر وسيادتها الشرعية على أراضيها فيتمثل فى أحقية عودة القوات البريطانية لاحتلال القاعدة فى أوقات الضرورة وهى حالة الحرب وشيكة الحدوث وحالة الخطر الدولى ، حينئذ يجب على مصر أن تبادر بتقديم كل التسهيلات الضرورية للقوات البريطانية وحلفائها واستخدام الموانىء والمطارات المصرية ووسائل مواصلاتها لتسهيل الانتقالات داخل البلاد ، وهذا الشرط لا يختلف عما جاء بمعاهدة ١٩٣٦ وتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

أما ما جاء بالمذكرة بشأن السودان فيتلخص فى اصرار بريطانيا على ربط مسألة السودان بمسألة الدفاع دون فصلهما عن بعضهما كما سبق أن أعلنت ، وأن تكون الأولوية فى مباحثاتها مع الحكومة المصرية لهذه المسألة وفى هذه الحالة اذا رأت مصر أن ذلك سيكون فى صالحها فلن تمانع بريطانيا فى مناقشة المسألة السودانية ، بحيث يكون الهدف الأساسى هو تمكين السودانيين من بلوغ مرحلة الحكم الذاتى فى أقرب فرصة ، وفى سبيل تحقيق هذا الهدف لا تمانع فى أن يتفاهم السودانيون مع مصر فى هذا الشأن .

وردت الحكومة المصرية فى ٢٤ أبريل على هذه المقترحات بأسفها العميق لما جاء بالمذكرة البريطانية مخيباً للآمال بعد المباحثات الطويلة بين الجانبين التى استغرقت عشرة شهور مما يتناقض مع حقوق مصر (٥٨) ومطالبها الشرعية وطالبت بأن يتم ترحيل القوات البريطانية بصورة نهائية مع حلول موعد الجلاء دون بقائها لمدة عام آخر ، وأن تسلم القاعدة لمصر ويكون تشغيلها والاشراف عليها طبقا للسياسة الحربية البريطانية بواسطة لجنة مشكلة من المصريين والانجليز على السواء وأن يتم ترتيب نظم الدفاع الجوى وفقا للشروط المصرية الانجليزية مع

عودة القوات البريطانية فى حالات الضرورة وهى حالة الحرب وشيكة الحدوث وحالة الخطر الدولى .

وترى مصر فصل مسألة الجلاء عن موضوع وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى ولا تمانع فى اتاحة الفرصة للسودانيين للتمتع بالحكم الذاتى ، مع تنحية موضوع المشاركة فى الدفاع عن الشرق الأوسط جانبا .

والحكومة المصرية تضع فى اعتبارها الأهداف الآتية كقاعدة أساسية نحو استئناف المفاوضات بينها وبين الحكومة البريطانية لحل المشاكل القائمة حتى الآن بين الطرفين :

١ — يتم اجلاء القوات البريطانية فور انتهاء الترتيبات اللازمة لذلك برا وبحرا وجوا وخلال فترة لا تتجاوز عام واحد .

٢ — أن يتم تسليم قاعدة القناة للجيش المصرى ولقواته المسلحة فور اتمام عملية الجلاء طبقا للفقرة السابعة (من المذكرة المصرية) .

٣ — باعتبار أن مصر تقع فى موقع استراتيجى مهم بمنطقة الشرق الأوسط فيكون لها الأولوية فى تدبير المؤن والاحتياجات اللازمة من الاسلحة للجيش المصرى (٥٩) .

٤ — وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى ، وأن يتمتع السودانيون بالحكم الذاتى فى خلال عامين من بدء الاتفاق وفى اطار هذه الوحدة .

٥ — أن يتم تحديد النظام المستقبلى للسودان فى ظرف هذين العامين وعليه يتم انسحاب القوات البريطانية والاداريين الانجليز من السودان .

٦ ــ تنتهى الترتيبات الضرورية بين الطرفين بحيث تحدد المواقع التى تعود القوات البريطانية اليها بغرض المساعدة فى الدفاع عن مصر فى حالة وقوع اعتداء مسلح عليها أو فى حالة اشتراك المملكة المتحدة أو دخولها الحرب نتيجة وقوع اعتداء مسلح على الدول العربية المجاورة لمصر .

٧ ــ فى حالة عودة القوات البريطانية للأراضى المصرية طبقا للفقرة السابقة ، فيجب انسحاب هذه القوات فور انتهاء حالة العدوان ، وعليه يتم الانسحاب الكلى خلال فترة لا تتعدى ثلاثة شهور براً وبحراً وجواً .

٨ ــ تلغى معاهدة التحالف الموقعة فى ٢٦ أغسطس ، واتفاقيتى ١٨٩٩ ، بشأن السودان مع تطبيق أحكام الاتفاقية الجديدة مع الجانب البريطانى (٦٠) .

وهذه المقترحات والنقاط التى تقاربت وجهات النظر فيها من خلال المحادثات مع الفيلد مارشال سليم والسفير البريطانى ومستر بيفن كانت ملائمة تماما لمواجهة الموقف الدولى واهتمامات البلدين من أجل حفظ السلام العالمى فى الشرق الأوسط من وجهة النظر المصرية .

ولهذا كان على الحكومة البريطانية أن تعمل باخلاص على تصفية الجو « الكئيب » الذى ساد العلاقات المصرية ــ البريطانية فى الفترة الأخيرة وأن الانجليز والمصريين وكل المهتمين بالسلام العالمى لن يدخروا وسعا لتعضيد المقترحات المصرية كأساس لحل المشاكل القائمة بين الدولتين لأن أى تأخير لتصفية هذه المشاكل فى ظل هذا الجو المشحون سوف يضر بلا شك بمستقبل العلاقات المصرية ــ الانجليزية ، ويؤثر بالتالى على السلام العالمى .

ولقد أثبتت المجادثات الأخيرة عدم جدواها ، وعلى الحكومة البريطانية أن تتفهم موقف مصر تجاه معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٨٩٩ فى مثل هذه الظروف (٦١) ، التى تتصاعد فيها المطالب الشعبية والرسمية بالغائهما دون انتظار نتائج المحادثات مع بريطانيا ، التى انتهجت هى نفسها سياسة تؤدى الى نفس النتيجة ، فقد خرقت شروط المعاهدة بمضاعفة اعداد قواتها بقاعدة القناة كما رفضت تسليح الجيش المصرى ، وانتهجت سياسة استعمارية تؤدى لفصل السودان عن مصر ، ورغم أنها وعدت مصر أكثر من ستين وعدا بالجلاء ، فانها لم تف بتعهداتها ووعودها (٦٢) .

واستمر الانجليز فى بناء المعسكرات الجديدة بقاعدة القناة واستجلاب قوات جديدة الى مصر بل انهم سمحوا للطائرات الاسرائيلية بالهبوط فى مطار فايد (٦٣) على أرض مصر ، وعليه فقد طالب أعضاء مجلس النواب فى أول مايو ١٩٥١ بوقف أى اتصالات مع الجانب البريطانى والغاء المعاهدة فورا ومعاملة الانجليز بمنطقة القناة على أنهم « أعداء » وأن أى مصرى يتعامل أو يتعاون مع الانجليز الذين يحتلون « بلادنا » يعتبر « خائنا » ويجب على الحكومة أن تؤيد الوطنيين من المصريين فى معارضتهم لأى تحالف مع بريطانيا وحذر أحدهم (٦٤) من نتائج فشل المحادثات مطالبا جميع الأحزاب أن توحد كلمتها وتقف صفاً واحداً دون التعاون مع الانجليز .

وكان هذا الرأى هو اتجاه جميع النواب من الأحزاب المختلفة اذ تحدث النائب الوفدى الدكتور محمد بلال عن الهجمات التى يشنها الساسة الانجليز فى مجلس العموم البريطانى على مصر وعلى رأسهم ونستون تشرشل رغم ما قدمته مصر من مساعدات قيمة لحليفتها فيما مضى ، وانتقد موقف تشرشل ، الذى يعتبر مصر وايران كعدوين لبريطانيا فى المنطقة فى الوقت الراهن ، وأيد

النائب المصرى موقف حكومته تجاه بريطانيا ، وطالب بوقف المباحثات فورا والغاء المعاهدة لتحقيق أمانى الدول العربية فى الحصول على استقلالها ، ووجوب اتخاذ موقف ايجابى مصرى تجاه الولايات المتحدة (٦٥) المساندة لبريطانيا واسرائيل معاً .

أما الدكتور نور الدين طراف عضو الحزب الوطنى فكان له رأى آخر اذ نادى بضرورة التحالف مع بريطانيا لمواجهة العدوان الروسى المرتقب حيث أن بريطانيا ترى أن مصر لا تقوى على الدفاع عن قناة السويس بمفردها على الرغم من أن بريطانيا هى المسئولة عن ضعف الجيش المصرى لرفضها امداده بالأسلحة اللازمة للقيام بمسئولياته الدفاعية بالمنطقة (٦٦) .

ورغم تعثر المفاوضات فان الحكومة المصرية ظلت على اتصال مستمر مع الجانب البريطانى ، وقد تعهد الدكتور محمد صلاح الدين بأنه لن يوقع أى اتفاقية لا يتحقق من ورائها جميع المطالب القومية المصرية ، وأعرب عن عدم استيائه أو ندمه لاطالة مدة المحادثات وضياع الوقت دون تحقيق نتيجة سريعة ، اذ أن المحادثات مستمرة دون كلل منذ صدقى — بيفن ولم تصل بالبلاد الى النتيجة المرجوة .

وقال وزير الخارجية المصرية ان مصر رفضت الاشتراك فى الحرب الكورية لتمسكها بقضيتها الوطنية بالجلاء عن وادى النيل ووحدته ورفضها المقترحات البريطانية للدفاع عن الشرق الأوسط التى هى أبعد ما يكون عن الأمانى الوطنية للبلاد . ومصر حتى الآن لم تقطع المحادثات ولهذا فقد وصلنا الى تحديد درجة من الاتفاق ، فاما أن تقوم بريطانيا ببعض التنازلات أمام مطالبنا واما ستكون النتيجة ما نريده نحن لبلادنا .

واعترض صلاح الدين على الموقف البريطانى تجاه مرور السفن عبر القناة الى اسرائيل ، قائلا ان مصر وحدها لها حقوق

السيادة على القناة طبقاً للاتفاقيات الدولية المنظمة لحرية الملاحة وهذا لا يتنافى مع وجهة النظر القانونية المؤيدة لحقوق مصر الشرعية فى الدفاع عن النفس ، وبلادنا لا تزال فى « حالة حرب » مع اسرائيل ، ومصر لم تكن يوماً ما دولة معتدية ، ويجب على بريطانيا أن نعلم أنها السبب فى خلق دولة اسرائيل بالمنطقة نتيجة لوعد بلفور (٦٧) .

٥ ـ استئناف المباحثات :

واستؤنفت جلسات المباحثات بين الجانبين البريطانى والمصرى فى النصف الثاني من عام ١٩٥١ لتضع حداً فاصلا للمماطلة البريطانية ووجوب الوصول الى نهاية لأسلوب التفاوض من جانب حكومة الوفد .

جلسة ٨ يونية ١٩٥١ :

فى هذه الجلسة قام السفير البريطانى السير رالف ستيفنسون بتسليم الجانب المصرى برئاسة الدكتور محمد صلاح الدين مذكرتين : الأولى خاصة بالسودان ، والثانية خاصة بالدفاع . جاء بالمذكرة الأولى أنه على الرغم من أنه لم يتم احراز تقدم بشأن مقترحات الدفاع البريطانية فانه يجب فصل موضوع السودان عن موضوع اتفاقية الدفاع ويجب كخطوة أولى احراز بعض التقدم فى هذا الشأن حتى يتم تحقيق بعض ما ترجوه الحكومتان لمستقبل السودان واستقلاله والعمل معنا لوضع برنامج يحدد أسس التقدم السياسى والاقتصادى فى السودان اذا ما رغبت الحكومة المصرية فى أن تقوم بدورها الصحيح نحو تقدم السودان .

بملحق هذه المذكرة أن الحكومة البريطانية مستعدة لبدء
بشأن السودان ، وتود أن تحصل كخطوة أولى علـى
حكومة المصرية على هذه المبادىء :

نظراً لاعتماد كل من مصر والسودان على مياه النيل ،
لتعاون الكامل للتوسع فى كميات المياه التى يمكن الانتفاع
بها فمن الضرورى أن تربط الشعبين أوثق علاقات
.

) ان الهدف المشترك لمصر وبريطانيا هو تمكين الشعب
من بلوغ الحكم الذاتى الكامل فى أقرب فرصة ، ويختار
رية شكل حكومته ، وأن تكون علاقاته بمصر على خير وجه
غباته .

) نظراً للفروق الكبيرة بين السودانيين فى الثقافة والجنس
التطور السياسى ، فان الوصول لتحقيق الحكم الذاتى
طلب تعاون مصر والمملكة المتحدة مع السودانيين .

) لتحقيق ذلك توافق الحكومتان على أن تؤلف فورا لجنة
اونة السودانيين على بلوغ الهدف الموضح فى الفقرة (ب)
هم على وضع دستورهم المرتقب (٦٨) .

السفير البريطانى بعدة ملاحظات هى :

لم يأت فى المذكرة الخاصة بالسودان أى ذكر عن السيادة
استقلال السودان ، أى أن المسألة لم يقض فيها

- ان اعلان سيادة مصر أو أى سيادة أخرى على السودان
عليها أغلبية السودانيين .

٣ ـــ يتعين على الحكومة المصرية أن تراعى نمو الوعى القومى للسودانيين الذى ظهر منذ خمس أو ست سنوات ، وأن تعاملهم باعتبارهم جماعة قومية لا يحدث تغيير دون استشارتهم ، وأن يكون لهم حق تقرير المصير (٦٩) .

أما المذكرة المتعلقة بالدفاع فجاء بها أن الحكومة البريطانية تدرس بعناية المقترحات الواردة بمذكرة الحكومة المصرية المؤرخة فى ٢٤ أبريل الماضى بشأن توقيع اتفاقية جديدة بأمل تقريب الهوة الشاسعة حاليا بين المقترحات البريطانية والمصرية أو على الأقل الاقتراب من حل المشكلة القائمة بينهما . وفى الوقت نفسه فان الحكومة البريطانية تعرب عن خيبة أملها تجاه هذه المقترحات التى تعبر عن التغيير الهائل فى معاهدة ١٩٣٦ م وهى لا تختلف كثيرا فى جوهرها عن تلك المطالب التى نادت بها حكومة مصر منذ ثمانية عشر شهرا مضت (٧٠) ، حين تولت الحكم .

جلسة ٦ يوليو ١٩٥١ :

تقدم الدكتور صلاح الدين بمذكرة الى السفير البريطانى تتضمن رد حكومته على المذكرتين المقدمتين من الحكومة البريطانية جاء فيها :

١ ـــ تأمل الحكومة المصرية أن تكون الحكومة البريطانية قد انتهت من دراسة المقترحات المصرية الخاصة بالجلاء والمقدمة فى ٢٤ أبريل الماضى ولا شك أن المدة التى انقضت حتى الآن كافية للدراسة وابداء الرأى فى تلك المقترحات .

٢ ـــ والحكومة المصرية اذ تجد نفسها مضطرة لتوجه نظر الحكومة البريطانية الى تعذر الاستمرار فى المحادثات الجارية بين الطرفين منذ يوليو ١٩٥٠ فلم تبد أى بادرة أمل للوصول الى

الاتفاق المنشود . وقد بذلت مصر محاولات عدة من خلال هذه المحادثات منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية لاقناع بريطانيا بضرورة احترام حقوق مصر ، وأصبح من المستحيل على الحكومة المصرية وعلى الرأى العام المصرى قبول استمرار هذه الحالة ولا محل للملاحظة الواردة بمذكرة السفارة البريطانية المؤرخة فى ٨ يونيو من أن المقترحات المصرية لا تختلف فى جوهرها عن مطالب الحكومة المصرية منذ توليها الحكم ، كما أنه لا وجه للمقارنة بين موقف الحكومتين ويجب تغليب حق مصر على مصلحة بريطانيا ، ومع ذلك فقد بذلت مصر طاقتها للتوفيق بين الحق والمصلحة .

٣ — لا تستطيع الحكومة المصرية أن تفرق بين بعض حقوقها الوطنية والبعض الآخر فتقبل الفصل بين مسألة الجلاء ومسألة وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى فالمسألتان كل لا يتجزأ وينبغى حلهما وأن يشملهما اتفاق واحد يعقد بين الطرفين .

٤ — يسر الحكومة المصرية أن حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة قد عدلت عما رأته من تأجيل البحث فى مسألة السودان ، وهى لا تمانع فى وضع بيان مشترك بالأهداف الخاصة بمستقبله ، لكنها لا تستطيع قبول وجهة النظر البريطانية الواردة بمفكرتها وملحقها للأسباب التالية :

أولا : لأنها أغفلت النص على وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى وهى الحقيقة التى يستحيل على أى حكومة مصرية قبول أى اتفاق لا يعترف بها . ورابطة اعتماد مصر على مياه النيل لا يقلل أحد من اهميتها ، ولكنها ليست الرابطة الوحيدة منذ القدم بين مصر والسودان ، فهنك وحدة الجنس واللغة والدين والثقافة والعادات والمصلحة والوحدة الجغرافية والاقتصادية وغيرها(٧١) .

ثانيا : الالتزامات البريطانية المزعومة نحو الشعب السودانى لا تستند الى اى حق وتعتمد على التفريق بين المصريين ومواطنيهم السودانيين .

ثالثا : ما جاء بالمذكرة البريطانية بشأن الفروق الشاسعة بين السودانيين فى الثقافة والجنس والدين والتطور السياسى لا يستند فى بعضه الى أساس علمى صحيح كفرق الجنس ، والباقى تتحمل مسئوليته ادارة السودان البريطانية التى تعمدت عزل جنوب السودان عن شماله ، ووقف انتشار تيار اللغة العربية والدين الاسلامى فى الجنوب .

٥ — وتقترح الحكومة المصرية أن يصدر بيان بالمبادىء التالية :

(أ) وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى .

(ب) أن يتمتع السودانيون فى نطاق هذه الوحدة وفى مدى عامين بالحكم الذاتى .

(جـ) أن تنسحب القوات البريطانية والموظفون البريطانيون وينتهى الحكم القائم الآن فى السودان بمجرد انتهاء هذين العامين .

(د) فى حالة قبول المبادىء السالفة ، فلا يسع الحكومة المصرية الا أن توافق على تأليف لجنة ثلاثية للمعاونة على تمتع السودانيين بالحكم الذاتى فى اطار وحدة وادى النيل (٧٢) .

ورد السفير البريطانى بأن الموقف لم يتحسن فيما يتعلق بالسلام فى الشرق الأوسط ولذا فلم نقترب من مطلب الحكومة المصرية الخاص بالجلاء الكامل ، وليس أمامها سوى أحد أمرين :

١ — التعاون فى مشروع دفاع كامل يجنب مصر الغزو الأجنبى.

٢ ـ أو تتعرض لغزوين أحدهما من الشمال الشرقى لاحتلالها (٧٢) وفى المقابل غزو آخر تقوم به الدول الغربية لطرد المعتدين (وهذا أمر مؤكد تمام التأكيد) (٧٣) .

اما بشأن السودان فان المذكرة المصرية لا تقوم على معرفة دقيقة بشئونه والتزاماتنا نحو السودانيين ترجع الى اتصالنا الطويل بالسودان والى رغبات السودانيين أنفسهم ، ونفى وجهة النظر القانونية القائلة بوحدة مصر والسودان ، وكذلك وحدة الجنس بين الجنوب والشمال السودانى ، أو أن السياسة البريطانية منعت انتشار اللغة العربية الدين الاسلامى فى جنوب السودان .

وعارض انسحاب العناصر البريطانية فى ادارة السودان الحالية ، لأن انسحابهم قبل الأوان يعنى أن نظام الحكم كله فى السودان سوف ينهار من أساسه وهذا لا يتفق مع مصالح مصر (٧٤) .

ورد صلاح الدين بأن قضية مصر لا تقل أهمية عن أية مسألة عالمية أخرى من حيث اتصالها بقضية السلام العالمى ، بل لعلها تفوق فى أهميتها كثيراً من هذه المسائل ، وهى بالنسبة لنا « مسألة حياة أو موت » ، واننا لا نستطيع أن نمضى فى هذه المحادثات «فترة طويلة أخرى » ، والحكومة مضطرة أن تدلى فى البرلمان ببيان كامل عن المحادثات قبل انتهاء الدورة البرلمانية الحالية التى توشك أن تنفض ، ومصر تعتبر ان السياسة التى تنتهجها بريطانيا العظمى فى مصر والسودان منافية لميثاق الأمم المتحدة فى نصه وروحه ، ولمبدأ السيادة واستقلال أعضائها ووجوب جلاء القوات الأجنبية عن أراضى الدول المحتلة بغير رضاها .. الخ .

والمحالفات الاقليمية يبيحها الميثاق تحت الرضا والاختيار ، لكن مصر حكومة وشعبا « لا ترغب فى أى محالفة على أساس احتلال

أراضيها والعبث بوحدتها » وسوف يعلن فى البرلمان أن المباحثات قد فشلت وقطعت لهذا السبب ، ولهذا يجب الوصول الى أسس مقبولة المفاوضات حتى يمكن استمرارها (٧٦) .

جلسة ١٣ يوليو ١٩٥١ :

بدأ السفير البريطانى هذه الجلسة بابداء ملاحظتين : الأولى عن بحث الموقف فى السودان كما هو عليه بغض النظر عن الحجج التاريخية ، والثانية أن يكون هدف الجانبين هو العمل على رفاهية السودانيين ، وقد رد وزير الخارجية المصرى بأنه لا يستطيع أن يتجاهل الحقائق التاريخية لأنها تتعلق بالحق « وجودا وعدما »، وأن مصر تعمل دائما على رفاهية السودانيين .

ثم عرض السفير البريطانى تحليلا للموقف فى السودان بعد أن أكد صلاح الدين على انحياز الادارة السودانية للسياسة البريطانية، وأشار ستيفنسون الى أن أغلبية السودانيين لا يقبلون الوحدة مع مصر ، وحزب الأشقاء المرتبط بمصر يفقد نفوذه أمام الجبهة الوطنية التى تمثل الغالبية العظمى من السودانيين ، وهم يرغبون فى نوع من العلاقة مع مصر باعتبار كونها جارا يرجى خيره : « ان مصر بتجاهلها الوعى القومى فى السودان تعمل ضد مصالحها » .

وأجاب وزير الخارجية على هذا الادعاء بأن تلك المعلومات مستمدة من الادارة البريطانية التى توجه الأمور لمصلحة بريطانيا ولخدمة أغراضها ، وأضاف أن جميع الأحزاب تنادى بالوحدة مع مصر وليس حزب الأشقاء فقط ما عدا حزب الأمة وهو الحزب الوحيد الذى اعترفت به الحكومة السودانية على الرغم من أنه ينادى باستقلال السودان ، ومصر لا تعمل على فرض ارادتها على السودانيين ، ولكنها تنطق باسمهم وتدافع عن أهدافهم التى هى فى نفس الوقت أهدافها ، وتساءل صلاح الدين عما اذا كانت

بريطانيا تقبل استفتاء السودانيين استفتاء حرا بعد انسحاب القوات والادارة والموظفين الانجليز (٧٧) .

ورد السفير البريطانى بأنه لو كان اقتراح الاستفتاء محددا لنظرت بريطانيا فى شأنه كأن يكون تحت اشراف محايد وأخذ رأى نواب الشعب السودانى من الجمعية التشريعية — التى لم توافق عليها مصر — كما أن انسحاب الاداريين والفنيين الانجليز من السودان أمر بالغ الخطورة لأنه يؤدى الى انهيار الادارة فى السودان .

واقترح السفير ان يتم الاتفاق عن طريق تبادل مذكرات يدلى فيها كل طرف برأيه . فرفض الجانب المصرى هذا الاقتراح وقال وزير الخارجية لا معنى لأن نتبادل مذكرات يبدى فيها كل طرف وجهة نظره دون أن يتفق الطرفان على الجوهر ، وأنتم لا تخسرون شيئا ما دام الوضع الحالى فى السودان قائما .

وبالنسبة للاستفتاء فان الحكومة المصرية يستحيل أن تقترح اجراء استفتاء فى أجزاء الوطن الواحد ، ولكن المقصود هو معرفة مدى استعداد بريطانيا لاستشارة السودانيين وانسحابهم كلية من السودان لكى يدير السودانيون أمورهم بأنفسهم (٧٨) .

جلسة ٢٦ يوليو ١٩٥١ :

طلب وزير الخارجية المصرية من السفير البريطانى بعض الايضاحات بشأن المجلس التنفيذى والجهة التى يكون مسئولا أمامها، هل هو الجمعية التشريعية أو الحاكم العام ؟ وعن سلطات الجمعية التشريعية ومدى القيود التى ترد عليها .

ورد السفير البريطانى بأنه لا يمكنه الاجابة عن تلك الايضاحات لأن لجنة تعديل النظم التشريعية للسودان لم تنته من وضع تقريرها بعد ، ونفى عن بريطانيا محاولاتها العمل على فصل السودان عن

مصر ، وأن حكومته لا ترفض أى حل للمسألة يقبله السودانيون بملء حريتهم . وأضاف أنه اذا كانت مصر تود أن تعرف حقيقة رأى السودانيين فعليها أن تتعاون فيما يختص بتوسيع الأساس الانتخابى للجمعية التشريعية .

وانتهت هذه الجلسة كآخر اجتماع للجانبين دون أن يصلا الى أى اتفاق ذلك لأن بريطانيا لا تريد أن تقر وحدة السودان مع مصر اذ ترى أن عليها مسئوليات قبل السودانيين (٧٩) يجب تحقيقها .



هوامش الفصل السادس

(١) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، ص ١١٢ .

Vatikiotis : The modern history of Egypt, p. 377.

(٢) طارق البشرى . الحركة السياسية فى مصر ، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ، ص ٣٠٢ .

قام مصطفى النحاس بتشكيل وزارته الوفدية الخامسة فى ١٢ يناير ١٩٥٠ وهى آخر ما تولى الوفد من وزارات الحكم : دكتور وحيد رأفت : فصول من ثورة ٢٣ يوليو ، ص ٦٢ .

ويخطىء فايتكيوتيس اذ يقول أن هذه الوزارة هى الوزارة السابعة والأخيرة للوفد :

Nahhas formed his seventh anr last goverment » :
Vatikiotis : The History of Egypt, p. 367.

(٣) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، المرجع السابق ، صص ١١٢ـ ١١٣ .

عبد الغنى سعيد : العمال وثورة ٢٣ يوليو ، صص ٢٢ ـ ٢٥ .

(٤) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ، المرجع السابق ، صص ٣٠٣ ـ ٣٠٤ ، ٣٠٨ ـ ٣١٩ .

عبد المنعم الغزالى : تاريخ الحركة النقابية المصرية ، ص ٢٠٨ .

الوفد المصرى ، عدد ٧ يونيو ١٩٤٦ .

(٥) قامت حكومة الوفد بالغاء الأحكام العرفية بعد تردد فى ١٥ مايو ١٩٥٠ نتيجة لحركة الجماهير المطالبة بالحركة السياسية وهجوم الصحافة المتواصل : طارق البشرى . المرجع السابق ، ص ٣٢٦ .

(٦) مضا مجلس الشيوخ ، جلسة ٢٥ يونيو ١٩٤٥ .

سيف الدين الغزالى ، الوفد والاشتراكية ، ص ٣٩ .

(٧) طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ٣٢٦ .

عبد الناصر ، الفكر والطريق (من خطب الرئيس جمال عبد الناصر) ، ص ١٢١ ·

(٨) المضبطة الرسمية لمحاضر جلسات محكمة الثورة ، الكتاب الأول ، صص ٨٣ ـ ٨٤ ·

(٩) سيرانيان : مصر ونضالها من أجل الاستقلال ، صص ٢١٥ ـ ٢١٦ ·

مضابط مجلس الشيوخ ، جلسة ٢٣ يناير ١٩٤٦ ·

(١٠) سيرانيان : المرجع السابق ، صص ٢٢١ ـ ٢٢٢ ·

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام : الثورة والتغير الاجتماعى ، ص ٢٩ ·

(١١) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، المرجع السابق ، صص ١١٦ ـ ١١٧ ·

(١٢) طارق البشرى : المرجع السابق ، صص ٣٢٧ ـ ٣٢٨ ، ٣٢٠ ·

(١٣) نفس المرجع : ص ٢٢٨ ·

(١٤) مذكرات محمود رياض المعنونة : « الأمن القومى العربى بين الانجاز والفشل » منشورة بصحيفة الجمهورية ، عدد ١٩ اغسطس ١٩٨٥ ·

(١٥) خطاب العرش هو الخطبة التى يلقيها رئيس الوزراء باسم الملك فى الافتتاح الرسمى للدورة البرلمانية كل عام ، وكانت بمثابة برنامج عمل للوزارة فى المرحلة المقبلة ·

(١٦) طارق البشرى . الحركة السياسية فى مصر ، المرجع السابق ، ص ٣٣٠ ·

(١٧) طارق البشرى : المسلمون والأقباط فى اطار الجماعة الوطنية ، ص ٦٢١ ·

(١٨) يدعى كونتو ميخالوس وهو رجل أعمال بالسودان وفيا لوحدة وادى النيل ·

(١٩) اقترح أن يقوم احد وزيرين بالتباحث مع المهدى : فؤاد سراج الدين باشا أو حامد زكى بك ·

(٢٠) المصور ، عدد ٣ مارس ١٩٥٠ ·

(٢١) المصور ، العدد نفسه ·

(٢٢) المصور ، عدد ٣ مارس ١٩٥٠ ·

(٢٣) محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ، مارس ١٩٥٠ ـ نوفمبر ١٩٥١ ، ص ٢ ·

(٢٤) محاضر المحادثات السياسية ، المصدر نفسه ، ص ٣ ٠

(٢٥) جمهورية مصر . القضية المصرية (الكتاب الأبيض المصرى) ، ص ٥٨٧ ـ ٥٨٨ ٠

(٢٦) F. O. 953/864/163498/PG 1163/20, J.G. Barney to F.O. London, 28th September, 1950.

محاضر المحادثات ، المصدر السابق ، ص ٦ ـ ٨ ٠

(٢٧) المصدر نفسه ، ص ٩ ـ ١٣ ٠

F. O. 953/869/163498/JG 1163/20, From J. G. Barney. London, 2nd October, 1950.

(٢٨) المصدر السابق ، صص ١٣ ، ٤٩ ٠

(٢٩) المصدر نفسه ، صص ١٩ ، ٢٥ ٠

(٣٠) F. O. 953/869/163498/JG 1163/20, From J. G. Barney. to F.O., London, 28th September 1950. Op. Cit..

(٣١) محاضر المحادثات السياسية ، المصدر السابق ، صص ١٥ ـ ١٦ ٠

(٣٢) جمهورية مصر : القضية المصرية ، المصدر السابق ، صص ٥٨٧ ـ ٥٩٣ ٠

(٣٣) أحد الساسة الانجليز بالسفارة البريطانية فى مصر وكان مشاركا فى المحادثات ٠

(٣٤) المصدر السابق ، صص ١٩ ، ٢٤ ـ ٢٥ ٠

(٣٥) وهذا الاقتراح أشار اليه صلاح الدين مرات عديدة فيما بعد أثناء محادثاته مع السفير البريطانى فى مصر ومع المستر أرنست بيفن فى لندن ٠

(٣٦) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٣٣٣ ٠

(٣٧) محاضر المحادثات ، المصدر السابق ، صص ٥٠ ـ ٥١ ٠

(٣٨) المصدر السابق ، صص ٢٨ ـ ٥٣ ٠

(٣٩) المصدر نفسه ، صص ٤٥ ـ ٨٩ ٠

(٤٠) لم يشهد وزير الخارجية البريطانى أرنست بيفن هذه الجلسة ، المصدر نفسه ، ص ٩٩ ٠

(٤١ ، ٤٢) بدأت فى أغسطس ١٩٥٠ وانتهت فى ٢٦ يوليو ١٩٥١ واستغرقت ثمانى جلسات تخللها عدة اتصالات ومفكرات متبادلة بين الجانبين ٠

محاضر المحادثات ، المصدر السابق ، صص ٩٩ وما يليها ٠

(٤٢) المصدر نفسه ، صص ٩١ ـ ٩٢ ٠

(٤٤) رئاسة مجلس الوزراء : السودان (الكتاب الأخضر المصرى) ، مصدر سابق ، صص ٢٣٨ ـ ٢٤٣ ٠

(٤٥) هذا الرأى يتناقض تماما مع الحقيقة والواقع لأن السودان كان ذا أهمية كبرى بالنسبة لبريطانيا فقد تمسكت بالبقاء فيه لأهميته الاستراتيجية الكبرى لمستعمراتها فى آسيا وأفريقية ، اذ تمتد سواحله على البحر الأحمر فى طريق الهند لمسافة كبيرة ، وشماله يتصل بحدود مصر الجنوبية الى جانب تحكمه فى مياه النيل عصب الحياة والزراعة :

Macmichael, Harold ; The Anglo-Egyptian Sudan, p. 271.

(٤٦) رئاسة مجلس الوزراء . السودان ، المصدر السابق ، صص ٢٢٨-٢٤٣ .

(٤٧) رئاسة مجلس الوزراء . السودان ، المصدر السابق ، ص ٢٤٣ .

(٤٨) المصدر نفسه ، ص ٢٤٤ .

(٤٩) المصدر نفسه ، ص ٢٤٥ - ٢٤٨ .

(٥٠) المصدر السابق ، صص ٢٤٨ - ٢٥٠ .

(٥١) جرت مباحثات الجانبين المصرى والبريطانى فى ٤ و ٧ و ٩ و ١٥ ديسمبر ١٩٥٠ بمبنى وزارة الخارجية البريطانية فى لندن :

محاضر المحادثات ، مصدر سابق ، صص ١١١ - ١٤٢ .

وكانت جلسة ١٥ ديسمبر هى آخر جلسة يشارك فى أعمالها مستر بيفن قبل وفاته ، الكتاب الأخضر المصرى ، المصدر السابق ، ص ٢٧٧ .

(٥٢) الكتاب الأخضر المصرى عن السودان ، المصدر السابق ، صص ٢٥١-٢٥٦ .

(٥٣) F.O. 371/90108/165929/JE 1013/3, Cairo. From Sir Ralph Stevenson to Foreign Office, 8th, January, 1951.

(٥٤) F.O. 371/90130/162929/JE 1051/40, Cairo, From Mr. Chapman Andrews, to Foreign Office, March 29, 1951, Telegram No. 228.

(٥٥) المصرى ، عدد ٢٧ مارس ، ١٩٥١ .

(٥٦) F.O. 371/90130/162929, Op. Cit., Telegram No. 231.

(٥٧) Documents on International affairs, 1951, p. 441.

(٥٨) Ibid, p. 442.

(٥٩) Ibid, p. 442.

(٦٠) Ibid, p. 443

(٦١) Ibid, p. 444.

(٦٢) Lutfi al-Sayyid, Afaf : Egypt and Cromer, p. XII.

(٦٣) وقد هاجمت بريطانيا موقف مصر من اعتراضها مرور احدى ناقلات البترول بقناة السويس متجهة الى اسرائيل ، وأيدت الولايات المتحدة الموقف البريطانى تجاه مصر !

F.O. 371/9013ى/162929/JE 1051/107, Cairo, British Embassy, Sir. R. Stevenson. dated on 2nd May, 1951.

Egyptian Gazette, May, 2, 1951.

(٦٤) حسن حامد العلايلى ، من حزب الأحرار .

(٦٥) F.O. 371/90132/162929, Ibid.

(٦٦) Egyptian Gazette, 2nd May, 1951.

(٦٧) F.O. 371/90132/162929/JE 1051/107, Op. Cit., Telegram No. 333, May ى, 1951.

عن وعد بلفور ، انظر :

ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية ، الجزء الأول ، القاهرة ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، وثيقة رقم (٦٨) ، ص ٢٨٥ .

The Parliamentary Debates, House of Commons, Vol. 99, November 19, 1917.

(٦٨) Documents on international affairs ; 1951, Op. Cit., p. 445.

الكتاب الأخضر المصرى عن السودان ، المصدر السابق ، صص ٢٥٧ — ٢٥٨ .

(٦٩) المصدر نفسه ، ص ٢٥٧ .

(٧٠) Documents on international affairs ; Op. Cit., p. 446.

(٧١) Documents on international affairs ; Op Cit., pp. 446-447.

الكتاب الأخضر المصرى عن السودان ، مصدر سابق ، صص ٢٥٩ — ٢٦٠ .

(٧٢) Documents on international affairs, Op. Cit., pp. 447-448.

(٧٣) يقصد الخطر الشيوعى أو الروسى من وجهة النظر الغربية الرأسمالية .

الكتاب الأخضر المصرى عن السودان ، المصدر السابق ، ص ٢٦١ .

(٧٤) الكتـاب الأخضر المصرى عن السودان ، المصدر السابق ، ص ٢٦٢ . ص ٢٢٦ .

(٧٥) الكتاب الأخضر المصرى عن السودان ، المصدر السابق ، صص ٢٦٢ — ٢٦٣ .

(٧٦) المصدر نفسه ، ص‌ص ٢٦٤ ـ ٢٦٨ ٠

(٧٧) المصدر السابق ، ص‌ص ٢٦٨ ـ ٢٧٠ ٠

(٧٨) المصدر نفسه ، ص‌ص ٢٧١ ـ ٢٧٣ ٠

(٧٩) المصدر نفسه ، ص‌ص ٢٧٤ ـ ٢٧٨ ٠

● ● ●

الفصـــل الســابع

مصر تقرر الغاء معاهدة ١٩٣٦
واتفاقيتى الحكم الثنائى للسودان ١٨٩٩

١ ـــ بيان مستر موريسون .

٢ ـــ بيان الدكتور محمد صلاح الدين .

٣ ـــ نحو الغاء معاهدة ١٩٣٦ .

٤ ـــ الغاء المعاهدة واتفاقيتى الحكم الثنائى ١٨٩٩ .

٥ ـــ تصاعد حركة التحرر الوطنى بعد الغاء المعاهدة .

مصر تقرر الغاء معاهدة ١٩٣٦
واتفاقيتى الحكم الثنائى للسودان ١٨٩٩م

القى المستر موريسون بيانه فى مجلس العموم يوم ٣٠ يوليــة ١٩٥١ فأغلق بذلك باب المفاوضات مع مصر بدعوى وجوب التعاون بين الجانبين المصرى والبريطانى فى موضوع الدفاع عــن الشرق الأوسط ، وعدم اقتصار المفاوضات بينهما على مشكلة وحدة وادى النيل حيث أصر الانجليز على فصل مسألة الجلاء عن مصر عــن مسألة السودان فصلا تاما لعدم ارتباطــهما من وجهــة النظــر البريطانية .

وعليه فقد جاءت تصريحات وزير الخارجية البريطانية بمجلس العموم بمثابة الخاتمة لباب المفاوضات الجارية ، وشهدت قاعــة البرلمان المصرى على أثرها مناقشات حامية تؤكــد حــق مصر فى سيطرتها التامة على أراضيها ووجوب تحقيق أمانى الوطــن فى الوحدة والجلاء ، فقام الدكتور محمد صلاح الدين وزير الخارجية بالقاء بيان مصر فى ٦ أغسطس ١٩٥١ يرد فيه على المزاعم البريطانية عن مسئولياتها تجاه الأمن الدولى فى الشرق الأوسط ، وموقــف الانجليز من عدم تسليح الجيش المصرى ليتــولى بنفســه هــذه المسئوليات ، ورفض مصر التام لبقاء القوات البريطــانية عــلى أرضها ، مؤكدا على حرص مصر على تولى السودانيين مسئولياتهم بأنفسهم فى بلادهم وضرورة انهاء الحكم البريطانى القائم وجــلاء القوات الأجنبية عن أراضيهم .

وحاولت الدوائر السياسية البريطانية أن تقلل من حجم تأثير بيان موريسون على القرار المصرى المتشدد ووجدت فى الولايات المتحدة شريكا مؤيدا لبقاء القوات البريطانية فى مصر للحفاظ على المصالح الغربية فى المنطقة . لكن الحكومة المصرية كانت تعبر بلا شك عن مشاعر وأحاسيس كل المصريين عندما أعلن النحاس باشا رئيس الوزراء فى البرلمان الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى الحكم الثنائى للسودان فى الثامن من أكتوبر ١٩٥١ قائلا : من أجل مصر وقعت المعاهدة ومن أجل مصر أطالبكم بالغائها .

وتوالت الاحتجاجات الدولية من قبل دول الغرب على هذا الاجراء الذى اعتبرته انتهاكا لقدسية المعاهدات الدولية . ولا شك أن الغاء المعاهدة كان بمثابة جواز مرور من الحكومة لبدء حركة الكفاح المسلح فى منطقة القناة التى لقيت تأييداً شعبياً رائعاً مما أدى الى خروج الانجليز عن صوابهم أمام المدنيين العزل بمدن القناة فى كثير من الأحيان .

١ ــ بيان مستر موريسون :

تمسك كل من الجانبين المصرى والبريطانى بموقفه ، اذ أصر المفاوض المصرى على ضرورة الجلاء ووحدة وادى النيل دون فصل مسألة الجلاء عن مسألة الحكم الذاتى وحق تقرير المصير للسودانيين ، أما المفاوض البريطانى فقد تمسك بموقفه بفصل كل من المسألتين عن بعضهما ، وانضمام مصر لخطط الدفاع عن الشرق الأوسط ، بحيث لا يتم انسحاب القوات البريطانية من مصر قبل انتهاء مدة المعاهدة الا فى حالة انضمام مصر لمعاهدة الدفاع المشترك ، بحيث يتمكن الجيش المصرى بمقدرته الذاتية من تأمين حرية الملاحة فى قناة السويس (١) .

واتضح حرص الجانب البريطانى على المماطلة والتسويف بالقاء مستر موريسون Morrison — وزير الخارجية البريطانية — لخطابه فى مجلس العموم البريطانى بعد الحاح النواب الانجليز على ضرورة توضيح الحكومة البريطانية لموقفها تجاه مطالب مصر باعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ (٢) .

وأحس الساسة المصريون القائمون بعملية المباحثات منذ سنة ونصف بأن هذا الخطاب قد أغلق باب المفاوضات الجارية (٣) ، وبدا أن الموقف البريطانى قاطع فى عدم الجلاء متعللا بوجوب التعاون بين مصر وبريطانيا فى جميع الميادين وعلى رأسها قضية الدفاع عن المنطقة .

وقال موريسون انه يقدر الصعوبات التى تواجه الحكومة المصرية بوجوب التوصل الى حل يرضى غرور أبناء شعبها ، لكن تعاظم هذه المشكلة لا يقع على كاهل الحكومتين المصرية والبريطانية فقط دون النظر بعين الاعتبار لتلك المسئوليات الجسام التى يتحملها الجانبان تجاه هذه البقعة المهمة من العالم اذ أن مصر بمثابة «مفتاح الشرق الأوسط » وهى حلقة الاتصال بين الشرق والغرب بموقعها المتميز وهى القوة التى يخشى من الاعتداء عليها فى منطقة شرقى البحر المتوسط والليفانت . ومصر ستكون عرضة للهجوم عليها نظرا للأخطار المحدقة بها ، ويمكنها أن تتجنب تلك الاخطار بمساهمتها فى الارتباط مع بريطانيا بتنظيم دفاعى لا يحملها عبئا لا تقدر عليه بمفردها تجاه المنطقة وتجاه كل العالم الحر كما حدث فى السنوات الماضية عندما هوجمت أراضيها وتعرضت للأخطار خلال سنى الحرب (٤) .

وأضاف مدريسون : اننا نود أن تساهم مصر بتعاونها مع بريطانيا فى وضع أسس من العلاقات الطيبة تعمل على ازدهار العلاقات البريطانية المصرية . وهاجم موقف الحكومة المصرية

بمنعها مرور البضائع الاسرائيلية فى قناة السويس وخليج العقبة قائلا ان هذا الاجراء « ... اساءة الى التقاليد البحرية والمعاهدات الدولية .. » ، مشيرا الى اعتراض مصر للسفينة البريطانية امباير روش Empire Roach وتفتيشها عند مدخل خليج العقبة(٥).

اما بالنسبة للسودان فقد جاء بخطاب موريسون أن مصر لم تحاول معالجة مشكلته بشكل موضوعي ، حيث أن الشعب السودانى خطا خطوات واسعة فى النواحى السياسية والاجتماعية والاقتصادية مما يهيئه لتكوين قومية منظمة تعتمد على نفسها ، وأن اعتماد مصر والسودان معا على مياه النيل قد ربط مصيرهما .

واختتم بيانه بقوله ان بريطانيا ترجو أن تشارك مصر بدورها الكامل تجاه تطور السودانيين السياسى ، أما تصميم البعض من انه لا فرق بين الشعبين السودانى والمصرى فمعناه تجاهل للحقائق ويزيد صعوبة التفاهم بين الجانبين (٦) .

٢ ــ بيان الدكتور محمد صلاح الدين :

أغلقت تصريحات وزير الخارجية البريطانية فى مجلس العموم باب المباحثات مع مصر ، وشهدت قاعة البرلمان المصرى مناقشات أعضائه الحامية نتيجة هذه التصريحات التى تعرضت لموضوع الجلاء عن مصر والسودان وحق مصر فى تفتيش السفن بمياهها الاقليمية وسيطرتها على قناة السويس بما لا يحقق الأمانى القومية للبلاد (٧) .

وطالب النواب باعلان الحكومة عن خطتها حيال هذه التصريحات والخطوات الايجابية المنتظر اتخاذها ، وأن يقوم وزير الخارجية المصرى بالقاء بيان عما تم حتى الآن بشأن الحقوق الوطنية وعن سياسة الوزارة نحو « هذه المسألة المهمة » وخطواتها نحو الوصول الى تحقيق مطالب البلاد فى الوحدة والجلاء (٨) .

وصرح وزير الخارجية المصرية فى هذه الجلسة بأن تصريح السير هربرت موريسون فى مجلس العموم يدل على عمق الهوة التى تفصل بين وجهتى النظر المتباينتين فى أهم مسائل الخلاف بين مصر والمملكة المتحدة وهى الجلاء والسودان وفلسطين ، واستعرض صلاح الدين هذه المسائل الثلاث فقال عن مسألة الجلاء ان بريطانيا ، منذ احتلالها لمصر وهى تحاول اطالة أمد البقاء فى البلاد متذرعة بمختلف الحجج أمام المطالب المصرية .

وكان آخر هذه الحجج ما أسماه موريسون « مسئوليات بريطانيا العظمى فى الشرق الأوسط بالنيابة عن باقى دول الكومنولث وعن حلفاء الغرب بوجه عام » (٩) وقد فاقت وعود بريطانيا بالجلاء حدا كبيرا .

وتعرض صلاح الدين لأثر الاحتلال « الهدام » فى تأخر البلاد وفساد أمورها وضرب مثلا بموقف الانجليز من تسليح الجيش المصرى وحالته بعد تسعة وستين عاما من الاحتلال وخمسة عشر عاما من ابرام المعاهدة وقد أخذوا على عاتقهم تدريبه وتزويده بالأسلحة والمهمات ، ولو أنهم كانوا مخلصين حقا فيما زعموه من أنهم احتلوا مصر لخير المصريين ، أو قاموا بتنفيذ نصوص المعاهدة لصار « جيشنا » اليوم من القوة والتدريب بحيث يعتمد عليه فى الدفاع عن مصر وجاراتها العربيات ، ويسهم فى مسئولية « استتباب السلام واستقرار الأمن الدولى فى الشرق الأوسط .

ولم يكتف الانجليز بمنع توريد الأسلحة التى تعاقدت مصر عليها لتقوية جيشها ودفعت غاليا أثمانها ، ولا بالضجة التى يثيرونها بين الحين والآخر فى مجلس العموم واللوردات لتأكيد عزمهم على حرمان مصر من كل سلاح بل يتعقبونها الى كل مصدر من مصادر الحصول على الأسلحة ليسدوا أمامها كل السبل الممكنة « وهكذا

يستطيعون أن يواصلوا مزاعمهم التى يحتجون بها فى تثبيت قدم الاحتلال » (١٠) .

وأكد وزير الخارجية المصرية على أن مصر قد عقدت العزم على أن ترفض بكل قوة أى أثر للاحتلال مهما كان الخطر الذى يقال أنه يتهددها ، ولا بد أن « نمحو هذا الأثر وأن تحترم سيادتنا » كما يدعو بذلك ميثاق الأمم المتحدة ، « ومصر ترفض رفضا باتا بقاء القوات البريطانية فى أرضها » ، ونحن باخلاصنا لمبادىء هذا الميثاق ولقرارات الهيئة نرفض الاحتلال ونصر على تمام الجلاء وندحض بدعة السياسة البريطانية القائلة بمسئوليتها فى الشرق الأوسط بالنيابة عن العالم الحر (١١) .

أما عن السودان فقد عرض الدكتور صلاح الدين للأحداث التاريخية التى مر بها السودان وتدخل الانجليز فى شئونه ومحاولاتهم المستمرة للانفراد بالسيطرة عليه مذ احتلالهم لمصر ، فعندما كانت مصر مغلوبة على أمرها فى أول عهد الاحتلال كان الانجليز يتذرعون باسم مصر وبالعمل لحسابها ليتحكموا فى السوان ولما نهضت مصر تطالب باستقلالها تنكروا لها منقلبين الى حجة أخرى هى الكلام باسم السودانيين والدفاع عن مصالحهم ، ولجأوا الى مناورة جديدة باعلان حرصهم على رفاهية السودانيين وبأن يكون لهم حكم ذاتى يفضى فى آخر الأمر الى تقرير المصير . وتساءل وزير الخارجية : « من خولهم أن يتحدثوا باسم السودانيين ؟ » ومن حملهم تلك المسئوليات التى يزعمون اليوم تحملها فى السودان ؟ » بأى حق تاريخى أو قانونى أو أدبى يدخلون هذا المدخل بين المصريين ومواطنيهم السودانيين !! » الذين جمعت بينهم منذ أقدم العصور روابط ووشائج لا تنفصم عراها ؟ (١٢) .

وقد تمخضت السياسة البريطانية بشأن اقرار نظام الحكم الذاتى فى السودان عن اقامة الجمعية التشريعية التى « لا حول لها

ولا سلطان » بينما أرادت مصر والسودان هيئة تشريعيـــة تتمتع بنصيب وافر من السلطات وتكون ممثلة للسودانيين خير تمثيل ، مما أدى الى اعتراف بريطانيا فيما بعد بهذا القصـــور . ثم ان بريطانيا ترى أن السودان يجب أن يتمتع بالحكم الذاتى بعد مدة تتراوح بين خمسة عشر عاما وعشرين عاما بينما تقدر مصر لذلك عامين اثنين فقط معتمدة فى تقديرها على ما قضت به الجمعيـــة العمومية للأمم المتحدة فى شأن ليبيا ، وليس السودان أقل استحقاقا منها للحكم الذاتى (١٣) .

ولم يبق أمام بريطانيا الا أن تتعلل بمشيئة وارادة السودانيين وهو تعلل « ظاهر البطلان » اذ أن السودانيين على اختلاف هيئاتهم وأحزابهم اجمعوا على ضرورة انهاء الحكم القائم فى السودان وجلاء القوات البريطانية عنه . والانجليز أنفسهم لا ينكرون أن قطاعـــا كبيرا من السودانيين ــ وهم فى الواقع الأغلبية الساحقة ــ ينادون بالوحدة مع مصر تحت التاج المصرى ، ولولا المناورات الانجليزية لتمت هذه الوحدة التى اتفق الرأى عليها ممثلة فى وحـــدة الجيش والنقد والسياسة الخارجية .

وأضاف صلاح الدين : اننى لا أحسب أن هذه السياسة تخفى على اخواننا فى جنوب الوادى ، فالهدف منها هو التفريق بين الشمال والجنوب ، وفصل جنوب السودان عن شماله . وطالب السودانيين بتوحيد صفوفهم وجمع كلمتهم أن يقولوا للانجليز : « اخرجوا أنتم أولا واتركونا والمصريين نتفق على ترتيب بيتنا فى غيبة من الدخلاء الطامعين » (١٤) .

وبعد أن استعرض وزير الخارجية نقاط الخـــلاف بين مصر وبريطانيا فى مسألتى الجلاء والسودان ، وتمسك الانجليز بمعاهدة ١٩٣٦ وادعائهم أن مصر لا تستطيع الغاءها من جانب واحـــد ، معتمدين على قداسة المعاهدات ، قال : ان قرار مجلس الأمـــن

الدولى الصادر فى ١٤ أبريل ١٩٤٦ فى شأن النزاع السوفيتى الايرانى صريح فى أن وجود القوات الأجنبية فى أرض دولة من الدول يسلبها حرية الاختيار فى المفاوضات ، والمعاهدة تنتهك قداسة معاهدتين دوليتين هما : معاهدة القسطنطينية وميثاق الأمم المتحدة (١٥) .

« فأى قداسة نرجى لمعاهدة عقدت تحت ضغط الاحتلال وهى فى حد ذاتها انتهاك قائم لقداسة المعاهدات والمواثيق » الدولية الحالية ؟ » .

وقد وعدت الحكومة فى خطاب العرش الأخير بالغاء المعاهدة « ولن يلقى خطاب العرش المقبل حتى تكون الحكومة باذن الله قد وفت بما عاهدتكم عليه من الغاء هذه المعاهدة . ان العهد كان مسئولا » (١٦) .

٣ ــ نحو الغاء معاهدة ١٩٣٦ :

كان رد الفعل المصرى عنيفا على خطاب موريسون ومباغتا فى نفس الوقت للدوائر الحاكمة البريطانية التى لم تكن تعتقد حتى الآن أن الحكومة المصرية جادة فى قرارها بالغاء المعاهدة ، وظهر مدى تأثير بيان الدكتور صلاح الدين بمجلس النواب ، فقد أسرع السفير البريطانى السير رالف ستيفنسون بتحديد موعد لمقابلة مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء يوم ٨ أغسطس بعد أن تلقى فى اليوم السابق تعليمات من حكومته باستيضاح موقف الحكومة مع موافاتها بالنص الرسمى الكامل لبيان صلاح الدين واثره على سير المباحثات بين الدولتين وبعد ان أعلن وزير الخارجية المصرى أن حكومته تعتبر تصريحات موريسون بمثابة اغلاق لباب المباحثات (١٧) .

وقد حاول السفير البريطانى أن يخفف من تأثير البيان على القرار المصرى، ففى يوم ٨ أغسطس نشرت السفارة البريطانية بيانا لفتت فيه نظر النحاس باشا الى التفسير الخاطىء المحتمل لكلمة موريسون ، وفى اليوم التالى بعث السفير بخطاب شخصى الى النحاس باشا وأرفق به مقتطفات من خطاب موريسون ، معربا عن أمله فى أن تتفهم الحكومة المصرية ــ بعد دراسة نص الخطاب ــ الموقف ولا تتخذه ذريعة لوقف المباحثات بين الجانبين (١٨) .

وكان هناك شبه اجماع بين الساسة الانجليز على أن مصر لن تتخذ أى خطوة حاسمة نحو الغاء المعاهدة واتفاقيتى ١٨٩٩ قبل شهر نوفمبر المقبل ، وعندئذ فان بريطانيا قد تبذل جهودا أخرى من جانبها لملاقاة وجهة النظر المصرية (المتشددة) فى منتصف الطريق (١٩) ، واذا ما قررت الحكومة المصرية الغاء المعاهدة من جانب واحد فان بريطانيا سوف تستمر فى الاحتفاظ بقواتها فى منطقة قناة السويس حتى انتهاء أجل المعاهدة فى عام ١٩٥٦ (٢٠) واتخاذ عدة اجراءات تتمثل فى : القيام باحتلال عسكرى على نطاق واسع لمنطقة القناة وتجميد الأرصدة الاسترلينية لمصر ، والتوقف عن شراء القطن المصرى ، وانهاء اتفاق مياه النيل وتحريض السودانيين ضد المصالح المصرية ، ونشر الدعايات التى تشكك فى مقدرة الحكومة المصرية على اصلاح الأحوال السياسية والاجتماعية فى البلاد لاظهارها بمظهر المتشدد أمام الانجليز لمجرد تحويل أنظار الغضب الشعبى عن أوجه قصورها ، مع التأكيد على أن الوجود الروسى هو الخطر الحقيقى على الأمن القومى المصرى وليس الوجود البريطانى فى البلاد (٢١) .

وعندما لم يتلق موريسون أى رد من الحكومة المصرية بعث برسالة الى النحاس باشا فى ١٧ أغسطس أعرب فيها عن قلقه تجاه رد الحكومة المصرية على خطابه فى ٣٠ يوليو . وأشار النحاس

فى رده أن مسألة جلاء القوات البريطانية عن مصر ، هى جزء من المشكلة ، أما الجزء الآخر فهو مسألة وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى ، وان المسألتين كل لا ينفصل أى منهما عن الآخر ، وحذر من تصريحات الوزير البريطانى بشأن السودان التى من جرائها سوف تتوقف المفاوضات بصورة نهائية (٢٢) .

وأكد النحاس باشا على أن المعاهدة استنفدت أغراضها ،وقد آن الأوان للتخلص منها ومن آثارها ، وسوف تلغى فى القريب العاجل بعد تلك المفاوضات الطويلة التى احتملتها مصر فى صبر وأناة وكانت تنتظر أن يغير الانجليز من أفكارهم الاستعمارية التى عفى عليها الزمن ولكنهم ماطلوا فليتحملوا نتيجة عملهم « ان مصر نفد صبرها وطال انتظارها .. » (٢٣) .

كما نادى مكرم عبيد هو الآخر بالغاء المعاهدة وعدم لجوء الحكومة الى الاحتكام لمجلس الأمن واستصدار قانون فورى ينص على الغاء المعاهدة واتفاقيتى ١٨٩٩ ، واتخاذ عدة اجراءات لمواجهة الوجود البريطانى على أرض مصر تتلخص فى :

١ — تحصيل الرسوم الجمركية على جميع واردات الجيش البريطانى وعدم اعفائها من أى رسوم أو تخفيضات ، مع عدم تقديم أى خدمات وزارية وحكومية لها .

٢ — منع العمال والمقاولين المصريين من العمل مع السلطات العسكرية البريطانية أو التعاون معها .

٣ — منع البضائع والمأكولات وغيرها من المواد اللازمة البناء والطعام والكساء من الوصول الى القوات البريطانية .

٤ — اتخاذ خطوات رسمية فورية ببطلان الاجراءات التى اتخذها الحاكم العام فى السودان بشأن تكوين الجمعية التشريعية

ومحاولة وضع دستور خاص بالسودان ومنع المحامين المصريين من المرافعة أمام المحاكم السودانية وتوريد البضائع السودانية لاسرائيل .

٥ ـ عدم التعاون بين القوات المصرية والبريطانية براً وبحراً وجوا (٢٤) .

أما عن الموقف الأمريكى تجاه التواجد العسكرى البريطانى بالمنطقة ورفض مصر لهذا التواجد على أرضها ، أو الاشتراك فى أى تكتلات عسكرية ، فقد صرح وزير الخارجية الأمريكية أتشيون فى عام ١٩٥٠ أن الحكومة الأمريكية لا ترى فى وجود القوات الانجليزية فى مصر عملا عدوانيا ، وأيدت عدم جلاء تلك القوات من بلدان الشرق الأوسط (٢٥) لا سيما مصر ، لأن الجلاء معناه توجيه ضربة قوية للتواجد الاستعمارى البريطانى الذى يعد جزءاً من الوجود الاستعمارى الغربى فى الشرق الأوسط (٢٦) .

وكانت الولايات المتحدة ترى من جانبها أن حل المسألة الأنجلو ـ مصرية يكمن فى الاتفاق بين الجانبين من خلال مشروع للدفاع عن المنطقة ، كما ترى أن العديد من المقترحات الجديدة لهذا المشروع قد قدمت للحكومة المصرية لتكون أساسا لعقد اتفاقية جديدة لن ترضى فقط أهداف ومطالب الطرفين المعنيين فقط ، بل تساهم بصورة فعالة فى الدفاع عن « العالم الحر » الذى تلعب مصر ومنطقة الشرق الأوسط فيه دوراً مهما لتحقيق السلام (٢٧) .

وكان الأمريكيون يدركون تمام الادراك أن انتشار القوات البريطانية فى شتى مناطق الشرق الأوسط يحافظ فى الوقت نفسه على مصالحهم الذاتية ، كما أن وجود تلك القوات على أرض مصر يتيح بلا شك لهم التفوق الاستراتيجى المطلوب (٢٨) ويؤمن خطوط مواصلاتهم بين الشرق والغرب بتواجدهم البحرى فى البحر المتوسط

بواسطة الأسطول السادس للوقوف أمام المد الشيوعى خاصة بعد انشاء حلف شمال الأطلنطى .N,A,T.O عام ١٩٤٩ .

ولم يعد الأمريكان يعملون من وراء ظهر الانجليز كما كان من قبل ، بل انهم الآن بدأوا يعملون بأنفسهم « على المكشوف » ففى فبراير ١٩٥١ أرسل جورج ماكجى نائب وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط لدراسة الأوضاع فى المنطقة على الطبيعة ، وزار مصر عدة مرات واجتمع بوزير خارجيتها (٢٩) . ابحث أمور الخلاف بين مصر وبريطانيا وتثبيت أقدام الولايات المتحدة بمصر .

ومع ذلك فقد أحنت رأسها أمام رغبات أصدقائها الانجليز والفرنسيين واليهود حينما شاركتهم التأييد فى مشروع القرار البريطانى بالأمم المتحدة الذى يقضى بمطالبة مصر برفع القيود المفروضة على الملاحة فى قناة السويس فيما يتعلق بالبضائع القادمة لاسرائيل ، متجاهلين بذلك القرار حقوق مصر وسيادتها على أراضيها (٣٠) واتضح منذ البداية مدى انحياز القوة الاستعمارية الجديدة تجاه القوى القديمة فى المنطقة وتأييدها بلا حدود للناشئة الجديدة اسرائيل مما يشكل نوعا من التحدى ومناهضة المصالح والأمانى القومية العربية لدول المنطقة الطامحة فى التحرر والاستقلال .

وعلى الرغم من أن كلا من بريطانيا والولايات المتحدة كانت تعمل مدفوعة بمصالحها الذاتية ومحاولة تثبيت أقدامها فى المنطقة ، فان التنسيق الظاهرى بينهما كان واضحا أمام المطالب الوطنية المحلية ، فعملت بريطانيا على ازالة كل أسباب الخلاف مع الولايات المتحدة حيث أرسل وزير الخارجية البريطانى هربرت موريسون الى وزير الخارجية الأمريكى دين أنشيسون Deen Acheson رسالة فى ١٥ أغسطس ١٩٥١ يوضح له الشكوك التى تشعر بها بلاده من جراء نشاط السياسة الأمريكية فى مصر ، موضحا له أن

أهميتها فى المنطقة ليست لذاتها فقط بل باعتبارها العنصر الرئيسى للدفاع عن الشرق الأوسط كله ، والشرق الأوسط لا تخفى أهميته للدفاع عن العالم الحر ، فلا بد لذلك من « تواجدنا بمصر » لا لمجرد الحفاظ على مصالحنا أو مصالح المصريين ، بل « لتحملنا المسئولية» نيابة عن جميع الدول المحبة للسلام ، ولذلك فان بعض المسئولين يدركون انه يتعين علينا أن نظل موجودين فى بلادهم ، وقد تقدمنا بالفعل فى ١١ أبريل الماضى اقتراحا قدمه السفير البريطانى بالقاهرة لوزير خارجية مصر يقضى بأن يتم تنقيح معاهدة ١٩٣٦ بعد أن يتم الاتفاق على الانسحاب التدريجى للجنود الانجليز من مصر ، الذى يبدأ خلال عام من الاتفاق بحيث ينتهى الانسحاب عام ١٩٥٦ ، واضفاء الطابع المدنى على القاعدة تدريجا بواسطة الأفراد الانجليز ويتم تشغيلها طبقا للسياسة البريطانية وتحت الاشراف البريطانى المصرى مع انشاء نظام للدفاع الجوى يخضع للاشراف المشترك وتوفير الأسلحة والمعدات التدريبية اللازمة للقوات المصرية على أن توافق مصر على عودة القوات البريطانية فى حالة الحرب أو التهديد الوشيك بالحرب أو قيام حالة طوارىء دولية يخشى منها .

لكن الحكومة المصرية رفضت هذه المقترحات رفضا قاطعا دون مناقشة وكررت مطالبها بالجلاء الكامل خلال عام واحد (٣١).

واقترح السفير الأمريكى بالقاهرة جيفرسون كافرى فى ٤ أكتوبر على الحكومة المصرية مشروعا أمريكيا لتسوية النزاع الأنجلو — مصرى يتفق فى كثير من نقاطه وأهدافه مع المقترحات البريطانية ويتمثل فى :

١ — بقاء القوات البريطانية فى منطقة قناة السويس ولكن تحت قيادة المصريين .

٢ ــ ان توافق مصر وانجلترا على الدفاع المشترك عن منطقة قناة السويس عن طريق أعداد متكافئة من قوات الدولتين بالمنطقة.

٣ ــ مدة الاتفاق عشر سنوات .

٤ ــ نظراً لأن نظام الدفاع عن القناة يعد حلقة من أهم حلقات الدفاع عن الغرب ، فان القيادة الأمريكية ستوجه الى كل من مصر وبريطانيا مراقبين وأسلحة وتقوم بتزويد الطرفين بكل احتياجاتهما.

٥ ــ تقوم الولايات المتحدة بتقديم المساعدة المالية والفنية للنهوض بمستوى الشعب المصرى وتطوير اقتصاده .

وكانت الفكرة الأساسية للمشروع الأمريكى تنحصر فى ابقاء الاحتلال البريطانى بمصر لمدة عشر سنوات والعمل على زيادة النفوذ الأمريكى فى البلاد ، ومن هنا رفضته الحكومة المصرية (٣٢).

٤ ـ الغاء المعاهدة واتفاقيتى الحكم الثنائى ١٨٩٩ :

طالبت جميع الأحزاب السياسية والتنظيمات العامة بوقف جميع الاتصالات الرسمية مع بريطانيا والغاء المعاهدة فورا ، ففى يوم ٢٦ أغسطس ١٩٥١ وهو ذكرى مرور خمسة عشر عاما على توقيعها نظمت الاجتماعات الشعبية الكبرى فى جميع المدن المصرية المهمة ، وتحدث فيها ممثلو تلك الأحزاب والتنظيمات مطالبين بسرعة الغائها منتقدين سياسة الوفد لسكوتها حتى هذه اللحظة واتجهت المظاهرات الى السفارتين الانجليزية والأمريكية بالقاهرة تهتف بسقوط المعاهدة .

وأدركت الحكومة الوفدية أنها فشلت تماما فى حل أهم مشاكل مصر الوطنية وهى الجلاء الفورى لقوات الاحتلال البريطانى عن

طريق فسخ المعاهدة التى تمثل الاقرار الشرعى الوحيد اوجود هذه القوات .

وعلى الرغم من رغبة الحكومة فى الاتفاق مع بريطانيا عن طريق المفاوضات ، فانها أيقنت بصورة لا تدع مجالا للشك أن طريق المفاوضات لن يأتى بجديد وسوف تفقد شعبيتها وبالتالى شرعية بقائها فى الحكم (٣٣) .

وفى يوم الاثنين ٨ أكتوبر ١٩٥١ أعلن مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء الغاء معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ واتفاقيتى الحكم الثنائى المعقودتين فى ١٩ يناير و ١١ يوليو ١٨٩٩ بشأن ادارة السودان ، وذلك فى خطاب مطول ألقاه أمام اجتماع موحد للبرلمان المصرى ضم مجلسيه (٣٤) . واستعرض النحاس باشا المراحل التى مرت بها مفاوضات حكومته مع بريطانيا التى استمرت طوال ما يقرب من عامين دون أن يبدو أى بارقة أمل فى الوصول الى اتفاق لعقد معاهدة جديدة تتمشى مع مبادىء وأحكام ميثاق الأمم المتحدة طبقا للأحوال الدولية الجديدة (٣٥) .

واستعرض النحاس فى بيانه ثمانى عشرة حالة مماثلة أقدمت فيها دول مختلفة على الغاء معاهدات كانت تربطها بدول اخرى من جانب واحد على النحو الذى اتبعته مصر وكان آخرها ما أقدمت عليه المانيا من الغائها للاتفاق البحرى المعقود بينها وبين انجلترا فى ١٨ يونيو ١٩٣٥ (٣٦) .

ثم أوجز النحاس باشا فى بيانه الأسباب التى من أجلها أقدمت مصر على الغاء معاهدة التحالف التى عقدتها مع بريطانيا عام ١٩٣٦، ومنها عدم توافر شروط الاختيار لمصر عند توقيعها على المعاهدة ، وتغير الظروف التى صاحبت عقدها ومناقضتها لأحكام اتفاقية القسطنطينية عام ١٨٨٨ .

وعن اخلال بريطانيا بشروط المعاهدة قال رئيس الوزراء المصرى ان بريطانيا أخلت بأحكامها والتزاماتها مثل تجاوزها لحدد القوات البريطانية المرخص بمرابطتها فى منطقة السويس ووقوفها حجر عثرة فى سبيل تسليح الجيش المصرى وتدريبه وتزويده بالمعدات الحربية .

وبالنسبة للمسألة الفلسطينية فان النهج الذى سار عليه الانجليز لم يكن ليوصف الا بأنه سياسة عدوانية تعرض مصر لأشد الأخطار ، مع أن المعاهدة توجب عليهم ألا يتخذوا فى علاقاتهم مع الدول الأجنبية موقفا يتعارض مع ما نصت عليه المعاهدة ، وذلك فضلا عن سياستهم فى السودان التى يرمون من ورائها الى فصله عن مصر ، وفصل جنوبه عن شماله تمكينا لأغراضهم الاستعمارية فيه ، منتهكين بذلك أحكام معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى سنة ١٨٩٩ على حد سواء (٣٧) واختتم النحاس باشا بيانه بقوله : « ياحضرات الشيوخ المحترمين : من أجل مصر وقعت معاهدة سنة ١٩٣٦ ومن أجل مصر أطالبكم اليوم بالغائها » .

وأودع النحاس باشا مكتب مجلس النواب اربعة مراسيم بمشروعات قوانين ملكية ينص المرسوم الأول منها على الغاء القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ الخاص بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى الموقعة بلندن فى ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ ، ومن ثم ينتهى العمل بأحكام هذه المعاهدة ، والاتفاق الملحق بها الخاص بالاعفاءات والميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية الموجودة فى المملكة المصرية ، وانتهاء العمل بأحكام اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ بشأن ادارة السودان .

والمرسوم الثانى ينص على دعوة البرلمان لتعديل المادتين ١٥٩ و ١٦٠ من الدستور لتقرير الوضع الدستورى للسودان ،

وتعيين لقب الملك ، وعليه فقد أصبح الملك يلقب بملك مصر والسودان (٣٩) .

أما المرسوم الرابع فيحتوى على خمس مواد وينص على أن يكون للسودان دستور خاص تعده جمعية تأسيسية تمثل أهالى السودان كما تعد الجمعية قانون انتخاب يعمل به فى السودان ، ويكفل الدستور اقرار النظام الديمقراطى النيابى فى البلاد ويكون للملك الحق فى حل الهيئة النيابية أو المجلس المنتخب وحده ، وتشترك هذه الهيئة مع الملك فى ممارسة السلطة التشريعية ويتم الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية على ان يكون استقلال السلطة القضائية والقضاة مضمونا ، مع كفالة حرية الأفراد الشخصية وحقوقهم وحرياتهم العامة وحرية الاعتقاد والرأى والصحافة والاجتماع وتكوين الجمعيات ويتولى الملك اقرار الشئون الخارجية وشئون الدفاع والجيش والنقد فى جميع أنحاء السودان (٤٠) .

وفى مساء نفس اليوم الذى قامت فيه الحكومة المصرية باعلان بيانها فى البرلمان عن الغاء المعاهدة ، أعلن السفير البريطانى بالقاهرة أن هذا الاجراء من جانب واحد يعد عملا غير قانونى ، وأن حكومته تتمسك بالمعاهدة وتعتبرها سارية المفعول ، فى حين أقر البرلمان المصرى بمجلسه هذا الاجراء وأعلن تأييده التام للحكومة ووافق بالاجماع على المراسيم بمشروعات القوانين التى قدمها له رئيس الوزراء .

كما سارت المظاهرات الشعبية الحاشدة فى القاهرة والاسكندرية والمدن الكبرى تعلن عن تأييدها الحكومة فى الغاء المعاهدة وتعبر عن ابتهاجها بهذه الخطوة الوطنية المعبرة عن آمال

المصريين وتعلن عن مطالبها فى الحصول على السلاح واستعدادها لخوض معركة الكفاح المسلح ضد قوات الاحتلال (٤١) .

وقد كان اقدام مصر على الغاء المعاهدة من شأنه أن يثير فزع الحكومة البريطانية خاصة أن هذا الاجراء قد تم فى وقت انهار فيه نفوذها تماما فى ايران عقب اقدام الدكتور مصدق على تأميم شركة البترول الأنجلو ـ ايرانية صاحبة النفوذ القوى فى المجال السياسى والاقتصادى (٤٢) ، وتهديد العراق هى الأخرى بالغاء معاهدة ١٩٣٠ مع انجلترا (٤٣) .

وبذلك بات النفوذ البريطانى مهددا بالضياع فى المنطقة ولذلك فقد سارعت بريطانيا فى اتخاذ سلسلة من التدابير فى اليوم التالى لالغاء المعاهدة وضح منها تصميمها على البقاء فى منطقة القناة رغم ارادة الشعب المصرى ، فأصدرت وزارة الحرب البريطانية أوامرها بالغاء اجازات الضباط والجنود الانجليز وأسرعت باستشارة الولايات المتحدة وحلفائها فى حلف الأطلنطى ، وعقدت لهذا الغرض عدة اجتماعات بين الجنرال ايزنهاور القائد الأعلى لقوات الأطلنطى والجنرال عمر برادلى والماريشال سليم والجنرال تشارل ليشيرل : رؤساء أركن حرب القوات المسلحة الأمريكية والبريطانية الفرنسية واشترك معهم كل من اللورد فريزر اميرال البحرية البريطانية والجنرال الفونس جوان قائد القوات البرية للحلفاء فى أوروبا الوسطى ، ودار البحث حول الدفاع عن منطقة البحر المتوسط والنتائج المترتبة على الغاء مصر من جانبها للمعاهدة (٤٤) .

وفى يوم ١٠ أكتوبر أعلن وزير الخارجية الأمريكية دين أتشيسون استنكاره للاجراءات المصرية التى سوف تعود بأوخم العواقب على الأمن والدفاع بمنطقة الشرق الأوسط ذات الأهمية الدولية ومصالح العالم الحر ولهذا فان الولايات المتحدة تؤمن بأن احترام الاتفاقات

الدولية يستلزم اتفاق الطرفين بدلا من اتخاذ احدهما اجراء من جانب واحد (٤٥) .

وقررت الحكومة البريطانية مجابهة الموقف المصرى باجراءات عملية مثلما فعلت مصر التى تحدتها بالغاء المعاهدة من طرف واحد، وصدرت تصريحات عديدة للمسئولين الانجليز تؤكد أن بريطانيا لا تنوى سحب قواتها من منطقة القناة على الاطلاق ، وأنها على استعداد لتموين هذه القوات بطريق الجو اذا ما تطلب الأمر . ومن جهة أخرى أوعزت الحكومة البريطانية الى حاكم عام السودان بالنيابة (السير تشارلز كنجز) باصدار بيان رسمى فى التاسع من أكتوبر أعلن فيه أن الحكم الثنائى الذى قررته اتفاقية ١٨٩٩ سيظل أساسا للحكم فى السودان على الرغم من الغاء مصر لمعاهدة التحالف بينها وبين بريطانيا واعلانها ضم السودان للتاج المصرى .

كما أصدرت رياسة أركان حرب الامبراطورية أوامرها لقواتها المرابطة فى قبرص لتكون على أهبة الاستعداد لمواجهة الطوارىء، حتى تكون جاهزة للتوجه الى منطقة القناة فى أى لحظة لمساندة القوات البريطانية بها (٤٦) . وحاولت بريطانيا بعد أن أدركت التأييد الشعبى الجارف لالغاء المعاهدة أثناء عرض مشروعات القوانين المصاحبة لهذا الاجراء على البرلمان المصرى لاقرارها أن تحتوى هذه الأزمة — التى لم تكن تتوقعها — مع مصر ، فأصدرت تعليماتها الى سفيرها بالقاهرة بتقديم المقترحات المعروفة بمقترحات القيادة المتحالفة للدفاع عن الشرق الأوسط بالاشتراك مع سفراء الدول الأربع : الولايات المتحدة وانجلترا ، وفرنسا ، وتركيا (٤٧) وذلك فى ١٣ أكتوبر ، وطلب السفراء مقابلة وزير الخارجية محمد صلاح الدين لتسليمه مجتمعين مشروع المعاهدة الجديدة (٤٨) .

وأصر صلاح الدين على مقابلة كل منهم منفردا حتى لا يتحول الاجتماع الى مظاهرة سياسية ضد القرار المصرى .

وكان المشروع فى جوهره يستهدف تحويل الاحتلال البريطانى لمصر الى احتلال دولى ، فقد وافقت الحكومة البريطانية على استدعاء قواتها من مصر بشرط أن يحل محلها قوات الدول المشتركة فى قيادة الشرق الأوسط ، وحتى تخرج بريطانيا من مصر ودول الشرق الأوسط من البوابة العمومية مرفوعة الرأس وتعود اليها من الباب الخلفى كعضو فى القوات الدولية الجديدة بحيث تتحول منطقة القناة الى قاعدة عسكرية للحلفاء ويصبح حينئذ الجيش المصرى وقوات دفاعه الجوى تابعة لدول الغرب المتحالفة فى منظمة شمال الاطلنطى .

وأبلغ السفير البريطانى وزير الخارجية المصرية موافقة كل من استراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقية على الاشتراك فى هذه القيادة نظراً لاهتمام هذه الدول بالدفاع عن المنطقة ، وهى دول خاضعة للنفوذ البريطانى بلا شك (٤٩) .

وفى اليول التالى (١٤ أكتوبر) اجتمع مجلس الوزراء بالاسكندرية برئاسة النحاس باشا وقرر رفض مقترحات الدول الأربع بصفة قاطعة ، وتم اعلان القرار فى البرلمان يوم ١٥ أكتوبر حيث صدق بمجلسيه فى نفس اليوم بالاجماع على قوانين الغاء المعاهدة واتفاقيتى الحكم الثنائى (٥٠) .

وفى ٢٧ أكتوبر بعث وزير الخارجية الدكتور محمد صلاح الدين برسالة الى السفير البريطانى بالقاهرة أرفق بها نص بيان رئيس الوزراء الذى القاه أمام البرلمان ليخطره بموافقة البرلمان على اصدار التشريعات الخاصة بوقف سريان المعاهدة والاتفاق الذى بموجبه كانت تتمتع القوات البريطانية بالحصانات والامتيازات فوق الأراضى المصرية ، وانتهاء تخويل بريطانيا وضع أية قوات عسكرية فى منطقة قناة السويس حيث أن وجود هذه القوات منذ الآن يعد بمثابة احتلال غير مشروع وضد ارادة الشعب المصرى .

وفى الوقت الذى استعد فيه أفراد الشعب لبدء الكفاح المسلح ضد التواجد العسكرى البريطانى فى منطقة القناة ، أخذت بريطانيا من جانبها تستعد لاستخدام سياسة القمع والقهر ، ولذا فقد بادرت بارسال تعزيزات عسكرية كبيرة الى القاعدة (٥١) فنقلت نحو عشرة آلاف من الجنود الانجليز بطريق الجو ، وصار الصدام المسلح أمرا محتوما مادامت مصر لم توافق على منح أية تسهيلات للتواجد العسكرى البريطانى على أرضها للدفاع عن الشرق « الأدنى » وتأمين مصالح « العالم الحر » ، فى حين نادى بعض أعضاء مجلس اللوردات بعدم التمسك بالتواجد البريطانى فى منطقة القناة نظرا لتطور المفاهيم الحربية الحديثة وتقدم أساليب الحرب ، والعالم يسوده السلام الآن وبريطانيا ليست فى حاجة لهذا العدد الهائل من القوات بجوار القناة ووسط شعب أصبح يكن عداوة شديدة لكل ما هو بريطانى (٥٢) على أرضه .

٥ ــ تصاعد حركة التحرر الوطنى بعد الغاء المعاهدة :

استجاب الشعب المصرى للنداء الذى وجهته له حكومته بمنع التعاون أو التعامل مع أفراد قوات الاحتلال البريطانى وحصارهم في منطقة القناة وكل على رأس أفراد الشعب العمال . وقد طرحت فكرة الكفاح المسلح على جماعة كبار العلماء بالأزهر لابداء رأيهم الشرعى فيها بمناسبة اعتزام كثير من الشباب اعلان قيام حرب العصابات والنضال المسلح ضد القوات البريطانية وذلك بعد أسبوع واحد من اعلان النحاس باشا فى البرلمان الغاء المعاهدة .

وأجمع علماء ومشايخ الأزهر على أن المستعمرين المعتدين يجب مقاومتهم بكل الوسائل الممكنة ، وعلى كل مصرى أن يقاومهم بكل ما يمتلك فلا يضن بماله أو دمه فى وقت صار مناسبا لبدء الكفاح المسلح « طبقا لما أمرنا به الله ومن أجل مصلحة الوطن » وكل من

يتعامل او يتعاون مع هؤلاء المعتدين يعتبر خائنا لوطنه . وأباح العلماء دم كل مستعمر يعيش على أرض مصر ، وطالبوا بتكاتف الجهود بين الحكومة والشعب والتنسيق بينهما حتى لا تضيع مجهودات المقاومة هباء .

وقال بعضهم ان الدين الاسلامى يعتبر الانجليز بعد الغاء المعاهدة « مغتصبين ومعتدين » ، واهدار دم المعتدى طبقا للقانون مباح بكل الوسائل (٥٣) وفى يوم ١١ أكتوبر ١٩٥١ اجتمع مؤتمر من الطلبة الذين ينتمون للاخوان المسلمين حضره عشرون الفا وقرروا الآتى :

١ ــ مناشدة الحكومة :

(أ) أن تعلن أن مصر تعتبر فى حالة حرب مع بريطانيا وأن القوات البريطانية الموجودة فى مصر والسودان هى قوات معتدية .

(ب) أن تسمح الحكومة بحمل المواطنين للسلاح وألا يعاقب القانون المصرى على مقاومة الانجليز .

(جـ) وقف جميع العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع بريطانيا .

(د) الغاء جميع الامتيازات الممنوحة للشركات البريطانية وتجميد أملاك الرعايا الانجليز كما فعلت الحكومة الايرانية .

(هـ) محاكمة مجرمى الحرب الذين تآمروا على الجيش المصرى، والفدائيين الذين حاربوا الى جانبه خلال الحرب الفلسطينية .

(و) اطلاق سراح الفدائيين المسجونين بسبب مهاجمتهم للأهداف والمصالح البريطانية فى مصر ، وكذلك الذين كانوا يحاربون فى فلسطين .

(ز) اعلان الحكومة بأن الحاكم الانجليزى العام للسودان لا يمثل الحكومة المصرية فى السودان .

٢ — فى حالة استجابة الحكومة المصرية لهذه المطالب الشعبية فسوف تعبر عن رغبات أبنائها الذين يجب عليهم الوقوف وراءها حتى خروج آخر جندى بريطانى من مصر وتحرير البلاد من الاستعمار ، أما اذا لم تستجب لهذه المطالب ففى هذه الحالة يجب مقاومتها لتعاونها وتخاذلها أمام المحتل الأجنبى .

٣ — يجب تشكيل قوات للدفاع الشعبي وتتكون من ستة عشر الف فدائى ممن حاربوا فى فلسطين لبدء الكفاح المسلح فورا .

٤ — الحفاظ على أرواح المدنيين الانجليز المقيمين بمصر وممتلكاتهم .

٥ — الدعوة لاقامة مؤتمر دولى اسلامى للمسلمين فى جميع أنحاء العالم لتنظيم حركة للتحرير الاسلامى تبدأ بتحرير فلسطين .

٦ — يجب أن تبلغ الحكومة المصرية وجميع السفارات والصحف بمحتوى هذه القرارات (٥٤) .

وقد أثارت هذه الدعوة لاستخدام السلاح ثائرة الانجليز خاصة بعد أن نبهت وزارة الأوقاف الملكية المصرية علي جميع أئمة المساجد أن يكون موضوع خطبة الجمعة ١٢ أكتوبر فى جميع مساجدها الدعوة الى الجهاد والكفاح المسلح (٥٥) وبناء على تعليمات الحكومة البريطانية فقد قام السفير البريطانى رالف ستيفنسون بالاتصال بالحكومة المصرية ليحملها مسئولية حماية أرواح الانجليز فى مصر وممتلكاتهم .

وشكا السفير الى وزير خارجيته من أن الحكومة المصرية لم تأخذ على عاتقها مسئولية حماية أرواح الانجليز ولم تتعهد بذلك

أو تحاول منعه أمام التحريض المستمر ضدهم من جانب المصريين، كما أن الممتلكات البريطانية صارت عرضة للنهب ، « ورجاه » عدم التغاضي عن هذه الحوادث التي « تبعث على الأسى » وطالبه بالسعى لدى الحكومة المصرية للحصول على ضمانات رسمية بمسئوليتها عن حماية أرواح وممتلكات الأجانب عموما في البلاد ومنع التحريض على الاغتيال أو الاعلان عنه (٥٦) .

وبدأت بريطانيا تضغط بكامل ثقلها لمجابهة الاجراءات المصرية اذ اقترحت على الولايات المتحدة تدويل منطقة قناة السويس بعد أن فشلت في الحصول على موافقة مصر على مشروعات الدفاع المشترك ، ونتيجة لارتفاع شعبية الوفد ارتفاعا لم يسبق له مثيل منذ ثورة ١٩١٩ فقد اتجهت بريطانيا للقيام بخطوة أكثر ايجابية كوسيلة ضغط على الحكومة الوفدية اذ أمرت الشركات البريطانية العاملة في مجال استخراج البترول تحت حمايتها بمنطقة السويس تحديد كميات البترول التي تصل الى القاهرة والدلتا والاسكندرية من مصفاة التكرير بالسويس لكي يكون الضغط البريطاني محسوسا على مواقع الانتاج ومظاهر الحياة اليومية في تلك المناطق المزدهرة بالنشاط ، فبدأت درجات الخطر تتصاعد بسرعة لم يسبق لها مثيل (٥٧) .

وما ان علم عمال وسائقو السكك الحديدية بوصول التعزيزات العسكرية البريطانية الى ميناء بورسعيد يوم ١٣ أكتوبر والتي بلغت نحو ثلاثة آلاف من العسكريين الانجليز حتى رفضوا نقلهم بالقطارات الى معسكراتهم بفايد وكسفريت فاضطرت السلطات البريطانية الى نقلهم في سيارات ولوريات الجيش البريطاني(٥٨) .

وأضرب العمال المصريون في المعسكرات البريطانية عن عملهم وانسحبوا جميعا وضحوا بمرتباتهم وأجورهم استجابة لنداء الحكومة بعدم التعاون مع المحتلين ، وامتنع عمال الشحن والتفريغ في ثغور

القناة عن تفريغ حمولات البواخر البريطانية التى ظلت تهيم فى القناة دون أن تتمكن من انزال شحناتها وقابلت الحكومة هذه المبادرة الطيبة الرائعة من العمال بالتأييد والتشجيع فألحقت العمال المنسحبين جميعا بمصالحها المختلفة بالقاهرة والأقاليم ووفرت لهم سبل الاعاشة رغم عدم استعدادها لهذا الانسحاب الجماعى المفاجىء وارتضى العمال أجورا أدنى مما كانوا يتقاضونه نتيجة عملهم مع الانجليز وتحملت خزانة الدولة فى عام واحد ستة ملايين جنيه أجورا لهم (٥٩) واضطرت السلطات البريطانية الى تجنيد ٦٥٠٠ من القبارصة العاطلين للعمل فى معسكرات القناة (٦٠) .

وشهدت القاهرة والاسكندرية ومدن الأقاليم مظاهرات ضخمة للطلاب والعمال يومى ١٥ و ١٦ أكتوبر مطالبة بالسلاح والتوجه للقناة ، واشتدت مظاهرات أبناء مدن القناة الذين امتنعوا عن التعامل مع الايجليز وأسرهم . وقد أثارت هذه المقاومة السلبية قوات الاحتلال فقامت باحتلال كوبرى الفردان فى اليوم السابع عشر ، لعزل الجيش المصرى المرابط فى سيناء على الحدود الاسرائيلية عن بقية أنحاء البلاد ، واحتلت محطتى الكهرباء والمياه بتلك المنطقة واستولت على « المعدية » التى تربط بين ضفتى القناة وقامت باحتلال جمرك السويس والاسماعيلية وبورسعيد والقنطرة (٦١) .

ونتيجة لانعدام التعاون التام بين مواطنى مدن القناة والمعسكرات الانجليزية صارت القاعدة البريطانية تعانى من متاعب جمة فى الامدادات والتموين وخشى الأفراد الانجليز على أرواحهم ، ووجدت هذه القوات نفسها فى عزلة تامة تتلقى الهجمات الفدائية هجمة تلو الأخرى ، وصار تركيزها محصورا فى حماية نفسها فقط بعد أن فقدت الأمن والاستقرار اللذين ظلت تنعم بهما لفترة طويلة (٦٢) .

وبات على وزارة المحافظين التى ألفها تشرشل فى ٢٦ أكتوبر أن تواجه الموقف الصعب ، اذ اعلنت الوزارة البريطانية تمسكها

بالمعاهدة ، وصرح هربرت موريسون وزير الخارجية أن بلاده ستقابل « القوة بالقوة » اذا اقتضى الأمر لبقاء قواتها فى منطقة السويس (٦٣) .

وازاء تطوع كثير من الشباب للكفاح ضد الانجليز وتأليف كتائب التحرير من الفدائيين الذين اتخذوا من مديرية الشرقية والمناطق القريبة من معسكرات القناة مسرحا للتدريب ومزاولة نشاطهم الفدائى ضد قوات الاحتلال .

فقد صممت بريطانيا على تنفيذ خطتها فتدفقت الامدادات الحربية على المنطقة وقررت اعتبارها منطقة عسكرية بريطانية « مغلقة » يحظر على المصريين الانتقال بين أرجائها دون اذن مسبق وتفتيش دقيق ، وزاد تداخلها فى شئون البوليس المصرى وتهجمها على المدن والقرى والنقاط المهمة واضطهاد السكان وتفتيش منازلهم بالاكراه والاستيلاء على المواد التموينية من المحلات والمنازل وصار الدخول أو الخروج من مناطق القناة للمصريين يمثل احتقارا واذلالا للمصرى نتيجة لضعف سيطرته على أرض بلاده (٦٤) .

ومن جهة أخرى فقد قررت المضى فى مشروع القيادة المتحالفة للشرق الأوسط وبدون اشتراك مصر فى أوائل نوفمبر ١٩٥١ ، لكن مصر كانت قد رفضت من قبل الاشتراك فى هذا المشروع لأن الانجليز لا يحترمون تعهداتهم منذ عقد معاهدة ١٩٣٦ ، ولم يساهموا فى تعزيز قوة الجيش المصرى الذى كان من الممكن أن يعتمدوا عليه الآن ، بل انهم تركوه ضعيف العدد والعتاد ولم يفوا بتعهداتهم تجاه تدريبه وتسليحه (٦٥) ولم تكن السياسة البريطانية فى وادى النيل قبل المعاهدة وبعدها الا نموذجا للاستعمار الغاشم ولا يمكن وصفها بأقل من « نقض العهد وخيانة الأمانة » وان سياستها فى السودان ومحاولاتها فصله عن مصر لخير دليل على

ذلك ، فيجب على الانجليز أن يتركوا وادى النيل لأهله وانهاء الحكم البريطانى فى السودان وتحقيق وحدته مع مصر (٦٥) .

وظلت الحكومة البريطانية سادرة فى غيها اذ حشدت قوات ضخمة فى قبرص لتكون على مقربة من قاعدة القناة وتم نقلها بواسطة الطيران الملكى البريطانى ، وأسرع البريجادير أنطونى هيد وزير الحربية البريطانية الى مغادرة لندن متجها نحو فايد فى أواخر نوفمبر للاجتماع بالمسئولين العسكريين الانجليز لوضع الخطط الكفيلة بوقف النشاط الفدائى للمصريين .

وحاصرت القوات البريطانية مدينة الاسماعيلية ونصبت مدافع الميدان على مداخلها ، ثم تكررت مشاهد الاشتباك الدامية بين المصريين والانجليز بمدينة السويس فى ٣ ديسمبر وقتل عدد كبير من الجانبين ثم تكررت فى اليوم التالى (٦٦) مما اضطر كثيراً من العائلات البريطانية الى الرحيل من مدن القناة متجهة الى بلادها .

ومن أبشع الجرائم التى ارتكبها الانجليز فى حق المدنيين العزل تلك الجريمة التى وقعت على حى بأكمله بمدينة السويس ويسمى كفر أحمد عبده والتى انتهت بتدميره بالكامل ، اذ تعللت القيادة البريطانية بحاجتها الى شق طريق يصل ما بين معسكراتها فى شمال السويس ووابور تكرير المياه الخاص بالقوات البريطانية ، وقامت بهدم الحى الذى يتألف من ١٥٦ منزلا ويقطنه نحو ألفى نسمة وحولته الى أطلال خاوية .

وقد أبلغت وزارة الخارجية المصرية هذا الحادث لممثلى دول العالم المجتمعين فى الجمعية العامة للأمم المتحدة بباريس ، وتولى الدكتور محمد صلاح الدين تقديم مذكرة بهذه الشأن فى الحادى عشر من ديسمبر للسكرتير العام لهيئة الأمم مستر تريجفى لى ، موضحا فظاعة العدوان البريطانى المسلح على الحى الآمن وفى الوقت

نفسه اجتمع مجلس الوزراء المصرى وقرر سحب السفير المصرى فى لندن عبد الفتاح عمرو احتجاجا على تصرفات السلطات البريطانية فى منطقة القناة (٦٧) .

وزاد تحرش الانجليز بأهالى مدن القناة اذ واصلوا اعتداءاتهم على السويس فى أوائل يناير ١٩٥٢ ، وأبو صوير والمحسمة ، وقاموا بمهاجمة التل الكبير فى ١٢ ينـاير بدعوى أنها تؤوى الفدائيين الذين يهاجمون معسكراتهم (٦٨) .

وكانت بريطانيا حتى هذه اللحظة لا تزال تأمل فى تعضيد حلفائها الغربيين لهذا الموقف المتأزم الذى صارت تواجهه فى مصر ، فسافر تشرشل الى الولايات المتحدة محاولا احياء مشروع القيادة المتحالفة للدفاع عن الشرق الأوسط مع المسئولين الأمريكين بدعوى الدفاع عن قناة السويس ومصالح العالم الحر (٦٩) حتى تتخلص بريطانيا من ورطتها فى منطقة القناة ، لكن دون جدوى اذ انتهى الأمل فى حل القضية على مائدة المفاوضات وانتقل الى ميدان العمل المسلح .



هوامش الفصل السابع

(١) The Parliamentary Debates (Hansard) ; House of Commons, Vol. 487, pp. 27-29.

(٢) مناقشات يوم ٢٣ أبريل ١٩٥١ . Ibid, pp. 25-27.

(٣) وزارة الخارجية الملكية : محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ، مارس ١٩٥٠ ـ نوفمبر ١٩٥١ ، صص ٢٢٩ ـ ٢٣٠ .

(٤) Documents on international affairs ; 1951, pp. 455-456.

(٥) Ibid, p. 457.

(٦) Ibir, pp. 456-457.

رئاسة مجلس الوزراء : السودان (الكتاب الأخضر المصرى) ، ص ٢٧٩ .

(٧) أصدرت وزارة البحرية البريطانية أوامرها الى أربع من بوارجها الحربية لحماية السفن البريطانية من التفتيش المقرر للحكومة المصرية عند مرورها بمنطقتى بورسعيد والبحر الأحمر .

Ibir, pp. 456-457.

(٨) مضابط مجلس النواب ، جلسة ٦ أغسطس ١٩٥١ .

(٩) نفس المضبطة السابقة .

جمهورية مصر : القضية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٤ ، صص ٦٧٦ ـ ٦٨٠ .

(١٠) مضابط مجلس النواب ، جلسة ٦ أغسطس ١٩٥١ .

جمهورية مصر : القضية المصرية ، المصدر السابق ، ص ٦٨٠ .

(١١) مضابط مجلس النواب ، جلسة ٦ أغسطس ١٩٥١ .

(١٢) مضابط مجلس النواب ، نفس الجلسة .

الكتاب الأخضر المصرى عن السودان ، المصدر السابق ، صص ٢٨٠ ـ ٢٨١ .

(١٣) Documents on international affairs, 1951 ; Op. Ci., pp. 458-459.
Ibid, p. 459.

(١٤) الكتاب الأخضر المصرى عن السودان ، المصدر السابق ، ص ٢٨٢ ٠

(١٥) الأولى معقودة فى ٢٠ أكتوبر ١٨٨٨ م ، والثانى موقع عليه فى ٢٦ يونيو ١٩٤٥ ٠
Documents on international affairs, 1951, Op. Cit., p. 460.

(١٦) مضابط مجلس النواب ، جلسة ٦ أغسطس ١٩٥١ ٠

(١٧) المصرى ، عدد ٨ أغسطس ١٩٥١ ٠

(١٨) محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ، المصدر السابق ، صص ٢١٤ ـ ٢١٥ ٠

(١٩) المصرى ، عدد ٨ اغسطس ، ١٩٥١ ٠

(٢٠) المصرى ، عدد ٩ أغسطس ١٩٥١ ٠

(٢١) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، ص ٦٩٣ ٠

(٢٢) Documents on international affairs. 1951, Op. Cit., pp. 461-462.

محاضرات المحادثات السياسية ، مصدر سابق ، صص ٢٢١ ، ٢٢٣ ، ٢٣٢ ٠

(٢٣) خطاب النحاس باشا فى ذكرى سعد زغلول مساء يوم ٢٣ اغسطس ١٩٥١ ٠ بلجنة الوفد العامة بالاسكندرية . المصرى ، عدد ٢٤ أغسطس ١٩٥١ ٠

(٢٤) من خطاب مكرم عبيد زعيم الكتلة الوفدية فى ذكرى سعد زغلول يوم ٢٣ أغسطس بميدان عابدين بالقاهرة :
المصرى ، عدد ٢٤ أغسطس ١٩٥١ ٠

(٢٥) سيرانيان : مصر ونضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ، صص ٢٣٤ ـ ٢٣٥ ٠

أعرب نورى السعيد رئيس الوزراء العراقى ورئيس حزب الاتحاد الدستورى عن تأييده لبيان محمد صلاح الدين المعبر عن أمانى العرب جميعا ، كما أعلن عن تأهب العراق لالغاء معاهدة ١٩٣٠ مع انجلترا فى حالة الغاء مصر لمعاهدة ١٩٣٦ : المصرى ، ٦ أغسطس ١٦٥١ ٠

(٢٦) سيرانيان : المرجع السابق ، ص ٢٣٥ ٠

(٢٧) سيرانيان : المرجع السابق ، ص ٢٣٥ ٠

(٢٨) Documentary history of U.S. Foreign Policy ; 1945-1973, Vol. V., p. 815.

(٢٩) سيرانيان . المرجع السابق ، ص ٢٣٥ ٠

وقد اقترحت الحكومة الأمريكيـة لانقـاذ الموقف المتأزم بين انجلترا ومصر أن تنضم مصر الى عضوية حلف شـمال الأطلنطى :

محمد عبد الرحمن برج (دكتور) : قناة السويس ، ص ٢٦٧ ٠

(٣٠) المصرى ، عدد ٨ اغسطس ١٩٥١ ٠

Documents on international affairs, 1951, Op. Cit., pp. 462-463.

(٣١) محمد حسنين هيكل : ملفـات السويس ، المرجع السابق ، صص ٦٨٥ ـ ٦٨٨ ٠

Documents on international affairs ; ,1951, Op. Cit. pp. 441-442.

(٣٢) سيرانيان : المرجع السابق ، صص ٢٣٥ ـ ٢٣٦ ٠

(٣٣) المرجع نفسه ، صص ٢٣٦ ـ ٢٣٧ ٠

(٣٤) مضابط مجلس النواب ، جلسة يوم الاثنين ٨ أكتوبر ١٩٥١ ٠

Eden, Anthony ; The Suez Crisis, p. 5.

(٣٥) بيان النحاس باشا أمام البرلمان ، جلسة مجلس النواب يوم الاثنين ٨ أكتوبر ١٩٥١ ٠

صلاح عزام : وثائق مصطفى النحاس ، ص ١٣ ٠

(٣٦) الغى هذا الاتفـاق فى يونيو ١٩٣٩ ٠

وثائق مصطفى النحاس ، المصدر السابق ، ص ٢٤ ٠

(٣٧) مضابط مجلس النواب ، جلسة ٨ أكتوبر ١٩٥١ ٠

Eden, Anthony ; The Suez Crisis, Op. Cit., 1968, p. 5.

(٣٨) المصدر السابق ، نفس الجلسة ٠

(٣٩) طبقا لما نص عليه المرسوم الثالث ٠

(٤٠) صدرت المراسيم الأربعة بقصر المنتزه فى ٧ اكتوبر ١٩٥١ :

مضابط مجلس النواب ، جلسة ٨ اكتوبر ١٩٥١ ٠

Documents on international affairs, 1951, Op. Cit., pp. 464-466.

(٤١) جمال حماد ، دراسة تاريخية بعنوان : كيف دعمت الشرطة كفاح الشعب ضد الاستعمار ، أكتوبر ، عدد ٢٩ يناير ١٩٨٩ ، ص ٣٠ ٠

Eden, Anthony ; Op. Cit., p. 6.

(٤٢) محمد عبد الرحمن برج (دكتور) : قناة السويس ، ص ٢٥٨ ٠

(٤٣) أعلنت الحكومة الفرنسية عن تأييدها لبريطانيا وضرورة الحزم والشدة مع مصر لعدم شيوع الغـاء المعاهدات فى مختلف أرجاء الشرق الأدنى وانتهاج سياسة فوضوية تهدد مصالح الدول الموقعة على معـاهدة شـمال الأطلنطى والأمم الحرة : محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، ص ٧٠٣ .

(٤٤) المرجع نفسـه ، ص ٢٦٠ .

(٤٥) Documentary history of U.S. Foreign Policy, Op. Cit., p. 815.

(٤٦) محمد عبد الرحمن برج (دكتور) : المرجع السابق ، ص ٢٦١ .

(٤٧) سـفراء الدول الأربع بالقـاهرة هم : السـير رالف ستيفنسـون (بريطانيـا) جيفرسون كافرى (أمريكا) ، كوف دى مورفيل (فرنسـا) ، فؤاد خلوصى توجاى (تركيا) .

(٤٨) جمهورية مصر : القضية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٤ (وثائق المفاوضات المصرية البريطانية) المصدر السـابق ، صص ٦٩١ ـ ٦٩٣ .

(٤٩) سيرانيان : المرجع السابق ، ٢٣٨ ـ ٢٣٩ .

(٥٠) القانون رقم (١٧٥) لسنة ١٩٥١ :
سيرانيان : المرجع السابق ، ص ٢٣٩.
عبد العزيز الشناوى (دكتور) جلال يحيى (دكتور) : وثائق ونصوص التاريخ الحديث ، والمعاصر ، صص ٧٨٧ ـ ٧٨٨ .

(٥١) Morlow, John ; Angli-Egyptian Relations 1800-105, pp. 380-382.

(٥٢) The Parliamentary Debates (Hansard), Op. Cit., House of the Lords, Vol. 174, pp. 435-441.

(٥٣) كان ذلك رأى الشيخ على الخفيف أستاذ الشريعـة الاسـلامية بكلية الحقوق بالقاهرة ، أما الشيخ عبد المجيد سليم شيخ الجامع الأزهر (١٩٥٠ ـ ١٩٥١ ، ١٩٥٢) فاعتذر عن الادلاء برأيه قائلا : « ان الفتوى يجب أن تكون صادرة عن مفتى الديار المصرية دون غيره » . وقال الشيخ محمد أبو زهرة أستاذ القانون بجامعة فؤاد الأول : « ان الجنود الانجليز فى معسـكراتهم هم رعايا بيننا ويجب الحفاظ على أرواحهم لأنهم كالمقاتلين ، لا يزالون يرتبطون بمعاهدة فلا نعلن الحرب عليهم ، وذلك من أجل خدمـة المصـلحة العـامة لبلادنا » .

F.O. 371/90117/162929/162929/JE 10110/60, Alex. Telegram No. 750, 16th October, 1951.
Maher, Soad ; Al-Azhar, p. 44.

الجهور المصرى ، عدد ١٥ أكتوبر ١٩٥١ ٠

(٥٤) F.O. 371/90117/162929/ E 10110 Ibid.

الأهرام ، عدد ١٢ أكتوبر ١٩٥١ ٠

وبدأ بالفعل جمع التبرعات واصدار البيانات باسم عـزيز المصرى القـائد العام لكتائب التحرير وانهالت التبرعات على اللجـان التى شكلت لهذا الغرض من جميع طوائف الشعب :

حسن عزت : أسرار معركة الحرية ، صص ١٠٨ ــ ١٠٩ ٠

محمد عبد الرحمن برح (دكتور) ٠ عزيز المصرى والحركة الوطنية المصرية صص ١٤٢ ــ ١٤٣ ٠

(٥٥) F. 5371/90117/1612929/African Department, Egypt and Sudan, JE 10110/60. Telegram No. 273, British Embassy, Alex., 16th October, 1951.

(٥٦) F.O. 371/90117/612929/JE 10110/60, No. 349, British Embassy, Alex. Octabeé 16, 1951.

(٥٧) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، مرجع سابق ، صص ١٢٤ ــ ١٢٥ ٠ وقد سبق للقيادة العسـكرية البريطانية فى الشرق الأوسط أن عرضت خططها فى حالة الضرورة القصوى فى منطقة قناة السويس أن تتدخل عسكريا لاحتلال الدلتا والقاهرة والاسكندرية : نفس المرجع ، ص ١٢٠ ٠

(٥٨) عبد الرحمن الرافعى : مصر بين ثورة ١٩١٩ وثورة يوليو ١٩٥٢ ، صص ٨٣ ــ ٨٤ ٠ الأهرام ، عدد ١٤ أكتوبر ١٩٥١ ٠

(٥٩) الوثائق التاريخية للحركة العمالية المصرية ١٨٥٦ ــ ١٩٧٠ ، المجلد الأول ، وثيقة رقم (٣) : سنة ١٩٥٢ ، صص ١٠٥ ــ ١١٤ ، المصرى عدد ١١ أكتوبر ١٩٥١ ٠

(٦٠) أنزل هؤلاء القبارصة الى ميناء السويس بدون جوازات سفر ونقلوا على الفور للعمل بالمعسكرات البريطانية ، وقد ثاروا على الانجليز فيما بعـد فآثرت السلطات البريطانية ترحيلهم لبلادهم : المقطم ، عدد ٧ ينـاير ١٩٥٢ ٠

(٦١) عبد الرحمن الرافعى : مصر بين ثورة ١٩١٩ وثورة يوليو ١٩٥٢ ، المرجع السابق ، صص ٨٦ ــ ٨٧ ، الاهرام ، عدد ١٨ أكتوبر ١٩٥١ ٠

(٦٢) محمد عبد الرحمن برج (دكتور) قناة السويس ، المرجع السابق ، ص ٢٧٧ ٠

(٦٣) عبد الرحمن الرافعى : مصر بين ثورة ١٩١٩ وثورة يوليو ١٩٥٢ ، مرجع سابق ، ص ٨١ · وقد طالب الفسكونت ستانسجيت العضو بمجلس اللوردات بأن تفوق السلطات البريطانية فى تعاملها بين الجريمة و « المشاعر الوطنية » التى تعبر عنها الحركات الشعبية فى مصر لأن الرأى العـام يساند دائما هذه المشاعر · وقال · نحن لن نفرض أنفسنا وقواتنا على مصر ، ولن تتمكن أى دولة من البقاء على أرضها بالقوة دون رغبة الشعب المصرى :
The Parliamentary Debates (Hansard), Lords, Vol. 174, p. 442, November 21, 1951.

(٦٤) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، صص ٨٧ ـ ٩٢ ؛ المقطم ، عددى ٣ ، ٧ يناير ١٩٥٢ ·

(٦٥) من خطاب الدكتور محمد صـلاح الدين (باشـا) وزير الخـارجية ورئيس وفد مصر أمام الدورة السادسة للجمعية العـامة للأمم المتحدة فى باريس يوم ١٦ نوفمبر ١٩٥١ :

جمهورية مصر : القضية المصرية ، المصدر السابق ، صص ٦٩٣ـ٧٠٢ ·

رئاسة مجلس الوزراء : الكتاب الأخضر المصرى عن السودان . المصدر السابق ، صص ٢٨٨ ـ ٢٩٢ ·

(٦٦) عبد الرحمن الرافعى : مصر بين ثورة ١٩١٩ وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، المرجع السابق ، صص ٩٣ ـ ٩٤ ·

الأهرام ، عددى ١٥ ، ١٧ نوفمبر ١٩٥١ ·

(٦٧) عبد الرحمن الرافعى : المرجع نفسه ، صص ٩٧ ـ ١٠١ ، المصور ، ٤ يناير ١٩٥٢ ·

(٦٨) Vatikiotis ; The History of Egypt, pp. 368-369.

المقطم ، عدد ٤ يناير ١٩٥٢ ·

(٦٩) محمد عبد الرحمن برج (دكتور) : المرجع السابق ، ص ٢٨٣ ، المقطم عدد ١٨ يناير ١٩٥٢ · وقد ظهر مدى الانحياز الأمريكى لبريطانيا عندما صرح مايكل مكدمورت عن الخـارجية الأمريكية بأن مصر أخلت بالتزاماتها الدولية عندما انفردت بنقض المعاهدة وأن موقف بلاده لم يتغير تجاه المسألة المصرية منذ تصريحات دين أتشيسون فى ١٧ أكتوبر الماضى والمعبرة عن رأى الولايات المتحدة فى أن مصر لم تحترم التزاماتها الدولية وأن قرارها قد جانبه الصواب :
Documents on international affairs, 1951, Op. Cit., pp. 468-469.

المقطم ، عدد ٥ يناير ١٩٥٢ ·

★ ★ ★

الباب الثالث

الثـورة والاتفـاق مـع بريطانيـا
١٩٥٢ ـ ١٩٥٤

الفصل الثامن : ثورة يوليو وموقفها من قضية وحدة وادى النيل .
الفصل التاسع : الثورة وقضية الجـلاء .
الفصل العاشر : توقيع اتفاقية الجـلاء .

الفصـــل الثــامن

ثورة ٢٣ يوليو وموقفها من قضية وحدة وادى النيـــل

١ ـــ مجهودات حكومة الثورة لحل مشكلة السودان .

٢ ـــ محاولات بريطانيا تقسيم السودان قبل الجلاء .

٣ ـــ اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ .

٤ ـــ الانتخابات السودانية ونتائجهـــا .

ثورة ٢٣ يوليو وموقفها من قضية وحدة وادى النيل

توالت الوزارات على حكم البلاد بعد ان أطيح بالوفد صاحب الأغلبية الشعبية اثر اعلانه للأحكام العرفية مساء يوم الحريق ، ولم تكن تلك الوزارات المتتالية سوى مظهر من مظاهر ازمة الحكم فى مصر ، وانعدام الثقة بين الشعب والسراى ، ودليلا على عدم الاستقرار ، فانكمشت المقاومة ضد الانجليز (١) ، وازدادت الأزمات حدة ، وكان لابد من مخرج نحو تغيير جذرى يعيد الأمور الى نصابها ، وبعد أن أصبحت حتمية تغيير الأوضاع القائمة ضرورة ملحة لا مفر منها (٢) .

وكان الجيش هو محط الأنظار للقيام بهذه المهمة فهو القادر عليها بما لديه من امكانية التغيير بالقوة المسلحة ، واستشعر ضباطه مدى المهمة الجليلة الملقاة على عاتقهم وهم ابناء ذلك الشعب وحماته ، ومن هنا فقد هب الضباط الأحرار — الذين كونوا تنظيمهم فى أواخر الأربعينيات برئاسة جمال عبد الناصر (٣) — فى ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لتغيير هذا الواقع وكانت خطتهم تعتمد على الاستيلاء على مقاليد الأمور بالجيش مع ضمان التأييد الشعبى لحركتهم ، وخلع الملك فاروق دون اراقة دماء ، وكان لهم ما أرادوا فى خلال أيام قلائل أذهلت الجميع بل أذهلتهم أنفسهم (٤) .

ودانت مقاليد الأمور فى البلاد للضباط الأحرار ، اذ رحب المواطنون بهذه الحركة المباركة (٥) التي سرعان ما تحولت الى

ثورة بيضاء تحقق آمال الملايين من أبناء الشعب فى الحياة الحرة الكريمة وتقضى على الفساد والمحسوبية وتقيم أسسا قوية من العدل الاجتماعى والمساواة بين مختلف طوائف الشعب المصرى، ومن أجل ذلك خرج الملك فاروق مغادرا البلاد بعد تنازله عن العرش لابنه فى ٢٦ يوليو (٦) .

وتوالت القرارات الثورية باصدار قانون تحديد الملكية الزراعية فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ لتحرير الفلاح من سلطان صاحب الأرض ، ثم ألغيت الملكية وأعلنت الجمهورية فى ١٨ يونيو ١٩٥٣ (٧) ، وسارت الحركة فى خطها الثورى .

وكانت بريطانيا قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو ، قد وجدت أن من المستحيل عليها احراز أى تقدم نحو تحقيق أى شكل من أشكال الاستقلال للسودان وابعاده عن الاتحاد مع مصر كخط ثابت للسياسة البريطانية فى المنطقة . وكذلك لم يتم تحقيق أى تقدم فى هذا المجال نظرا لاصرار الملك فاروق على حقه فى السيادة على السودان وهو الحق الذى طالب به من قبله والده الملك فؤاد فى العشرينات كما كانت هناك مشكلة مياه النيل التى كانت تثير مخاوف الحكومات المصرية المتتالية من أن تتولى السلطة فى الخرطوم حكومة معادية لمصر ، وبالتالى يمكن التأثير على عصب الحياة وشريانها فى شمال الوادى (٨) .

ووضعت مصر نفسها فى موقف المستحيل حين راحت تطالب بالسيادة على السودان تحت دعوى التاج المشترك ، اذ ان معظم السياسيين المصريين المتفاوضين بشأن السودان قبل الثورة لم تكن لديهم فكرة واضحة عن حقيقة الوضع فى السودان ، فقد كان من بينهم من راح يطالب بملكية مصر للسودان على أساس حق الفتوحات العسكرية منذ محمد على أو حملات استكشاف منابع النيل فى عصر اسماعيل وقد نسى هؤلاء ان القرن العشرين لـه

احكامه وظروفه التى تختلف عن أحكام وظرف القرن التاسع عشر .

كما كان من بينهم من أدركوا بوعيهم وحسهم السياسى أن الظروف قد تغيرت ، فطوروا مطلب ملكية السودان ليصبح وحدة وادى النيل ، ناسين أن الوحدة فى العصر الحديث بين طرفين تقتضى تلاقى ارادتى شعبين بتمام حريتهما .

وفى الغالب فان معظم هؤلاء الساسة لم يدرسوا بقدر كاف طبيعة تكوين السودان الجغرافية وواقع تركيبته السكانية ، ولم يعرفوا شيئا كثيرا عن تنظيماته القبلية والطائفية والسياسية . فتحدثوا وتفاوضوا عنه أو باسمه دون أن تكون لديهم صورة واضحة أو محددة عن شئونه (٩) .

وظلت بريطانيا حتى قيام الثورة تستخدم كل مهاراتها السياسية لاستمرار سيطرتها على السودان باثارة مسألتين ، آل مصيرهما الى الرفض من جانب الساسة المصريين وهما :

١ — فصل المسألة السودانية عن المسألة المصرية .

٢ — حق تقرير المصير للسودانيين بأنفسهم (١٠) .

لكن من الملاحظ أن بعض المفاوضين المصريين رأوا بثاقب نظرهم أن من الممكن أن يترك السودان لاتفاق خاص بعد أن يتم تسوية المسألة المصرية ، وبذلك تتحقق عملية الفصل بين المسألتين كما رأينا فى مفاوضات سعد — ملنر وكذلك فعل عدلى مع كيرزون (١١) من قبل .

٢ – مجهودات حكومة الثورة لحل مشكلة السودان :

مع تولى الضباط الشبان الجدد زمام السلطة فى مصر ، كان عليهم أن يواجهوا حقائق الموقف بكل أبعاده ، وعليهم فى واقع الأمر أن يواجهوا المعضلة المستعصية للاحتلال البريطانى لمصر ، فبدون ذلك ليس هناك استقلال أو حرية .

ومن هذا المنطلق طلب جمال عبد الناصر فى يوم ٥ أغسطس ١٩٥٢ ملفات المفاوضات المصرية – البريطانية وانكب على قراءتها، وطلب من على ماهر رئيس الوزراء أن يخصص له ولبعض زملائه سلسلة من اللقاءات معه تخصص لمناقشة العلاقات المستعصية مع بريطانيا ، ثم تابعها بعدد من الاجتماعات مع الدكتور محمد صلاح الدين وزير الخارجية فى حكومة الوفد ، ثم رأى استكمال بحثه للموضوع بجلسة طويلة مع نجيب الهلالى باشا آخر رئيس للوزراء تفاوض مع الانجليز قبل ٢٣ يوليو ، وذلك لاستجماع صورة كاملة للموقف بكل تفاصيله ، وسلمه الهلالى باشا الورقة البريطانية التى قدمت اليه من قبل بمساعدة الولايات المتحدة والتى كانت تشير الى قبول بريطانيا لمبدأ الانسحاب من مصر اذا أمكن التوصل عن طريق المفاوضات الى ترتيبات أمن جماعى تحقق الدفاع عن المنطقة .

ومن هنا كانت المهمة شاقة بالنسبة للأوضاع الخارجية وبصرف النظر عن أوضاع اعادة ترتيب « البيت من الداخل » . كان الوصول الى اتفاق مع الانجليز لانسحابهم من مراكزهم الاستراتيجية بمصر، وخصوصا بعد انسحابهم من عبدان فى ايران لن يتأتى من خلال حوار دبلوماسى ، وانما من خلال صراع الارادات والقدرة على فرضها على الجانب الآخر ، ومن هنا كان واضحا للثوار أن :

١ ـ موضوع الجلاء عن مصر يزداد تعقيدا بسبب ارتباطه بمسألة الدفاع عن الشرق الأوسط (الدفاع المشترك) .

٢ ـ سيكون موضوع السودان هو النقطة الحساسة التى سيجعلها الانجليز وسيلتهم لعرقلة كل احتمالات الجلاء .

٣ ـ سوف تؤدى الولايات المتحدة دورا رئيسيا فى المنطقة يزداد حجمه مع الأيام والتطور ومؤثرا فى عملية التفاوض المصرى ــ البريطانى (١٢) .

ومن هذا المنطلق تحددت خطة التحرك من جانب قيادة الثورة من خلال عدة أبعاد دولية وعربية تبدأ « بانعاش » عملية المفاوضات مع الجانب البريطانى دون تأخير ، وأن تكون البداية هى موضوع السودان لأن الوصول الى حل بشأنه سوف يدع قضية الجلاء والاستقلال وحدها فى الساحة خصوصا أن مشكلة وحدة وادى النيل تحت تاج مشترك لم تعد موجودة (١٣) .

كما أنه لا بد من الفصل بين المفاوضات من أجل الجلاء وموضوع الدفاع المشترك أو غيره من ترتيبات الأمن الجماعى بالمنطقة فقد كان من رأى عبد الناصر أنه لا يمكن لرجال الثورة أن يتباحثوا فى مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط الا بعد أن تتم تسوية القضية المصرية بشقيها : الجلاء والسودان (١٤) ، وبالفعل فقد حصل عبد الناصر على موافقة مجلس قيادة الثورة على التخلى عن المطالبة المصرية بالسيادة على السودان أثناء التفاوض مع الانجليز (١٥) .

وأصبح الموقف الجديد يقوم على أساس أن حل قضية السودان يعتبر مقدمة ضرورية لحل قضية الجلاء ، اذ أن قضية السودان صارت « ناضجة » للحل وواجبة التقدم على ما عداها وذلك بفضل موقف الحكومة المصرية الصلب فى مواجهة المؤامرات البريطانية

للاستئثار بالسودان وما اتخذته حكومة الوفد قبل قيام الثورة بالغاء اتفاقيتى الحكم الثنائى فى ١٥ أكتوبر ١٩٥١ واصدار القانون رقم (١٧٧) بمنح الحكم الذاتى للسودان فى ١٧ أكتوبر ١٩٥١ .

وجاء تحدى الدكتور محمد صلاح الدين فى ١٦ نوفمبر ١٩٥١ أمام الأمم المتحدة بقبول مصر سحب قواتها وموظفيها من السودان لتمكين السودانيين من تقرير مصيرهم بحرية على شرط أن تفعل بريطانيا نفس الشيء ، فتعرت السياسة البريطانية تماما ، وتألفت لجنة خاصة بصياغة مشروع قانون الحكم الذاتى ووافقت الجمعية التشريعية على هذا المشروع فى ٢٣ أبريل ١٩٥٢ .

ولكن المشروع لم يحدد فترة الانتقال التى يمارس فيها الشعب السودانى الحكم الذاتى ، والتى يعقبها تقرير المصير (١٦) حتى هذه اللحظة .

ومن هنا لم تبدأ حكومة الثورة فى حل مشكلة السودان من فراغ ، بل صار على المفاوض المصرى أن يبارك نفس الأهداف ويتحدث بنفس اللغة بعزم وتصميم ونية صادقة واضعا مصالح السودان وشعبه فى المرتبة الأولى دون أن يضحى بالحقوق التاريخية والقانونية التى لم يجد المفاوض المصرى فيما مضى أن من حقه أن يفرط فيها ، ولقد عبر جمال عبد الناصر عن هذا المفهوم قائلا : « أنه لا يخشى السودان الحر ، وانما يخشى السودان المحتل » (١٧) .

كما كان لوجود اللواء محمد نجيب على رأس الثورة ، الذى كان يجسد بتاريخه وتاريخ أسرته فى السودان الوحدة المصرية السودانية ، والروابط التى تربطه بالسياسيين السودانيين قبل الثورة ، لها أثر لا ينكر فى خروج جماهير الشعب السودانى مؤيدة للثورة المصرية (١٨) ، فضلا عما أفسحه تخلص مصر من النظام

الملكى من آفاق التقدم وحرية الحركة أمام الثوار ، مما جعل المبادرة بحل المسألة السودانية فى تلك الظروف مبشرا بتحقيق وحدة الوادى أكثر من أى وقت مضى، اذا ما تخلصت ارادة الشعبين من أى ضغوط خارجية ، بعد أن كانت بريطانيا تستخدم عبارة حق تقرير المصير للشعب السودانى كورقة رابحة فى يدها من أجل فرض التفرقة بين شطرى الوادى والعمل على اخفاق أى مفاوضات فى هذا الشأن .

وكان على المفاوضين المصريين لتحقيق نجاح سريع للقضية السودانية أن يبادروا بالعمل على تحسين قانون الحكم الذاتى الذى كانت بريطانيا قد أصدرته بالفعل فى ٢٣ أكتوبر ١٩٥٢ ، وأن يفرضوا مسألة حق تقرير المصير للسودانيين فى أقرب وقت ممكن .

على أنه كان على مصر قبل ذلك القيام بخطوة أولى ضرورية وهى جمع كلمة السودانيين بمختلف أحزابهم فى موقف واحد بالنسبة لهذين الأمرين . ومن ثم فقد دعا اللواء محمد نجيب زعماء الأحزاب السودانية الى القاهرة فى اكتوبر ١٩٥٢ لاجراء مباحثات فى هذا الشأن ، كما دعا الى توحيد الأحزاب السودانية الاتحادية وهى حزب الأشقاء ، وحزب الاتحاديين ، وحزب الأحرار الاتحاديين ، والجبهة الوطنية ، وحزب وحدة وادى النيل ، وكلها تنادى بوحدة الوادى بشكل أو بآخر . وفى ٣ نوفمبر اختير اسماعيل الأزهرى رئيسا للحزب ، ومحمد نور الدين نائبا ، ونص دستوره على جلاء الانجليز وقيام اتحاد مع مصر بعد تقرير المصير (١٩) .

كما توصل اللواء محمد نجيب الى اتفاق مع السيد عبد الرحمن المهدى زعيم طائفة الأنصار وراعى حزب الأمة المطالب بالانفصال بين مصر والسودان بقبول نتيجة الاستفتاء على تقرير المصير للوقوف أمام المطامع البريطانية كجبهة واحدة وبذلك اتفقت كلمة الأحزاب السودانية على أن يكون للسودان حرية الاختيار بين الاتحاد مع مصر أو الاستقلال بعد تقرير مصيره (٢٠) .

وبناء على هذه الاتفاقات التى تمت مع الأحزاب السودانية بتوحيد كلمتهم تقدمت الحكومة المصرية بمذكرة فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٢ الى الحكومة البريطانية بشأن الحكم الذاتى وتقرير المصير للسودان ، عبرت فيها عن ايمانها بحق السودانيين فى تقرير المصير وفى ممارستهم له ممارسة فعلية فى الوقت المناسب ، كما حددت المذكرة فترة انتقال لانهاء الادارة الثنائية انهاء فعليا ، واعتبار هذه الفترة بمثابة تصفية لهذه الادارة حيث يكون للسودانيين حق السيادة خلال تلك الفترة حتى يتم لهم تقرير مصيرهم فى جو حر محايد (٢١) .

ثم عالجت المذكرة سلطة الحاكم العام واللجنة المختلطة التى ستشرف على الانتخابات ولجنة السودنة ، وحددت فترة الانتقال بثلاث سنوات يمارس خلالها الحاكم العام سلطاته بمعاونة لجنة مشكلة من خمسة أعضاء : اثنين من السودانيين ترشحهما الحكومتين البريطانية والمصرية بشرط الحصول على موافقة برلمان سودانى منتخب ، وكذلك عضو مصرى وآخر بريطانى وثالث هندى أو باكستانى ترشحه حكومة كل منهم ، وتعين الحكومة المصرية هذه اللجنة الخماسية بمرسوم ، على أن يحل محل الحاكم العام فى حالة غيابه اكبر العضوين السودانيين سنا . كما يتم تشكيل لجنة مختلطة من سبعة أعضاء (٢٢) مهمتها تعيين لجان فردية لكل دائرة من الدوائر الانتخابية وتقرير لائحة اجراءاتها ونظام عملها لضمان حيدتها على أن تشمل جميع الدوائر أنحاء السودان عدا مديريات الجنوب الثلاث ومن بين اختصاصات هذه اللجنة : الاسراع فى سودنة الادارة والبوليس وقوة الدفاع السودانية وغير ذلك من الوظائف الحكومية (٢٣) .

وأوصت الحكومة المصرية « توصية مشددة » بانشاء وظيفة وكيل وزارة سودانى ليعمل كحلقة اتصال بين الحاكم العام ومجلس

الوزراء وتكون مهمته الاعداد لتمثيل السودان فى المؤتمرات الدولية « الفنية » فحسب . وتعد الحكومة السودانية ــ على اثر انتهائها من التصديق على فترة الانتقال وهى الثلاث سنوات ــ مشروع قانون لانتخاب جمعية تأسيسية تقدمه الى البرلمان للحصول على موافقته ، ثم تنسحب القوات البريطانية والمصرية من السودان قبل اجراء انتخابات الجمعية التأسيسية بسنة واحدة على الأقل وتكون مهمة الجمعية التأسيسية تقرير مصير السودان واعداد دستور يتلاءم مع المصير الذى اتخذته وقانون انتخاب لبرلمان سودانى دائم ، ويكون تقرير مصير السودان اما بالارتباط مع مصر واما بالاستقلال التام عنها (٢٤) .

بيد أن الحكومة البريطانية ادعت أن الأحزاب السودانية لم يؤخذ رأيها فى هذه المذكرة ، ولكن الحكومة المصرية ضيقت الخناق على تلاعب السياسة البريطانية بمصير السودان فأوفدت الصاغ صلاح سالم الى الخرطوم واستطاع أن يوقع مع ممثلى الأحزاب السودانية اتفاقا فى ١٠ يناير ١٩٥٣ ، بتأييد المذكرة المصرية ما عدا بعض تعديلات طفيفة أهمها ضرورة أن تكون الانتخابات مباشرة فى كل انحاء السودان ما كان ذلك ممكنا ، وأن يتم سحب القوات العسكرية البريطانية والمصرية قبل اجراء الانتخابات للجمعية التأسيسية التى سيئول اليها تقرير مصير السودان . وقد اشترك فى توقيع هذا الاتفاق الأحزاب السودانية : الأمة ، والجمهورى الاشتراكى ، والوطنى الاتحادى ، والوطنى .

واتفقت كلمة الجميع على أن ما تضمنه اتفاق الأحزاب هو حل نهائى لا يمكن الرجوع فيه . وكان أهم ما ورد فى هذا الاتفاق جلاء الجيوش الأجنبية عن ارض السودان وحق تقرير المصير لأبنائه (٢٥) .

ونص فيه ايضا على سحب القوات العسكرية البريطانية والمصرية من السودان قبل اجراء انتخابات الجمعية التأسيسية

التى ستقرر مصير السودان وفق ما جاء بالمذكرة المصرية . كما اتفق على أنه يعهد بأمر الأمن الداخلى بعد سحب القوات العسكرية البريطانية والمصرية الى القوات المسلحة السودانية ، وتصبح اوامرها العليا وقيادتها وولاؤها للبرلمان السودانى ، ولا يكون للحاكم العام أى سلطان عليها من يوم اتمام الجلاء حتى انتهاء تقرير المصير . كما اجمعت الأحزاب الموقعة على الاتفاق على مقاطعة الانتخابات التى تجرى فى ظل أى دستور آخر (٢٦) .

ثم بدأت المباحثات الرسمية بين الجانبين المصرى والبريطانى بشأن السودان بالقاهرة فى ٢٠ نوفمبر ١٩٥٢ (٢٧) وقد استغرقت هذه المباحثات عشرة اجتماعات وانتهت فى ١٢ فبراير ١٩٥٣ .

وقد سبق هذه المباحثات الرسمية جلسة مفاوضات فى يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٥٢ بمقر مجلس الوزراء المصرى بين اللواء محمد نجيب والسير رالف ستيفنسون الذى بدأ بايضاح الموقف البريطانى المتمثل فى تمسك بريطانيا باتفاقية الحكم الثنائى فى السودان على الرغم من ان حكومة الوفد قد الغتها فى أكتوبر الماضى ، ثم استفاض فى شرح التزامات الطرفين وضرورة عودة التعاون بينهما فى اطار اتفاقية الحكم الثنائى اذا ما أرادت مصر أن يكون لها دور فى السودان .

ورد عليه اللواء نجيب قائلا : « ان هدفنا هو تحرير السودان من اى نفوذ أجنبى ، وسواء اتحدنا أو انفصلنا فان مآلنا واحد ومصيرنا لبعضنا ، وفى كل الأحوال فان مصر تطالب للسودانيين بحقهم فى تقرير مصيرهم ، فان قرروا بعد ذلك الوحدة معنا فمرحبا، واذا قرروا الاستقلال فهذا حقهم » (٢٨) .

وتتابعت الحوادث فى غير صالح بريطانيا بعد أن تمكنت مصر من تجميع الأحزاب السودانية على كلمة واحدة تحت زعامة الحزب

الوطنى الاتحادى برئاسة اسماعيل الأزهرى وهى مبدأ حق تقرير المصير ، حتى ان بريطانيا فوجئت بموافقة السيد عبد الرحمن المهدى المنادى بالانفصال وهو يوافق على التوقيع على وثيقة التوفيق بين الأحزاب السودانية .

وطلب المستر انطونى ايدن من السير روبرت هاو — الحاكم العام البريطانى للسودان تفسيرا للأسباب التى دعت المهدى الى اتخاذ هذا الموقف « غير الودى » تجاه بريطانيا دون الرجوع للسفارة البريطانية واستشارتها ، وكان رأى ايدن أن هذا الموقف قد ترك المفاوض البريطانى « فى العراء » لكن المهدى عبر عن رايه المعبر عن ادراكه لمصالح بلاده ، اذ أنه مع تقديره للصداقة التقليدية التى تربطه ببريطانيا ، لم يكن ليتردد فى توقيع وثيقة يتفق فيها الجميع على حق السودانيين فى تقرير مصيرهم (٢٩) .

ولهذا فبعد أن وجدت بريطانيا نفسها محاصرة من جانب مصر والسودان فى آن واحد ، وشعرت باتفاق أبناء وادى النيل على ضرورة جلاء القوات الأجنبية من ارض الوادى شماله وجنوبه ، وعلى أن تعطى الحرية الكاملة لأبناء السودان فى تقرير مصيرهم بأنفسهم (٣٠) بدأت السياسة البريطانية فى اتباع اسلوبها التقليدى المعروف « فرق تسد « Divide to own » بعد أن أدركت أنها سوف تترك السودان مادامت مصر ، وهى الطرف الآخر قد ابدت استعدادها لتركه لأهله يقررون أمره كيفما يشاءون .

٢ — محاولات بريطانيا تقسيم السودان قبل الجلاء :

حاولت بريطانيا أن ترد على التكتل المصرى السودانى لاتمام عملية الجلاء عن السودان وذلك باستقطاب زعماء الجنوب الموالين لها للوقوف من ورائها لكى يبدأوا المطالبة بانفصال الجنوب عن الشمال ، لعلها تخرج بمغنم قبل مغادرة البلاد وينتهى الأمر بتقسيم

وادى النيل ــ الذى احتلته موحدا ــ الى ثلاث وحدات سياسية منفصلة كل منها عن الأخرى وهى : مصر ، وشمال السودان ، وجنوب السودان مستغلة فى هذا الصدد تلك الظروف التى خلقتها بنفسها من خلال ادارتها الطويلة للسودان أو تلك التى استجدت على الساحة الاقليمية والممثلة فى :

١ ــ نتاج السياسة البريطانية خلال مدة الحكم البريطانى الطويلة للسودان لفصل شماله عن جنوبه حضاريا واقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وساعدها على ذلك تأخر الجنوب فى هذا المضمار عن الشمال وبقاء الشعور القبلى سئدا يكرس ولاء السكان للقبيلة التى ينتمون اليها لا للسودان بوجه عام .

٢ ــ عدم دعوة مصر لأى من أبناء الجنوب للمساهمة فى المحادثات التى جرت فى القاهرة بين الأحزاب السودانية والحكومة المصرية فى أكتوبر ونوفمبر ١٩٥٢ . ويرجع السبب فى أن الجنوب لم يكن به حزب سياسى يعبر عن رأى أبنائه فى المطالبة بالحكم الذاتى وحق تقرير المصير (٣١) .

٣ ــ التأثير الواضح للسياسة البريطانية فى الجنوب اذ أنه بعد تقديم مصر لمذكرتها فى ٢ نوفمبر ١٩٥٢ استطاعت بريطانيا اقناع بعض قيادات الجنوب برفض ادخال أى تعديل على نظام الحكم الذاتى الذى قررته بريطانيا وعدم تأييد فكرة الاستقلال والتمسك بالادارة البريطانية على الرغم من أن الجنوبيين فى مؤتمر جوبا ١٢ و ١٣ يونية ١٩٤٧ قد وافقوا على التوجه للخرطوم والاشتراك فى الجمعية التشريعية مع اخوانهم الشماليين واتفقوا على وحدة السودان شماله وجنوبه ، وعدم انشاء مجلس استشارى للجنوب بمفرده (٣٢) .

ونجحت السياسة البريطانية الى درجة ما فى تنشيط عوامل الانفصال لدى الجنوبيين اذ جاء فى المذكرة التى اعدتها اللجنة السياسية فى جوبا يوم ١٣ ديسمبر ١٩٥٢ أن : « الجنوب يعتقد أنه لم يتهيأ بعد للدخول فى اتحاد حر وديمقراطى مع الشمال ٠٠ وأن شعب الجنوب ليرغب فى أن تستمر الادارة الحالية التى قامت بالدور الرئيسى فى التطور الذى حدث فى الشمال فى ترجيه شعب الجيوب حتى يبلغ الهدف ٠٠ ولا ينبغى أن يكون هناك وقت محدد لتقرير المصير » .

تلك كانت أهم العناصر التى حاولت بريطانيا استغلالها لتقسيم السودان أثناء المفاوضات المصرية البريطانية ، على الرغم من أنها كانت لا تفتأ تعلن أنها لا تنوى تقسيم السودان (٣٣) ، اذ لم تظهر هذه المحاولات فى الاجتماع الأول الذى دار بين الجانبين المصرى والبريطانى فى ٢٠ نوفمبر ١٩٥٢ الذى اقتصر على تقديم السفير البريطانى السير رالف ستيفنسون لمشروع تصريح مشترك مكون من ست مواد تتفق مادتاه الأوليان مع المذكرة المصرية المؤرخة فى ٢ نوفمبر .

حينئذ قدم الجانب البريطانى بيانا بالوظائف والاختصاصات المقترحة للجنة الانتخابات التى يعينها الحاكم العام بناء على أوامر الحكومتين ، كما قدم كشفا ببيان الدوائر الانتخابية (٣٤) ، بل ظهرت جلية واضحة فى الاجتماع الثانى فى ٢٤ نوفمبر اذ أثار السفير البريطانى ومعه مستر باروز سلطات الحاكم العام ومسئولياته « الخاصة » فى الجنوب التى يجب أن تسند اليه لتزيد من سلطاته بدعوى أن للجنوبيين وزيرين فقط من بين خمسة عشر وزيرا سودانيا « ومن السهل ان يتغلب عليهما الشماليون » والجنوبيون « يخامرهم الشعور بأن وضعهم يتحسن لو أسندت الى الحاكم العام مسئولية خاصة » .

ولكن الجانب المصرى إعترض على هذه التفرقة لأنها تؤدى الى تجزئة السودان الى شمال وجنوب ، وطلب النص على وحدة السودان ، والتزام نص الفقرة الخامسة من المذكرة وهى التى تقضى بأن يباشر الحاكم العام سلطاته بالطريقة المبينة فى نظام الحكم الذاتى الا فيما يتعلق بسلطاته التقديرية فيباشرها بموافقة لجنته ، وقال صلاح سالم انه ناقش السلطات المخولة للحاكم العام ومداها ووافقت جميع الأحزاب السودانية على استبعادها تفاديا لما قد ينجم عن ذلك من المشاكل ، وأن كلا من « الختمية » و «الأنصار » لا يريدون انفصالا بين شمال السودان وجنوبه وكذلك بالنسبة لاتحادات العمال السودانية .

لكن السفير البريطانى والمستر باروز أصرا على ضرورة منح الحاكم العام مسئوليات اضافية تجاه أبناء الجنوب خشية لجوئهم الى وسائل بدائية لرفع ما حاق بهم وقال مستر باروز « لقد أخبرنى سير جيمس روبرتسون أن زعماء الجنوب يهددون باعتزامهم حرق البلاد اذا أهملت مطالبهم » (٣٥) .

واجه الوفد المصرى هذا التهديد بشجاعة اذ قال حسين ذو الفقار صبرى انه فى حالة نشوب هذه الاضطرابات فان الحياة الاقتصادية فى السودان سوف تصاب بالشلل اذا ما اتفقت اتحادات العمال والأحزاب الأخرى على المعارضة ، لذا يجب علينا توخيا لمصلحة السودان أن نختار أخف الضررين ، والمهمة الحقيقية للادارة البريطانية الحالية فى السودان : « أن تبين لهم الأمور على حقيقتها بدلا من أن تثير فيهم الشك » ، وقال صلاح سالم ان ما يقوله السفير البريطانى عن الجنوب وموقفه لا يعبر عن الحقيقة لأن قبيلتين فقط أو قليلا من رجال هاتين القبيلتين هم الذين بعثوا باعتراضهم(٣٦) .

واقتضى الأمر توجيه صلاح سالم الى الخرطوم للاجتماع بممثلى الاحزاب السودانية للاستشارة فى نقاط الخلاف التى حاولت بريطانيا اثارتها أثناء المفاوضات ، وتم الاتفاق فى ١٠ يناير ١٩٥٣ على المسائل المتعلقة بموضوع جنوب السودان ولجنة الحاكم العام للحد من سلطاته التى حاولت بريطانيا توسيعها وموضوع السودنة الذى أصرت مصر فيها على وجوب أن يستبدل بالموظفين البريطانيين والمصريين على السواء عناصر سودانية أو محايدة ، مع وجوب سحب القوات الخاصة بالدولتين قبل انتخابات الجمعية التأسيسية التى تقرر مصير السودان ، وانتقال مهمة الأمن الداخلى فى تلك الفترة الى القوات المسلحة السودانية وحدها ، كما تم الاتفاق على أن تكون تلك النقاط أساساً للدستور السودانى نحو الحكم الذاتى، أو تقوم الأحزاب بمقاطعة أى انتخابات تجرى فى ظل أى دستور آخر (٣٧) .

كما زار صلاح سالم مناطق الجنوب ، وبرغم العراقيل التى حاول الحكام الاداريون الانجليز لمقاطعات جنوب السودان اقامتها فى وجه البعثة المصرية فان صلاح سالم استطاع أن يلتقى بعدد كبير من زعماء الجنوب ، بل انه استطاع أن يحصل على توقيعاتهم على عريضة تؤكد تضامنهم مع أحزاب الشمال فى المطالبة بحق تقرير المصير للسودان كله شماله وجنوبه ، واجتمع مع زعماء قبائل « الدنكا » وشاركهم احتفالاتهم (٣٨) .

وعندما طالت المفاوضات (٣٩) أبدت الحكومة المصرية فى جلسة ٢٢ ديسمبر أسفها لهذا التأخير ، وأعرب الجانب المصرى عن أمله فى أن تتم الانتخابات بالسودان قبل نهاية عام ١٩٥٢ حتى يمكن بحث المسائل الأخرى المعلقة بين الحكومتين ، فهذا التأخير قد أزعج الرأى العام فى مصر والسودان ، وقال رئيس الوزراء المصرى اللواء محمد نجيب أنه وصلته مئات من البرقيات من أهالى

الجنوب السوداني وكذلك من الشمال تؤيد المذكرة المصرية وتطالب بضرورة تحديد موقف الحكومتين بأسرع ما يمكن ، وأن تلكؤ الجانب البريطاني فى الرد قد حفز الصاغ صلاح سالم على السفر الى السودان (٤٠) .

ولم تقدم الحكومة البريطانية ردها على المذكرة المصرية الا فى الثانى عشر من يناير ١٩٥٣ ، وعاد الجانب البريطانى فى المفاوضات سيرته الأولى بأن حكومته لا تقبل التخلى عن الضمانات اللازمة للجنوب ، وأن سلطات الحاكم العام تجاه الجنوب لم تستخدم على أية صورة تتعارض مع سياسة الوحدة ، وان الاتفاق سيسجل فى الأمم المتحدة وسيكون للمصريين الحق فى اثارة هذه المسألة أمام تلك الهيئة اذا ما رأوا مساسا بهذا المبدأ . كما أبدى عدم موافقة حكومته على تعيين عضو سودانى نائبا للحاكم العام فى لجنته لعدم وجود مواطن سودانى مؤهل لشغل هذه الوظيفة .

اما عن سحب جميع القوات البريطانية من السودان قبل تقرير المصير فانه يرى ألا تتم الا على أثر موافقة الحكومتين على طلب البرلمان السودانى منه حق تقرير المصير ، كما أن عملية سودنة الوظائف فى ثلاثة أعوام وهو ما اقترحته مصر أمر يتعذر تنفيذه ، الى جانب أنه يتعذر أيضا استبدال بعض الموظفين الدوليين بالموظفين البريطانيين لقلة عدد من له المام بلغات السودان وأحواله (٤١) .

وقد رد الجانب المصرى بأن مصر لا تقبل ارجاء عملية السودنة ولا عملية تقرير المصير بطبيعة الحال .

وعاد صلاح سالم من السودان بفهم أفضل لمسألة الجنوب ، واجه به السفير البريطانى فى جلسة ٢٨ يناير ١٩٥٣ ، حيث كشف عن الضغط الذى تمارسه الادارة البريطانية فى الجنوب لدفع بعض

الموظفين الجنوبيين فى الادارة السودانية لمعارضة الاتفاق الذى تم مع الأحزاب السودانية بمختلف توجهاتها ، كما رفض قبول تمثيل هؤلاء الأفراد للجنوب وقال : « أمامنا موافقة الغالبية العظمى من زعماء قبائل الجنوب على عدم قبول أى ضمان من الحاكم العام ، والموافقة الاجماعية على وجهة نظر مصر مع الأحزاب السودانية (٤٢) وعلى رأس هذه القبائل قبيلة الدنكا (٤٣) .. وقد وافق على وجهة نظرنا زعماء هذه القبيلة أجمعون ورؤساء المجالس البلدية وأعضاؤها فى جميع المدن الرئيسية ، كما وافق زعماء القبائل الأخرى مثل قبيلة اللاتوكا والباريا » .

كما أن صلاح سالم والأعضاء المرافقين له قابلوا ستة من أعضاء الجمعية التشريعية السابقة فوافق خمسة منهم على وجهة النظر المصرية ، وقد وقعوا على ذلك وهم الذين انتخبتهم الادارة البريطانية فيما مضى لتمثيل جنوب السودان فى الجمعية التشريعية ، ولا يسيطر الآن على الغالبية العظمى من الجنوبيين سوى رجال الادارة البريطانيين وأن مصر أشد حرصا من أى طرف آخر على ضمان حقوق الجنوب وسلامة وحدة السودان ولا تقبل أن يكون الضمان للموظفين الاداريين فى الجنوب كما هو مفهوم من المشروع البريطانى .

وردا على ما أثاره الجانب البريطانى من عدم تمثيل أهالى الجنوب فى اتفاقية الأحزاب السودانية ، قرر صلاح سالم أن هذه الأحزاب لا تمثل شمال السودان فقط ، بل تمثل شمال وجنوب السودان معا ، فيوجد فى كل حزب من هذه الأحزاب أعضاء من الجنوب ، ومنهم على سبيل المثال بعض زعماء « الدنكا » و « الباريا » فى الحزب الوطنى الاتحادى وحزب الأمة والحزب الجمهورى الاشتراكى ، ثم قال « ومم يخاف الجنوبيون فى الوقت الذى يصرف الشمال على الجنوب ملايين من الجنيهات كل عام ؟ » ، ثم تمسك بضرورة الحد من سلطة الحاكم العام خلال فترة الحكم الذاتى ، فليس من

المتصور أن يكون هناك حكم ذاتى يكون فيه كل قرار يصدره البرلمان أو مجلس الوزراء ، خاضعا للرفض أو التعديل من الحاكم العام وحده (٤٤) .

ثم تناول الجانبان فى هذا الاجتماع موضوع لجنة السودنة ، وكان رأى الجانب المصرى أن تكون هذه اللجنة هيئة مستقلة تعمل على اتمام سودنة جميع المناصب فى خلال فترة الانتقال ، واذا لم تتمكن من اتمام عملها فى هذه الفترة فيمكن شغل الوظائف الباقية ، بموظفين محايدين ، وذلك حتى يمكن مباشرة تقرير المصير فى جو هر محايد .

أما الجانب البريطانى فكان من رأيه أن تكون مهمة لجنة السودنة : « الاسراع فى عملية السودنة » ، وأن تكون هيئة غير مستقلة حتى لا تفرض نتائجها على السودانيين ، وأن تكون لقرارات مجلس الوزراء والبرلمان الغلبة على قراراتها . وبالنسبة لسلطات لجنة السودنة رأى الجانب المصرى أنه يجب تزويد اللجنة بسلطات معينة ، اذ لو منح الحاكم العام سلطات غير محدودة فانه يستطيع تعطيل أعمالها (٤٥) .

وفى الاجتماع التالى (٤٦) ذكر السفير البريطانى أنه لم يبق الا مسألتان لم يتم الاتفاق عليهما ، وذلك بعد أن ألقى بيانا استعرض فيه المراحل التى جرت بها المباحثات منذ عام ١٩٥١ ، وعرض لرأى الحكومة البريطانية فى مشروع الاتفاق المصرى المقدم فى ٢٨ يناير ، وهاتان المسألتان هما : الضمانات اللازمة للجنوب ، والسودنة ، واقترح أن يترك أمر الفصل بالنسبة لضمانات الجنوب الى السودانيين أنفسهم ، وأن تتم السودنة تحت اشراف دولى . وتقدم بافتراضين مؤداهما ترك أمر الضمانات الى البرلمان السودانى، كما قدم مشروعا للسلطات الاستثنائية الممنوحة للحاكم العام .

وأشار الى أن حكومته ترى أن يتضمن الاتفاق المزمع التوقيع عليه بروتوكولا ينص على أن للبرلمان السوداني حق مناقشة أحكامه ، وأنه في حالة عدم موافقة مصر على هذا الرأي فان انجلترا ستصرح من جانبها على أنها توافق على أن يكون للبرلمان السوداني الحرية التامة في بحث الاتفاق وأن توضع آراؤه موضع الاعتبار .

وقد رد الجانب المصرى بأن للجنوبيين ضمانات تم الاتفاق عليها ، وهى أن يكون لهم وزيران فى مجلس الوزراء وثلاثة وعشرون عضوا فى البرلمان ، وأن يكون للحاكم العام وقف أى تشريع يضر بمصالحهم ، وتلك الضمانات تعتبر كافية لهم (٤٧) .

وفى الاجتماع قبل الأخير (٤٨) أثار السفير البريطانى موضوعاً جديداً هو انشاء قاعدة بريطانية بالسودان لخدمة الطائرات وتموينها نظرا لأهمية السودان لخطوط المواصلات الامبراطورية وخشية أن تقوم فرنسا بانشاء محطة مشابهة لخدمة خطوط مواصلاتها بين فرنسا ومدغشقر .

ورد قائد الجناح حسين ذو الفقار صبرى بأن هذا البروتوكول المقترح يضر بمصلحة السودان لأنه يمس أساس الاتفاق ، واذا عرضناه للنقاش فسوف يدب الخلاف بين السودانيين وبذلك يضيع وقتهم وجهدهم وليس أمامهم سوى ثلاث سنوات ، وعليهم أن ينظموا شئونهم .

وأضاف الصاغ صلاح سالم أن موضوع انشاء هذه المحطة سوف يثير الرأى العام فى كل من مصر والسودان ، ومن الممكن أن يقال ان القوات البريطانية مازالت فى السودان تحت ستار محطة خدمة الطائرات وتموينها ، وهذا ليس فى مصلحة الطرفين ، وأكد الدكتور حامد سلطان سلامة هذا الرأى ، وأنه يمكن للقوات

المسلحة السودانية أن تنتفع بالأسلحة والمهمات التى ستتركها القوات المصرية والبريطانية اثر انسحابها من السودان (٤٩) .

وعلى أثر ذلك طلب السفير البريطانى عقد اجتماع فى اليوم التالى (٥٠) للتوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق الخاص بالسودان، وفى هذا الاجتماع ذكر السفير البريطانى أنه تلقى برقية تخول له التوقيع على اتفاق السودان ، وأنه بالنسبة لانشاء قاعدة خدمة الطائرات وتموينها ، فان ايدن لا يرى فى صيغة الاتفاق مانعا من الاتصال فى هذا الشأن بحكومة السودان عندما يحين الوقت لذلك فرد رئيس الوزراء المصرى اللواء محمد نجيب بأن مصر لا تقبل وجود محطة لخدمة الطائرات وتموينها فى الوقت الحاضر ولا فى المستقبل ، وأن أساس اتفاقنا هو أن يكون السودان حرا خاليا من أى نفوذ خارجى أيا كان .

وانتهى الاجتماع بتوقيع اتفاق بشأن اقامة الحكم الذاتى فى السودان وممارسة السودانيين حق تقرير المصير (٥١) .

٣ ــ اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ :

نصت هذه الاتفاقية (٥٢) على حق الشعب السودانى فى تقرير مصيره ، بعد انتهاء فترة انتقال لتصفية الادارة الثنائية ولتهيئة الجو لاجراء تقرير المصير وذلك بانضمامه الى مصر أو الاستقلال عنها (٥٣) .

(أ) أحكامها :

تتكون الاتفاقية من خمس عشرة مادة وتناولت تنظيم المسائل التالية (٥٤) :

أولا : اثبات الحق للشعب السودانى فى تقرير مصيره .

ثانيا : تقرير مبدأ وحدة السودان .

ثالثا : الاتفاق على فترة انتقـــال .

رابعا : تقييد سلطة الحاكم العـــام .

خامسا : ضمانات لتهيئة الجو لتقرير المصير .

سادسا : اجراءات تقرير المصير .

(ب) آثارهـــــا :

أولا : على صعيد وادى النيـــل :

بتوقيع الاتفاقية تمكنت مصر من كسب هذه الجولة الناجحـــة من المفاوضات مع بريطانيا والتى استغرقت أقل من أربعة شهور بشأن السودان ، اذ تمسكت مصر بحق الســـودانيين فى تقـــرير مصيرهم ، وعلى أساس أمرين اثنين لا ثالث لهما ، وهما الاستقلال التام للسودان ، أو الاتحاد مع مصر ، وفى كلتا الحالتين سوف تتحرر السودان من الاحتلال البريطانى المتمثل فى صورة المشاركة مع مصر فى الحكم والتى كانت بعيدة كل البعد عن اتفاقية الحـــكم الثنائى ١٨٩٩ ، اذ أن المصريين العاملين بالسودان والقوات المصرية لم تكن لها نفس الأعداد والسلطات التى استحوذت عليها بريطانيا ، ولذلك فقد بدأت بالفعل طلائع الموظفين الانجليز ترحل عن أرض السودان .

وبموجب المادة الخامسة عشرة والأخـــيرة من الاتفـــاقية ، أصبحت هذه الاتفاقية نافذة المفعول من تاريخ التوقيع عليها (٥٥) وحتى قبل عرضها على السلطة التشريعية فى كل من البلدين .

ورحبت الأوساط المصرية بتوقيع الاتفاقيـــة واعتبرتها نصرا للسياسة المصرية فى العهد الجديد ، فقد كان بالفعل يوما مشهودا

فى تاريخ المفاوضات السياسية بين مصر وبريطانيا فيما يتعلق بمستقبل السودان شطر وادى النيل ، وبه سجل نصرا كبيرا لوادى النيل أجمعه .

وصرح الصاغ صلاح سالم اثر توقيع الاتفاقية مباشرة بأن الأمل كبير فى أن ينفذ الاتفاق تنفيذا دقيقا بثقة وحسن النية من الجانب البريطانى (٥٦) ، وصرح اللواء محمد نجيب للصحفيين قائلا « ان العبرة فى التنفيذ الذى يتم ، فتوافر حسن النية هو الضمان لتحقيق الاتفاق » ودعا الله أن يتم التنفيذ بنقاء الضمير وبنفس الروح الطيبة التى جرت بها المباحثات (٥٧) .

وفى مساء اليوم الذى وقعت فيه الاتفاقية أذاع الرئيس اللواء محمد نجيب البيان التالى : « تم اليوم بيمن الله وتوفيقه توقيع الاتفاقية بين الحكومتين المصرية والبريطانية لتصفية الادارة الثنائية فى السودان ، واقامة حكم ذاتى كامل توطئة لممارسة السودان حق تقرير المصير فى جو من الحرية التامة والحيدة الكاملة . ويسعدنى أن أذيع هذا النبأ السار الذى يدخل السرور على قلوب السودانيين واخوانهم من المصريين .

ان هذا الاتفاق يفتح صحفة جديدة فى علاقات المصريين باخوانهم السودانيين صفحة اخاء وثيق ومحبة دائمة ، كما يفتح صحفة جديدة فى علاقات مصر بالمملكة المتحدة تعيد الثقة بينهما سيكون لها أثرها الطيب فى حسم باقى المسائل المعلقة بين البلدين ولنا الحق أن نتطلع من هذه الدقيقة الى ما يستوجبه .. من نية صادقة فى تنفيذه وتصميم أكيد على الاحتفاظ بالروح الودية الخالصة التى أملته والتى كان وحيها الأول صالح السودانيين وكرامتهم .

فالقضية التى حسمها هذا الاتفاق هى قضية السودان أولا ، ولذلك فقد توخت مصر فى جميع الخطوات التى خطتها فى هذا الشأن

الاتصال الوثيق الدائم بالسودانيين جميعا ، ومن ثم وقفت مصر موقف المطالب بما أجمع عليه السودانيون أنفسهم ، ذلك الاجماع الذى كان له اثر حاسم فى الوصول الى الغرض المنشود ، وأن مصر ستظل دائما وفية للسودان محافظة على اتصالها بالسودانيين ، وعلى استعداد كامل فى كل وقت أن ترفع صوتها وتبذل جهدها من أجل مستقبلهم وتقف صامدة الى جانبهم وحماية حقوقهم والله ولى التوفيق » (٥٨) .

كما أذاع الرئيس محمد نجيب كلمة من محطة الاذاعة المصرية حيا فيها شعبى مصر والسودان بمناسبة توقيع الاتفاقية وتوجه بالتحية والتهنئة لكل سودانى ومصرى (٥٩) .

ولم تمض أسابيع على توقيع الاتفاقية اذ لم يزل « الحبر » الذى كتبت به لم يجف بعد الا تتلقى مصر عدة شكاوى من المسئولين السودانيين والزعماء الحزبيين الذى وقعوا معها اتفاقية ١٠ يناير ١٩٥٣ لتوحيد كلمة الأحزاب السودانية ومساندة مصر لحل قضية السودان ، فقد قامت السلطات البريطانية بسجن بعضهم وسلكت طريق التخويف والارهاب مع البعض الآخر ، وبذلك أظهر الإنجليز عدم رغبتهم فى تنفيذ ما نصت عليه اتفاقية ١٢ فبراير عن طيب خاطر ، فقال اللواء محمد نجيب ان هذا الاجراء من جانب بريطانيا سيؤدى الى ضعف ايماننا فى مستقبل الاتفاقية . واعترض الانجليز على تعيين أى من السيد عبد الرحمن المهدى أو السيد على الميرغنى بلجنة الحاكم العام واتجاههم نحو تعيين شخصين آخرين .

كما أساءت السلطات البريطانية معاملتها لسكان الجنوب مما أدى الى مطالبة زعمائهم بتشكيل لجنة دولية للتحقيق ، فدعمت الحكومة المصرية هذا المطلب . وهدد اللواء محمد نجيب بأن مصر لن تستطيع بدء المفاوضات الخاصة بالجلاء بينما يساء معاملة السودانيين بما يناقض ما جاء بالاتفاقية (٦٠) .

ونفى المستر سلوين لويد Selwyn Lioyd وزير الدولة البريطانى « ما ادعاه » اللواء نجيب فى مؤتمره الصحفى من اتهامات نسبت للحاكم العام بالسودان تناقض ما جاء بالاتفاقية ، وأن الحكومة المصرية لن تتمكن من اثبات صحة هذه الادعاءات ، وأكد على أن بلاده لن تؤخر اجراء الانتخابات السودانية برفضها الموافقة على تعيين عضوين سودانيين بلجنة الحاكم العام ، بل ان الادارة البريطانية سمحت لممثلى الأحزاب السودانية يوم ٢٥ فبراير بالتصويت لصالح خمسة من المرشحين لاختيار عضوين منهما (٦١) وكان ذلك بحضور رجال الأحزاب أنفسهم والحاكم العام والضابط المسئول من قبل الحكومة المصرية .

وطالب وزير الخارجية البريطانية فى تقريره الذى قدمه لمجلس العموم البريطانى الحكومة المصرية ألا تلجأ الى التصريحات الصحفية لحل مشاكل السودان ، واللجوء بشكاواها الى الحاكم العام أو لحكومته أو للسفير المصرى بلندن (٦٢) .

وتصاعد استياء السودانيين — خاصة المتعلمين منهم — من تلك الأساليب البريطانية التى تقف حاجزا أمام رغباتهم ، على عكس مصر التى أبدت تفهما واضحا لقضية جنوب الوادى .

وبذلك فتحت الاتفاقية آفاقا جديدة ورحبة أمام الامكانيات المتاحة لأبناء السودان بعد التخلص من الحكم الثنائى بمساندة مصر وفى توقيت ملائم ، ففى نهاية عام ١٩٥٣ تألف مجلس شيوخ ومجلس نواب أعضاؤه من السودانيين فقط جاءوا عن طريق الانتخاب الى حد كبير ، وكان على مجلس النواب أن يتولى اختيار رئيس للوزراء يؤلف حكومة مسئولة عن ادارة البلاد أغلب أعضائها موالون لمصر ومؤيدون بدرجات متفاوتة لنوع من الوحدة معها .

على أن أهم العلامات البارزة لنتائج هذه الاتفاقية بالنسبة للسودان هو خروج السلطة المباشرة من أيدى الطبقة الحاكمة

البريطانية ، وانفتح الطريق أمام القيادات السودانية الجديدة لخلق نوع من العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول الأخرى بعد أن كانت لا تتعدى دولتى الحكم الثنائى ، ففى لندن صار وكيل السودان هو شخصا سودانيا ، وتمت سودنة الوكالة السودانية بالقاهرة ، وفى جدة كان للسودان منذ عدة سنوات موظف يشرف على شئون الحجاج السودانيين لكنه أصبح يقيم بصفة دائمة تحت مسمى ضابط ارتباط سودانى . ومع بداية عام ١٩٥٤ تحولت السلطة الداخلية بطريقة سلمية ومنظمة من يد السلطة الانجليزية الى أيادى السودانيين عن طريق حكومة متعاطفة مع مصر حتى ذلك الوقت (٦٣) .

ثانيا : على الصعيد الدولى :

رحبت مصر بالسودان المستقل ، لكن بريطانيا كانت على العكس ، اذ أن ونستون تشرشل رئيس وزرائها ، لا يزال يرى بمنظار المستعمر القديم بعد أن أحس بأن الاتفاقية لم تكن فى صالح بلاده ، فقد كتب بخط يده على أحد تقارير الحاكم العام البريطانى فى السودان يقول : « ما هذا ؟ لماذا لم نضع أمام السودانيين الى جانب الوحدة مع مصر أو الاستقلال خيار الانضمام الى الكومنولث» قبل التوقيع على الاتفاقية ؟ ولكن الحاكم العام رد عليه قائلا « انه باتصالاته مع عدد من القادة السودانيين ، عرف أنهم لا يقبلون موضوع الانضمام للكومنولث ، وأنهم قد يكونون على استعداد للتفكير فيه بعد الاستقلال كما فعلت الهند وباكستان » .

وماتت تلك الفكرة فى مهدها . لكن بريطانيا لم يخامرها شك فى أنها خسرت بشدة نتيجة لاتفاقية ١٢ فبراير وكتب الحاكم العام ــ السير روبرت هاو ــ لوزارة الخارجية بحكومته يظهر شعوره بتلك « الصدمة » قائلا : ان من المهم جدا أن يتولى بنفسه اقامة احتفالات كبيرة فى السودان بهذه المناسبة بهدف التأثير نفسيا على

أبناء السودان حتى لا يشعروا أن مصر وقفت الى جانبهم ، وحققت بسياستها هذه انتصارا على بريطانيا وأن نشعرهم بأننا نفرح لهم بما توصلنا اليه من نتيجة (٦٤) » .

ثم عقدت وزارة الخارجية البريطانية اجتماعا رأسه المستر انطونى ايدن لبحث الأساليب التى يمكن بها تغطية النتائج السلبية للاتفاقية بالنسبة لبريطانيا ، بحيث لا تبدو كأنها انتكاسة للسياسة البريطانية ، وبما يكفل استمالة القادة السودانيين تجاه بريطانيا ، وكان من بين قرارات هذا الاجتماع اعتماد ثلاثين ألف جنيه لانشاء فرع للمجلس البريطانى الثقافى فى الخرطوم وكذلك ترتيب زيارات لعدد من القادة السودانيين الى بريطانيا وعلى رأسهم السيد عبد الرحمن المهدى زعيم طائفة « الأنصار » ، والسيد على الميرغنى زعيم طائفة « الختمية » ، لحضور الاحتفالات بتتويج الملكة اليزابيث ، ومنحهم نياشين بريطانية رفيعة المستوى . كما عملت بريطانيا على تقوية الاذاعات الموجهة الى السودان (٦٥) .

ومن جهة أخرى فقد أعلن المستر ايدن بمجلس العموم أنه « مسرور » لتوقيع اتفاقية ١٢ فبراير بشأن السودان مع مصر ، كمقدمة للحكم الذاتى للسودانيين يليها حق تقرير المصير ، ولم يفته أن يهاجم الحكومة المصرية السابقة لالغائها معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى الحكم الثنائى ١٨٩٩ من جانب واحد فى أكتوبر ١٩٥١ ، واعتبر أن توقيع هذه الاتفاقية بمثابة نجاح لحكومته ونتيجة لاصرارها على مقاومة « الادعاءات » المصرية بشأن وحدة مصر والسودان وخضوع السودان للتاج المصرى .

وأعلن عن تمسك بلاده بالعمل على حفظ وصيانة حقوق أبناء السودان وتقرير مصيرهم بأنفسهم خلال فترة انتقالية لا تتجاوز ثلاث سنوات ، وأنه قد تم الاتفاق مع الحكومة المصرية على أن يمنح الحاكم العام مسئولية خاصة تجاه أبناء الجنوب السودانى

لضمان المعاملة المنصفة لحقوقهم ، مع منحهم ربع مقاعد مجلس البرلمان ، ودخول ما لايقل عن وزيرين منهم فى الوزارة السودانية (٦٦) .

كما أعرب الحاكم العام للسودان السير روبرت هاو Robert Howe بعد توقيع الاتفاقية بيومين عن رضائه عن هذه النهاية الموفقة بعد جولة طويلة من المفاوضات استغرقت عدة شهور تبودلت فيها وجهات النظر المتباينة بين الحكومتين المصرية والبريطانية بشأن السودان ومستقبله ، وقال لقد قاومنا الأفكار المصرية القديمة القائلة بوحدة مصر والسودان منذ القدم (!!) وظلت حكومة بريطانيا تقاوم تلك الادعاءات التى تتمسك بوحدة وادى النيل تحت تاج مشترك :

« For meny years the British Government resisted Egyptian claims to the admission of unity of the Nile valley and to the acceptance of a Common Crown » (76) .

ولم يدع الساسة الانجليز أنفسهم للتصريحات المتفائلة التى يعلمون جيدا أنها لا تعبر عن واقع الحال بعد توقيع الاتفاقية ، بل قررت الحكومة البريطانية أن يظل لها تمثيل ووضع خاص داخل السودان ، وبمعزل عن نطاق أعمال الحاكم العام ، الذى أوشكت مهمته على الانتهاء تحت أى ظرف ، ولما كان السودان حتى الآن لا يزال دولة غير مستقلة ، فقد تقرر أن يكون ذلك التمثيل تحت اسم : « مفوضية تجارية » وان كان فى الواقع ممثلية دبلوماسية ترتبط بوزارة الخارجية وتوجه مراسلاتها وتقاريرها اليها ، وتعتبر بمثابة نواة للتمثيل الدبلوماسى والقنصلى بعد أن يحصل السودان على استقلاله . وكانت بريطانيا تهدف من وراء افتتاحها لهذه المفوضية ، أن تقدم دليلا ملموسا للسودانيين والمصريين على السواء على التزامها بتعهداتها فى منح السودان حق تقرير المصير (٦٨) .

وبذلك تستطيع تثبيت أقدامها فى السودان قبل الخروج منه .

ولم تكن فرنسا ببعيدة عن مفاوضات السودان ، فقد راح وزير الخارجية الفرنسى يلح على مثيله البريطانى لاطلاعه على تفاصيل سير المفاوضات خشية من النتائج المرتقبة بشأن السودان المصرى — البريطانى ، وتأثيرها على السودان الفرنسى (تشاد)، كما كانت شركة قناة السويس هى الأخرى واقعة تحت الادارة الفرنسية واحد أعضاء مجلس ادارتها هو حفيد فرديناند ديليسبس مؤسس الشركة ، الذى توجه الى وزارة الخارجية البريطانية ليبلغ وكيلها الدائم السير ويليام سترانج بأن اتفاقية السودان يمكن أن يكون لها تأثيرات على استثمارات الشركة الهائلة فى المناطق المحيطة به كالسودان الفرنسى والكونغو .

وردت وزارة الخارجية البريطانية على ملاحظات الخارجية الفرنسية وشركة قناة السويس بشكواها هى الأخرى من تشدد المصريين ، وضعف السودانيين ، وتواطؤ الأمريكيين (٦٩) مع المصريين ضد الانجليز .

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد عبرت عن رضائها عن الاتفاقية بين مصر وبريطانيا بشأن السودان بمذكرة أرسلها وزير خارجيتها دين أتشيسون Dean Acheson فى ١٤ فبراير الى نظيره المصرى قائلا « وبهذه الروح الطيبة أزيلت الصعوبات التى اعترضت طريق المفاوضات من قبل ... » وبهذه الروح أيضا وبالتعاون بين مصر وبريطانيا سوف يتقرر مصير السودان من خلال أبنائه . وتأمل الحكومة الامريكية استمرارا لهذا الأسلوب من الفهم المشترك بين الجانبين أن تعمل لصالح منطقة الشرق الأوسط ولصالح شعوب العالم الحر أجمع .

وأعرب وزير الخارجية الامريكية عن وقوف حكومته الى جانب الحكومة المصرية بقيادة اللواء محمد نجيب للتغلب على المشاكل الدولية التى تقابلها وتعوق جهود الشعب المصرى (٧٠) .

ولم تكن الولايات المتحدة بعيدة عن أدوار المفاوضات بشأن اتفاقية ١٢ فبراير فقد قام « جيفرسون كافرى » السفير الأمريكى بالقاهرة بدور نشط خلالها ، كما أن مصر لم تنتظر انتهاء تلك المفاوضات والوصول الى حل لقضية السودان لتتفرغ لقضية الجلاء عن البلاد ، بل انها بادرت منذ أواخر عام ١٩٥٢ بطلب الحصول على السلاح الأمريكى لتقوية الجيش المصرى .

وسار المطلبان جنبا الى جنب ، رغم الصعوبات التى اعترضت طريق تسليح الجيش ، فعندما علمت بريطانيا بالمحاولات المصرية فى هذا الشأن ، طلبت من الحكومة الامريكية نصيحة المصريين بالعودة للمصدر التقليدى لتسليح مصر وهو بريطانيا بالطبع ، وعندما شعرت بعدم الاطمئنان لنوايا الحكومة الأمريكية فى المنطقة بادرت باخطار كل من واشنطون والقاهرة بأنها قررت رفع الحظر عن توريد السلاح لمصر (٧١) ، كمحاولة لابعاد النفوذ الأمريكى الذى بدأ يتغلغل بصورة واضحة فى المنطقة ، لاحياء مشروعات التحالف الغربية بدعوى مقاومة النفوذ الشيوعى فى مصر والبلاد العربية (٧٢) .

٤ ــ الانتخابات السودانية ونتائجها :

تنفيذا لحكم المادة السابعة من اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ فقد تشكلت لجنة مختلطة للانتخابات من سبعة أعضاء : ثلاثة منهم من السودانيين ، عينوا بموافقة لجنة الحاكم العام البريطانى ، وعضو مصرى ، وعضو من المملكة المتحدة وعضو من الولايات المتحدة الامريكية (٧٣) ، وعضو هندى وهو الرئيس ، وقد قامت كل

حكومة مشاركة فى اتمام اجراءات الانتخابات بتعيين العضو الخاص بها غدا الأعضاء السودانيين (٧٤) .

وخلال الشهور الأولى من عام ١٩٥٣ كان على هذه اللجنة أن تقوم بدراسة القواعد الخاصة باجراء الانتخابات قبل نهاية العام — حيث موسم الامطار العائق الرئيسى لاتمامها فى جميع المناطق فى آن واحد — وأن تفصل فى مؤهلات الناخبين وتحديد دوائر الانتخاب، وتشرف على التحضير لها لضمان الحيدة التامة وترفع تقريرا للحكومتين البريطانية والمصرية عن سير الانتخابات طبقا لما اتفق عليه (٧٥) . وكانت الأجهزة الرسمية البريطانية تخشى من الاتصال المباشر بين الحكومة المصرية والسودانيين .

وأثار أعضاء مجلس العموم البريطانى مشكلة ما أسموه بالتدخل المصرى فى شئون السودان مع وزير الخارجية البريطانية، وطالبوه بالعمل لدى اللواء نجيب لوقف « الدعاية » المصرية فى السودان ضد بريطانيا وادارتها ، لأن هذا التدخل سوف يتسبب فى سقوط الاتفاقية المبرمة بين الحكومتين البريطانية والمصرية ، وسوف يعطل الاجراءات الخاصة بتقرير المصير وعمليات السودنة المتفق عليها (٧٦) .

وكان المستر سلوين لويد وزير الدولة البريطانى قد قام بزيارة السودان فى شهر مارس ١٩٥٣ وتقابل مع الحكم العام البريطانى وكثير من القيادات السودانية من الشماليين والجنوبيين على السواء ، الى جانب الموظفين العسكريين والمدنيين بالادارة السودانية . وشدد على أن الحكومة البريطانية تنوى من ناحيتها تطبيق نص وروح اتفاقية ١٢ فبراير بكل دقة وأمانة تخدم مصالح السودانيين وتحقق أمانيهم نحو الحكم الذاتى ، وطالب قادة الشمال أن يساعدوا أبناء الجنوب على حل مشاكلهم الكثيرة ، كما طالب أبناء الجنوب بأن يساهموا بدور فعال فى الانتخابات القادمة من

خلال مشاركة فعالة فى البرلمان المرتقب حتى يحصلوا على حقوقهم الكاملة .

وفى أثناء عودته لبلاده تقابل مع اللواء محمد نجيب بالقاهرة وأجرى معه برفقة وزير الخارجية المصرية محادثات تناولت من بين موضوعاتها رغبة بريطانيا فى أن نجرى الانتخابات فى جو من الحرية والحيدة التامة كما نصت الاتفاقية ، وأكد لــه اللــواء نجيب أن الحكومة المصرية لا تنوى التدخل فى هذه الانتخابات وأنها حريصة على ضمان مستقبل الســودانيين (٧٧) .

وكانت الاحتجاجات البريطانية المتتالية لدى القــاهرة بعــدم التدخل فى الانتخابات وتذكيرها بما نصت عليه الاتفاقية والمسئولية الملقاة على عاتق الحكومتين بخلق جو من الحياد والحرية الطبيعية أثناء اجراء هذه الانتخابات (٧٨) يوحى بأن بريطانيا نتوقع مسبقا أن المؤيدين للاتحاد مع مصرهم الذين سيفوزون دون شك .

فقد كان الموقف البريطانى منيعا وقويا فى ظاهره ، لكنه كان ضعيفا واهنا فى حقيقته ، فأغلبية المتعلمين السودانيين منحازون الى مصر مؤيدون لها ، وكل شهر يمر يتزايد الميل نحوهــا مــع الاحساس بصدق مساندتها لأبناء جنوب الوادى وهؤلاء المتعلمون لديهم رغبة أكيدة فى التخلص من الوجود البريطانى ، وعلى وجــه الخصوص بعد انحياز السيد على الميرغنى وأتباعه وتحوله نحــو الحزب الوطنى الاتحادى (٧٩) الموالى لمصر ، والمؤيد لوحدة وادى النيــل .

وأجريت الانتخابات منذ أوائل شهر نوفمبر ١٩٥٣ (٨٠) تحت رقابة اللجنة السباعية الدولية المشكلة لهذا الغرض لضمان حيدتها، وبالفعل أتمت عملها بمهارة اذهلت الادارة البريطانية ، تحت رئاسة المندوب الهندى .

وعلى الرغم من أن المندوب المصرى قد أدى عمله بأمانة بشهادة الانجليز أنفسهم ، وان المستر أنطونى ايدن ـ أعلن فى مجلس العموم البريطانى عن انتقاده الشديد لموقف الحكومة المصرية التى استطاعت « التأثير » على قرار السودانيين لصالح الحزب المؤيد لها والمدعم منها ، وهو الحزب الوطنى الاتحادى ، وذلك من خلال الدعاية المصرية المكثفة من الصحافة والاذاعة المصرية والوسائل الاعلامية الأخرى ، وما قام به وزير الاعلام وشئون السودان فى الحكومة المصرية (الصاغ صلاح سالم) من جهود أثرت على عملية الانتخابات ذاتها لصالح مصر ، وهو ما اعتبرته الحكومة البريطانية تصرفا « عدائيا » تجاهها (٨١) .

وقال ايدن ان المحاولات المصرية التى استهدفت التأثير على مجرى الانتخابات تمثلت فى تقديم مصروفات مالية للسودانيين على شكل هدايا للمعاهد الدينية والتعليمية بالسودان ، وترتيب زيارات مستمرة لقادة الأحزاب السودانية الى مصر ، وتجنيد كل العاملين المصريين بالسودان مثل موظفى الرى المصريين والقيادة العسكرية المصرية بالخرطوم ، وخبراء التجارة العاملين بالعاصمة السودانية، كما أن محمد أبونار سكرتير وزير الارشاد المصرى ، أقام بصفة شبه دائمة بالخرطوم ليباشر عمله بسهولة ويجرى اتصالاته بالقادة السودانيين ،وقام بتقديم بعض الهبات المالية للمدارس السودانية فى الخرطوم والجزيرة .

وليس أدل على تدخل مصر فى هذه الانتخابات بصورة سافرة، من ظهور بعض السودانيين العاملين لدى الحكومة المصرية على الرغم من أنهم لا يقيمون بالسودان وليس لهم أصوات انتخابية (٨٢) فى السودان .

وكما توقعت بريطانيا فباعلان نتائج الانتخابات فى ٢٥ نوفمبر ١٩٥٣ (٨٣) ، اكتسح الحزب الوطنى الاتحادى باقى الأحزاب

السودانية بحصوله على ٥٣ مقعدا فى مجلس النواب ، أما حزب الأمة المعارض للاتحاد مع مصر فقد حصل على ٢٢ مقعدا فقط ، وحصل المستقلون على ٧ مقاعد ، والحزب الجمهورى على ٣ مقاعد والذى سرعان ما أعلن انضمامه الى الحزب الاتحادى ، وقام اسماعيل الأزهرى بتشكيل أول وزارة سودانية (٨٤) فى ٩ يناير ١٩٥٤ من الحزبيين السودانيين بعد فوزه على منافسه السيد محمد أحمد محجوب (٨٥) .

وأصبح تحقيق الوحدة بين شطرى الوادى أمرا متوقعا اثر هذه النتيجة لكن أحداث الصراع على السلطة بين محمد نجيب وما له من تأثير فى قلوب كثير من السودانيين ، وجمال عبد الناصر القائد الحقيقى لثورة يوليو ، فى أوائل عام ١٩٥٤ ، أضرت بقضية الوحدة ، فعندما وقعت أزمة فبراير ١٩٥٤ وبعث نجيب باستقالته الى مجلس الثورة فى ٢٣ فبراير ، لم يكن أعضاء المجلس بغافلين عن مدى تأثير اقصائه عن السلطة فى مصر على الشعب السودانى الذى وجد فيه رمزا لوحدة الوادى ، وأصبحت الرغبة فى الاستئثار بالحكم والاستحواذ على السلطة لدى مجلس الثورة أقوى من قضية الاتحاد بين الشعبين الشقيقين .

ومضى مجلس الثورة فى تنفيذ مخططه بعد انتهاء أزمة مارس ١٩٥٤ لتجريد محمد نجيب من كل سلطاته ، فأصدر قراره فى ١٧ أبريل بأن يكتفى محمد نجيب برياسة الجمهورية وأن يتولى عبد الناصر رئاسة مجلس الثورة ومجلس الوزراء (٦٠) .

وهكذا كان قرار تنحية محمد نجيب الذى اذاعته دار الاذاعة المصرية صباح يوم ١٧ أبريل هو البداية لتطور الأحداث السريع نحو انفصال شقى الوادى ، رغم البيان الذى أذاعه صلاح سالم بأن الثورة ليست ثورة أفراد ، « فالحكام زائلون والعلاقة المقدسة بين شعبى وادى النيل هى الباقية » . لكن عوامل الانفصال كانت أسرع

اذ أنه بسفر محمد نجيب الى الخرطوم لحضور انعقاد أول برلمان سودانى فى مارس ١٩٥٤ استقبل بمظاهرات ضخمة كان معظم أفرادها من طائفة الأنصار التى اتخذت شعارها « لا مصرى ولا بريطانى السودان للسودانى » .

كما أن السياسة التى انتهجها صلاح سالم فى السودان التى اعتمدت على أسلوب الرشوة لتقريب بعض العناصر السودانية على حساب الأخرى ، وموقفه المتطرف من محمد نجيب وتهجمه الشخصى عليه ، كان لها أكبر الأثر فى نفوس السودانيين الموالين لمصر وتحولهم عن طريق الوحدة ، وتباعدت الفجوة بين الحكومة المصرية وحكومة الحزب الوطنى الاتحادى فى السودان ، وباءت جهود صلاح سالم لتحطيم شعبية الأزهرى بتأليب أهل الجنوب عليه ، ومساندة نائبه محمد نور الدين الذى لم تنل شخصيته نفس وزن الأزهرى السياسى وشعبيته التى بفضلها استطاع أن يشحذ فكرة الانفصال فى نفوس السودانيين بعد وضوح الاتجاه الاوتوقراطى لثورة يوليو فى مصر (٨٧) .

ولم تسر الأمور وفق ما رسمته اتفاقية السودان اذ أصدر البرلمان السودانى فى ١٦ أغسطس ١٩٥٥ قراره باتخاذ التدابير اللازمة لتقرير المصير ، وبناء عليه تم جلاء القوات المصرية والسودانية عن السودان فى منتصف نوفمبر ١٩٥٥ ، ثم أعلنت الحكومة السودانية قيام جمهورية السودان فى ١٩ ديسمبر ١٩٥٥ وتشكيل مجلس السيادة لرئاسة الدولة بدلا من مجلس الحاكم العام البريطانى (٨٨) .

هوامش الفصل الثامن

(١) اشترطت بريطانيا لكى تبدأ مباحثات الجلاء من جديد مع على ماهر الذى تولى الوزارة بعد حريق القاهرة أن يقوم بتشديد الأحكام العرفية وفرض رقابة صارمة على الصحف المصرية مع وقف النشاط الفدائى فى القناة :

محمد أنيس (دكتور) : التناقضات الأساسية فى المجتمع المصرى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية حتى ثورة ١٩٥٢ ، دراسة بمجلة الكاتب ، العدد (٥٥) ، أكتوبر ١٩٦٥ ، صص ٣١ ــ ٣٣ ٠

(٢) صحيفة نيويورك تايمز ، عن : صحيفة المصرى ، عدد ٢٨ يوليو ١٩٥٢ ٠

وانظر جلال يحيى (دكتور) : العالم العربى الحديث منذ الحرب العالمية الثانية ، صص ٤٧٤ ــ ٤٧٩ ٠

(٣) يقول الطيار حسن عزت أنه مؤسس تنظيم الضباط الأحرار عام ١٩٤٠ مع عبد اللطيف البغدادى ، ووجيه أباظة وأحمد سعودى أبو على ، وأنور السادات ثم انضم جمال عبد الناصر للتنظيم عام ١٩٤٨ : وثيقة خطية للمهندس /حسن عزت ، موجهة للباحث فى ٤ نوفمبر ١٩٨٦ ٠ لكن جميع الضباط الأحرار أكدوا على أن عبد الناصر هو المؤسس الحقيقى للتنظيم اثر العودة من حرب فلسطين بعد نجاحه فى تجميع الخلايا الثورية للضباط فى جميع أفرع الجيش منذ أوائل الأربعينات : جلسة نقاش مع السيد / كمال الدين حسين ، يوم الجمعة ١٧ أكتوبر ١٩٨٩ ، مصدر سابق ، محمد صابر عرب (دكتور) حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ والحياة السياسية المصرية ، صص ٣٤٠ ــ ٣٤٦ ٠

Vatikiotis J. J. ; Nasser and his generation, pp. 105-106.

(٤) محمد أنيس (دكتور) : قيام ثورة ٢٣ يوليو ، دراسة بمجلة الكاتب ، عدد نوفمبر ١٩٦٥ ، ص ٢٤ ٠ جمال حماد : ٢٢ يوليو أطول يوم فى تاريخ مصر ، صص ٤٠ ــ ٤١ ٠

أحمد عطية الله . ليلة ٢٣ يوليو ، ص ١٨٣ ٠

(٥) ابتهجت الخرطوم بانقلاب القاهرة الذى اعتبره ابناء السودان تعبيرا عن ارادة شعب الوادى بأكمله : صحيفة الراى العام (السودانية) ، أعداد ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٨ ، يوليو ١٩٥٢ .

(٦) Documents on international affairs, 1952, pp. 322-323.

المصرى ، عدد ٢٧ يوليو ١٩٥٢ .

(٧) محمد نجيب : كلمتى للتاريخ ، صص ١٦٦ ـ ١٦٨ ، المصرى عدد ٢٣ يناير ١٩٥٣ .

Vatikiotis P. J. i The modern history of Egypt, pp. 378-379.

(٨) من وثائق وزارة الخارجية البريطانية ، تحليل وتعليق سير أنتونى ناتنج ، منشورة بصحيفة الأهرام ، عدد ٢٩ مارس ١٩٨٦ .

(٩) محمد حسنين هيكل : ملفـات السويس ، ص ١٧١ .

صحيفة الرأى العـام السودانية ، عدد ٣ يوليو ١٩٥٢ .

(١٠) محمد نجيب : كلمتى للتاريخ ، ص ١١٣ .

(١١) عبد العظيم رمضان (دكتور) : أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان ، ص ١٣٢ .

(١٢) محمد حسنين هيكل · ملفـات السويس ، مرجع سابق ، صص ١٦٣ ـ ١٦٤ .

(١٣) صحيفة كردفان الأسبوعية ، عدد ١٩ يونيو ١٩٥٣ ، الرأى العـام ، عـدد ١٨ سبتمبر ١٩٥٢ .

(١٤) محمد حسنين هيكل : المرجع السابق ، ص ١٦٧ .

(١٥) وثائق وزارة الخارجية البريطانية المنشورة ـ تحليل وتعليق سـير انتونى ناتنج ، جريدة الأهرام ، عدد ٢٩ مارس ١٩٨٦ .

(١٦) دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، صص ١٣٣ ـ ١٣٤ .

(١٧) دكتور وحيد رأفت : فصول من ثورة ٢٣ يوليو ، ص ٢١٦ .

(١٨) صحيفة الرأى العسام السوداية ، عدد ٢٦ يوليو ١٩٥٢ .

(١٩) دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، صص ١٢٤ ـ ١٣٦ .

صحيفة الرأى العـام السودانية ، عدد ٢٧ سبتمبر ١٩٥٢ .

(٢٠) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، المرجع السابق ، ص ١٧٢ .

لم تستغرق المفاوضات بين الجانب المصرى برئاسة محمد نجيب رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس الوزراء ، وعضوية : على ماهر ، وعبد الرزاق السنهورى ،

وحسين ذو الفقار صبرى ، وصلاح سالم ، وممثلى الأحـزاب السـودانيـه سوى فترة قصيرة وتم الاتفـاق على تلك المبـادىء :

جمال حماد . دراسة عن قضية اتحـاد مصر والسودان ، أكتوبر ، عدد ١٧ ديسمبر ١٩٨٩ • صحيفة الرأى العـام السودانية ، عددى ٣ ، ٨ أكتوبر ١٩٥٢ •

(٢١) رئاسة مجلس الوزراء : السودان (الكتاب الأخضر المصرى) . ص ٢٩٣ •

Documents on International affairs, 1952, p. 327.

(٢٢) ثلاثة من السودانيين يعينهم الحاكم العـام ، وعضو مصرى ، وعضو بريطانى ، وعضو أمريكى ، وعضو هندى أو باكستانى تعين كلا منهم حكومتـه ، وتكون رياسة اللجنة للعضو الهندى أو الباكستانى •

(٢٣) المصدر السابق ، صص ٢٩٤ ــ ٢٩٥ • Ibid, pp. 328-329.

صحيفة الرأى العـام السودانية ، عدد ١١ أكتوبر ١٩٥٢ •

(٢٤) رئاسة مجلس الوزراء . السودان (الكتاب الأخضر المصرى) ، المصدر السابق ، ص ٢٩٦ •

Documents on International affairs, Op. Cit., p. 330.
Documents on the Sudan 1899-1953, pp. 49-51.

(٢٥) صحيفة كردفان الأسبوعية ، عددى ١٦ ينـاير ، ٦ فبراير ١٩٥٢ ، صحيفة الرأى العام ، عدد ١٢ نوفمبر ١٩٥٢ •

(٢٦) رئاسة مجلس الوزراء السودان ، المصدر ، صص ٢٩٧ ــ ٢٩٩ •

(٢٧) تشكيل الوفد المصرى فى المباحثات من اللواء أ•ح محمد نجيب رئيس مجلس الوزراء ، والصاغ أح صلاح سالم ، والدكتور محمود فوزى ، وقائد الجناح حسين ذو الفقار صبرى ، والدكتور حامد سلطان ، والأستاذ زين العابدين حسنى والوفد البريطانى من السفير السير رالف ستيفنسون والمستر م•ج كريزويل والمستر باروز :

رئاسة مجلس الوزراء : الكتاب الأخضر المصرى عن السودان ، مصـدر سابق ، صص ٣٠٠ ــ ٣٨١ •

(٢٨) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، مرجع سابق ، صص ١٧٢ ــ ١٧٣ •

(٢٩) المرجع نفسـه ، ص ١٧٣ •

Documents on the Suran, Op. Cit., p. 50.

(٣٠) Dawisha ; Egypt in the Arab World,p. 9.

(٣١) دكتور عبد العظيم رمضان . أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان ، مرجع سابق ، صص ١٣٧ ـ ١٣٨ · ويؤخذ على مصر هذا القصور بعدم مد جسور التعاون بينها وبين أبناء الجنوب السودانى ، مما يسر لبريطانيا تنفيذ مآربها فى الجنوب الذى أصبح شوكة فى جسد الكيان السودانى ·

(٣٢) المرجع السابق ، ص ١٣٩ ·

(٣٣) المرجع السابق ، ص ١٣٩ ·

(٣٤) رئاسة مجلس الوزراء : الكتاب الأخضر المصرى عن السودان ، مصدر سابق ، صص ٣٠٠ ـ ٣٠٣ ·

(٣٥) المصدر السابق ، صص ٣٠٥ ـ ٣٠٨ ·

(٣٦) المصدر نفسه ، صص ٣٠٨ ، ٣١١ ·

(٣٧) دكتور عبد العظيم رمضان : أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان ، مرجع سابق ، صص ١٤٢ ـ ١٤٣ ·

(٣٨) محمد حسنين هيكل . ملفات السويس ، مرجع سابق ، صص ١٧٣ ـ ١٧٤ ·

صحيفة كردفان الأسبوعية ، عدد ١٤ أغسطس ١٩٥٣ ·

(٣٩) خلال اجتماعات ٢٦ نوفمبر ، ٩ ديسمبر ١٩٢٥ ·

رئاسة مجلس الوزراء . الكتاب الأخضر المصرى عن السودان . المصدر السابق ، صص ٣٣٤ ـ ٣٣٥ · ٤

صحيفة الرأى العام السودانية ، عدد ١٢ نوفمبر ١٩٥٢ ·

(٤٠) المصدر نفسه صص ٣٣٤ ـ ٣٣٥ ·

(٤١) المصدر نفسه ، صص ٣٣٦ ـ ٣٤١ ·

(٤٢) نفس المصدر السابق ، ٣٥٠ ·

دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، صص ١٤٣ ـ ١٤٤ ·

(٤٣) تعدادها أكثر من نصف تعداد الجنوب وتقطن فى المديريات الجنوبية الثلاث ويفخرون بأصولهم العربية وانتمائهم الى العباس بن عبد المطلب :

صحيفة كردفان الأسبوعية ، عدد ٩ يناير ١٩٥٣ ·

(٤٤) رئاسة مجلس الوزراء : السودان (الكتاب الأخضر المصرى) ، المصدر السابق ، صص ٣٥٠ ـ ٣٥١ ·

(٤٥) المصدر السابق ، صص ٣٦٠ ـ ٣٦٢ ·

(٤٦) احتماع ٦ فبراير ١٩٥٣ ·

(٤٧) المصدر السابق ، صص ٣٦٣ ـ ٣٧٢ ·

(٤٨) ١١ فبراير ١٩٥٣ ·

(٤٩) المصدر السابق ، ص‌ص ٢٧٥ ـ ٢٨٠ ٠

(٥٠) اجتماع ١٢ فراير ١٩٥٣ ٠

(٥١) المصدر السابق ، ص‌ص ٢٨٢ ـ ٢٨٣ ٠

Documents on the Sudan, Op. Cit., pp. 99-102.

(٥٢) محتوى الاتفاقية بالملاحق ٠

(٥٣) Richmond ; Egypt 1798-1952, p. 224.

(٥٤) رئاسة مجلس الوزراء : السودان (الكتاب الاخضر المصرى) ، مصدر سابق ، ص‌ص ٣٨٤ ـ ٣٨٧ ، صحيفة كردفان الأسبوعية ، عدد ٢٠ فبراير ١٩٥٣ ، ص ٥٠٩ ٠

Vatikiotis ; The modern history of Egypt p. 389.

(٥٥) وقع الاتفاقية عن الجانب المصرى اللواء أركان الحرب محمـد نجيب رئيس الوزراء ورئيس الوفد المصرى فى المفاوضات ، وعن الجانب البريطانى السير رالف ستيفنسون السفير البريطانى بالقاهرة ٠

(٥٦) قام السفير البريطانى اثر التوقيع على الاتفاقية وصافح محمد نجيب وجمال عبد الناصر وزملاءهما مهنئا وقال لنجيب باللغة العربيـة « مبروك » وأقبل أعضاء مجلس الثورة على زميليهما الصاغ صلاح سالم ، والبكباشى حسين ذو الفقار صبرى مندوبى القيادة فى المباحثات مهنئين على نجاحهما فى هذه المهمة الشاقة : الصحف المصرية ، أعداد ١٣ فبراير ١٩٥٣ . صحيفة الأمة ، عددى ١٣ ، ١٤ فبراير ١٩٥٣ ٠ دكتور وحيد رأفت : فصول من ثورة ٢٣ يوليو ، المرجع السابق ، ص ٢١٩ ٠

(٥٧) نفس المرجع ، ص ٢١٨ ٠

(٥٨) Statement by General Nabig on he Suran Agreement, 12 February, 1953.

Documents on international affairs, 1953, Op. Cit. pp. 327-328.

(٥٩) واتصل هاتفيا بالخرطوم مهنئا السيد على الميرغنى ، والسيد صادق المهدى وأبلغهما تهانيه بتوقيع الاتفاقية ، كما اتصل كذلك بالأستاذ اسـماعيل الأزهرى رئيس الحزب الوطنى الاتحادى ، والسيد زين العابدين صالح عضو الهيئة التنفيذية للحزب الجمهورى ٠ والأميرالاى عبد الله خليل سـكرتير حزب الأمة وغيرهم من الزعماء السودانيين مهنئا اياهم بالاتفـاق :

دكتور وحيد رأفت : المرجع السابق ، ص ٢١٩ ، صحيفة الأمة ، عددى ١٣ ، ١٤ فبراير ١٩٥٣ ٠

Statement by General Nabib Complaining of Breaches (٦٠)
of the Sudan agreement 10, March 1953 : Documents on International affairs, 1953, Op. Cit., pp. 329-330.

(٦١) من هؤلاء الخمسة . محمد الحسن دياب ـ الذى حصل على ثلاثة أصوات ، وابراهيم أحمد الذى حصل على صوتين فقط ، والثلاثة الاخرون حصل كل واحد منهم على صوت واحد :

Statement in the House of Cimmons by the minister of state Mr. Selwyn Lioyd, on General Nabib Speech of 10 March, 11 March, 1953 :
Ibid, pp. 330-331.

Idem. (٦٢)

F.O. 371/108311/JE 1011/2, January 22, 1954, Khartoum, (٦٣)
Repor No. 10, From D.M.1 Riches to Anthony Eden.

(٦٤) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، مرجع سابق ، ص ١٧٦ .

اعتبرت الحكومة السودانية يوم ١٤ فبراير يوم عطلة رسمية وأقيم حفل عام بسراى الحاكم العام البريطانى ، دعى اليه عدد كبير من أبرز الشخصيات السودانية والبريطانية والمصرية ، ورجال الصحافة ، واشترك الجيش المصرى وموسيقى قوة دفاع السودان فى احياء هذا الحفل ، وألقى الحاكم العام خطابا سياسيا فى العرض العسكرى الذى أقيم بهذه المناسبة :

دكتور وحيد رأفت : المرجع السابق ، صص ٢١٩ـ٢٢٠ .

(٦٥) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، المرجع السابق ، ص ١٧٦ .

Statement in the House of Commons by Mr. Eden on (٦٦)
the signing of the Sudan agreement, 12 February 1953 : Documents on international affairs, 1953, Op. Cit., pp. 324-327.
Eden : Op. Cit., pp. 27-29.

Statement by the Governor — General of the Sudan, Sir (٦٧)
Ribert Howe, on the Sudan agreement, Khartoum, 14 February 1953.
Documents on International Affairs, 1953, Op. Cit., pp. 328-329.

(٦٨) ولقد افتتح مكتب المفوض التجارى البريطانى بالفعل فى الخرطوم فى مارس ١٩٥٣ وترأسه المستر ريتشز ، وهو دبلوماسى بريطانى عمل فى عدة دول عربية ويجيد اللغة العربية وأخذ يرسل بتقريره السنوى كل عام الى وزارة الخارجية البريطانية أسوة بالسفارات :

Note by Mr. Roger Allen, Foreign Office, London, October 20, 1952 :
F.O. 371/96965/JE 1155/5, Octobed 20, 1952.

(٦٩) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، المرجع السابق ، ص ١٧٧ .

(٧٠) A Documentary History of U.S. Foreign Policy, 1945-1973 Vol. V, pp. 815-816.

(٧١) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، المرجع السابق ، ص ص ١٧٧ - ١٧٨ .

(٧٢) Dawisha ; Op. Cit., pp. 10-11.
Richmond ; Egypt 17981952, Op. Cit., p. 225.

(٧٣) بناء على طلب الحكومتين المصرية والبريطانية وافقت حكومة الولايات المتحدة على المشاركة فى اللجنة المشرفة على الانتخابات السودانية ، بترشيح المستر وورويك بركنز **Warwick-Perkins** وهو أحد العسكريين المتميزين العاملين بالخارجية الأمريكية مندوبا لها :
A Documentary histiry of U.S., Op. Cit., p. 816.

(٧٤) مندوب مصر هو القائمقام عبد الفتاح حسن ، ومندوب بريطانيا المستر بنى ، ومندوب الهند الدكتور سكومارسن : تاريخ الانتخابات البرلمانية السودانية ، ص ٢٣ .

(٧٥) وفقا لما جاء بالملحق رقم (٢) لاتفاقية ١٢ فبراير بخصوص وظائف وسلطات لجنة الانتخابات المشكلة بمقتضى المادة السابعة من الاتفاقية بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان :
رئاسة مجلس الوزراء : السودان (الكتاب الأخضر المصرى) ، مصدر سابق ، ص ٣٩٤ .

(٧٦) Parliamentary Debates, House of Commons, Vol. 513, p.1378.

(٧٧) جلسة الثانى من ابريل ١٩٥٣ . Ibid, p. 1375.

(٧٨) Ibid, House of Lords, Vol. 188, p. 1272.
جلسة ١٤ يوليو ١٩٥٣ .

(٧٩) F.O. 371/108311/ E 1011/2, January 22, 1954, Op. Cit.,

(٨٠) صحيفة كردفان الاسبوعية ، عدد ٤ ديسمبر ١٩٥٣ .

(٨١) Documents of International Affairs, 1953, Op. Cit.,1 pp. 333-334.
Parliamentary Debates, House of Commons, Vol. 513, Op. Cit., p. 1378 & Lords, Vol. 184, pp. 143, 166-169.

(٨٢) وقال ايدن مدللا على التدخل المصرى فى الانتخابات أن مالا يقل عن الف ومائة شخص أدخلوا للسودان بالسكة الحديد وعن طريق النيل عبر وادى حلفا وبعضهم يرتدى زى الجيش المصرى ٠

Documents on international affairs, 1953, Op. Cit. p. 335.

(٨٣) أعلنت نتائج الانتخابات فى مناطق الخريجين وفى انتخابات مجلس الشيوخ فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٣ : الباحث العربى ، مارس ١٩٨٦ ٠

(٨٤) مجموع مقاعد مجلس النواب ٩٧ مقعدا ومجموع مقاعد مجلس الشيوخ ثلاثون مقعدا : تاريخ الانتخابات البرلمانية فى السودان ، صص ٢١ ، ٢٣ ، ٢٦ ٠

(٨٥) يذكر الدكتور عبد العظيم رمضان أن الاتحاديين حصلوا على ٥١ مقعدا بمجلس النواب ، ٢٢ مقعدا بمجلس الشيوخ ، فى حين فاز حزب الأمة بـ ٢٢ مقعدا بمجلس النواب ، و ٣ مقاعد بمجلس الشيوخ وانعقد البرلمان بمجلسيه فى أول يناير ١٩٥٤ واختار لرئاسة مجلس النواب السيد بابكر عوض الله ، ولرياسة مجلس الشيوخ السيد أحمد محمد يس : أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان ، صص ١٥٢ ـ ١٥٣ ٠

(٨٦) ثم صدر القرار باعفاء نجيب من منصبه فى ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ وأن يتولى مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية مع تحديد اقامته وحرمانه من حقوقه السياسية لمدة عشر سنوات : جمال حماد : دراسة تحت عنوان (محمد نجيب وقضية اتحاد مصر والسودان) مجلة أكتوبر ، عدد ١٧ ديسمبر ١٩٨٩ ٠

جمال حماد : دراسات عن قضية الاتحاد بين مصر والسودان ، مجلة أكتوبر ، أعداد ٢٩ نوفمبر ، ٦ ديسمبر ١٩٨٧ ، ٢٩ أكتوبر ١٩٨٩ ٠

(٨٧) Parliamentary Debates, House of Commons, Vol. 524, p. 1186.

(٨٨) تم اعلان استقلال السودان رسميا فى أول يناير ١٩٥٦ ، واعترفت مصر به جمهورية مستقلة فى حينه :

عبد العظيم رمضان (دكتور) : أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان ، المرجع السابق ، ص ١٥٥ ٠



الفصـــل التاســـع

الثـــورة وقضية الجـــلاء

١ ـــ التصميم على تحقيق الجلاء وبدء المفاوضات .

٢ ـــ اعـــلان الكفاح المســـلح .

الثــورة وقضية الجــلاء

وضع رجال الثورة نصب أعينهم منذ بدايــة حــركتهم اتغيير الأوضاع المتردية فى البلاد ، أن يحققوا لوطنهم جلاء تاما ناجزا غير مشروط ، لذا كانت دعوة الجلاء هى الشعار الأول لهم ومطلبهم الرئيسى قبل أن ينقضى عام ١٩٥٢ ، مع الســير فى مفاوضــات السودان ، فأعلن جمال عبد الناصر بلهجة الواثق من عدالة قضية بلاده أنه لا مناص من ضرورة الجلاء دون شروط والا فسوف يحمل جميع أفراد الشعب السلاح لتحرير الوطن بالقوة ، واذا كان لا مفر من التفاوض مع بريطانيا لوضع موضوع الجلاء موضع التنفيذ دون شروط مسبقة فلا بأس ، ودون العودة الى دائرة المماطلة والتسويف التى دأبت عليها السياسة البريطانية فى مفاوضاتها مع رجال العهد الســابق .

وعقدت عدة جلسات تمهيدية بين الجــانب المصرى برئاســة محمد نجيب وجمال عبد الناصر ، والجــانب البريطــانى وعلى رأســه السير رالف ستيفنسون السفير البريطــانى بالقاهرة ، تبلورت خلالها أفكار كل منهما ثم تلتها عدة جلسات من المفاوضات الرسمية بدأت فى ٢٧ أبريل ١٩٥٣ ، لم تصل الى نتائج محــددة وتوقفت على أثرها هذه الجلسات فى ٦ مايو من نفس العام .

ولم يكن أمام قادة الثورة سوى اعلان الكفاح المسلح ضــد الانجليز فى منطقة القناة ، فكانت الضربات مؤثرة أعلنت بريطانيــا

على أثرها استعدادها لاستئناف المفاوضات مرة أخرى فى ١١ يوليو ١٩٥٤ بمساعى الولايات المتحدة الأمريكية (١) .

وكان موقف الحكومة المصرية عظيما اذ أصرت على ضرورة الجلاء التام رغم المحاولات البريطانية لاستغلال الأحداث الداخلية التي واجهت المسيرة الثورية فى بداية عام ١٩٥٤ ، وتمسكها بوجوب بقاء بعض الفنيين الانجليز لتشغيل وصيانة القاعدة البريطانية خلال مدة تنفيذ الاتفاقية التى تم التوقيع عليها بالأحرف الأولى فى ٢٧ يوليو ١٩٥٤ .

ولم يجد الجانب المصرى غضاضة فى بقاء هؤلاء الفنيين المدنيين تحت السيادة المصرية ، وتم التوقيع النهائى عليها فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ .

ورغم الهجوم والنقد الشديد الذى قوبلت به فى المحيطين الداخلى والخارجى فانها أكدت بما لا يدع مجالا للشك أنها كانت خطوة حاسمة ومصيرية فى تاريخ النضال الوطنى المصرى فى العصر الحديث .

١ ـ التصميم على تحقيق الجلاء وبدء المفاوضات

كان تصميم الضباط الأحرار على تحقيق الجلاء من أول أهدافهم منذ تحركهم ليلة ٢٣ يوليو لتغيير الأوضاع المتردية فى البلاد ، وانهاء فرض الوصاية الأجنبية على مصر ممثلا فى الاحتلال البريطانى وقواته الرابطة على أرض القناة .

وقد بدا هذا الاتجاه الوطنى واضحا منذ البداية أمام الثوار الذين آمنوا بحتمية انهاء حل مشكلة السودان أولا حتى يتمكنوا من توحيد جهودهم على مائدة المفاوضات مع بريطانيا لتحقيق الجلاء الكامل (٢) .

وقد ظلت مطالبهم بضروره الجلاء تسير جنبا الى جنب مع مفاوضات السودان ، ولكن بطريقة غير رسمية مع الجانب البريطانى ، فبعد قيام الثورة بشهرين فقط ، وعندما كانت مفاوضات السودان فى بدايتها ، أعلن جمال عبد الناصر بشكل واضح موقف مصر من قضية الجلاء فى حديث صحفى قائلا : « ان الاستعمار البريطانى لمصر آن له أن ينتهى ولا يمكن أن تكون له نهاية الا بجلاء غير مشروط لكل القوات البريطانة .. وان مصر سوف تكون على استعداد للمفاوضات بشأن الجلاء بأقصى قدر من حسن النية ، ولكنها فى اللحظة التى تشعر فيها أن المفاوضات لم تصل بها الى نتيجة فانها سوف تحمل السلاح وتقاتل مهما كان الثمن » (٣) .

وأمام هذه اللهجة الوطنية التى تحمل تأكيدا واضحا على ضرورة الجلاء ولو بالقوة قدم السفير البريطانى رالف ستيفنسون احتجاجا على هذه التصريحات قائلا : انها تفسد جو الثقة المتبادلة المطلوبة لانجاح مفاوضات السودان وأى مفاوضات أخرى تليها .

وتكررت هذه الاحتجاجات بصفة مستمرة بسبب تضييق الحكومة المصرية الخناق على المصريين المتعاونين مع جيش الاحتلال باعتبارهم « خونة » واعتقال بعضهم ومحاكمة البعض الآخر ، وكذلك بسبب ارسالها لبعثات مصرية الى عدد من الدول الأوربية وبينها سويسرا وبلجيكا للتفاوض مع بعض شركات صناعة السلاح لشراء أسلحة خفيفة ، وكانت بريطانيا تتوجس خيفة أن يكون المقصود بهذه الأسلحة بالذات هو استخدامها فى عمليات المقاومة بالقناة ضد قواتها ، كما أبدى السفير البريطانى فى احتجاجاته حيرته ازاء الدور الذى يقوم به بعض الخبراء العسكريين الألمان فى الجيش المصرى بناء على طلب مصر (٤) .

وكانت الحكومة البريطانية قد صرحت بأنها مستعدة لاجراء مفاوضات مع « النظام الجديد » فى مصر تحت رئاسة اللواء محمد

نجيب لتسوية النزاع المصرى ـ البريطانى ، فى الوقت الذى تريده مصر ، على أن بريطانيا التزمت جانب الحرص فى البداية وهى لم تعلم جيدا بعد عن التوجهات السياسية لحكومة الثورة المصرية شيئا ، كما أبدت استعدادها لتدريب الضباط المصريين فى بريطانيا ، ولم تبد نفس الاستعداد لرفع حظر تصدير الأسلحة لمصر الذى فرضته عقب قيام الاضطرابات فى منطقة القناة قبل قيام الثورة بقليل (٥) وكانت مصر قد دفعت جزءا من ثمن هذه الأسلحة والمعدات الحربية .

وأراد الجانب البريطانى استغلال حاجة مصر لها واتخاذها كوسيلة ضغط سياسية وأداة للمساومة خاصة أن كثيرا من أعضاء البرلمان البريطانى من اليهود الذين لا يستهان بنفوذهم يصرون دائما على ضرورة توازن القوى بين اسرائيل وجاراتها العربيات ، ويطالبون بحرية الملاحة فى قناة السويس والسماح بمرور الشحن الى اسرائيل وعلى رأسها البترول عبر القناة (٦) .

ومما لا شك فيه أن الحكومة البريطانية أدركت أن الحكومة المصرية الحاضرة هى أقوى حكومة تواجهها منذ توقيع معاهدة ١٩٣٦ ، اذ أنها استحوذت على عطف وتأييد أغلب دول العالم فظهرت بمظهر الثورة السلمية البيضاء الى جانب قوة مركزها فى الميدان الداخلى ، وما تتمتع به من تأييد الشعب المصرى وثقة الرأى العام المحلى فى صدق وطنيتها ، وتبنيها لأهداف ثورية تبلورت فى عقول مفجريها منذ وقت غير قليل (٧) .

ولهذا فقد أعلن أن الحكومة البريطانية سوف تجتمع لبحث موضوع ارسال طائرات نفاثة حديثة لمصر ، وتنفيذ العقود المبرمة من قبل بين مصر وبعض المصانع الحربية البريطانية (٨) .

ويبدو أن الحكومة البريطانية لم تخرج عن أطر سياستها القديمة حتى هذه اللحظات فى المماطلة والتسويف ، رغم خشيتها من

التقارب الحادث آنذاك بين الثوار فى مصر والولايات المتحدة الأمريكية ، الا أن الموقف لم يعد يحتمل الا تفسيرا واحدا مصريا ، وهو الجلاء التام بأى وسيلة ففى ٢٩ من ديسمبر ١٩٥٢ قال جمال عبد الناصر : اننا على استعداد للتفاهم مع الانجليز فهم قد وعدونا طيلة سبعين عاما بالخروج من مصر ، ولم يفعلوا « ان مصر لا تستطيع اليوم أن تطيق مزيدا من المماطلة والتسويف ، واذا شعرت حكومة العهد الجديد أنه بعد هذه الجهود المتصلة التى نبذلها لم نصل الى تخليص بلادنا من الاحتلال البريطانى فثقوا أن قواد الثورة سوف ينسحبون من الحكومة ليستعدوا لقيادة الشعب فى حرب ضد الانجليز ، ولن تكون هذه الحرب رسمية وانما ستكون حربا فدائية ... » أو حرب عصابات يقوم بها الفدائيون حتى يشعر الانجليز أنهم يدفعون ثمنا غاليا لاحتلال بلادنا (٩) .

وبدا أن كثيرا من الساسة الانجليز رأوا أن الفرصة سانحة أمام بريطانيا للانسحاب المشرف من مصر حتى لا تواجه فى المستقبل القريب بحالة تضطرها الى الانسحاب بطريقة مهينة لكرامتها ، وترك أمر الدفاع عن المنطقة لشعوبها ، ففى اجتماع « البكباشى » جمال عبد الناصر بالسير رالف ستيفنسون فى أوائل يناير ١٩٥٣ (١٠) بحضور مستر ريتشارد كروسمان النائب البريطانى العمالى اليسارى الذى يزور مصر حينئذ ، أكد السفير البريطانى على أنه ليس فى عزم بريطانيا أن تحتفظ بقواتها العسكرية فى قاعدة القناة دون رغبة الحكومة المصرية ، أو دون موافقة المصريين على التعاون من أجل صيانة القاعدة وحمايتها .

وقام المستر كروسمان بزيارة القاعدة ، وأكد له القادة العسكريون والضباط البريطانيون العاملون بها أنه لا فائدة من الاحتفاظ بهذه القاعدة ضد ارادة الشعب المصرى ، وأنهم مستعدون للرحيل الى بلادهم واخلائها فى أسرع وقت (١١) .

ونادى العديد من أعضاء مجلس اللوردات البريطانى المعروف عنهم تشددهم الاستعمارى بضرور الانسحاب من مصر حرصا على موقف بريطانيا وقواتها بالمنطقة التى تعيش بين « شعب معاد » (١٢) .

وقال لورد جلين Lord Glyn علينا ألا ننزلق مع مصر فى عداوات لن نجنى من ورائها فائدة خاصة أن بريطانيا لم تسع الى تحسين وتطوير علاقاتها بمصر ، والقوات البريطانية تعيش تحت ظروف سيئة للغاية « ولم يعد بامكاننا حمايتها من الهجمات المتكررة عليها ، فخسرنا من جراء ذلك كثيرا من ضباطنا على أرض القناة .. » واننا « لا نستطيع اقناع مصر بأهمية القاعدة » ، ولكى يظل الدور البريطانى قائما يجب أن نسمو بأنفسنا كأصدقاء حقيقيين للشعوب العربية ، ولا بد أن نخطو خطوات نحو المستقبل .

كما طالب اللورد جلين بعدم التمسك بالقاعدة بدعوى حماية القناة اذ أن القناة كطريق للمواصلات البريطانية ليس له أهمية قصوى اذا وضعنا فى الاعتبار الطريق البحرى المباشر من المملكة المتحدة الى المحيط الهادى مارا برأس الرجاء الصالح « الكاب » ، بالمقارنة بطريق البحر المتوسط مضافا اليه تكاليف قاعدة القناة الباهظة والجيش البريطانى الكبير المتمركز على ضفافها (١٣) .

وكان مكتب القائد العام للقوات المسلحة المصرية قد أصدر مذكرة عن : « الأهمية الاستراتيجية لقناة السويس » جاء فيها ان الأهمية الاستراتيجية للقناة تتوقف على سلامة الملاحة فى البحر المتوسط أكثر مما تتوقف على سلامة الملاحة فى قناة السويس ذاتها، وأن استخدام القناة أثناء الحرب يتوقف على تنظيم الدفاع الجوى عنها ، وهو ما تستطيع مصر القيام به وحدها ، وأكدت المذكرة — التى تلقتها وزارة الخارجية لتوزيعها على بعثات مصر الدبلوماسية فى الخارج — أن وجود القوات البريطانية فى منطقة القناة نفسها للدفاع عن القناة كمجرى ملاحى ، هو قرار عسكرى غير عملى ،

وأن المجهود المبذول فى هذا الشأن ، هو مجهود ضائع سدى للدول الغربية ، اذ يمكنها الانتفاع بتلك القوات فى مناطق أخرى حيوية بالنسبة لها .

وقد استخدمت بريطانيا نفسها طريق رأس الرجاء الصالح خلال الحربين العالميتين ، ومع ذلك لم تفقد امبراطوريتها ، وسلامة الملاحة فى القناة تتوقف على سلامة رأس البحر المتوسط ومصر قادرة على ضمان أمن وحرية الملاحة فى القناة بسهولة (١٤) .

وهكذا طلب جمال عبد الناصر من الدكتور محمود فوزى ، بعد توقيع اتفاقية السودان ، أن يبدأ على الفور باجراء اتصالاته مع السفير البريطانى بهدف تحديد موعد لبدء المفاوضات بين مصر وبريطانيا من أجل الانتهاء من قضية الجلاء ، مع وجوب الفصل بين مفاوضات الجلاء ومسألة الدفاع عن الشرق الأوسط ، ولكن الحكومة البريطانية طلبت منحها مهلة عدة أسابيع حتى تنتهى المحادثات المهمة التى تجرى بينها وبين الولايات المتحدة فى واشنطن بشأن موضوع الشرق الأوسط برمته .

الا أن عبد الناصر عرض موقف مصر الحازم والصريح أثناء هذه المحادثات من خلال مؤتمر صحفى لوكالات الأنباء العالمية يوم ٢ مارس ١٩٥٣ أكد فيه على أن الأمة العربية لن تصغى الى أى وعود « معسولة » يقطعها الغرب على نفسه ، فقد خدع الشريف حسين أثناء الحرب العالمية الأولى كما خدع العرب بمساندته اسرائيل على قيام دولتها بعد الحرب العالمية الثانية ، وأشار الى تأييد الرئيس الأمريكى « ترومان » تأييدا « أعمى » لها حينئذ ، وأن مصر لن تقبل أى تهديد وسوف يقاتل شعبها اذا ما استمر الاستعمار البريطانى فى احتلاله لأراضيها (١٥) .

وأكد جمال عبد الناصر على أن أول أهداف مصر هو « الجلاء بدون قيد ولا شرط » و « على الاستعمار أن يحمل عصاه على

كاهله ويرحل » (١٦) وان مصر لن تساوم على حقهـا الطبيعى فى الجلاء الناجز ، ولابد لنا من تحرير « أرضنا » وعلينا أن نشحذ كل قوتنا وامكاناتنا المالية والبشرية لتحقيق هدف البلاد الأسمى الذى نسعى جميعا لتحقيقه مهما كلفنا من جهد ، ولن نبخل فى التضحية بأرواحنا فى سبيل هذا المطلب (١٥) .

وكان اصرار القادة الجدد فى مصر قويا على بـدء المفاوضات المباشرة مع الجانب البريطانى اذ وقفت حكومته مترددة لفترة طويلة تتقدم خطوة وتتأخر أخريات قبل الاقدام على فتح باب المفاوضات، وكان على « الأسد البريطانى » أن يفكر كثيرا ويعيد الحسابات ، فالموقف الدولى يتغير بكل ما يمكن أن ينجم عن هذه التغيرات على مسرح الشرق الأوسط ، والولايات المتحدة وضعت أقدامها فى المنطقة بقوة يشجعها وصول عناصر جديدة وشابة الى السلطة فى مصر ، وهم ليسوا من « الباشوات » الذين تعاملوا مع بريطانيا من قبـل خلال تاريخ المفاوضات الطويل بين البلدين ، وهـؤلاء الشبـان لا يرهبون بريطانيا ويركزون اهتمامهم على الولايات المتحدة التى تلعب معهم هذا الدور لأغراض تشـعر الحـكومة البريطانيـة بمقاصدها ، ولكنها لا تستطيع أن تتصدى لها بصراحة لأن موازين العلاقات بين الحلفاء قد جعلت كفة الأمريكيين تميل بشدة أثقـل وأقوى لصالحهم (١٨) .

ولم تكن الظروف الدولية مواتية لقيام خلاف بين زعيمى المعسكر الغربى ، بعد أن تربعت الولايات المتحدة على عرشه كنتيجة للحرب العالمية الثانية ومحاولتها اقامة حزام حاجز حول الاتحاد السوفيتى وزعيم المعسكر الشيوعى ، لحصره داخل حدوده وعدم تمكينه من الامتداد والتوسع ، وبدأت أنظار الولايات المتحدة وحلفائهـا الغربيين تتجه نحو الشرق لمحاولة اجتذاب مصر كأكبر وأهم دولة عربية فى المنطقة (١٩) .

وعلى الرغم من اتفاقها مع بريطانيا على الأهداف الاستراتيجية العامة فى الشرق الأوسط لحصار المد « الشيوعى » ، فانهما اختلفا على الوسيلة التى ينبغى اتباعها لتحقيق هذا الهدف ، ففى ١١ مايو ١٩٥٣ قام وزير الخارجية الأمريكية جون فوستر دالاس بزيارة مصر والأردن وسوريا ولبنان والعراق والسعودية واسرائيل ، لمحاولة اقناع هذه الحكومات بأخطار الشيوعية وضرورة قيام تحالف عربى غربى للدفاع عن العالم الحر بما فيه الشرق الأوسط ، لكن مهمته باءت بالفشل لعدم ادراك الحكومة الأمريكية لحقيقة المشاعر والاهتمامات العربية (٢٠) .

وكان السفير الأمريكى بالقاهرة مستر جيفرسون كافرى Caffery قد أعلن مسبقا بناء على تعليمات حكومته أن حل مشكلة القناة أمر حيوى يهم كافة الأمم الحرة ، وأن بلاده لن تساهم باشتراكها فى المباحثات المقبلة بين مصر وبريطانيا الا بموافقة طرفى النزاع وبناء على طلبهما (٢١) ، وأكد الرئيس الأمريكى دوايت ابزنهاور Dwight D. Eisenhower فى رسالة موجهة للواء محمد نجيب فى ٢٤ مارس ١٩٥٣ على هذا المعنى وأضاف أنه يأمل أن يحل التفاهم بين مصر وبريطانيا محل الخلاف وقيام مصر بعمل ترتيبات كشريك متكافىء يؤكد دورها الرئيسى مع أعضاء العالم الحر الآخرين فى بناء دفاع فعال بالمنطقة ، وأن من مصلحة الجميع أن ينشىء تخطيطا للدفاع المشترك بين دولها (٢٢) .

وكان على الجانب البريطانى أن يظل ممسكا حتى النهاية بالطرف الآخر من خيط اللعبة الدولية بالشرق الأوسط ممثلا فى وجود قاعدة القناة وبعث أنطونى ايدن الى السير رالف ستيفنسون يبلغه بقبول اقتراحه بالبدء فى اجتماعات تمهيدية وغير رسمية لاستكشاف أفكار المصريين ، وقام السفير البريطانى بابلاغ الدكتور

محمود فوزى بهذا المضمون ، لكن كان رأى جمال عبد
أن الأمور لم تعد تحتمل جلسات تمهيدية ، ومع ذلك ف
عقد جلسة أو جلستين غير رسميتين للاتفاق على أسلوب
ثم تبدأ بعد ذلك جلسات المفاوضات الرسمية ، بشرط
قبلها موعد بدء المفاوضات الرسمية ، ويعلن هذا الموعد
تشكيل الوفدين واعلان تفويضهما من حكومتيهما .

وبالفعل عقد اجتماعان تمهيديان (٢٣) ، اتضـــح
المسافة شاسعة بين أفكار الطرفين ومطالبهما . وقال الد
أنه ليس هناك داع للتوقف أمام أحقية مصر فى الغاء معا
من طرف واحد ، أو عدم أحقيتها ، أو على أن المعاهد
على أبدية التحالف العسكرى . كما أنه ليس هناك د
أمام الاستشهاد بمواد القانون الدولى حول قدسية الم
والحقوق المكتسبة وما الى ذلك .

وركز جمال عبد الناصر على أنه لا بد أن تكون الخط
هى الاتفاق على المبادىء الأساسية للاتفاقية أو الأطر
لها ، ثم تدور مفاوضات رسمية تفصيلية من خلال لجـــ
مشتركة لاتمام الاتفاق على التفاصيل ، أى أنه يتم الاتف
الجلاء غير المشروط أولا ، فسأله الجنرال روبرتسون عم
ذلك ينطبق أيضا على الدفاع المشترك .

وكان رد عبد الناصر أن موضوع الدفاع المشترك قض
منفصلة وليست بنداً من بنود الجلاء ، لأن مصر أوضحت
على الاطلاق بين الجـــلاء والدفاع .

وهكذا لم تصل الجلسات التمهيدية لنتائج محددة ،
بلورت موقف كل طرف ازاء الآخر (٢٤) .

وبدأت المفاوضات الرسمية بين الجانبين المصرى و
يوم الاثنين ٢٧ أبريل ١٩٥٣ (٢٥) وكان الجانب المصرى

الى اعتناق سياسة موحدة ونهائية تجاه الموقف المعلق بين البلدين تقوم على عدة أسس :

أولا : الجلاء دون قيد أو شرط ضرورة حتمية لتحقيق سيادة الشعب المصرى على أراضيه كمبدأ أساسى تزول بمقتضاه كل الخلافات القائمة مع بريطانيا ، ولا بد من الاتفاق مبدئيا على تحققه كخطوة أساسية للاستمرار فى المباحثات .

ثانيا : القاعدة العسكرية بالقياة يجب أن تظل مصرية ، تقوم القوات المصرية بصيانتها والمحافظة عليها والدفاع عنها ، واذا احتاجت مصر لخبراء من الخارج لمعاونتها على صيانتها ، فانها ستختارهم بمعرفتها ولا يشترط أن يكونوا من الانجليز .

ثالثا : مصر لا تعترف أن خروج القوات البريطانية من القناة سوف يترتب عليه وجود فراغ فى منطقة الشرق الأوسط ، بل ان وجود هذه القوات هو استفزاز مستمر للشعور القومى المصرى ، مما يدفع الشعب المصرى الى عدم التعاون مع تلك القوات .

رابعا : لا يصح تعميم مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط ، فالذى يهم مصر هو استقلالها فقط والدفاع عن أراضيها ، فلا تقحم فى أمور المشاركة الاستراتيجية البريطانية فى منطقة متسعة الأطراف تهم بريطانيا وحدها . ومصر بتوقيعها ميثاق الأمم المتحدة يكفيها ضمان هذا الميثاق لصيانة الأوضاع الدولية الحالية ضد العدوان .

كما أن توقيعها لميثاق الضمان الجماعى العربى كامتداد للمواثيق الدولية يكفى لضمان أمن هذه المنطقة من العالم ، وسوف تعمل على تقوية هذا الميثاق والتعاون مع الدول الشرقية بصفة عامة لصيانة وحفظ الأمن الدولى فى هذه المنطقة المهمة (٢٦) .

وبدأ الجانب المصرى فى هذا الاجتماع حديثه عن أهمية الثقة المتبادلة بين الطرفين بعد طول مدة الاحتلال واستمرار المفاوضات بشأن الجلاء دون نتيجة تحقق أمانى المصريين فى الاستقلال ، كما طالب بعدم المساومة وعرض الحلول المقترحة بكاملها فاما الموافقة عليها كلها واما رفضها برمتها .

وقد بدأ الجانب البريطانى كما هو متوقع يثير العقبات مرددأ نفس النغمة القديمة فى مفاوضاته السابقة عن أهمية قناة السويس الاستراتيجية لبريطانيا ، وكذلك اهميتها الكبيرة لمجموعة دول الكومنولث ، مما حدا بوزير الخارجية الاسترالى مستر ريتشارد كيزى Richard Casey أن يعلن عن مدى اهتمام بلاده بنتائج هذه المحادثات لما لقناة السويس من أهمية كبرى بالنسبة لاستراليا ، كما أن الترتيبات الدفاعية عن الشرق الأوسط لا تقل أهمية عن القناة التى تعتبر الطريق الرئيسى من استراليا لأوروبا على الرغم من التقدم الحادث فى النقل الجوى (٢٧) .

وأضاف الجانب البريطانى أن اهتمامه بمناطق انتاج البترول لا يقل عن اهتمامه بأمن الشرق الأوسط فضلا عن ارتباط بريطانيا بمعاهدات مع دول المنطقة ، والقاعدة الموجودة بمنطقة القناة ترجع أهميتها لا للدفاع عن القناة فى حد ذاته ، ولكن للدفاع عن منطقة الشرق الأوسط كلها ، والحكومة البريطانية ترى أن تقتنع الحكومة المصرية بضرورة استمرار بعض القوات البريطانية فى هذه المنطقة التعاون مع القوات المصرية ، والمشاركة فى الدفاع عن القناة (٢٨) .

وكان الانجليز يرون أن أفضل المناطق للدفاع عن الشرق الأوسط هى قاعدة القناة لموقعها المتميز وسهولة التحرك منه بسرعة ، على انه اذا تمسكت مصر بأن تئول القاعدة اليها ، فعليه يبقى الاشراف الفنى بأيدى الانجليز ، ولأن المسائل الفنية بالقاعدة معقدة

تعقيدا يستدعى تركها للجان مشتركة من الفنيين ، يبحثونها ويقدمون تقريرهم عنها .

على أنه لو استلزم الأمر وجود خبراء أو فنيين فترى الحكومة البريطانية ضرورة أن يكونوا من الانجليز لأنهم سيكونون أقدر على المحافظة على القاعدة ومنشآتها ونظم ادارتها التى يلمون بها ، ولكن الجانب المصرى أصر على أن يكونوا من غير الانجليز ، كما أن مسألة احالة الموضوعات الفنية للجان لدراستها معناه اضاعة للوقت ومماطلة لا طائل من ورائها (٢٩) .

وأصر الجانب المصرى على أن يكون بقاء الفنيين البريطانيين بالقاعدة مرهونا بتدريب الفنيين المصريين الذين يحلون محلهم ، وحتى يتم تمصير القاعدة نهائيا من حيث السيادة والملكية والحيازة والاشراف .

وحاول السير رالف ستيفنسون أن يؤجل مناقشة موضوع الفنيين الى الجلسات التالية ، لكن الجانب المصرى تمسك بوضع الخطط الكاملة لنقل أمر القاعده بالكامل الى الاشراف المصرى وهى فى حالة صالحة للعمل ويعهد فى البداية الى عدد من الفنيين البريطانيين يمثلون الحد الأدنى لتشغيل وصيانة المعدات تحت رعاية الحكومة المصرية حتى يحل المصريون محلهم فى أقرب وقت (٣٠) وتوقفت المباحثات بعد اجتماع ٥ مايو نظرا لمراوغات الجانب البريطانى وبسبب تعنت الانجليز فى محاولة استغلال موافقة مصر على بقاء بعض الفنيين بالقاعدة لمدة معينة ، وزيادة عددهم بحيث يصبحون قوة احتلال جديدة (٣١) .

وتعثرت المباحثات فى الأسس التى تحقق للشعب المصرى سيادته على أرضه وأعلن جمال عبد الناصر أنه : « لا داعى لأن نغرق فى تفصيلات دون هدف متفق عليه » فقضية مصر ليست

موضع مساومة ، وأن مصر لا يمكن أن تحيد عن هدفها فى اجــلاء القوات البريطانية وتحقيق السيادة على أراضيها ، وسوف نحاول بالقوة الدفاع عن بقاء هذه القوات فى أرضنا ، وقد حددنا هدفنا منذ الجلسة الأولى للجانب البريطانى ، ولم نشأ أن نترك « الزمام» يفلت من أيدينا ، ونكرر ما حدث فى المفاوضات السابقــة عــلى الثورة (٣٢) .

ثم أعلن اللواء محمد نجيب بيانا للشعب المصرى فى ٩ مايــو يوضح فيه أسباب قطع المفاوضات مع الانجليز التى تتلخص فى محاولات المفاوضين الانجليز العبث بالمبدأ الذى جعلته مصر أساسا للدخول فى هذه المباحثات وهو جلاء جنود الاحتلال عن « أرضنا » جلاء كاملا دون قيد ولا شرط ، واننا لم « نتفاوض » تسليما منا بأن المفاوضات هى الطريق للوصول الى « حقنا » وانما لنحدد فقط مع الانجليز مراحل الجلاء وطريقة تنفيذه ، لقد عزمنــا عــلى أن نستخلص حقوقنا بأيدينا فان « الحقوق تؤخذ ولا توهب » ولن تقبل مصر أن نرد اليها حقوقها مشروطه أو منقوصة ، واننا حريصون على ألا نكرر أخطاء من سبقونا ، فلن نكرر مأساة فلسطين ، أو مأساة القناة التى أعقبت الغاء المعاهدة ، وسوف نحدد موعــد المعركة مع العدو ، ونحن الذين سنختار أسلحتها ، والاستقلال لا تناله البلاد بقطعة من الورق أو بمعاهدة موقعة ، ولكننا سنبذل دماءنا رخيصة فداء الوطن ، وسوف يجد هذا أعداؤنا رجــالا لم يعهدوهم من قبل ، مكافحين من أجل بلادهم « ولسوف ننتصر باذن الله » (٣٣) .

وتأزم الموقف بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، ولجــأت بريطانيا الى التهديد والوعيد ونصحت رعاياها بالرحيل من مصر . وحاولت الولايات المتحدة التدخل لحل الأزمة الناشئة عن اختلاف وجهات النظر وتوقف المفاوضات ، فوصل وزير الخارجية الأمريكية

الى القاهرة فى بداية جولته بالمنطقة لمحاولة التوصل الى حل مع الطرفين ، واستئناف المفاوضات التى تهم مصالح أمريكا والعالم الحر (٣٤) .

وأعلنت الحكومة البريطانية أن مجلس الوزراء البريطانى سيعقد جلسة خاصة ليعاود النظر فى الموقف نتيجة للازمة الناشئة عن توقف المفاوضات بعد فترة قصيرة من الوقت مما يعد مسألة على جانب كبير من الخطورة والأهمية (٣٥) . وقاد السير ونستون تشرشل حملة ضارية على قادة العهد الجديد فى مصر وذلك بمجلس العموم يوم ١١ مايو ١٩٥٣ ، لمحاولتهم املاء ارادتهم على الانجليز واصرارهم على اخراجهم عنوة ، ومساندتهم للعمليات الفدائية الموجهة للقوات البريطانية فى القناة ، وطالب باصدار أوامر مشددة للجنود الانجليز لحماية أنفسهم ، والعمل على حماية الانجليز المدنيين بمصر من الاهانات والخوف من القتل والاغتيال .

وقال تشرشل ان بريطانيا لا تود الاحتفاظ بثمانين ألف رجل فى القناة يكلفونها نحو خمسين مليونا من الجنيهات الاسترلينية كل عام ، لكنهم يؤدون واجبهم للحفاظ على مصالح العالم الحر فى الشرق الأوسط ، وتأمين الطريق المائى الدولى عبر قناة السويس. ولو أنه قد تم الاتفاق على وضع ترتيبات مرضية لهذا الغرض مع الحفاظ على تلك القاعدة الاستراتيجية بالتعاون مع مصر ، فاننا سنحافظ على رجالنا ونوفر أموالنا الضائعة ، ولهذا فقد طالب تشرشل بمشاركة الولايات المتحدة واسهامها للتفاهم مع مصر بصفتها من قادة العالم الحر التى رفضت المشاركة الأمريكية فى المفاوضات وخضعت الولايات المتحدة لارادتها ، فاذا ما أراد المصريون استئناف المفاوضات بمفردهم فأهلا بهم ، وان ارادوا مشاركة الولايات المتحدة فذلك أفضل ، وفى حلة استمرار الهجمات المصرية سواء من المدنيين أو العسكريين على القوات البريطانية

بالقناة ، فاننا سنواجه الموقف بقوة لحماية أنفسنا دون مساعدة الولايات المتحدة أو غيرها ، ونحن فى انتظار بدء المفاوضات من جديد مع مصر (٣٦) »

أما المستر سلوين لويد وزير الدولة البريطانى فكان حديثه بمجلس العموم أيضا فى ١٢ مايو ١٩٥٣ أقل حدة وهجوما على مصر من رئيس الوزراء البريطانى ، فوجه سؤاله لأعضاء المجلس عما اذا كان الوجود البريطانى بمصر يستند للحقوق التى أقرتها معاهدة ١٩٣٦ من عدمه قائلا : علينا أن نناقش بهدوء عدة أمور مع الحكومة المصرية ، وهى حالات صيانة قاعدة القناة فى حالة السلم واعادة تنشيطها وقت الحرب ، ومسألة الدفاع الجوى عنها ، والأمور الفنية التى تلزمها لاستمرار العمل بها ، كما يجب أن نتفاهم مع المصريين فى مسألة الانسحاب البريطانى من هذه القاعدة والاستفادة بأولئك الثمانين ألف رجل المرابطين بالقناة ليس بهدف الاستعمار لبلد آخر أو لاحياء الأمجاد البريطانية أو لأى أهداف أخرى غير عملية ، بل للدفاع عن مصالح العالم الحر ، وعليه فيجب بحث الأمور الفنية بهدوء وروية للاتفاق مع المصريين على احلال الفنيين الوطنيين منهم محل الانجليز بالقاعدة « وهذه القاعدة ستصبح بعد وقت قريب عديمة الفائدة لقواتنا وللدفاع عن المنطقة بأسرها .. » ، فان تكاليف انشائها بالاضافة الى الطرق الحربية والتسهيلات الملحقة بها تصل الى نحو ثلاثمائة مليون جنيه استرلينى ووجود هذه المبالغ الطائلة فى هذه المنطقة هو ضياع لثروة بريطانيا القومية (٣٧) .

واشتدت المعارضة البريطانية سواء فى مجلس اللوردات (٣٨) أو مجلس العموم البريطانى لاتجاهات السياسة الخارجية البريطانية وخلافها مع مصر حيث تقدم مستر اتلى بطلب مناقشة هذه المسألة لأهميتها (٣٩) ، فى نفس الوقت الذى اجتمع فيه وزراء خارجية

الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا فى واشنطن لبحث المسائل الدولية المهمة ومن بينها الحالة فى الشرق الأوسط ، وعلى رأسها النزاع المصرى — البريطانى حول قاعدة قناة السويس . الا أن الحكومة المصرية لا تزال تصر على موقفها الذى عارضت بسببه استمرارها فى المحادثات ولم يكن يعنيها اتفاق أمريكى — بريطانى حول قاعدة قناة السويس . الا أن الحكومة المصرية لا تزال تصر على موقفها الذى عارضت بسببه استمرارها فى المحادثات ولم يكن يعنيها اتفاق أمريكى — بريطانى من عدمه خاصة أن الولايات المتحده مقتنعة تماما بأن الضغط على مصر لا يخدم مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية بالمنطقة ، ولكنها مضطرة لمسايرة حليفها القديم انجلترا (٤٠) بما يخدم تلك المصالح المتنامية لها فى هذا الجزء الحيوى من العالم .

وخلال النصف الثانى من عام ١٩٥٣ لم يتم احراز أى تقدم يذكر نحو استئناف المفاوضات مرة أخرى لاصرار كل من طرفى التفاوض على رأيه ، فالجانب المصرى لا يتزحزح عن موقفه ، ذلك أن مصر سلكت طريق المفاوضات الذى لم يحقق نجاحا من جانب الحكومات السابقة ، عسى أن تكون نية الانجليز صادقة نحو الجلاء، لكن موقفهم الآن مرده الى تطلعهم لحدوث انقلاب داخلى فى مصر أو محاولة تنشيط الثورة المضادة وينقسم الشعب المصرى على نفسه، فتضعف جبهته الداخلية ويكون ذلك عونا لها على المتفاوضين المصريين الجدد أو يتم تغيير النظام الحاكم بأكمله وتبدأ الكرة من جديد ، خاصة أن الموقف فى السودان لا يزال غامضا قبل اجراء الانتخابات فى نوفمبر ، وتأثير نجاح الأحزاب المؤيدة للوحدة مع مصر من عدمه ، على قوة الدفع المصرية فى المفاوضات (٤١) .

لكن الأمور كانت تسير على عكس ما تتمنى بريطانيا ، اذ أعلن البكباشى جمال عبد الناصر (٤٢) تعليقا على الهجوم الذى شنه

بعض أعضاء حزب المحافظين على مصر « ليعلم هؤلاء أن مصير مصر أصبح فى يد أبنائها وأن الاثنين والعشرين مليون مصرى (٤٣) قد قرروا فى اصرار استكمال حرية بلادهم وسيادتها أو أن يموتوا عن آخر رجل فيهم دون ذلك الهدف السامى .. » وليعلموا كذلك أن الأحوال قد تغيرت فى مصر من « خيانة وفساد » الى « وطنية وعزة وقوة » وأن العهد الذى كان فيه البريطانيون يلعبون بحكومات مصر الصورية قد انقضى الى غير رجعة ، أن فى مصر الآن حكومة ثورية من صميم الشعب لم تؤمن فى لحظة من اللحظات بأن المباحثات أو المفاوضات هى السبيل الوحيد لتحقيق أهداف الوطن ، وأكد عبد الناصر على أنه « اذا أخفقت بريطانيا فى الاعتراف بحقوق مصر كاملة فانه سيتحتم على البريطانيين الرجعيين .. أن يعدوا أنفسهم لمواجهة كفاح شعبى منظم يضم الملايين من المصريين الذين سيقومون قومة رجل واحد للذود عن استقلال بلادهم وحريتها » (٤٤) .

أما الجانب البريطانى فلم يتخل عن سياسته تجاه عدم تحريك القضية وبقاء الأمور كما هى عليه ، فقد عبر اللورد سالزبورى فى خطاب له بمؤتمر حزب المحافظين الذى انعقد فى أكتوبر ، عن هذه السياسة بأنه « اذا أخفقت مصر فى التفاهم مع بريطانيا فانه سيتحتم علينا أن نعد أنفسنا لضرورة استمرار الحالة الراهنة كما كنا نفعل دائما » (٤٥) .

وقال مستر أنطونى هيد وزير الحربية البريطانية ، ردا على مستر ايمانويل سينويل (٤٦) الذى طالب بسحب القوات البريطانية الكبيرة فى القناة انه ليس من الممكن أو من العدل ، أو تقدير المسئولية أن يقول قائل أن حل مشكلة الشرق الأوسط معناه أن نعود سائر جنودنا من القناة الى وطنهم أو ان نستغنى عن خدماتهم « بتاتا » .

وقال « لابد من أن تكون لنا حامية فى مكان ما فى الشرق الأوسط ما لم نكن نريد تعريض هيبة بريطانيا للضياع » (٤٧) . وفى أوائل ديسمبر ١٩٥٣ عقد مؤتمر قمة لأقطاب الغرب بمدينة هاملتون عاصمة جزر برمودا (٤٨) ضم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وذلك لتنسيق سياسات الدول الثلاث الكبرى فى مواجهة الاتحاد السوفيتى ، وانتهزت مصر هذه الفرصة وكلفت سفيرها فى واشنطن الدكتور أحمد حسين ، بابلاغ رغبتها لوزير الخارجية الأمريكية فى اثارة مسألة الخلاف مع بريطانيا .

وصدر تصريح زعماء الغرب بعد انتهاء المؤتمر فى ٩ ديسمبر دون الاشارة الى هذه المسألة استجابة لطلب تشرشل من عدم الموافقة على طلب مصر وتمكينا لموقف حكومته المهددة بالسقوط أمام المعارضة البريطانية القوية ، وكان ذلك دلالة على التنسيق الغربى الموحد وموافقة الولايات المتحدة على ما تتخذه انجلترا تجاه مشكلة الجلاء عن مصر ، والتمسك بقاعدة القناة بدعوى أهميتها الحيوية للعالم الحر فى حالة نشوب حرب عالمية مع الاتحاد السوفيتى فى المستقبل .

وكان للنفوذ الصهيونى فى أمريكا أثر كبير فى موقف الولايات المتحدة ، اذ كانت اسرائيل تعارض بشدة جلاء بريطانيا عن منطقة القناة باعتبار أن الوجود البريطانى بمصر فيه تأكيد لأمنها وسلامتها، كما كانت فرنسا هى الأخرى تؤيد بقاء الاحتلال البريطانى فى مصر حرصا على دوام احتلالها لبلاد المغرب العربى (٤٩) واستمرار نفوذها المتميز بمجلس ادارة هيئة قناة السويس . وكان لنتائج برمودا أثر كبير فى تشدد بريطانيا تجاه مصر ، اذ أنه فى أوائل عام ١٩٥٤ أوقف الجانب البريطانى اتصالاته غير الرسمية التى ظلت مستمرة مع الجانب المصرى ، مع محاولة بريطانيا استغلال المتاعب الداخلية التى كانت تواجهها الثورة المصرية آنذاك وذلك اثر تصاعد الخلاف بينها وبين جماعة الاخوان المسلمين (٥٠) .

والواقع أن أحد الأسباب المهمة التى دعت انجلترا للتمسك بموقفها من قضية الجلاء ، كانت تلك النتيجة التى أسفرت عنها الانتخابات السودانية بفوز باهر للأحزاب الموالية لمصر والمنادية بالاتحاد معها ، سواء أكان ذلك فى انتخابات مجلس النواب أم فى انتخابات مجلس الشيوخ فيما بعد ، والتى كشفت فى العاشر من ديسمبر عن فوز الأحزاب فوزا ساحقا (٥١) .

وازاء هذا الموقف اتجهت نية حكومة الثورة الى الضغط على بريطانيا بطريقة عملية ففى يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٥٣ أصدرت الحكومة قرارا بحظر التعامل وتداول المواد الغذائية مع القوات البريطانية المرابطة فى مناطق القناة الا بترخيص مسبق من وزارة التموين (٥٢) .

وجرت اتصالات مصرية عربية بهدف عقد اجتماع لمجلس الجامعة العربية بالقاهرة استقر الرأى على موعده النهائى فى شهر يناير ١٩٥٤ ، انتظارا لما تسفر عنه الاتصالات القائمة بين مصر والولايات المتحدة ، التى خشيت من اتخاذ الدول العربية قرارا جماعيا بالحياد التام بين الكتلتين الغربية والشرقية يؤثر بلا شك على مستقبلها بالمنطقة ، ولذلك حرصت على سرعة استئناف المفاوضات ، ففى الثانى عشر من ديسمبر ١٩٥٣ تلقى السفير الأمريكى بالقاهرة كافرى تعليمات من حكومته ببذل الجهود لدى الحكومة المصرية لتقريب وجهات النظر مع بريطانيا والعمل على بدء المفاوضات فى القريب العاجل (٥٣) .

٢ ـ اعلان الكفاح المسلح

بعد أن توقفت المباحثات بصفة رسمية فى ٦ مايو ١٩٥٣ ، اتخذ قادة الثورة موقف الصلابة والقوة وتشديد الضغط على بريطانيا حتى تكف عن أساليب المماطلة والتسويف المعهودة عنها

والتى طالما اتبعتها فيما مضى وذلك بواسطة تشديد عمليات الكفاح المسلح المنظمة على أفراد القوات البريطانية بمعسكرات منطقة قناة السويس ، حتى يكونوا وسيلة ضغط على حكومتهم وورقة رابحة فى أيدى المفاوض المصرى على مائدة المفاوضات .

وكانت خطب قادة الثورة وأحاديثهم المعلنة وتصريحاتهم تتضمن كلها تهديدا صريحا لبريطانيا بضرورة استئنافها للمباحثات بالشروط التى أصر عليها وفد المباحثات المصرى من قبل ، وهى الجلاء التام الناجز دون قيد أو شرط والا انقلب الأمر الى حرب تحرير شاملة يخوض غمارها الشعب المصرى بأسره ، وليدفع الانجليز ثمنا غاليا لاحتلال البلاد .

وأعلن عبد الناصر فى زيارته لبورسعيد فى أغسطس ١٩٥٣ ، اننا نكون جيشا كبيرا يضم كل سكان مصر وسوف نسوزع عليهم جميعا السلاح ونقوم بتدريبهم ، ولن يستطيع المستعمر أن يبقى فى بلادنا الا بعد القضاء علينا جميعا (٥٤) .

ومن المعلوم أن حركة الكفاح المسلح بالقناة لم تتوقف منذ ما بعد الغاء معاهدة ١٩٣٦ فى أكتوبر ١٩٥١ لكنها كانت حركة غير منظمة الى حد كبير ، كما أن حكومة الوفد الأخيرة لم تتبنها بصفة رسمية حتى لا تثير عداء بريطانيا ولكنا ساندتها وتعاطفت معها بلا شك ، وذللت أمامها كثيراً من المعوقات بمدن القناة لتكون أكثر ايجابية وأقوى فعالية (٥٥) .

لكن قيام الثورة وتولى أمور البلاد حفنة من الوطنيين الشبان المتحمسين أدى الى ازدياد نشاط العمليات الفدائية قبل بدء المفاوضات الرسمية مع الجانب البريطانى وفى أثنائها ، وتؤكد المصادر البريطانية أن حوادث العنف ضد المعسكرات الانجليزية بالقناة ازدادت حدة خلال النصف الأول من عام ١٩٥٣ ، ففى أول

ابريل وحده من هذا العام تعرضت القوات والمنشآت البريطانية لحوالى ثلاثين هجوما بالأسلحة تحت نظر ورعاية القوات المسلحة المصرية (٥٦) .

ومن الواضح أن شدة العمليات الفدائية المصرية أفقدت القيادة العسكرية والسياسية البريطانية توازنها مما جعلها تفكر فى اتخاذ خطوات عملية يتمخض عنها قرار سياسى موجه ضد مصر وهذه الخطوات تتمثل فى اجلاء الرعايا الانجليز من القاهرة والاسكندرية ، وتخزين المواد الغذائية فى منطقة القناة حتى تتجنب مغبة الحصار الذى فرضته الحكومة المصرية على توريد المواد الغذائية على قواتها . كما قامت بريطانيا بتحريك قوات اضافية تابعة لأحد الألوية الفدائية من مالطة تجاه مصر .

لكن الاجراءات الأكثر خطورة — طبقا للمخطط البريطانى — هى محاولة عزل منطقة القناة عزلا دائما عن باقى أنحاء مصر ، وتعبئة تأييد عالمى لفكرة اعلان المنطقة « منطقة دولية » دائمة واعداد خطة للزحف الى داخل القاهرة والاسكندرية بمجرد صدور « ذريعة معقولة » من جانب الحكومة المصرية وتنفيذ الخطة المسماة « روديو Rodeo » بالتدخل العسكرى المباشر للتخلص من النظام القائم والسعى لاحلال نظام أكثر مرونة محله ، بدلا من الصراع الطويل المستمر مع النظام الحالى فى مصر (٥٧) .

لكن الصراع لم يكن الا صراع ارادات لا تحسمه موائد المفاوضات بقدر ما يحسمه الأسلوب الفعال للعمل الوطنى ، فقامت الثورة بانشاء كتائب الحرس الوطنى تحت اشراف كمال الدين حسين عضو مجلس قيادة الثورة ، وذلك بهدف تنظيم حركة الكفاح المسلح وخضوعه للاشراف من جانب حكومة الثورة ليؤدى دورا أكثر فعالية بحمايته ورعايته ، وانتشرت هذه الكتائب فى أنحاء البلاد لامداد هذه الحركة بالفدائيين المدربين تدريبا جيدا على الذخيرة

الحية وكذلك بهدف وضع القوى الشعبية فى حالة تعبئة عـامة لمقاومة أى تحركات عسكرية بريطانية الى داخل البلاد وصدهـا عن المواقع المصرية المهمة (٥٨) .

وكانت خطة المقاومة المرسومة تعتمد على تعطيل الملاحـة فى قناة السويس والاشتباك مع القوات البريطانية الزاحفة الى داخل البلاد فى حرب عصابات شاملة ، وخوفا من لجوء القيادة البريطانية الى عزل منطقة القناة عن باقى الأراضى المصرية عزلا تاما فقـد استلزم ذلك تشوين كميات كبيرة من السلاح والذخيرة فى سراديب ومخازن سرية بمناطق القناة وتخومها بالشرقية لامداد الفدائيين بها عند الحاجة (٥٩) .

وكان أمام الوطنيين القائمين على مهام الحرب التحريرية عن طريق الكفاح المسلح أن يحققوا أهدافهم بالوسائل التالية :

أولا : الحصول على معلومات عن الجيش البريطانى والمتعـاونين معـه :

وذلك لمعرفة تشكيلات القوات البريطانية بمعسكرات القنـاة وأعدادها وتسليحها وتنظيمها وتقارير المخابرات البريطانية وما الى ذلك من معلومات حيوية عن الأهداف المهمة داخل القاعدة لنجاح عمليات المقـاومة .

ولهذا الغرض تكونت شبكة تجسس مصرية داخل المعسكرات من عدد من الموظفين والعمال المصريين والأجانب المدنيين العاملين مع القوات البريطانية .

وتمكنت المخابرات المصرية عن طريق هذه الشبكة من الحصول بصورة منتظمة على نسخ أو صور من جميع تقاريـر المخـابرات البريطانية ، مما ساعدها على وضع الخطط الناجحـة للأعمـال

الفدائية التى أتت بنتائج باهرة فى القناة وعلى مائدة المفاوضات مع الجانب البريطانى ، فقد كان تقدير رجال الثورة أن تبدأ المباحثات والبريطانيون على فوهة بركان يقلق أمنهم وراحتهم ويشد من أزر المفاوض المصرى (٦٠) .

وعن طريق الحصول على تقارير المخابرات البريطانية بصورة شبه يومية الى المخابرات المصرية تم استبعاد الفدائيين المصريين عن المنطقة الذين عرف الانجليز أسماءهم .

كما تمكنت المخابرات المصرية من معرفة أسماء الجـــواسيس والخونة المتعاونين مع قوات الاحتلال فقامت بتصفيتهم عن طريـــق اعتقالهم وتقديمهم للمحاكمة (٦١) .

وهكذا استطاعت المخابرات المصريـــة أن تجمـــع معلومـــات عسكرية ذات أهمية كبيرة عن القوات التريطانية واستقدامها لجنود أفارقة من الموريشان وشرق ووسط أفريقية لتدعيم قواتها وحمايتها، واستبعاد الأفارقة عن حركات التحرر الوطنية ببلادهم وقد بلـــغ عددهم نحو خمسة عشر الف جندى .

وقد كان لبعضهم دور هائل فى مساعدة المخابرات المصرية على أداء مهامها داخل المعسكرات البريطانية (٦٢) .

ثانيا : شن الحرب النفسية على أفراد القوات البريطانية :

وكان لهذه الحرب نتائج باهرة تفوق فى بعض الأحيان العمليات المسلحة لما لها من تأثير هدام على الروح المعنويـــة للانجـــليز المحصورين بين الأسوار وسط شعب يلفظ وجودهم على أرضه .

وقد تسببت هذه الحرب فى حدوث العديد من حالات الانتحار والانهيار العصبى لانتشـــار روح القلق وعدم الاطمئنان بين ضباط

وجنود القاعد على انفسهم وعلى أسرهم بوطنهم ، فقد انتحر أربعة أفراد من بينهم مرة واحدة ، عثر على خطاب بملابس أحدهم يعترف فيه بأنه انتحر لسوء الحالة داخل المعسكرات (٦٣) .

وزادت حالات التمرد والعصيان — وهى جناية عسكرية — من جانب افراد تلك القوات برتبهم المختلفة مما استدعى تقديم أسئلة واستجوابات من أعضاء البرلمان البريطانى لوزير الحربية البريطانية الذى بادر بزيارة منطقة القناة فى منتصف عام ١٩٥٢ للوقوف بنفسه على هذه الأحوال المضطربة ووصل الحال الى قيام بعض الأفراد المتمردين بنسف بعض مخازن الذخيرة واتلاف الأسلحة والمهمات الثمينة ، وقد قدرت الخسائر الناجمة عن ذلك بمبلغ أربعة ملايين من الجنيهات .

وطالب كثير من الضباط والجنود بضرورة اعادتهم لوطنهم لعدم رغبتهم فى احتلال أرض أجنبية أو اشتراكهم فى حروب خارج حدود بلادهم .

ونتيجة لحظر الحكومة المصرية تعامل الموردين والمتعهدين للمواد الغذائية مع الانجليز فقد خفضت مقادير الطعام التى تصرف للأفراد منهم مما ساعد على نجاح تلك الحرب وفعاليتها .

ورغم المحاكم العسكرية التى كانت تنعقد لمعاقبة هؤلاء المتمردين ، فان أعدادهم صارت فى ازدياد يوما بعد يوم (٦٤) ، نتيجة للتخطيط المحكم والمدروس من جانب الحكومة المصرية منذ بدء العمليات الفدائية بصورة رسمية حتى توقيع اتفاقية الجلاء وذلك بعدة وسائل ، اذ كان هناك طاقم من الفنيين المتخصصين فى تصميم المنشورات الدعائية وصياغتها سواء من رسامى الكاريكاتير الساخر أو من الكتاب ذوى المقدرة على صياغة الموضوعات بلغة انجليزية سليمة تخاطب العقلية البريطانية بطريقة مقنعة ومؤثرة ،

وانتشرت هذه المنشورات فى أرجاء المعسكرات البريطـانية رغم محاولة قياداتها العمل على رفع الروح المعنوية لها والدعوة الى التجلد والصبر والتقليل من شأن الفدائيين ونتائج أعمالهم .

وكانت هذه المنشورات تحمل بين كلماتها التهديد بالموت العاجل للأفراد البريطانيين ، كما كانت ترسل نسخا منهـا الى أهـاليهم وذويهم فى انجلترا ، والى أعضاء مجلس العموم وكبار الساسـة الانجليز فى لندن ، والى السفارة البريطانية وقنصلياتها بمصر . وحاولت القيادة البريطانية أن تمحو آثار هذه المنشورات بمنشورات أخرى مضادة الا أن الفزع والرهبة والخوف من المجهـول كـان مسيطرا على نفوس الضبـاط والجنـود داخـل المعسـكرات البريطانية (٦٥) .

كذلك كان من بين الأسـاليب المؤثرة فى تلك الحرب النفسية ذلك القرار الذى اتخذه فرع المخابرات المصرية بالاسماعيلية بمنع دخول الصحف اليومية الى داخل المعسكرات مما دعا القيادة البريطانية والسفارة الانجليزية الى أن تبذل مساعيها لدى الحكومة المصرية بدخول الصحف لمعسكراتها بالقناة .

وأنشمت محطة اذاعة سرية فى فايد تذيع على الجنود والضباط الانجليز باللغة الانجليزية أنباء معسكراتهم وترقيـاتهم وارسـال التهانى اليهم فى المناسبات السارة ، وتقوم بشرح وجهة نظر مصر فى مشكلة القناة وتقارن بينها وبين وجهة النظـر الاستعماريـة الانجليزية ، وقد تشدد القادة الانجليز فى منع الاستماع لهذه الاذاعة المصرية لما لها من تأثير واضح على أفكارهم (٦٦) .

ثالثا : مراقبة نشاط المخابـرات البريطانيـة وكشف أسـاليبها وعملائها :

كانت المخابرات البريطانية أحد الأسرار والألغاز التى لا يعلم أحد عنها شيئا ، لكن رجال المخابرات المصرية فى حربهم الخفية معها

وعن طريق المتعاونين معها من المصريين وغيرهم من العاملين بالوحدات العسكرية البريطانية تمكنت من الحصول على معلومات دقيقة عن تشكيل هذا الجهاز وأقسامه المختلفة ، وتمكنوا من معرفة العملاء والجواسيس المتعاونين معه وبعضهم من المصريين الذين ظلوا يقدمون خدماتهم ضد مصلحة بلدهم منذ بدء حركة الكفاح المسلح فى أواخر عام ١٩٥١ ومنهم شخص يدعى محمود صبرى(٦٧) الذى تمكن كمال الدين رفعت وبرفقته عمر لطفى والضابط محمود حلمى من نصب كمين له والقبض عليه أثناء ركوبه عربة حربية بريطانية على مقربة من معسكر الذخيرة بالتمساح ، كما تمكن عبد الفتاح أبو الفضل بمعاونة ضباط مكتب المخابرات بالاسماعيلية من القضاء على شبكة تجسس خطيرة كانت تمد المخابرات البريطانية بالوثائق السرية الخاصة بادارة البحوث والتطورات العسكرية المصرية .

كذلك تمكن هذا المكتب من كشف عدد كبير من الخونة العاملين باماكن حساسة تضر بأمن الدولة مثل ادارة المباحث العامة ، وبعض قيادات الأسلحة بالجيش ، وتم اعتقالهم جميعا وحوكموا أمام محكمة الثورة ونالوا عقابهم (٦٨) .

رابعا : الأعمال العسكرية المختلفة لازعاج القوات البريطانية :

وهذه الأعمال تمثلت فى الاغارة المفاجئة والسريعة على المعسكرات البريطانية وأفرادها ، والخطف ، والتخريب ، وكانت جماعات الفدائيين تمارس عمليات النسف والتدمير ضد المنشآت البريطانية بواسطة العبوات الناسفة والأقلام الزمنية المتفجرة التى استطاعوا الحصول عليها عن طريق السطو على مخازن وقطارات البضائع التابعة للجيش البريطانى .

وقد أمكن تدمير العديد من مستودعات ومخازن الذخيرة والتموين والمهمات والوقود (٦٩) ، وفى دور السينما وقاعات

الرقص وأماكن تجمع العسكريين الانجليز بداخل معسكراتهم وذلك عن طريق ادخال المواد المتفجرة والقنابل فى الخفاء بواسطة العمال المصريين وغيرهم من المتعاملين مع قوات الاحتلال (٧٠) .

وكانت عمليات خطف الفدائيين للجنود والضباط الانجليز من أشد العمليات التى أطارت صواب القيادة البريطانية ، ومن أهم حوادث الخطف اختفاء جاويش الطيران أ. ف ريجدن من الاسماعيلية فجأة يوم ٩ يوليو ١٩٥٣ اذ تمكن فدائيان مصريان من اختطافه فى وسط المدينة وقد شوهد الجاويش فى ذلك اليوم بصحبتهما يلازمهما أحد الضباط المصريين ، ولما لم يعد الطيار البريطانى توجه الكولونيل جوردون قائد المنطقة الشمالية فى قناة السويس الى وكيل محافظة الاسماعيلية فى اليوم التالى وأبلغه أن اللفتنانت جنرال فرانسيس فيستنج Festing قائد القوات البريطانية فى مصر ، يحتفظ لنفسه بحق اتخاذ أى عمل يراه ضروريا اذا لم يعد الجاويش الى وحدته قبل الساعة التاسعة صباح الاثنين ١٣ يوليو ، وهدد فيستنج باتخاذ اجراءات شديدة لحماية قواته ستضر بالمدنيين المصريين فى الاسماعيلية (٧١) .

وبالفعل قامت القوات البريطانية بمحاصرة مداخل ومخارج المدينة وتفتيش المدنيين والسيارات والقطارات قبل دخولها أو خروجها منها ، وقد أثبتت التحريات البريطانية أنه شوهد فى نفس اليوم وهو يغادر أحد الفنادق فى قلب الاسماعيلية راكبا سيارة رفقة أحد المصريين ويدعى صبرى السروجى .

وقد أثار هذا الحادث موجة عارمة من هجمات نواب مجلس العموم واللوردات على الحكومة البريطانية ، مطالبين باتخاذ اجراءات وقائية لحماية الانجليز فى القناة من القتل والاغتيال والتهديد المستمر لأرواحهم ، وازاء ذلك طالب بعضهم باستئناف المفاوضات مع مصر لانهاء الأزمة القائمة معها (٧٢) .

وقد اتهم سلوين لويد فى مجلس العموم ، الحكومة المصرية بأنها على علم تام بخطة الاختطاف بل انها شاركت فى تنفيذها بواسطة أحد ضباط الجيش المصرى (٧٣) وازاء ذلك التهديد فقد اجتمع مجلس الوزراء المصرى يوم ١٢ يوليو لرفض الانذار البريطانى بجميع صوره واتخاذ الاجراءات الكفيلة بصيانة حقوق مصر وسيادتها على أراضيها والتأكيد على أن القوات البريطانية فى مصر هى قوات احتلال ، ومصر ليست مسئولة عن حمايتهم ، بل ان تواجدهم هو دائما ضد سيادة مصر واستقلالها (٧٤) .

وازاء هذا الموقف من الحكومة المصرية ، اشتدت وطأة الهجمات الفدائية مع بدايات عام ١٩٥٤ وتمثلت فى اختطاف العربات واشعال الحرائق بمخازن الأسلحة والذخائر بعد السطو عليها ، واطلاق القناصة نيرانهم على العربات والأفراد فى الشوارع والطرق ، ووصل الأمر الى حد اختطاف قطارات بأكملها باتفاق مكاتب المخابرات مع مدير حركة السكة الحديد بمنطقة القناة وتفريغها قبل دخولها مخازن الجيش البريطانى ، وتوصيل شحناتها من الأسلحة والذخائر بواسطة السكة الحديد الى مخازن الجيش المصرى بالقاهرة (٧٩) .

وقد بلغ عدد الحوادث المدبرة ضد الانجليز خلال شهرى يناير وفبراير طبقا للاحصاءات البريطانية ٢٦١ حادثة ، قتل خلالها أربعة عشر شخصا من الرعايا الانجليز عدا المصابين باصابات خطيرة ، وصرح سلوين لويد بأن من المستحيل الوصول الى اتفاق مع مصر ما دامت هذه الحوادث مستمرة .

وفى ٢٢ مارس ١٩٥٤ أبدى أنطونى ايدن وزير الخارجية البريطانى ، أسفه لتدهور الحالة فى منطقة القناة تدهورا خطيرا مما يؤدى الى عدم امكان استئناف المفاوضات كما قام السفير

البريطانى بالقاهرة بتقديم عدة احجاجات لدى الحكومة المصرية التى اعلنت عدم مسئوليتها عن حماية جنود الاحتلال .

واضرب جنود المورشيان فى ٢٦ مايو بتشجيع من المخابرات المصرية مما أدى بالقيادة البريطانية الى ترحيلهم الى بلادهم خوفا من انتقال عدوى الاضراب الى باقى القوات . وتأثرت الحياة اليومية بالمعسكرات البريطانية تأثرا واضحا بعد أن أضرب جميع العمال المصريين والأجانب عن العمل تماما وامتنع التجار عن توريد الاحتياجات اليومية اليها .

وفى ٢٧ يونيو أصدرت القيادة العامة البريطانية تعليماتها باخلاء ميناء الأدبية وهدم مستودعاته ومخازنه ، وهو الاجراء العملى الثانى الذى يؤكد اقتناع بريطانيا بعدم جدوى بقائها فى القناة ، اذ انتقلت بالفعل القيادة العامة للقوات البريطانية الى قبرص قبل ذلك بيومين فقط (٧٦) .

هوامش الفصل التاسع

(١) محمد الطويل : لعبة الأمم وعبد الناصر ، ص ٧٤

(٢) صحيفة الرأى العام السودانية ، عدد ٢٦ أغسطس ١٩٥٢ ·

(٣) فى معرض حديثه مع الصحفية مارجريت جيجينز · صحيفة نيويورك هيرالد تريبيون عدد ٢٣ أكتوبر ١٩٥٢ ؛

(٤) المرجع السابق ، ص‌ص ١٩٢ ـ ١٩٤ ·

(٥) Eden ; The Suez Crisis of 1956, p. 11.

المصرى ، عدد ١٣ سبتمبر ١٩٥٢ ، الرأى العام ، عدد أول أغسطس ١٩٥٢ ·

(٦) المصرى ، عدد ٢٢ سبتمبر ١٩٥٢ ·

وثائق وزارة الخارجية البريطانية المنشورة ، صحيفة الأهرام ، عدد ٢٤ يونيو ١٩٨٦ ·

(٧) Vatikiotis ; Nasser and his generation. p. 107.

المصرى ، عدد ١٥ سبتمبر ١٩٥٢ ·

(٨) المصرى ، عدد ٢٢ سبتمبر ١٩٥٢ ·

(٩) تصريح لصحيفة نيويورك هيرالد تريبيون فى ٢٩ ديسمبر ١٩٥٢ ، وفيق عبد العزيز فهمى . قضية الجلاء وثورة ٢٣ يوليو ، ص ١١٥ ·

(١٠) مساء الأربعاء ٧ يناير ١٩٥٣ خلال الحفل الذى أقامه محمود فوزى وزير خارجية مصر بدار الوزارة والذى دعى اليه مستر أرفور أيفارانز المستشار الشرقى للسفارة البريطانية وبعض ضباط قيادة الثورة ·

المصرى ، عدد ٨ يناير ١٩٥٣ ·

(١١) المصرى ، عدد ٨ يناير ١٩٥٣ .

(١٢) Parliamentary Debates, House of the Lorrs, Vol. 186, p. 703.

(١٣) Ibid ; Vol. 189, pp. 275-277.

(١٤) االمصرى ، عدد ٨ فبراير ١٩٥٢ .

(١٥) صحيفتى : نيويورك تايمز ، والديلى تلجراف فى ٣ مارس ١٩٥٢ :
محمد حسنين هيكل : المرجع السابق ، صص ٢٠٠-٢٠١ .
هذا التصريح ورد بصحيفة المصرى ، عدد ٢ مارس ١٩٥٣ .

(١٦) في خطابه بهيئة التحرير بشبين الكوم فى ٢٣ مارس ، وكان يتولى نائب رئيس مجلس قيادة الثورة : وفيق عبد العزيز فهمى . المرجع السابق ، ص ١١٨ .
دكتور وحيد رأفت : فصول من ثورة ٢٣ يوليو ، ص ٢٣٠ .

(١٧) من حديث اللواء أ.ح محمد نجيب رئيس مجلس قيادة الثورة فى ٦ فبراير ١٩٥٣ :
Documents on International Affairs, 1953, pp. 337-339.

(١٨) محمد حسنين هيكل : المرجع السابق ، ص ٢٠٣ .
محمد الطويل : لعبة الامم وعبد الناصر ، مرجع سابق ، صص ٧٤ - ٧٥ .

(١٩) بادرت حكومات بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة ومعهم تركيا بعد الغاء النحاس باشا لمعاهدة ١٩٣٦ بتقديم مشروع الى الحكومة المصرية فى ١٣ اكتوبر ١٩٥١ يدعو الى انشاء قيادة للشرق الأوسط ، وأن يكون لمصر لأهميتها مركز متميز فى هذه القيادة . لكن الحكومة المصرية رفضت المشروع فى ١٥ اكتوبر ١٥٩١ :
جمال حماد . دراسة عن سياسة عبد الناصر فى مقاومة الأحلاف العسكرية الأجنبيــة ، أكتوبر ، عدد ١٨ سبتمبر ١٩٨٨ .

(٢٠) Documents on International Affairs, 1953, pp. 258-266.

(٢١) المصرى ، عدد ١٩ مارس ١٩٥٣ .

(٢٢) محمد حسنين هيكل : المرجع السابق ، ص ٧٤٩ .

(٢٣) حل الجنرال روبرتسون محل المارشال سليم ، وأصــبح الســير رالف ستيفنسون هو الرئيس الرسمى للوفد البريطانى ، والجنرال روبرتسون مساعدا له ومن هنا صارت المادثات لا تأخذ الطابع العسكرى كما أرادت مصر :
محمد حسنين هيكل : المرجع السابق ، صص ٢٤٢ - ٢٤٣ .
وكان المارشال سليم يأمل فى مد خدمته العســكرية للمساهمة فى المادثات

مع مصر والتى تحتاج لخبرته العسكرية ومهارته التفاوضية مع المصريين خلال أعوام ١٩٤٦ و ١٩٥٠ .

Documents on International affairs, 1953, Op. Cit., p. 339.

(٢٤) محمد حسنين هيكل : المرجع السابق ، صص ٣٤٣ ـ ٣٤٤ .

(٢٥) وذلك بعد أن أذاعت القاهرة ولندن بيانا مشتركا يوم الخميس ١٦ أبريل ١٩٥٣ عن اتفاقهما على بدء المفاوضات لبحث المسائل المعلقة بين البلدين ، وحضر جلسة المفاوضات الأولى عن الجانب المصرى . محمد نجيب ، محمود فوزى جمال عبد الناصر ، عبد اللطيف البغدادى ، عبد الحكيم عامر صلاح سالم . وعن الجانب البريطانى : السير رالف ستيفنسون السفير البريطانى ، والجنرال سير بريان روبرتسون (صار فيما بعد قائدا عاما للقوات البرية فى الشرق الأوسط) ، والمستر كريزويل (من موظفى السفارة البريطانية) وكل من . الجنرال سير أرثر ساندورز ، والبريجادير دوف ، والبريجادير دوف ، والبريجادير هوب ، والجروب كابتن دافيز ، من كبار الضباط البريطانيين :

محمد نجيب : كنت رئيسا لمصر ، ص ٣٠٦ .

Eden ; The Suez Crisis of 1956, pp. 29-30.

(٢٦) المصرى ، عدد ٧ مايو ١٩٥٣ .

(٢٧) Documents on International Affairs, 1953, Op. Cit., p. 340.

(٢٨) جمهورية مصر : القضية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٤ ، ص ٧٠٨ .

المصرى ، عدد ٧ مايو ١٩٥٣ .

(٢٩) جلسة مباحثات الخامس من مايو ١٩٥٣ :

جمهورية مصر : القضية المصرية ، المصدر السابق ، ص ٧٤٧ .

المصرى ، عدد ٧ مايو ١٩٥٣ .

(٣٠) المصدر السابق ، صص ٧٦١ ـ ٧٧٢ .

(٣١) مذكرات محمد نجيب . كنت رئيسا لمصر ، مرجع سابق ، ص ٣٠٧ . قال الصاغ صلاح سالم أن الجانب البريطانى اقترح تحديد فترة بقاء الفنيين الانجليز فى القاعدة بخمسة وعشرين عاما قبل ترحيلهم نهائيا ، وكان ذلك من الأسباب التى حدت بمصر الى اتخاذ قرار وقف المفاوضات ، وقد نفى الانجليز انهم اقترحوا تحديد هذه الفترة :

المصرى ، عدد ٥ يوليو ١٩٥٣ .

(٣٢) تصريح لجمال عبد الناصر اثر توقف المباحثات يوم الأربعاء ٦ مايو ١٩٥٣ : المصرى ، عددى ٧ ، ٢٧ مايو ١٩٥٣ .

(٣٣) مذكرات محمد نجيب : كنت رئيسا لمصر ، المرجع السابق ، صص ٢٠٧ـ ٣٠٨ .

Documents on International Affairs, 1953, Op. Cit., pp. 340-341.

(٣٤) Ibid, pp. 341-342.

(٣٥) المصرى ، عدد ٧ مايو ١٩٥٣ .

(٣٦) Extract From a Speech by Sir Wiston Churchill in the house of Commons, 11 May, 1953 : Documents on International Affairs, 1953, Op. Cit., pp. 342-344.

(٣٧) Ibid, pp. 345-346.

(٣٨) اثار كثير من أعضاء مجلس اللوردات العديد من الأسئلة حول جدوى القاعدة وضخامة الانفاقات المالية عليها وطالبوا بالانسحاب منها :

The Parliamentary Debates, House of the Lords, Vol. 182-, pp. 1024-1027.

(٣٩) المصرى ، عدد ١٢ يوليو ، ١٩٥٣ .

(٤٠) المصرى ، عدد ١٠ يوليو ١٩٥٣ .

Eden ; Op. Cit., pp. 31-32.

(٤١) مذكرات محمد نجيب : كنت رئيسا لمصر ، مرجع سابق ، ص ٣٢٠ .

دكتور محمد عبد الرحمن برج : قناة السويس ، ص ٣٠٣ .

(٤٢) فى حديث خاص الى الدكتور حسنى خليفة رئيس تحرير وكالة الأنباء المصرية وكان عبد الناصر حينئذ نائب رئيس مجلسى الثورة والوزراء . المصرى ، عدد ١٠ اكتوبر ١٩٥٣ .

(٤٣) عدد سكان لمصر سنة ١٩٥٣ .

(٤٤) المصرى ، عدد ١٠ اكتوبر ١٩٥٣ .

(٤٥) المصرى ، العدد نفسه .

(٤٦) وزير الدفاع البريطانى السابق فى حكومة العمال وذلك اثناء مناقشة مسألة التجنيد الاجبارى فى مجلس العموم البريطانى يوم ١٦ نوفمبر ١٩٥٣ : المصرى ، عدد ١٨ نوفمبر ١٩٥٣ .

(٤٧) المصرى ، عدد ١٨ نوفمبر ١٩٥٢ .

(٤٨) مجموعة من الجزر التابعة لبريطانيا فى المحيط الأطلسى ، وبدأت جلسات المؤتمر فى ٤ ديسمبر وحضرها الرئيس الأمريكى ايزنهاور ووزير خارجيته

دالاس ، ورئيس الوزراء البريطانى ونستون تشرشل ومعه وزير خارجيته أنطونى أيدن ، ورئيس الوزراء الفرنسى جوزيف لانييل ومستشاره للشئون العربية شارل رو :

جمال حماد : دراسة عن قبول بريطانيا للجلاء ، أكتوبر ، عدد ٢٨ فبراير ١٩٨٨ .

(٤٩) جمال حماد : الدراسة السابقة ، أكتوبر . عدد ٢٨ فبراير ١٩٨٨ .
الأهرام ، الأعداد من ٥ ـ ٩ ديسمبر ١٩٥٣ .

(٥٠) Vatikiotis ; Nasser and his generation, Op. Cit., pp. 8-, 95.

محمد حسنين هيكل . ملفات السويس ، المرجع السابق ، صص ٢١٤ ـ ٢١٥ .

(٥١) محمد عبد الرحمن برج (دكتور) : المرجع السابق ، ص ٣٠٦ .
(٥٢) وحيد رأفت (دكتور) : المرجع السابق ، ص ٢٣١ .
(٥٣) محمد عبد الرحمن برج (دكتور) : المرجع السابق ، صص ٣٠٧ ـ ٣٠٨ .

(٥٤) جمال حماد : دراسة عن حركة الكفاح المسلح بالقناة عقب توقف المباحثات بين مصر وبريطانيا ، أكتوبر ٢١ فبراير ١٩٨٨ .
المصرى ، عدد ١٠ أكتوبر ١٩٥٣ .

(٥٥) Vatikiotis ; The History of Egypt, p. 369.
Kirk, George ; Ashort history of the middle east, p. 273.

(٥٦) حديث مستر سلوين لويد فى مجلس العموم يوم ١٢ مايو ١٩٥٣ :
Documents on International Affairs, 1953, Op. Cit., p. 347.
Erskine : The Road to Suez, p. 105.

(٥٧) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس . المرجع السابق ، صص ٧٤٦ ـ ٧٥٢ ـ ٧٥٤ .

(٥٨) جلسة نقاش بين الباحث والسيد كمال الدين حسين يوم الجمعة ١٩٨٩/١٠/٢٧ بالاسكندرية .
جمال حماد : دراسة سابقة ، أكتوبر ، عدد ٢١ فبراير ١٩٨٨ .

(٥٩) مذكرات كمال الدين رفعت : حرب التحرير الوطنية ، صص ٢٦٧ ـ ٢٦٩ .

(٦٠) أنشىء مكتب للمخابرات لهذا الغرض بالاسماعيلية يشرف عليه عمر لطفى ، وعبد الفتاح ابو الفضل تحت رئاسة جهاز المخابرات المصرية الذى يرأسه زكريا محيى الدين :
المرجع السابق ، صص ١٩٢ ـ ١٩٧ .

(٦١) جمال حماد : الدراسة السابقة ، أكتوبر ، عدد ٢١ فبراير ١٩٨٨؛

(٦٢) مذكرات كمال الدين رفعت : المرجع السابق ، صص ٢١٢-٢١٣ ٠

(٦٣) المصرى ، عدد ١٠ يونيو ١٩٥٣ ٠

(٦٤) المصرى ، عدد ٢١ أكتوبر ١٩٥٢ ٠

وقد وصل سعر البيضة الواحدة المهربة الى داخل المعسكرات بواسطة العمال الى عشرة قروش ، وأن أسلحة كثيرة كانت تباع للفدائيين مقابل بعض الماكولات أو زجاجة بيرة ، أو باكو شاى ، لكن تحذيرات نقاط التفتيش المصرية منعت هؤلاء من ادخال أى ماكولات للانجليز لزيادة فعالية الحصار عليهم : مذكرات كمال الدين رفعت ، المرجع السابق ، صص ٢٩١ – ٢٩٢ ٠

(٦٥) المرجع السابق ، صص ٢٣٧ – ٢٤٢ ٠

(٦٦) المرجع نفسه ، صص ٢٥١ – ٢٥٢ ٠

(٦٧) وكانت شهرته كنج صبرى لأنه كان يقوم بالتحقيق مع الفدائيين المصريين وتعذيبهم وقد أذاع بمكبر الصوت البيانات الانجليزية باللغة العربية مطالبا جنود بلوكات النظام بالاسماعيلية بالاستسلام يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢ ، ولذلك كان لا يخرج من المعسكرات البريطانية الا تحت الحراسة المشددة من الانجليز ، وتم اعدامه بعد محاكمته أمام محكمة الثورة ٠

(٦٨) ومنهم بولس مكسيموس والفريد عوض ميخائيل ومحمد عزت محمد ، وقد نفذ فيهم جميعا حكم الاعدام لخيانتهم :

جمال حماد : الدراسة السابقة ، أكتوبر ، عدد ٢١ فبراير ١٩٨٨ ٠
مذكرات كمال الدين رفعت : المرجع السابق ، صص ٢٤٤ – ٢٤٥ ٠

(٦٩) جمال حماد : الدراسة السابقة ، أكتوبر ، عدد ٢١ فبراير ١٩٨٨ ٠

(٧٠) مذكرات كمال الدين رفعت ، المرجع السابق ، ص ٣٣٥ ٠

(٧١) Parliamentary Debates, House of the hords, Vol. 188, pp. 555-556.

انظر نص الانذار البريطانى الى وكيل محافظة الاسماعيلية :
المصرى ، عدد ١٣ يوليو ١٩٥٣ ٠

(٧٢) Ibid, pp. 589-593.

(٧٣) المصرى ، عدد ١٤ يوليو ١٩٥٣ ٠

(٧٤) أعلن الصاغ صلاح سالم وزير الارشاد القومى فى مؤتمره الصحفى

مساء ١٣ يوليو رفض الحكومة المصرية لهذا الانذار بعد اجتماعه بالبكباشى جمال عبد الناصر فى الاسكندرية : المصرى ، عدد ١٣ يوليو ١٩٥٢ .

(٧٥) جمال حماد : الدراسة السابقة ، أكتوبر ، عدد ٢١ فبراير ١٩٨٨ . المصرى ، عدد ٥ فبراير ١٩٥٤ .

(٧٦) جمال حماد : الدراسة السابقة ، أكتوبر ، عدد ٢٨ فبراير ١٩٨٨ . مذكرات كمال الدين رفعت ، المخرج السابق ، صص ٣٥١ ـ ٣٥٢



توقيـــع اتفاقيـــة الجـــلاء

كان لمساعى الولايات المتحدة وضغطها على الحكومة البريطانية أثر كبير فى استئناف المفاوضات مرة أخرى بعد توقفها رسميـــا فى ٦ مايو ١٩٥٣ ، اذ طلب السفير البريطانى فى القاهرة يـــوم ١٩ ديسمبر الاجتماع بوزير الخارجية المصرى لبحث الموقف منذ توقف المفاوضات حتى ذلك الحين (١) .

وكان تشرشل رئيس الوزراء البريطانى قد طلب من الأمريكيين فى هذا الشهر أن يتوقفوا عن تقديم أية مساعدات لمصر لأن هذه المساعدات الآن من شأنها أن تزيد من عنادهم ، وكذلك طلب من أيدن يقبل أى شروط جديدة يفرضها المصريون ، قائلا له : ان عليهم أن يفهموا جيدا أنه اذا حدثت أضرار مادية لمصالح بريطـــانية فى القناة فان تكاليفها جميعا سوف تخصم من أرصدتهم الاسترليغيـــة « وأنهم اذا حاولوا المساس بمواقعنا فى منطقة القناة فـــاننا لن نهرب خارجين من مصر ، وانما سوف نتصرف بحزم لما تمليـــه مصالحنا » ، وقال تشرشل : ان شروطنا النهائية ستوضع أمام المصريين فى خلال شهر واحد ، ولذلك يجب الضـــغط عليهم فى السودان بارسال كتيبتين من المشاة وعدة أسراب من الطائرات(٢) حتى يستجيبوا للمطالب البريطانية .

١ ـ توقيع الاتفاقية بالأحرف الأولى فى ٢٧ يوليو ١٩٥٤

وفى الوقت الذى كانت فيه بريطانيا تبذل جهودها لاستئناف المفاوضات دون أن تبدى ضعف موقفها الواضح فى منطقة القناة ، كانت الحكومة المصرية ترسم الخطوط العريضة لما يجب أن تتمخض عنه المفاوضات المقبلة لصالح قضية الجلاء ، ولذلك فقد بدأ الجانب المصرى فى تكثيف جهوده العربية والدولية لكسب التأييد المرتجى واتخاذ مواقف ايجابية تجاه القضية .

وكان من نتائج هذه الجهود أن قررت الحكومة توحيد سياستها الخارجية مع الدول العربية ، وبناء على اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية فى العاشر من يناير ١٩٥٤ قرر مجلس الجامعة فى بيان أصدره فى اليوم التالى عن استيائه لبقاء القضية المصرية ..ة دون حل ، وأهاب بالدول العربية أن تبادر لاتخاذ قرار هذا الموضوع ، ومضت مصر تدعم هذا الاتجاه

..لهف لبدء المفاوضات خلال الشهور الأولى
ا يجرى داخل البلاد ، فقد تفجر
..برایر ومارس ١٩٥٤ بين محمد
ده باقى أعضاء مجلس
..حة كاد يؤدى الى

..فات

عبد الناصر من هذا الصراع وقد دانت له مقاليد السلطة دون منازع (٤) .

وانعكست آثار استقرار الوضع السياسى فى مصر بصورة سيئة جدا على أوضاع الانجليز فى منطقة القناة من اضراب الجنود عن العمل ، وتوالى حوادث الانتحار ، مع شدة الهجمات الفدائية المتتالية على المعسكرات البريطانية بكل ما تحتويه من منشآت وأفراد رغم احكام الرقابة التى تفرضها السلطات البريطانية على منافذها ووضع نقاط التفتيش المتعددة على الطرق المؤدية لمدن القناة (٥) .

وتهيأت الظروف المناسبة منذ يونيو ١٩٥٤ لبدء الجولة الجديدة من المفاوضات ، اذ كان على عبد الناصر أن يركز جهوده بالتعاون مع زملائه أعضاء مجلس الثورة للوصول الى حل لمشكلة الجلاء التى ناضل الشعب المصرى من أجلها طيلة فترة الاحتلال البريطانى، وأريقت من أجل تحقيقه دماء الشهداء ، وحتى يحظى بالتفاف الشعب حوله بعد ذلك الصدام الذى لم تمح آثاره كلية وتسببت فى وجود شرخ كبير فى جدار النظام الجديد مع العديد من الهيئات والنقابات وأساتذة الجامعات المنادين بعودة الدستور وانهاء الحكم الدكتاتورى واقامة حياة ديمقراطية سليمة فى البلاد .

ولضمان سرعة عقد اتفاق مع بريطانيا لتحقيق الجلاء ، وبالتالى اعادة الهدوء والاستقرار الى البلاد كان رأى عبد الناصر الذى أيده فيه معظم أعضاء مجلس الثورة ، أنه لا بد من التساهل فى بعض نقاط الخلاف السابقة مع بريطانيا ، والتى كان الجانب المصرى قد أبدى تشددا بشأنها خلال المباحثات والاتصالات السابقة وأهم هذه النقاط هى مسألة عودة القوات البريطانية الى قاعدة القناة لاستخدامها فى حالة وقوع هجوم على تركيا (٦٠) .

كما أن الجانب البريطانى رأى أنه لا فائدة تعود على بلاده من الاصرار على بقاء القاعدة التى تكلف بريطانيا كثيرا من مواردها المالية ، وأن المصالح البريطانية ومصالح حلف شمال الأطلسى يمكن أن تصان فى مكان آخر غير هذه المنطقة وكان أنطونى هيد Head وزير الحربية قد أوضح فى لجنة الدفاع بحزب المحافظين وبيده خريطة قناة السويس مدى التخريب الذى يمكن أن يحدث للقناة اذا ما ألقيت عليها قنبلة هيدروجينية ، وعليه يرى ضرورة اعادة توزيع القوات البريطانية فى قبرص ولبنان والعراق والأردن بدلا من تمركزها بقاعدة القناة وكان رئيس الوزراء تشرشل يشاركه الرأى فى ضرورة الاتفاق مع مصر (٧) .

وتم تشكيل الوفدين المصرى والبريطانى (٨) لبدء الجولة الجديدة فى يوم الأحد ١١ يوليو ١٩٥٤ بصفة رسمية ، بمقر رياسة مجلس الوزراء المصرى ، واستمرت أسبوعين فقط عقدت خلالها ست جلسات ، وفى الجلسة الأخيرة التى عقدت يوم ٢٧ يوليو انضم الى الوفد البريطانى مستر أنطونى هيد وزير الحربية البريطانى ، ومستر سكبرج وكيل وزارة الخارجية لشئون الشرق الأوسط ، اللذان حضرا من لندن لحضور التوقيع على الاتفاقية بالأحرف الأولى (٩) .

وقد جاء فى المبادىء الأساسية للاتفاقية : أنه رغبة فى قيام العلاقات المصرية الانجليزية على أساس جديد من التفاهم المتبادل والصداقة الوطيدة قد أصبح من الضرورى اعداد مشروع اتفاق خاص بقاعدة قناة السويس على النحو التالى : يسرى الاتفاق لمدة سبع سنوات من تاريخ التوقيع عليه ، على أن تقوم الحكومتان خلال الاثنى عشر شهرا الأخيرة من هذه المدة باتخاذ ما قد يلزم من تدابير عند انتهاء الاتفاق .

وقد تقرر كذلك أن تظل قاعدة القناة الحالية فى حالة صالحة للاستخدام وعلى مصر أن تقدم من التسهيلات ما يكون لازما لتهيئة

القاعدة للحرب وادارتها ادارة فعالة فى حالة حدوث هجوم مسلح من دول أجنبية على مصر ، أو على أى بلد عربى يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية أو على تركيا ، وذلك بعد التشاور بين حكومتى مصر وبريطانيا (١٠) .

أما عن جلاء القوات البريطانية عن الأراضى المصرية فقد اتفق على أن يتم فى مدة لا تتجاوز العشرين شهرا من تاريخ توقيع الاتفاقية . كما تقرر تصميم كل من الطرفين على احترام اتفاقية القسطنطينية عام ١٨٨٨ التى تكفل حرية الملاحة بالقناة لكونها جزءا لا يتجزأ من مصر وهى « طريق مائى له أهمية دولية من النواحى الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية .. » (١١) .

٢ — آثار توقيع الاتفاقية ونتائجها :

اذاع جمال عبد الناصر بيانا عن طريق الاذاعة موجها الى الشعب المصرى وذلك بعد توقيع الاتفاقية بساعات يزف فيه بشرى الجلاء وانتهاء الاحتلال البريطانى لمصر ، حيث خلصت « أرض الوطن لأبنائه » عزيزة شريفة منيعة بعد أن قاست من آلام الاحتلال اثنين وسبعين عاما ، وقال : « اننا نعيش الآن لحظة مجيدة فى تاريخ وطننا ، اننا نقف الآن على عتبة مرحلة حاسمة من مراحل كفاح شعبنا ، وقد وضع الهدف الأكبر من أهداف الثورة منذ هذه اللحظة موضع التنفيذ الفعلى .. اننى أتجه بقلب شعب بوفاء جيل الى أولئك الزعماء الذين كافحوا من أجل الجلاء : أحمد عرابى ، ومصطفى كامل ، ومحمد فريد ، وسعد زغلول » الذين باعوا أرواحهم للفداء على كل بقعة من ثرى الوطن .

وبعد مدة العشرين شهرا المحددة لاتمام الجلاء عن مصر ، سوف تكون فترة الانتقال فى جنوب الوادى قد انتهت ، وبذلك يتم

[illegible] ص الخاص بانشاء هيئة دفاع مشتركة بين الطرفين اكتفاء بتعهد مصر بالابقاء على القاعدة العسكرية بمنطقة القناة فى حالة صالحة للاستخدام (١٧) ، وهى المعاهدة التى لفظها الشعب المصرى وتسببت فى استقالة حكومة صدقى باشا .

واتخذت بعض هذه المعارضة شكلا عنيفا لمحاولة تدمير أسس الاتفاقية فبعد التوقيع عليها بخمسة أيام فقط وفى الثانى من أغسطس وقع حادث نسف كوبرى أبو سلطان وكان جهاز المخابرات بالمنطقة قد أوقف نشاط الفدائيين لفترة للوصول الى اتفاق نهائى مع انجلترا ، وأشير بأصابع الاتهام لجماعة الاخوان المسلمين ، التى كان أفرادها من أشد المعارضين لتوقيع الاتفاقية تطرفا ، وذلك بهدف احراج الحكومة المصرية مع بريطانيا مما أدى الى أن صحف لندن أخذت تهاجم الاتفاقية وتندد بها ، ونحت نحوها صحف اسرائيل مستندة الى الاختلافات الواضحة فى الجبهة الداخلية للبلاد .

وقد رد عبد الناصر على هذه المعارضة من خلال الخطاب الذى وجهه للشعب فى ٢١ أغسطس ، وهاجم فيه الاخوان بشدة ، وكشف عن بعض الاتصالات التى جرت سرا بين المرشد العام حسن الهضيبى وبعض أقطاب الاخوان ، ومستر ايفانز المستشار الشرقى للسفارة البريطانية بمصر (١٨) .

وفى الوقت الذى أبدى فيه المصريون عدم رضاهم عن بعض بنود الاتفاقية كان النواب الانجليز فى مجلس العموم واللوردات أشد تطرفا تجاهها ، ففى ٢٩ يوليو أخذ معظم نواب العموم ينعى على الحكومة البريطانية تخليها عن نفوذها بمصر الذى سيؤدى بالتالى الى القضاء على نفوذها بالكامل فى منطقة الشرق الأوسط .

أما اتلى زعيم العمال ، فقد حمل على حكومته حملة شعواء لاتفاقها مع مصر ، قائلا : ان بريطانيا لم تخرج من الاتفاقية بنص واحد يضمن حرية الملاحة فى القناة بينما مصر قد خرقت اتفاقية القسطنطينية عدة سنين (١٩) .

بل ان الكابتن وترهوس Waterhouse عبر عن معارضة النواب المحافظين لسياسة حكومته معلنا أسفه عن خروج بريطانيا من قناة السويس بعد ثمانين عاما وليس معها الا « هذه الورقة » (ملوحا بنص الاتفاقية) ، ومضى يؤكد على ضرورة السيطرة البريطانية على القاعدة وهذا الممر الحيوى قائلا : ان بريطانيا لم تحصل على اى ضمانات لاحترام مصر للاتفاقية أو استغلالها للقاعدة ضد اسرائيل او غيرها من الدول ، وفى هذه الحالة ليس فى وسع بريطانيا احتلال مصر بالقوة .

ومن جانب آخر فقد دافع وزير الحربية البريطانى أنطونى هيد عن سياسة حكومته موضحا أن التغييرات التى أحدثتها الأسلحة الحديثة فى الحرب ومنها القنبلة الهيدروجينية قد غيرت من النظريات الاستراتيجية القديمة ، وقال ان الذين يعارضون الاتفاق مع مصر ليس أمامهم سوى أمرين : ان ينصحوا الحكومة ببقاء قوات كبيرة مكلفة لبريطانيا فى القاعدة مما يحدث عجزا فى القوات المسلحة البريطانية ، أو التمسك ببقاء قوات رمزية عديمة الجدوى، واتباع الحكومة لأحد الأمرين ليس فى صالحها مطلقا .

وايد تشرشل رئيس الوزراء ، ووزير الخارجية المستر ايدن وجهة نظر هيد ، حيث أضاف ايدن قائلا : انه بتوقيع الاتفاقية تتمكن بريطانيا من اقامة علاقات ودية مع كل من مصر واسرائيل ، وتستطيع أن تزيد من قواتها الاحتياطية بعد انسحابها من السويس، وعلى الحكومة أن تبدأ صفحة جديدة مع الدول العربية (٢٠) فى المنطقة .

ومن هنا نالت الاتفاقية بشكلها المبدئى موافقة الأغلبية الحكومية والجماهيرية فى كل من مصر وبريطانيا (٢١) ، ولم تؤثر تلك المعارضة على اتجاه الحكومتين نحو التوقيع بصورة نهائية عليها ، اذ طار أنطونى ناتنج وكيل وزارة الخارجية البريطانية الى القاهرة فى ٢٨ سبتمبر ليحضر توقيع النصوص الكاملة للاتفاقية وعاد مرة أخرى الى لندن فى أوائل شهر أكتوبر ليستشير حكومته فى مسألة التنظيمات الخاصة بالقاعدة عقب الجلاء عنها .

أما فى اسرائيل فقد كان الموقف جد مختلف ، اذ أعلن المتحدث الرسمى لحكومتها فى تل أبيب : ان خطرا يهدد سلامتنا سوف يترتب على جلاء الانجليز عن القناة ، وعبر السكرتير العام لوزارة الخارجية الاسرائيلية دكتور ولتر أتيان عن هذا المعنى قائلا : « اليوم تأكدنا أن العرب سيقومون بجولة ثانية فى فلسطين .. » .

وقد كان اتفاق الجلاء سببا فى حدوث أزمة سياسة خطيرة داخل الأوسط الحاكمة فى اسرائيل ، اذ طالب رئيس الوزراء موسى شاريت بأن تقبل استقالته لفشله فى احباط الاتفاق بين مصر وبريطانيا .

وقامت حكومة اسرائيل بابلاغ الحكومتين البريطانية والأمريكية بأن الجلاء عن مصر يعتبر ثورة على الأوضاع المستقرة بالشرق الأوسط ، كما انه يهدد أمن وسلامة اسرائيل تهديدا خطيرا ، وطالبت بتحويل التصريح الثلاثى الى اتفاق يلزم الدول الغربية الثلاث بالدفاع عن اسرائيل اذا نشبت الحرب بينها وبين مصر (٢٢) .

وكانت اسرائيل قد أخطرت سفيرها فى لندن الياهو ايلات بمقابلة انطونى ايدن وزير الخارجية البريطانية لابلاغه قلق حكومته ازاء الضغوط التى تمارسها مصر على بريطانيا لانهاء اتفاق الجلاء على نحو يحقق مصالحها .

. ولذا فان اسرائيل تطالب باصرار الجانب البريطانى على ربط توقيعه النهائى على الاتفاقية بتوقيع مصر لمعاهدة سلام دائمة مع اسرائيل ، لأن أمر الجلاء عن مصر يهمها من عدة نواح :

أولا : الصراع العربى ــ الاسرائيلى المسلح الذى توقف مؤقتا بعد الهدنة .

ثانيا : تواجد القوات البريطانية فى قاعدة السويس يشكل حاجزا بين مصر واسرائيل تطمئن اليه القيادة السياسية والعسكرية الاسرائيلية وتعتبره ضمانا لأمنها .

ثالثا : مسالة القناة ذاتها والحظر الذى تفرضــــه مصر على مرور ناقلات البترول من ايران والخليج الى ميناء حيفا ومعامــل التكرير بها (٢٣) .

هذا فضلا عما سوف تكسبه القوات المسلحة المصرية بعــد اتمام الجلاء البريطانى من مكاسب حربية تتمثل فى امتلاكها لمجموعة المطارات المهمة بمنطقة القناة والتى تهدد الأراضى الاسرائيليــة تهديدا مباشرا ، واستيلائها على كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر والمنشآت الحربية المتكاملة ، ومن هنا فقد طالب السفير الاسرائيلى عند مقابلته لايدن ، أن تتضمن الاتفاقية النهائية نصا بعدم استخدام تلك المنشآت والمرافق الحربية ضد اسرائيل .

لكن وزارة الخارجية البريطانية وجدت فى مطالب اسرائيــل تدخلا فى صميم شئونها السياســية ، وقيــودا على سياستهــا الخارجية ، فقد كان من رأى رئيس الوزراء البريطانى تشرشل ، أن جيش اسرائيل هو أقوى قوة عسكرية فى الشرق الأوسط ، وأن بريطانيا قد تضطرها الظروف فى تعاملها مع القيادة المصرية الجديدة الى الاستعانة باسرائيل لتهديد مصر وكبح جماحها فى حالة فشل

المفاوضات واقدام المصريين على شن حرب عصابات ضد القاعدة البريطانية (٢٤) .

وعلى الجانب الآخر نشطت وحدة العمليات الخاصة التابعة للمخابرات الاسرائيلية وكانت قد توقفت عن النشاط قليلا بعد قيام الدولة الاسرائيلية (٢٥) ، وذلك بغرض تدبير عمليات خاطفة بمصر هدفها تغيير سياسة لندن وواشنطن تجاه مصر وتحميل عبد الناصر مسئولية مؤامرة معادية للانجليز والأمريكان عن طريق وضع المواد الحارقة والمتفجرة فى الأماكن العامة بالقاهرة والاسكندرية واحداث خسائر فى الممتلكات والأرواح وعلى وجه التحديد البريطانية والأمريكية منها بقصد احداث حالة من التوتر بين الحكومة المصرية وحكومتى البلدين حتى لا يتم تنفيذ الاتفاق بين مصر وبريطانيا ، ولاجهاض محاولات التفاهم الأولى بين موسى شاريت رئيس الوزراء الاسرائيلى وجمال عبد الناصر لتنفيذ ما سمى بمشاريع السلام ، وشهدت مدينة الاسكندرية عدة حوادث قامت بتنفيذها المخابرات الاسرائيلية بواسطة عملائها اليهود بمصر لتنفيذ هذا المخطط الذى كان مصيره الفشل فى النهاية (٢٦) .

ولم تكن شركة قناة السويس بأقل خوفا من اسرائيل لتنفيذ الجلاء التام للقوات البريطانية من منطقة القناة وتأثير هذا الجلاء على نفوذها وسيطرتها على المجرى الملاحى العالمى ، اذ أن الحكومة المصرية فى هذه الحالة ومع سيطرتها التامة على تلك المنطقة بعد الجلاء سوف تعمل على عدم تجديد عقد امتياز القناة المنتهى فى عام ١٩٦٨ ، بل ان من الممكن أن تقوم بتأميم القناة قبل هذا الموعد . وكانت الحكومتان البريطانية والأمريكية قد طرحتا مبكرا موضوع انشاء هيئة للمنتفعين بالقناة أثناء المفاوضات المصرية البريطانية ثم رأت الحكومتان عرض أفكارهما المبدئية على الحكومة الفرنسية، التى تعتبر نفسها حامية لشركة القناة ، والتى كان يهمها كذلك تحجيم الاتجاهات والنزعات الوطنية فى مصر التى كشفت النقاب

عن ارتباطها وانتمائها العربى منذ البداية ، مما يؤثر على احكام سيطرة فرنسا الاستعمارية على دول المغرب العربى .

وقد رأت الحكومة الفرنسية أن الهيئة التى سوف تشكل من المنتفعين ستكون مهمتها استشارية فقط ، **ويجب تقوية الصيغة** المزمع الاتفاق عليها بحيث تكون لهيئة المنتفعين سلطة تعوضها عن غياب القاعدة البريطانية العسكرية فى قناة السويس . وقدم اللورد سيسل هانكى أحد أعضاء مجلس ادارة القناة البريطانيين مذكرة الى تشرشل ووزير خارجيته ايدن مفادها أن القناة ستصبح غير صالحة للملاحة على الاطلاق فى ظرف سنة واحدة من الجلاء ، وأن المصريين لن يستطيعوا أن يقاوموا طويلا — نظرا لظروفهم الاقتصادية السيئة الحالية — اغراء تأميم القناة . وفى نفس الوقت قدم روبين هانكى الوزير المفوض بالسفارة البريطانية بالقاهرة تقريرا لوزارة خارجيته يلح فى أن يتضمن الاتفاق مع مصر نصا يسمح بعودة قواتهم العسكرية الى قاعدة القناة فى حالة الخطر الوشيك أو التهديد لسلامة الملاحة فى القناة ، وانه يجب عدم الفصل بين حرية الملاحة وحماية القناة ، وأن هناك مخاطر سوف تحيط بالشركة فى حالة الجلاء .

وحاول مجلس ادارة الشركة فى أحد اجتماعاته برئاسة « شارل رو » أن يبحث عن وسيلة لاقامة جسور من الاتصال مع الحكومة المصرية من خلال عضوى المجلس المصريين وهما : أحمد عبود باشا ، وعلى الشمسى باشا الذى طمأن المجلس بأنه لا مشاكل مع الحكومة المصرية يخشى منها قبل عام ١٩٦٨ ، كما نصح الشركة باظهار مبادرة من حسن النوايا مع النظام الجديد بمصر باستثمار بعض أموالها فى مشروعات التنمية بالبلاد مع زيادة نسبة الموظفين المصريين فيها ولو من غير الفنيين (٢٧) .

لكن المجلس اتخذ قراراته بضرورة القيام بحملة دعائية مكثفة ضد الحكومة المصرية ونواياها المعادية للغرب ومصالحه ، كما

ناقش تخفيض رسوم المرور فى القناة ، حتى تقل أرباحها ولا تبدو امام المصريين غنيمة تستحق المخاطرة كما خططت الشركة للاعتماد فى جميع اعمال الصيانة والتشغيل على الأجانب والاستمرار فى خفض الرسوم وزيادة المصروفات وزيادة أصول الشركة وحفظ كل أوراقها ومستنداتها وأصول مشروعاتها فى باريس ، مع العمل على أن يكون جميع الموظفين والمرشدين والفنيين الأجانب والمصريين قد أحيلوا الى المعاش عند حلول عام ١٩٦٨ حتى لا تجد مصر من يدير هذا المرفق الحيوى (٢٨) .

٣ ـ التوقيع النهائى على الاتفاقية فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ وشروط التنفيذ :

تم التوقيع على النصوص الكاملة لاتفاقية الجلاء مساء التاسع عشر من اكتوبر ١٩٥٤ بين الجانبين المتفاوضين المصرى والبريطانى (٢٩) ، وتضمنت ثلاث عشرة مادة تنص المادة الأولى على جلاء القوات البريطانية « جلاء تاما » عن الأراضى المصرية خلال فترة عشرين شهرا من تاريخ التوقيع على الاتفاق (٣٠) .

كما أقرت المادة الثانية على اعتراف حكومة المملكة المتحدة بانقضاء معاهدة ١٩٣٦ وكل ما يتعلق بها من محاضر ومذكرات متبادلة واتفاقات خاصة بالاعفاءات والميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية فى مصر ، وجميع ما تفرع عنها من اتفاقات أخرى . وكانت بريطانيا لا تزال حتى تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية تعتبر المعاهدة سارية المفعول ولا تعترف بالغائها من جانب الحكومة المصرية فى أكتوبر ١٩٥١ .

كما تقرر أن تبقى أجزاء من القاعدة البريطانية فى حالة صالحة للاستعمال ومعدة للاستخدام ، وعددها طبقا لما ورد بالمرفق (٣١) بالملحق رقم (٢) سبع وثلاثون منشأة ومعدة واهمها : منشآت

القاعدة فى التل الكبير بورشها ومخازنها وتوابعهـــا بالســويس والفنارة ونفيشة وعتاقة ، ومحطات توليد الكهرباء وترشيح المياه بأبى سلطان وفايد والقرش وفنارة والسويس وجنيفة ، ومخازن المهمات ومعدات المهندسين وورش السكك الحديدية بالسويس وعتاقة ، وشبكتى البترول بفنارة والقرش ، ورياســـة الطيران البريطانى فى الشرق الأوسط ومقره الاسماعيلية (٣١) ، وذلك فى حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون طرفا فى معاهدة الضمان الجماعى بين دول الجامعة العربية ، أو على تركيا ، وتقدم مصر التسهيلات اللازمة لتهيئة القاعدة للحرب وادارتها من جانب بريطانيا ، وتتضمن هذه التسهيلات استخـــدام الموانىء المصرية فى حدود ما تقتضيه الضرورة القصــوى لتلـك الأغراض وعلى أن تجلو القوات البريطانية فورا عن القاعدة اثر انتهاء القتال (٣٢) .

كما يجرى التشاور فورا بين مصر وبريطانيا فى حالة حدوث تهديد بهجوم مسلح من دولة خارجية على أى بلد يكون طرفا فى معاهدة الضمان الجماعى العربى أو تركيا .

وأقرت الحكومتان أن قناة السويس ـ باعتبارها جزءا لا يتجزأ من مصر ـ طريق مائى له أهميته الدولية من النواحى الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية مع احترام الاتفاقيـــة التى تكفل حريـــة الملاحة فى القناة الموقع عليها فى الآستانة فى ٢٩ أكتوبر ١٨٨٨ (٣٣) .

ويظل الاتفاق سارى المفعول لمدة سبع ســنوات من تاريخ التوقيع عليه حيث ينتهى العمل به اثر انتهاء هذه المدة ، وعلى أن يجرى التشاور بين الحكومتين خلال الاثنى عشر شهرا الأخيرة من تلك المدة لتقرير ما قد يلزم من تدابير عند انتهاء الاتفاق ، وعلى أن تنقل بريطانيا أو تتصرف فيما قد يتبقى لها وقتئذ من ممتلكات فى القاعدة ما لم تتفق الحكومتان على مد هذا الاتفاق (٣٤) .

وهكذا تسلمت مصر هذه القاعدة الضخمة (٣٥) بموجب هذه الاتفاقية التى وقعت فى عهد حكومة المحافظين برئاسة ونستون تشرشل ، وجلهم من غـلاة الاستعماريين المتمسكـين بأهـداب الامبراطورية العظمى التى لا تغيب عنها الشمس ، وذلـك تحت وطأة الضغط الشديد لحكومة الثورة المؤيدة من الشعب المصرى فى جهودها وكفاحها من أجل تحقيق الجلاء الذى تاقت اليه نفس كل وطنى حـر .

وأعلن جمال عبد الناصر عقب التوقيع على الاتفاقية بيانا وطنيا عن طريق الاذاعة جاء فيه : « أيها المواطنون : أن مرحلة من كفاحنا قد انتهت ومرحلة جديدة على وشك أن تبدأ . هاتوا أيديكم وخذوا أيدينا وتعالوا نبن وطننا من جـديد بالحـب والتسـامح والفهم المتبادل . اللهم اعطنا المعرفة الحقة كى لا يستخفنا النصر وتدور رءوسنا غرورا مع نشوته .

اللهم أعطنا الأمل الذى يجعلنا نحلم بما سوف نحققه فى الغد اكثر مما يجعلنا نفاخر بما حققناه فى الأمس واليوم .

اللهم اعطنا الثقة بأنفسنا لنرى أننا على بداية الطريق ، وان الشوط أمامنا شاق وطويل . اللهم اعطنا الشجاعة لنستطيع أن نتحمل المسئوليات التى لا بد أن نتحملها فلا نستهين بها ولا نهرب منها .

اللهم اعطنا القدرة على أن نواجه انفسنا ونتقبل ان يواجهنا الآخرون بالحق والعدل .

اللهم اعطنا القوة لندرك أن الخائفين لا يصنعون الحرية ، والضعفاء لا يخلقون الكرامة والمترددين لن تقوى أيديهم المرتعشة على التعمير والبناء » .

وفى ١٣ يونيو ١٩٥٦ ووفقا للجدول الزمنى المتفـق عليه بين الطرفين تم جلاء آخر قوة بريطانية عن أرض الوطن (٣٦) .

٤ — الاتفاقية فى الميزان

على الرغم من أن الغالبية العظمى من الشعب المصرى تابلت نبأ توقيع الاتفاقية النهائية للجلاء بالترحيب والابتهــاج ، بعد ان وضعت نهاية لاحتلال عسكرى بريطانى لمصر استمر زهــاء اثنين وسبعين عاما ، عانت فيها أرض الكنانة من القهر والاستبداد اشد صنوفه ، فان بعض العناصر والجماعات وفى مقدمتهم افــراد من جماعة الاخوان المسلمين التى صدر القرار بحلها فى ١٣ يناير من نفس العام الذى وقعت فيه الاتفاقية ، وفئات من الشيوعيين ، وطائفــه من المثقفين أبدوا معارضتهم الشديدة لهــا .

بل ان المعارضة بدت خافتة من بعض افــراد مجــلس قيادة الثورة لكنها كانت غير مؤثرة او فعالة أمام النجاح الذى حازت عليه الاتفاقية ، وبناء عليه صارت فى طريقها للتنفيذ العملى دون الالتفات الى الوراء .

ونظراً لقيام الأحكام العرفية ووجود الرقابــة عــلى الصحف وبسبب سقوط الدستور فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ ، وحل الأحزاب السياسية فى ١٧ يناير ١٩٥٣ ، وقيام فترة انتقــال مدتهــا ثلاث سنوات ، فقد لجأ بعض المعارضين الى استخدام أساليب عنيفة للتعبير عن وجهة نظرهم (٣٧) .

وكان على رأس المعارضين من مجلس قيادة الثورة اللواء محمد نجيب ، الذى لم تتح له فرصة ابداء رأيه عندما وقعت الاتفاقيــة بالأحرف الأولى فى ٢٧ يوليو ، اذ أن احداث مارس ١٩٥٤ قــد باعدت بينه وبين عبد الناصر الذى ترأس وفد المفاوضات المصرى بصفته رئيســا لمجلس قيــادة الثورة ورئيسا للوزراء . وتمثلت ملاحظات محمد نجيب فى الآتى :

أولا : ان وجود الفنيين الانجليز غير خاضعين لسلطة الحكومة المصرية يضعف من سيادة مصر ، ويحد من سيطرتها على أرضها .

ثانيا : قبول عودة القوات البريطانية فى حالة الهجوم على تركيا سوف يورط مصر فى مشاريع الدفاع الغربية لارتباط تركيا بحلف الاطلنطى .

ثالثا : ضرورة عرض الاتفاقية على الشعب فى استفتاء عام لابداء رأيه فيها بعد الغاء الأحكام العرفية .

وكان نجيب يفكر فى رفض التصديق على الاتفاقية باعتباره حتى ذلك الحين رئيسا للجمهورية لكنه صار بعد مارس بلا سلطات تدعمه ، ولم يكن بالدستور المؤقت الذى تحكم به البلاد نص يعطيه الحق فى رفض التصديق (٣٨) على المعاهدات .

والمظهر الآخر من مظاهر الاعتراض على اتفاقية الجلاء من أعضاء مجلس الثورة هو ما ذكره أنور السادات بعد أن جمع عبد الناصر أعضاء المجلس فى استراحة الهرم ، وعرض عليهم المشروع بأكمله طالبا منهم ابداء كل عضو لرأيه مسجلا .

وكانت هناك معارضة من البعض لكنها كانت « مجرد مزايدات وصراعات كالعادة .. » ، وقال السادات ان وجود ١٢٠٠ خبير ليسوا عسكريين وتحت حراسة المصريين ان يؤثر على حرية واستقلال البلاد (٣٩) .

أما جماعة الاخوان المسلمين فقد سجلت أوجه نقدها للاتفاقية من خلال مذكرة شاملة تقدموا بها فى الثانى من أغسطس ١٩٥٤ الى جمال عبد الناصر رئيس الوزراء (٤٠) وبعد خمسة أيام فقط من التوقيع على الاتفاقية بالأحرف الأولى ، وما ورد بها يعبر عن وجهة نظر كثير من المصريين المعارضين للاتفاقية فى بعض نقاطها التى تتمثل فى :

١ ـــ اذا كان الجلاء سيتم فى خلال عشرين شهرا طبقا للمادة الأولى من الاتفاقية فما الداعى لجعل مدة الاتفاق سبع سنوات (المادة الثانية) من تاريخ التوقيع عليه والزام الحكومتين المصرية والبريطانية بالتشاور خلال السنة السابعة فيما يتخذ من تدابير عند انتهاء هذه المدة ، الا اذا كان الهدف شيئاً آخر غير تنظيم عملية الاجلاء ذاتها ، وهو ربط مصر ببريطانيا طيلة هذه المدة بنوع من التحالف أو الارتباط قد يمتد الى ما بعد السنوات السبع ؟ (٤١) .

٢ ـــ تمنح بريطانيا حق العودة الى قاعدة القناة (طبقا للمادة الرابعة) فى حالة الهجوم على مصر أو أى دولة من دول الجامعة العربية التى وقعت معاهدة الدفاع العربى المشترك (٤٢) ، أو اذا هوجمت تركيا ـ بحكم موقعها الاستراتيجى ومتاخمتها لكل من سوريا والعراق ـ التى كانت لا تزال ترتبط مع بريطانيا بمعاهدة تحالف ، فى حالة هجوم « دولة من الخارج » .

وهذا النص يعطى لبريطانيا الحق فى العودة لاحتلال القناة فى حالة الهجوم على تركيا وهى ليست احدى دول الجامعة العربية ، مما يحمل مصر التزامات ليست قبل تركيا فقط ولكن قبل بريطانيا ذاتها ، مما يدل على أن المقصود هو تدعيم السياسة البريطانية فى المنطقة وحماية أهدافها الاستراتيجية (٤٣) .

لكن ملاحق الاتفاق ومرفقاته التى تعتبر جزءاً لا يتجزأ منه (المادة ١) قد تضمنت ايضاحا لعبارة « دولة من الخارج » ، اذ نصت على أن المقصود بها أن تكون الدولة المعتدية واحدة من غير الدول التى حصرتها المادة الرابعة مضافا الى ذلك دولة اسرائيل ، فاذا وقع هجوم مسلح صهيونى على احداها فليس لبريطانيا فى جميع هذه الحالات حق العودة الى استخدام القاعدة .

ومصر بعد نوالها لحريتها واستقلالها لا يمكن أن تقبل أو تسمح بعمل يمس سيادتها أو ينتقص من استقلالها ، فاذا وقع هجوم مسلح من الخارج فسوف تكون مصر حريصة على أن تفسر هذه القيود تفسيرا دقيقا يتمشى مع روح الاتفاقية ، ولن تقبل توسعا فى التفسيرات ، أو تجاوزا فى الأحكام كما كان يحدث فى المواثيق السابقة حين كان « المحتل » مسيطرا على مقاليد الأمور فى البلاد ، يملى ارادته على سياستها وحكامها ، ويرغمهم على تفسير المواثيق والمعاهدات وفقا لمصلحته ، فقد ظل الاحتلال فى صورته غير المشروعة مخالفا قواعد القانون الدولى منذ ١٨٨٢ حتى عام ١٩٣٦ عندما وقعت معاهدة الصداقة والتحالف وقد « ربح » من ورائها الكثير ووجد فى ظلالها سندا من الشرعية القانونية لخدمة أهدافه (٤٤) .

كما أنه على الرغم من اعلان مصر رفضها للأحلاف أو الانضمام اليها فان البعض رأى أنها دلفت الى هذه الأحلاف بطريق غير مباشر لأن تركيا حليفة لباكستان ولبعض دول البلقان ، كما أنها مرتبطة بحلف الاطلنطى الذى يسيطر عليه الغرب ، فاذا هوجمت اى دولة حليفة لتركيا ، واضطرت الأخيرة لدخول الحرب فان بريطانيا يحق لها احتلال القاعدة بحجة وقوع هجوم على تركيا ، وبذلك تدخل مصر الحرب بمساهمتها باستخدام اراضيها فى القناة ومطاراتها وموانيها وبما تقدمه من معونة وتسهيلات لبريطانيا ، ويترتب على ذلك الحق فى نقل العتاد والجنود والمهمات الحربية للانجليز على الطرق البرية والمائية والحديدية المرتبطة بالقاعدة (٤٥) .

لكن هذا النص قيد بحق عودة القوات البريطانية لمنشآت القاعدة فقط ولا يتعداه بحال من الأحوال الى باقى القطر ، وان ما ورد فى الاتفاق عن استخدام بعض الموانىء الضرورية ، قد اتفق

الطرفان على أن يكون هذا الاستخدام مقصورا على الضرورى منها فقط لتسهيل الوصول الى منشآت القاعدة بالقناة ، ولا يدخل فى ذلك باقى موانىء ومواصلات القطر (٤٦) .

وكان البعض يخشى من وقوع تركيا فريسة للهجوم السوفيتى ، فيتسع الصراع ويشمل مصر مما يوقعها تحت طائلة الاجـــراءات الانتقامية الشديدة من جانب دول الكتلة الشرقية التى لن تقتصر آثارها على منطقة قناة السويس فقط ، بل ستمتد الى باقى أنحاء البلاد فتتعرض المراكز المصرية المهمة والمدن الكبرى لأشد الأخطار ، وحتى فى زمن السلم لا يستبعد أن ترد الدول الشرقية على هـــذه الاتفاقية باتخاذ اجراءات اقتصادية مضـــادة لخنـــق الاقتصـــاد المصرى (٤٧) .

وقد أشارت مذكرات الاخوان الى ما ورد بالمادة السادسة من الاتفاقية التى نصت على الزام مصر بالتشاور مع بريطانيا فى حالة حدوث تهديد بهجوم مسلح على أى بلد عربى مشترك فى معاهدة الدفاع المشترك أو على تركيا ، واغفال هذه المادة ما هو المقصود بحالة التهديد بالهجوم المسلح مما يجعلها تكاد لا تختلف فى مدلولها عن عبارة خطر الحرب (٤٨) ، لأن التهديد بالاعتداء لا يكفى لاباحة استعمال القوات البريطانية للقاعدة وفقا لأحكام الاتفاقية حيث ان التهديد لا يمثل سوى المرحلة الأولى من مراحل تصاعد الهجـــوم المسلح طبقا لمعنى هذه العبارة من الناحية القانونية كما ورد بميثاق الأمم المتحـــدة (٤٩) .

كما اعترضت المذكرة على ما ورد بنص المادة الثامنة عن تصميم الطرفين المتعاقدين على احترام اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ التى تكفل حرية الملاحة فى قناة السويس ، وأشارت الى أنه كان يجب أن يشتمل النص حق مصر فى تعطيل هذه الملاحـــة فى حـــالة

الدفاع عن النفس لأن المادة بهذا الوضع « الناقص » لن يستفيد منها سوى اسرائيل (٥٠) .

الا أن هذا النص أخذ على عواهنه لأن مصر آلت اليها الحقوق الاقليمية المنصوص عليها فى اتفاقية القسطنطينية ذاتها وسيادتها على المجرى الملاحى للقناة بعد انفصالها عن الدولة العثمانية .

وليس أدل على ذلك من رفضها مرور أى سفن اسرائيلية فى القناة أو تلك التى تحمل شحنات أو بضائع اسرائيلية طبقا لقرارات المقاطعة العربية بعد عام ١٩٤٨ ، واصرار مصر على عرض سيادتها على القناة رغم تواجد القوات البريطانية على شاطئها ، ورفض جميع الاحتجاجات البريطانية والأمريكية لثنى مصر عن قراراتها .

على أن أكثر الموضوعات اثارة للجدل هو ما ورد بشأن تواجد الفنيين الانجليز بالقاعدة وما قيل عن الالتزامات التى تعلقت بالمادة السابعة من الاتفاقية ، فعلى الرغم من أن هذه المادة نصت على جلاء القوات البريطانية جلاء تاما ناجزا فى مدة لا تزيد على عشرين شهرا من تاريخ التوقيع على الاتفاقية ، فان بعض الآراء رأت أن تلك الالتزامات جعلت الجلاء مشروطا وغير تام ولا ناجز طبقا لما ورد بالملحق رقم (١) الذى استبدل بالجنود الانجليز فنيين وموظفين انجليزا يديرون القاعدة ويحافظون عليها ، وهذا يجعل الجلاء صوريا ، اذ يحل محل الإنجليز المرتدين للملابس العسكرية، أولئك الذين يرتدون الملابس المدنية ومهمة الفريقين واحدة ، فاذا ما كانت مدة الاتفاقية سبع سنوات فمعنى ذلك أن القاعدة ستظل محتلة بالانجليز ومعرضة لدخول الجيش البريطانى اليها طيلة هذه المدة (٥١) .

لكنه بالنظر الى أن الاتفاق يظل نافذا لمدة سبع سنوات ، وسوف تتشاور الحكومتان خلال الاثنى عشر شهرا الأخيرة من تلك

المدة لتقرير ما قد يلزم من تدابير عند انتهاء الاتفاق (الفقرتين أ ، ب من المادة ١٢) ، مع استقطاع مدة عشرين شهرا لاتمام الجلاء عن القاعدة ، فتصبح المدة الباقية للاتفاقيـة هى خمس سنوات وأربعة اشهر لا غير ، على اثرها سيكون الجيش المصرى قد احتل منطقة القناة بأكملها وله السيادة العسكرية عليها مع تسلمه جانبا كبيرا من المنشآت والمخازن الموجودة بالقاعدة .

اما الجزء الباقى من هذه المنشآت فسوف تترك فيه بريطانيا بعض ما تملكه من عتاد ومهمات ، وسوف تكون كلها تحت سيطرة القيادة المصرية بالقناة ، وسوف يدير هذه المنشآت والورش فنيون مدنيون ، مصريون وبريطانيون ، وعدد هؤلاء الفنيين الانجليز فى حدود الألف (٥٢) ليست لهم أى حصانة أو أى مميزات ، ويخضعون تمام الخضوع لأحكام وقوانين « الدولة المصرية » ، وهؤلاء المدنيون العزل يوجد مثلهم الألوف داخل الكثير من الشركات والمؤسسات الأجنبية العاملة فى مصر ، وهذا وضع طبيعى فى كل دولة من دول العالم .

وكما نصت الفقرة (ب) من المادة الثانية عشرة — السابق الاشارة اليها — من أنه قبل نهاية مدة الاتفاق بسنة كاملة تتشاور الدولتان حول مصير هذه المنشآت والورش ، وهذا التشاور لا يعنى مطلقا سوى تقرير مصير تلك المنشآت فاما أن تشتريها مصر واما الا تشتريها فتنقلها بريطانيا حيثما شاءت (٥٣) .

ومهما قيل فى شأن الاتفاقية من مواضع النقد والهجوم ، اذ لم يكن يخطر على بال المعاصرين ، أن أحداثا فى طى الغيب سوف تغطى على هذه السلبيات التى رأوها فى الاتفاقية ، بعد سنتين فقط من التوقيع عليها ، فصارت خاتمة المطاف فى تاريخ العلاقات المصرية — البريطانية .

واقيم احتفال شعبى بهذه المناسبة يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ بميدان المنشية بالاسكندرية وجرت محاولة لاغتيال جمال عبد الناصر اثناء القائه خطاب الاحتفال (٥٤) ، ولكن المحاولة فشلت ، وأطيح بالاخوان المسلمين من جراء ذلك ، وجاء الحادث فرصة مواتية للتخلص من اللواء محمد نجيب رئيس الجمهورية بدعوى اتصاله بالاخوان (٥٥) .

وهكذا قدر لتاريخ مصر فى هذه المرحلة الحاسمة من نضالها ان يكتب بسواعد أبنائها وارادتهم القوية ، فلم تستمر الاتفاقية حتى نهاية مدتها المحددة ، لانقضائها وهى سبع سنوات (٥٦) ، فلم يكد يخرج آخر جندى بعد عشرين شهرا من منطقة القناة فى ١٨ يونيو ١٩٥٦ ، حتى عادت القوات البريطانية غازية مرة أخرى وبصحبتها القوات الفرنسية والاسرائيلية فى ٢ نوفمبر ١٩٥٦ انتقاما لتأميم مصر قناة السويس فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ (٥٧) .

وكانت فرصة لمصر لتأكيد ذاتها وهويتها الحرة حينما أصدر جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية ، القرار الجمهورى بالغاء الاتفاقية واعتبارها كأن لم تكن فى أول يناير ١٩٥٧ ، وانقطع بذلك آخر خيط بين مصر وبريطانيا ، وصارت قاعدة القناة بما تحويه من منشآت ومعدات بريطانية تقدر بمئات الملايين من الجنيهات غنيمة لمصر نتيجة للأضرار الجسيمة التى لحقت بمدن القناة اثناء العدوان الثلاثى .

وهكذا قدر لمصر فى هذه الفترة المهمة من تاريخها الحديث والمعاصر ، ان تؤكد ذاتيتها وهويتها العربية والأفريقية .

هوامش الفصل العاشر

(١) Eden, Anthony ; The Suez Crisis of 1956, p. 15.

كما قامت الحكومة الباكستانية ببعض المساعى هى الاخرى بواسطة القائم بأعمالها بالقاهرة الذى أقام مأدبة غداء يوم ٢٢ ديسمبر ضمت كبار المسئولين المصريين والانجليز بالقاهرة : محمد عبد الرحمن برج (دكتور) : قناة السويس ، ص ٣٠٩ .

(٢) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، صص ٢٧١-٢٧٢ ، ٧٥٩ .

(٣) كلفت الحكومة المصرية الصاغ صلاح سالم بالاتصال برؤساء وملوك الدول العربية فزار لبنان فى أول يونيو واجتمع بالرئيس اللبنانى كميل شمعون ، ثم سافر الى اليمن فى نفس الشهر للغرض نفسه : محمد عبد الرحمن برج (دكتور) : المرجع السابق ، صص ٣٠٩ - ٣١٠ .

(٤) أصدر مجلس قيادة الثورة قراره فى ١٧ أبريل ١٩٥٤ باسناد رئاسة مجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة الى عبد الناصر ، وأن يكتفى محمد نجيب برئاسة الجمهورية دون أى سلطات :

Eden, Anthony ; Op. Cit., pp. 39-41.

جمال حماد : دراسة عن أزمة مارس ١٩٥٤ ، أكتوبر ، عدد ٢٨ فبراير ١٩٨٨ .

(٥) مذكرات كمال الدين رفعت ، حرب التحرير الوطنية ، صص ٣٢٢ ، ٣٢٩ .

جمال حماد : الدراسة السابقة ، اكتوبر ، عدد ٢٨ فبراير ١٩٨٨ .

(٦) جمال حماد : الدراسة السابقة ، اكتوبر ، عددة ٢٨ فبراير ، ٦ مارس ١٩٨٨ .

Eden, Anthony ; Op. Cit., p. 25.

(٧) محمد عبد الرحمن برج (دكتور) : قناة السويس ، المرجع السابق ، صص ٣١٠ ـ ٣١١ ٠

(٨) الوفد المصرى برئاسة جمال عبد الناصر بعد اقصاء محمد نجيب عن السلطة وعضوية : اللواء عبد الحكيم عامر ، والصاغ صلاح سالم ، وقائد الجناح عبد اللطيف البغدادى ، والدكتور محمود فوزى ٠ أما الوفد البريطانى فيمثله : السفير البريطانى سير رالف ستيفنسون ، رئيسا ، وعضوية : ماجور جنرال بنسون رئيس هيئة أركان حرب القوات البرية فى الشرق الأوسط ، ومستر رالف موراى الوزير المفوض بالسفارة البريطانية : المرجع نفسه ، ص ٣١٠ ، جمال حماد ، أكتوبر ، الدراسة السابقة ، عدد ٢٨ فبراير ١٩٨٨ ٠

(٩) وقعها عن الجانب المصرى : جمال عبد الناصر رئيس الوزراء وباقى أعضاء الوفد المصرى البريطانى : جمهورية مصر : القضية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٤ ، ص ٧٧٧ ٠

النص الكامل للمبادىء الرئيسية التى تم الاتفاق عليها بين الجانبين بملاحق البحث ٠

(١٠) Eden, Anthony ; Op. Cit., pp. 33-34.

(١١) جمهورية مصر : القضية المصرية ، المصدر السابق ، صص ٧٧٥ ـ ٧٧٧ ٠

(١٢) جمال حماد : الدراسة السابقة ، أكتوبر ، عدد ٦ مارس ١٩٨٨ ٠

(١٣) محمد عبد الرحمن برج (دكتور) : قناة السويس ، المرجع السابق ، ص ٣١٣ ٠

(١٤) عبد العظيم رمضان (دكتور) : مقال بعنوان عيد الجلاء فى التاريخ ، جريدة الوفد ، عدد ٢٠ يونيو ١٩٨٨ ٠

(١٥) Eden, Anthony ; Op. Cit., pp. 33-34.

(١٦) وحيد رأفت (دكتور) : فصول من ثورة ٢٣ يوليو ، ص ٢٣٣ ٠

(١٧) المرجع السابق ، ص ٢٣٤ ٠

(١٨) مذكرات كمال الدين رفعت ، المرجع السابق ، صص ٣٥٥ ـ ٣٥٧ ٠

(١٩) حمل اللورد كيلرن حملة هجوم واسعة النطاق على مصر فى مجلس اللوردات مطالبا بعدم الخضوع لمطالبها ، وتطبيق بنود معاهدة القسطنطينية ١٨٨٨ تطبيقا عمليا لضمان حرية الملاحة فى القناة ، وتبنى سياسة أكثر تشددا فى المنطقة بعد أن صار الموقف سيئا تجاه بريطانيا فى عيدان والسودان وفى السويس :

Parliamentary Debates, Hous eof Lorrs, Vol. 189, pp. 271-273.
Ibid, Vol. 186, pp. 698-699, 700-702.

(٢٠) محمد عبد الرحمن برج (دكتور) . المرجـع السـابق ، صص ٢١٣ ـ ٢١٥ .

Parliamentary Debates, House of the Lords,
Vol. 189, pp. 274-275 . Glyn مناقشة اللورد جلين

وقام الفسكونت ستانسجيت ليعلن تهنئته للحكومة المصرية ولتلك المجموعة الوطنية المخلصة من أبناء مصر منذ زمن عرابى الى سعد زغلول والنقراشي وصدقى والنحاس وغيرهم ، والذين لم يضيعوا وقتهم سدى فى المفاوضات . وعلى عاتقهم الآن عبء زيادة الرقعـة الزراعية لتوفير الغذاء لمواطنيهم ومجابهـة الزيادة السكانية الكبيرة وتحقيق طموحاتهم الكثيرة لخدمة بلادهم . وأضاف . ان مفهوم وحدة وادى النيل كان مفهوما حقيقيا ، ولم يكن شـعارا منذ حملة كتشـنر حتى الآن .

Ibid : Pp. 280-282.
Ibid, pp. 280-282. (٢١)

(٢٢) صلاح سالم الجلاء ، صص ٦٢ ـ ٦٣ .

(٢٣) محمد حسنين هيكل . ملفات السويس ، المرجع السابق ، صص ٢٨٨ ، ٢٩٢ .

Vatikiotis, P. J. ; The History of Egypt, pp. 386-387.

(٢٤) جمال حماد : دراسة تحت عنوان : كيف أثرت اتفاقية الجلاء على السياسة العسـكرية الاسرائيلية ، أكتوبر ، عدد ٧ يناير ١٩٩٠ .

(٢٥) أنشأت الوكالة اليهودية فرعا سريا فى مصر عام ١٩٤٢ لجهاز اليابييت ، وهو الجهاز المسئول عن تجهيز اليهود الى فلسطين وتهريبهم عبر الحدود وترأسه اليهودى روث كليجر :

عادل حمودة : دراسة تاريخية عن أسرار فضيحة لافون ، أكتوبر ، عدد ٤ سبتمبر ١٩٨٨ .

(٢٦) من أشهر هذه العمليات : عملية سوزانا وهى الاسم السرى لما يعرف باسم « فضيحة لافون » عادل حمودة الدراسة السابقة ، أكتوبر ، عدد ٤ سبتمبر ١٩٨٨ .

محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، المرجع السابق ، صص ٧٦٣ ـ ٧٦٥ .

(٢٧) محمد حسنين هيكل . ملفات السويس ، المرجع السابق ، صص ٢٩٤ ـ ٢٩٨ .

Eden, Anthony ; Op. Cit., p. 30.

عبد الحميد أبو بكر : دراسة عن قناة السويس ، اكتوبر ، عدد ٤ يناير ١٩٨٧ .

(٢٨) عبد الحميد ابو بكر . الدراسة السابقة ، نفس العدد .

(٢٩) وقعها عن الجانب المصرى بالبهو الفرعونى بمبنى البرلمان المصرى كل من : جمال عبد الناصر ، وعبد الحكيم عامر ، وعبد اللطيف البغدادى ، وصلاح سالم ، ومحمود فوزى . وعن الجانب البريطانى : هـ. أ. ناتنج ـ وكيل وزارة الخارجية ، ر. س ستيفنسون الوزير المفوض فى السفارة البريطانية بالقاهرة ، وذلك من نسختين باللغتين العربية والانجليزية :

Revue Egyptienne de driot international, Vol. 10. 195,4 pp. 297 - 300.

(٣٠) تنظم الجزء رقم (١) من الملحق (١) للاتفاقية طريقة الجلاء ، اذ تقرر ضرورة جلاء نسبة ٢٢٪ من القوات البريطانية المتواجدة بقاعدة السويس خلال الشهور الأربعة من تاريخ توقيع الاتفاقية ، وبعد أربعة أشهر أخرى يكون نسبة ما تم جلاؤه من القوات ٣٥٪ ، ثم بعد أربعة أشهر أخرى تجلو ٥٤٪ ، وبعد أربعة أشهر تالية ٧٥٪ وفى الأربعة أشهر الاخيرة تكون القوات البريطانية قد تم جلاؤها بالكامل :

Ibid, p. 301.

جمهورية مصر : القضية المصرية ، مصدر سابق ، صص ٧٨٢ ـ ٨٥٤ .

(٣١) المجلة المصرية للقانون الدولى ، المجلد العاشر ، ١٩٥٤ ، صص ١٥٨ ـ ١٦١ .

(٣٢) Les documents sur le Canal de Suez, Extrait à : Abou Nosseir, Mohammed, et autres ; Le Canal de Suez, p. 201.

(٣٣) عمر عبد العزيز عمر (دكتور) : دراسات فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر ١٥١٧ ـ ١٩٥٢ ، ص ٥١١ .

(٣٤) Ibid, Articles : 6, 8, 12, pp. 201-202.

(٣٥) كانت تمتد بطول القناة من بورسعيد شمالا حتى ميناء الادبية على خليج السويس جنوبا . وقدرت منشاتها ومعداتها بنحو خمسمائة مليون جنيه استرلينى حينئذ .

(٣٦) وغادرت ميناء بورسعيد الباخرة البريطانية ايفان جيب تحمل آخر الأفواج العسكرية البريطانية ، وفى ١٨ يونيو ١٩٥٦ رفع عبد الناصر العلم المصرى على مبنى البحرية فى بورسعيد ، وصار هذا اليوم عيدا للجلاء كل عام . جمال حماد : دراسة عن اتفاقية الجلاء ، أكتوبر ، عددى ٦ مارس ١٩٨٨ ، ١٧ يونيو ١٩٩٠ .

(٣٧) جمال حماد : دراسة بعنوان : لماذا هبت عاصفة من النقد ضد اتفاقية الجلاء ؟ أكتوبر ، عدد ١٣ مارس ١٩٨٨ .

AC. Aulas, Besançon. J. et autres ; l'égypte d'aujourd'hui, 1805 - 1976, p. 154.

فاروق فهمى : هيكل وعبد الناصر ، صص ١٤٤ ـ ١٤٥ .

(٣٨) محمد نجيب : كلمتى للتاريخ ، صص ١٥٨ـ١٥٩ .

(٣٩) محمد أنور السادات : البحث عن الذات ، صص ١٤٦ ـ ١٤٧ .

(٤٠) يلاحظ أنه قد تم صياغة المذكرة وارسالها لمجلس الوزراء فى غيبة المرشد العام للاخوان الذى كان يزور بعض البلدان العربية حينئذ ومنها لبنان وسورية ، ونشرت له احدى الصحف البيروتية انتقاده للاتفاقية فى ٣١ يوليو ١٩٥٤

محمود عبد الحليم : الاخوان المسلمون ، أحداث صنعت التاريخ ، ج ٣ ، ١٩٥٣ ـ ١٩٧١ ، ص ٣١٨ .

Vatikiotis ; Nasser and his generatiin, p. 88.

(٤١) المرجع نفسه ، ص ٣٢٣ .

(٤٢) الموقعة فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٠ بين الأردن وسوريا ، والعراق ، والمملكة العربية السعودية ، ولبنان ، ومصر ، واليمن ، أما باقى الدول العربية فلا يشملها نص الاتفاق .

بطرس غالى (دكتور) . الاحتلال فى القانون الدولى ، دراسة تضمنها كتاب كفاح الشعب والجلاء ، ص ١٢٣ .

(٤٣) محمود عبد الحليم ! الاخوان المسلمون ، المرجع السابق ، ص ٣٢٣ .

Vatikiotis P. J. ; The Modern hidtory of Egypt, p. 389.

(٤٤) بطرس غالى (دكتور) المرجع السابق ، صص ١٢٣ ـ ١٢٤ .

(٤٥) محمود عبد الحليم . المرجع السابق ، صص ٣٢٣ ـ ٣٢٤ .

كما أنه فى حالة الهجوم على تركيا وهى ملاصقة لسوريا والعراق وهى مناطق الموارد البترولية والموقع الاستراتيجى المتحكم فى منطقة الشرق الأوسط لا تلتزم مصر بالتدخل الا فى حالة الاعتداء المسلح فقط أما حلفاء تركيا فليس لمصر أى التزام نحوهم : صلاح سالم : الجلاء ، مرجع سابق ، صص ٣٧ ـ ٤١ .

Kirk, George ; A short history of the midrle East, pp. 274-275.

(٤٦) صلاح سالم : المرجع نفسه ، ص ٣٧ .

(٤٧) وحيد رأفت (دكتور) . فصول من ثورة ٢٣ يوليو ، المرجع السابق، صص ٢٣٩ ـ ٢٤٠ .

(٤٨) محمود عبد الحليم : الاخوان المسلمون ، المرجع السابق ، ص ٣٢٤ ·
Eden, Anthony ; Op. Cit, p. 37.

(٤٩) وهي مراحل : تهديد السلم ، والاخلال بالسلم ، ثم العدوان وعلى أثره يقع الهجوم المسلح : بطرس غالى (دكتور) : المرجع السابق ، ص ١٢١ ·

(٥٠) محمود عبد الحليم : المرجع السابق ، ص ٣٢٥ ·

(٥١) المرجع نفسه ، صص ٣٢٤ ـ ٣٢٥ ·

(٥٢) لا يزيد عددهم على ١٢٠٠ فنى بريطانى كما جاء بالجزء رقم (أ) بالملحق رقم (٢) : المجلة المصرية للقانون الدولى ، المجلد العاشر ، ١٩٥٤ . مصدر سابق ، ص ١٥٣ ·

(٥٣) صلاح سالم : الجلاء ، المرجع السابق ، صص ٣٤ ـ ٣٥ ·

(٥٤) اتهم فى هذه المحاولة عامل يدعى محمود عبد اللطيف ينتمى لجماعة الاخوان المسلمين وتمت محاكمته مع مائة من أعضاء جماعة الاخوان المسلمين . الأهرام ، عدد ٩ نوفمبر ١٩٥٤ ·
Erskine ; The Road to Suez p. 106.

(٥٥) صدر قرار مجلس الثورة باعفائه من منصبه فى ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ وتحديد اقامته ، على أن يتولى مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ·
Eden, Anthony ; Op. Cit., pp. 41-42.
Aulas, M.C., J. Besancon ; Op. Cit., p. 154.

(٥٦) كان مقدرا لها أن تنتهى فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٦١ ·

(٥٧) بدأ الغزو الثلاثى فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ ·



الخاتمـــــة

من خلال دراستنا لموضوع الجلاء ووحدة وادى النيل يتضح لنا أن هذه القضية كانت الاطار الذى انضوى تحته كل مظاهــر الحركة الوطنية فى مصر والسودان على السواء منذ أكثر من خمسين عاما ، وتبنتها مصر قبل أن تتضــح معــالم الحركــة الوطنيــة السودانية ، تلك الحركة التى انقسمت على نفسها ما بين مؤيــد للانضواء تحت راية مصر ومعارض لها ، بل ان الحركة الوطنية السودانية ذاتها لم تكن فى البداية منذ ثورة المهــدى ، الا مطلبا وهدفا من أجل تحقيق وحدة الوادى واجلاء القوى الأجنبية الحاكمة عنه ، وزاد هذا المطلب الحاحا بعد أن تمكنت بريطانيا من فرض سيطرتها بالقوة العسكرية على وادى النيل مصره ثم سودانه على السواء ، ثم محاولاتها فصم عرى الوحدة التاريخية بينهما بكافــة السبل .

ولهذا فان الدارس للحركة الوطنية المصرية منذ أوائل القرن العشرين ، بل منذ نهاية القرن التاسع عشر لا بــد أن يتعرض بصورة قاطعة وملزمة لموضوع السودان كجزء لا يتجزأ من تاريخ تلك الحركة مما يؤكد تلاحم وحدة الهدف والمصير المشترك لشمال الوادى وجنوبه على السواء .

ومن الملاحظ ان اغلب الكتابات التى تناولت موضــوع وادى النيل تعرضت للسودان كقضية قائمة بذاتها وكأن السودان قطرا

تابعاً لمصر وليس جزءاً لا يتجزأ من الوادى ، ولذا فقد أيقن الكثير من الوطنيين السودانيين فى غالب الأحيان أن وحدة مصر والسودان ما هى الا شعار وقناع تتخفى تحت عباءته السيطرة والهيمنة المصرية على السودان ، بل ان بعض السياسيين المصريين ومن المتفاوضين أنفسهم كانوا يعتبرون الوجود المصرى فى السودان وجودا « سياديا » وليس « تكامليا » أو اتحاديا منذ اتفاقية الحكم الثنائى مع بريطانيا ، وود السودانيون لو تخلصوا من النفوذين البريطانى والمصرى على السواء . وجاءت حكومة الثورة لتحقق لهم هذه الرغبة ، عسى أن تكون رغبتهم فى الاتحاد مع مصر بعد التخلص من الوجود البريطانى اثر اتفاقية فبراير ١٩٥٣ نابعة من تدعيم حرية القرار السودانى وعدم وجود أى مؤثر خارجى عليه .

ولكن الوقع المصرى لم يكن فى محله اذ كانت التجربة السيادية للحكم المشترك قاسية على نفوسهم ووجد أنصار الانفصال أرضا خصبة بين السودانيين خاصة من كان منهم مؤيداً لوحدة وادى النيل من قبل .

أوجزنا النتائج التى توصلنا اليها من خلال هذا البحث الى نتائج خاصة ونتائج عامة .

فأما النتائج الخاصة : فهى تلك النتائج التى تتعلق بموضوع البحث مباشرة وهى التى توصلنا اليها بشأن موضوع الجلاء ووحدة وادى النيل .

أما النتائج العامة :

فهى النتائج التى تتصل بالبحث من قريب أو بعيد وما اعترض الباحث أثناء عمله من صعاب من الواجب تذليلها حتى لا تكون عقبة أمام الدارسين لتاريخ مصر الحديث فى المستقبل وهى نتائج تهم كل الباحثين فى هذا المجال .

أولا : النتائج الخاصة

منذ احتلت انجلترا مصر سنة ١٨٨٢ والمسألة السودانية تلعب دوراً مهماً وأساسياً فى العلاقات المصرية البريطانية اذ كان تمسك المصريين بالسودان مرجعه الى أن الجلاء عن مصر لا يساوى شيئا بدون الجلاء عن السودان ذاته ولذا كانت المطالب الوطنية المصرية تتمثل فى مطلبين أساسيين هما : الجلاء ووحدة وادى النيل بلا انفصال بينهما .

١ — بالنسبة للشطر الوادى الجنوبى (السودان) :

تمثل نجاح السياسة البريطانية فى السودان فى أمرين :

فشل بريطانيا فى تحقيق نوع من الاستقلال للسودان بهدف ابعاده عن الاتحاد مع مصر كخط ثابت للسياسة البريطانية فى المنطقة منذ بدء المفاوضات المصرية البريطانية بشأن السودان حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

لكنها بلا شك قد نجحت فى خلق نوع من المعارضة السودانية من أبناء السودان نفسه لأى نوع من أنواع الارتباط الكامل مع مصر وبذلك اتفقت أهداف بريطانيا مع أهداف الانفصاليين السودانين ، وساعدهما على ذلك اصرار العرش المصرى سواء فى عهد فؤاد الأول أو فاروق على بسط السيادة المصرية على السودان بأى شكل من الأشكال مما استفز الشعور القومى الضيق فى نفوس بعض السياسيين السودانيين ولم تجد دعوى السيادة المصرية على السودان تحت مسمى حق الفتوحات العسكرية أو التاج المشترك آذانا صاغية مع مرور الوقت بل صارت دعوى ممجوجة بعد الحرب العالمية الثانية نظرا لتغير الظروف .

كما نجحت السياسة البريطانية فى ايجاد نوع من الفرقة والعزلة الأبدية بين شمال السودان وجنوبه ساعدتها فى ذلك الظروف الطبيعية والتباين الواضح بين الشمال والجنوب أرضا .ولغة ودينا . وكان لخططها فى تنفيذ مبدأ فرق تسد (Divide To Own) الأثر الواضح فى نجاح هذه السياسة مما أدى فى النهاية الى الفصل شبه التام بين الشمال والجنوب وجعل الجنوب منطقة شبه مغلقة، ولا نجافى الحقيقة اذا قلنا أن الجنوب السودانى أصبح الآن دولة منفصلة داخل الدولة السودانية لعبت بريطانيا الدور الرئيسى فى هذا الانفصال .

ومن هذا المنطلق نجد أن اقتناع حكومة ثورة يوليو لم تشبه شائبة فى التأكيد على حق السودانيين فى أن يقرروا مصيرهم بأنفسهم دون الضغط عليهم سواء اتحدوا مع مصر أو قرروا الانفصال عنها نهائيا بعد خروج الانجليز والمصريين على السواء من أرض السودان وان كان البعض يود لو قرر السودانيون أن يتحدوا مع مصر بعد أن تمكنت حكومة الثورة مع توقيع اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ مع بريطانيا بشأن حق تقرير المصير السودانيين .

ونستطيع أن نقرر باقتناع أن حكومة الثورة لم تفرط فى السودان بل ان السودان هو الذى أختار طريقه بنفسه عندما آثر الاستقلال والابتعاد عن دولتى الحكم الثنائى ، وما يمكن قوله هو انه كان للأحداث الداخلية فى مصر عام ١٩٥٤ وللسياسة المصرية غير الموفقة فى التعامل مع السودانيين أثرها الواضح فى اتخاذ هذا القرار .

٢ ـ بالنسبة للشطر الوادى الشمالى (مصر) :

(أ) على المستوى المحلى :

لا شك أن قضية الجلاء لم تكن عملية مفاوضات يجريها الجانبان المصرى والبريطانى فيما بينهما ، بل كانت نتاج حركات اجتماعية وظواهر وطنية متواصلة للشعب المصرى شاركه فيها بقدر أو بآخر شعب جنوب الوادى فى السودان ، وكفاح مستمر ، نستطيع القول بدون تحفظ لن هذا الكفاح أدى الى الجلاء قبل التوقيع الرسمى عليه بين ممثلى الحكومتين المصرية والبريطانية اذ كانت بريطانيا قد قررت بالفعل أن تجلو بقواتها عن الأرض المصرية بعد ما وضح لها استحالة البقاء وسط شعب معاد لكل ما هو انجليزى .

ومن الجدير بالملاحظة أن القوى الشعبية والحزبية فى وادى النيل تحركت بصورة واضحة وفعالة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة لتطالب بالجلاء ووحدة وادى النيل ونوال البلاد لاستقلالها ، ورغم اختلاف سبل المطالب الوطنية بالتفاوض أحيانا وبالعنف أحيانا اخرى ضد الانجليز أو المتعاونين معهم من المصريين .

وقد كانت المطالب الوطنية منذ اوائل القرن العشرين تأخذ طابعا سياسيا وسلميا محضا على يد مصطفى كامل وخلفائه من زعماء الحزب الوطنى ، باستثناء أعوام ١٩٣٠ و ١٩٣٥ . الا أن الحركة الوطنية المطالبة بالجلاء ووحدة وادى النيل منذ نهاية الحرب العظمى أخذت طابعا ثوريا ايجابيا تمثل فى تشدد المفاوض المصرى أمام المفاوض البريطانى خاصة أن مصر احست بكيانها الدولى من خلال عضويتها فى هيئة الامم المتحدة عام ١٩٤٥ واتصالاتها الدولية المتعددة .

كما تمثل هذا الطابع الثورى فى مشاركة الشارع المصرى الى جانب الطلبة والعمال والشباب فى المظاهرات والاضرابات فى الجامعة والمصانع والمواقع العمالية المختلفة خلال الأعوام من ١٩٤٦ الى ١٩٥٢ ، وارتبطت المطالب الوطنية بتحقيق الجلاء ارتباطا وثيقا بسوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية نتيجة لما خلفته الحرب من زيادة فى الأسعار وانتشار البطالة بالاستغناء عن عدد كبير من العمال فى الورش والمصانع التى كانت تعمل لخدمة قوات الحلفاء ، هذا الى جانب ما اقترضته بريطانيا من مصر من أموال للانفاق على قواتها قدرت بمئات الملايين من الجنيهات الى جانب المساعدات القيمة التى قدمتها مصر أثناء الحرب حتى تحقق النصر ..

ولهذا لم تكن مطالب الجماهير بالجلاء مطلبا سياسيا بحتا بمنأى عن العوامل والدوافع الاقتصادية والاجتماعية .

وكان من نتيجة تمسك بريطانيا ببقاء قواتها فى منطقة قناة السويس والتلكؤ فى اجابة المطالب المصرية بضرورة اعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ أن زاد الاصرار المصرى على المستويين الرسمى والشعبى ليس على ضرورة الغاء المعاهدة فقط وانما على ضرورة الغاء اتفاقيتى الحكم الثنائى الموقعتين عام ١٨٩٩ م مع بريطانيا التى بمقتضاها أصبح السودان يحكم مشاركة بين الجانبين ومن خلالها استطاعت بريطانيا أن تفرض نفوذها وسيطرتها على السودان وتمهد لفصله نهائيا عن مصر .

اذن كان قرار حكومة الوفد بالغاء المعاهدة واتفاقيتى ١٨٩٩ ضرورة حتمية أملتها ظروف الحال وتصديقا لواقع فرض نفسه على البلاد قبل الحرب العالمية الثانية .

... ومن المجحف ان يذهب البعض بالقول بأن تاريخ مصر الحقيقى لم يبدأ الا مع ثورة ٢٣ يوليو ويتناسون تلك الارهاصات الوطنية السابقة عليها وتلك المجهودات المضنية والمتواصلة الحكومات المصرية المتتالية من أجل تحقيق وحدة البلاد واستقلالها الحقيقى ، اذ أن ثمرة الجلاء النهائى كانت ناضجة بعد الغاء المعاهدة وازدياد أوار حركة الكفاح المسلح فى القناة وارتفاع صوت مصر عاليا فى المحافل الدولية وفشل احتوائها فى سياسة الأحلاف العسكرية مهما كانت المبررات والدوافع الاقليمية والدولية .

ومن هنا لم يكن الجلاء النهائى الذى تحقق مع بدء رحيل القوات البريطانية عن ارض مصر عندما وقعت الاتفاقية فى أكتوبر ١٩٥٤ ، قد جاء نتيجة جرة قلم من المفاوضين الثوار ، لكنه كان بمثابة اسدال الستار ونهاية المطاف لتلك الملحمة الشعبية الرائعة التى لعب كل مصرى فيها دورا .

وكان اولئك الشهداء الذين سقطوا فى شوارع مدن مصر المختلفة وعلى أرض القناة ولم يسجل التاريخ اسماءهم جزءا من هذه الملحمة الرائعة اذ سجلوا بدمائهم أروع آيات المجد والخلود لمصر .

وكان لاصرار رجال الثورة فى « العهد الجديد » دوراً رئيسيا مهما منذ البداية بضرورة تغيير الأوضاع السيئة والمتردية فى البلاد وانهاء الوصاية الأجنبية على مصر والمتمثلة فى وجوب جلاء القوات البريطانية دون قيد أو شرط وأنهم لا يرضون بديلا آخر عن هذا الجلاء ورفضهم لأسلوب المماطلة والتسويف الذى انتهجته بريطانيا لسنوات طويلة مع رجال العهد السابق الذى طالما نجح فيه المفاوض البريطانى تطبيقا للاطار العام للسياسة البريطانية فى المنطقة معتمداً على أسلوب المراوغة وبقاء الوضع الراهن على

ما هو عليه لفترة طويلة وهو أسلوب يعتمد على مهارة الساسة الانجليز وذكائهم .

وهو ما رفضه الضباط والشبان بفطرتهم الوطنية مع ايمانهم بضرورة حل مشكلة السودان فى البداية قبل البدء فى حل مشكلة اجلاء القوات البريطانية عن مصر اذ أن مشكلة جنوب الوادى بمثابة حجر عثرة أمام المفاوض الرسمى ، فالسودان هو الصخرة التى تحطمت عليها كل المفاوضات السابقة من قبل .

ولهذا كان الفصل ضروريا بل حتميا بين القضيتين حتى يتم علاج كل منهما على حدة .

وفشلت المحاولات البريطانية باعاقة امداد مصر بالسلاح والوقوف أمام مصادر التسليح الغربية التى حاولت مصر اللجوء اليها بعد وقف شحنات الأسلحة البريطانية المتفق عليها مع حكومات ما قبل الثورة . وكان الهدف من ذلك هو جر مصر الى الاشتراك فى مشروعات الدفاع المشترك عن منطقة الشرق الأوسط بمساعدة وتأييد الولايات المتحدة الأمريكية بدعوى الوقوف أمام أطماع المد الشيوعى بالشرق الأوسط .

وبفشل محاولات بريطانيا والولايات المتحدة فى جر مصر الى حظيرة تلك الأحلاف كما رفضت من قبل الاشتراك فى الحرب الكورية عام ١٩٥٠ ولدت بداية فكرة عدم الانحياز الى احدى الكتلتين العظميين .

ــ التأكيد على ان القاعدة البريطانية بالقناة بوجودها على أرض مصرية يجب أن تئول ملكيتها الى مصر بما عليها من منشآت ، وأن المحافظة عليها وتشغيلها لخدمة امن وسلامة الملاحة فى القناة (طبقا لنص المعاهدة) هى من مسئولية مصر بمفردها دون سواها وهى قادرة على الوفاء بهذه المسئولية والنهوض بها دون مساعدة من أى دولة خارجية .

(ب) على المستوى الاقليمى والدولى :

تغيرت موازين القوى الدولية نتيجة الحرب العالمية الثانيـــة وتمخضت عنها نتائج كان أهمها اضمحلال امبراطوريات وظهــور أخرى جديدة حلت محلها وكان لتأثير الدور المحلى والاقليمى فى هذا التغيير من خلال معطيات جديدة أن أدى الى ازدياد الشعور القومى أهمية وتعاظما اذ شهدت منطقة الشرق الأوسط تغييرات جذرية فى السنوات التالية : قيام الجامعة العربية وحركة الدكتور مصدق فى ايران ضد المصالح البريطانية ، وازدياد الدور العراقى والسعودى أهمية .

واهم ما فى المتغير الدولى هو اضمحلال امبراطوريتى بريطانيا العظمى وفرنسا وظهور الولايات المتحدة الأمريكيـــة كقـــوة عظمى استطاعت اقامة مراكز ثابتة من العلاقات والأنشطة المتعددة مع دول الشرق العربى وخاصة مع مصر .

كما أنها استطاعت توطيد هذه العلاقة مع ثوار يوليو بعـــد أن تغير نظام الحكم بأكمله ، ولا شك أن الولايات المتحدة لعبت دورا مهما ورئيسيا فى الضغط على انجلتـــرا لاستمـــرار حـــركة المفاوضات مع مصر بعد أن انقطعت السبل بينهما لفترة فكان على بريطانيا الذابلة الا تغضب ذلك العملاق الجديد الذى كان له الفضل فى قلب موازين الحرب العظمى بانحيازه الى صف الحلفاء بصفتهم المدافعين عن مصالح العالم الحر .

ثانيا : النتائج (العامة)

عند كتابة تاريخ مصر لابد أن تثار قضية بالغة الأهمية الا وهى قضية الوثائق المصرية وشحها فى امداد المشتغلين بالكتابة التاريخية بالمادة اللازمة للبناء التاريخى باعتبار هذه الوثائق هى المصـــدر الرئيسى والأساسى الذى لا مندوحة عنه عند مزاولة عملهـــم وفى

الحقيقة فان الدولة على المستوى الرسمى لم تنهض حتى الآن بكتابة تاريخ مصر وتنقيته عن طريق اعادة النظر بين الحين والآخر فيما يكتب واعتمدت على ما يكتبه الباحثون المصريون بجهودهم الفردى داخل الجامعات وأشباههم من الهواة من خارجها ، ولا بأس بشرط أن تقوم الدولة ذاتها بما ينهض على عاتقها لتسهيل المهمة للباحثين والدارسين عن طريق الآتى :

— تجميع الوثائق الرسمية وحفظها وترميمها وفهرستها بطريقة علمية سليمة لتصبح فى متناول الباحثين وفى خدمتهم وهى فى المقام الأول لخدمة الهدف العام .

— تشجيع كتابة المذكرات السياسية لأولئك الذين عاشوا الأحداث أو شاركوا فى صنعها سواء من شارك منهم فى أحداث ما قبل ثورة ٢٣ يوليو أو بعدها وعلى الرغم من أن المذكرات السياسية تحمل فى طياتها أحيانا دفاعا عن موقف أصحابها ووجهة نظرهم الا أنها فى النهاية سوف تخدم عملية الكتابة التاريخية وتدعمها ، ومن الممكن أن تنهض بهذه المهمة وزارة الثقافة عن طريق احدى اللجان المتخصصة التى تنشأ لهذا الغرض بمركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر التابع للهيئة المصرية العامة للكتاب مثلما هو متبع مع سلسلة تاريخ المصريين .

— تشجيع الأسر والعائلات المصرية على ايداع المكتبات الأوراق الموجودة لديهم مما توارثوها عن أسلافهم وذويهم وحفظها فى دار الوثائق أو دار الكتب المصرية ولدينا المثل الواضح فى احتفاظ دار الكتب بمكتبات العقاد وطه حسين والرافعى وحسن عباس زكى فى موقع مستقل بالدار يطلق عليه قسم المكتبات الخاصة وهى ظاهرة طيبة بلا شك ويجب تعميمها .

— تجميع الوثائق الرسمية فى مكان واحد بدلا من بعثرتها فيما بين دار الكتب ودار الوثائق ومركز وثائق تاريخ مصر المعاصر

والمركز القومى للدراسات القضائية ودار المحفوظات العمومية وغيرها ، الى جانب احتفاظ كل وزارة بوثائقها كالداخلية والخارجية بل مجلس الوزراء ذاته فلا هى اخرجتها للباحثين للاطلاع عليها ولا هى أودعتها دار الوثائق ، وفى كلتا الحالتين لا يوجد قانون ملزم ينص على تحديد مدة معينه يتم الاطلاع بعدها على هذه الوثائق ..

ــ لا بد من تشكيل لجنة قومية تضم من بين من تضم أساتذة التاريخ الحديث لوضع الأسس العملية لاخراج هذه الوثائق الى الوجود ، ووضع القواعد المنظمة لهذه المهمة الوطنية خاصة أن أصول وثائق فترة الخمسينات مازالت محفوظة بأرشيف رئاسة الجمهورية فى قصر عابدين بل ان المجموعة الكاملة منها موجودة بوزارة الخارجية ولدى جهاز المخابرات العامة (الأهرام ١٩٨٦/١٢/١١) .

ــ عدم نشر وزارة الخارجية المصرية أو مجلس الوزراء المصرى لنصوص الاتفاقيات أو المعاهدات ونتائج الأنشطة السياسية والدبلوماسية بصفة دورية كما كان متبعا من قبل عندما أصدرت رياسة مجلس الوزراء : الكتاب الأخضر المصرى عن السودان عام ١٩٥٤ ، وأصدرت الحكومة المصرية عام ١٩٥٥ محاضر المحادثات الرسمية المصرية التى جرت بينها وبين الحكومة البريطانية منذ عام ١٨٨٢ حتى عام ١٩٥٤ .

ــ استحالة الاطلاع على أرشيف وزارة الخارجية المصرية أو مجلس الوزراء المصرى للاطلاع على وثائقها ، حتى لو كانت تلك الوثائق قد مر عيها الفترة المسموح بها للاطلاع على الوثائق بصفة رسمية .

ــ عدم تحديد الدولة لمدة معينة لاخراج وثائقها لاطلاع الباحثين والدارسين عليها .. كما هو متبع فى الأرشيف البريطانى والأمريكى وغيرهما من أرشيفات الدول الأخرى .

ـ الاستفادة من كتابات غير المؤرخين وعلى وجه التحديد من كتابات بعض الصحفيين المصريين وعلى رأسهم محمد حسنين هيكل ومحسن محمد ومحمد زكى عبد القادر وجمال سليم وجمال الشرقاوى وحافظ محمود وصبرى أبو المجد ومحمد التابعى ، وتتميز كتاباتهم بخلوها من الجفاف العلمى التى تتميز به كتابات المؤرخين الأكاديميين لكنها بلا شك دراسات جذابة وشائقة واكثرها لا يخلو من الدقة العلمية اللازمة وعلى رأسها ما كتبه الأستاذ محمد حسنين هيكل من خلال مؤلفه : ملفات السويس وهو كصحفى امتهن الكتابة السياسية منذ زمن ليس بقريب الى جانب قربه من مراكز اصدار القرار السياسى فى مصر لمدة طويلة استطاع أن يجمع وثائق مهمة تحتاج منه الى كثير من الجراة لايداعها الأرشيف القومى لافادة الباحثين والدارسين منها ، الى جانب أنه قد تمكن من الاطلاع على وثائق الأرشيف البريطانى والحصول على عدد وفير من الوثائق حديثة الافراج عنها والتى تصل بنا الى أزمة السويس ١٩٥٦ .

ولا بد من الاعتراف أنى قد أفدت واستخدمت كثيراً من هذه الدراسات كمراجع فى هذا البحث وقد أثبتها فى قائمة المصادر والمراجع اعترافا بالفضل لأصحابها وتقديرا لجهودهم العلمية .

ولا ريب فى أن هذه الدراسات تفيد الدارس المتخصص والقارئ العام على السواء فالتاريخ كعلم من العلوم الاجتماعية يدخل فى التكوين الثقافى العام للمواطن ولا بد من الالمام ولو ببعض جوانبه كأحد العناصر الثقافية اللازمة للبناء الشخصى لكل مواطن .

ـ التحيز الواضح لوجهة النظر البريطانية من خلال الوثائق البريطانية قبل الثورة وخطورة الاعتماد على التقارير الرسمية البريطانية ومن هنا تكمن الخطورة فى اعتماد البعض كلية على

الوثائق الأجنبية مما يبعد الكتابة التاريخية عن روح الواقع الفعلى واعتماد الآخرين على شواهد العصر التى تكون غالبا خادعة لا تعبر عما يجيش فى النفوس أو يدور فى الخفاء ودهاليز العمل السياسى ، ولهذا فقد جمع البحث ما بين الوثيقة الرسمية وشواهد العصر وكتابات المعاصرين حتى يكتل المزج التاريخى بين العناصر المختلفة الفردية لاكتمال البناء التاريخى .

— ان ساسة مصر على وجه العموم لم يتركوا شهاداتهم عما عاشوه وشاهدوه من وقائع التاريخ فيما خلا د. محمد حسين هيكل (باشا) ، ومحمد على علوبة (باشا) ، ومحمد أحمد فرغلى (باشا) ، وأكثرها دقة وغزارة هى مذكرات د. هيكل لما كان يملكه من حس صادق ووعى سياسى كصحفى وسياسى مارس العمل السياسى كأحد قادة حزب الأحرار الدستوريين الى جانب توليه منصب الوزارة ورئاسة مجلس الشيوخ . ولم نر مذكرات النحاس باشا أو غيره من كبار ساسة ذلك العصر .

أما مذكرات ساسة ما بعد الثورة فلم نجد سوى مذكرات عبد اللطيف البغدادى وفى الفترة الأخيرة كتب أحمد مرتضى المراغى من عصر ما قبل الثورة ، وصلاح نصر مذكراتهما التى نشرت بالمجلات المصرية فى الأعوام السابقة .

أما عبد الناصر فلم يكتب مذكراته ولهذا فقد انفسح المجال لتضارب الأقوال فيمن كتب مذكراته من رجال الثورة تجاه كثير من الأحداث ومن أشهر تلك المذكرات التى تؤكد هذا التضارب مذكرات أنور السادات فيما جاء بـ « يا ولدى هذا عمك جمال » « وأسرار الثورة كاملة » ثم اختلاف ما جاء بهما عما أورده فى « البحث عن الذات » بعد توليه رئاسة الجمهورية عام ١٩٧٠ .

وأحجم البعض ممن عاشوا أحداث البلاد المهمة في خلال الخمس والأربعين سنة الماضية عن كتابة مذكراتهم مؤثرين السلامة ومن هؤلاء فؤاد سراج الدين ثم كمال الدين حسين .

تلك كانت أهم نتائج البحث التي توصلنا اليها بايجاز شديد ، وتفاصيلها فيما احتواه هذا البحث بين دفتيه .



اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة بشأن الحكم الذاتى وتقرير المصير للسودان

نصت هذه المعاهدة على حق الشعب السودانى فى تقرير مصيره ، بعد انتهاء فترة انتقال لتصفية الادارة الثنائية ولتهيئة الجو لاجراء تقرير المصير وذلك بانضمامه الى مصر أو الاستقلال عنها .

أحكام اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ :

تتكون الاتفاقية من خمس عشرة مادة تناولت تنظيم المسائل التالية : (١)

اولا : اثبات الحق للشعب السودانى فى تقرير مصيره :

وذلك من خلال ما نصت عليه ديباجة الإتفاق ؛ وهو أنه : « لما كانت الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

(١) رئاسة الوزراء : السودان (الكتاب الاخضر المصرى) ، صص ٣٨٤ - ٣٨٧ . سمير المنقبادى (دكتور) : تطور المركز الدولى للسودان ، صص ١٥٠ وما يليها .

وشمال ايرلندا (المسماة فيما بعد بحكومة المملكة المتحدة) تؤمنان ايمانا ثابتا بحق الشعب السودانى فى تقرير مصيره وفى ممارسته له ممارسة فعلية فى وقت مناسب وبالضمانات اللازمة .. » .

ثانيا : تقرير مبدأ وحدة السودان :

طبقا لما نصت عليه المادة الخامسة : « لما كان الاحتفاظ بوحدة السودان بوصفه اقليما واحدا مبدأ اساسيا للسياسة المشتركة للحكومتين المتعاقدتين ، فقد اتفقتا على ألا يمارس الحاكم العام السلطات المخولة له بمقتضى المادة ١٠٠ من قانون الحكم الذاتى (١) على أية صورة تتعارض مع هذه السياسة » .

وقد انتزع الجانب المصرى موافقة الجانب البريطانى على تقرير مبدأ وحدة السودان بعد مناقشات طويلة . وكان المفاوضون المصريون يرون أن السياسة البريطانية تعمل على فصل شمال السودان عن جنوبه ، وأحداث الاضطرابات فى الجنوب .

ثالثا : انشاء فترة انتقال :

طبقا لما جاء فى المادة الأولى بأنه « رغبة فى تمكين الشعب السودانى من ممارسة تقرير المصير فى جو حر محايد ، تبدأ فى اليوم المعين بالمادة التاسعة الواردة فيما بعد ، فترة انتقال يتوافر للسودانيين فيها الحكم الذاتى الكامل » .

كما أن : « فترة الانتقال تمهيدا لانهاء الادارة الثنائية انهاء فعليا فانها تعتبر تصفية لهذه الادارة ويحتفظ ابان فترة الانتقال بسيادة السودان للسودانيين حتى يتم لهم تقرير المصير » (٢) .

---

(١) صدر قانون الحكم الذاتى فى ٢١ مارس ١٩٥٣ .

(٢) طبقا لنص المادة الثانية من الاتفاقية .

وتبدأ فترة الانتقال فى اليوم « المعين » بالمادة الثانية من قانون الحكم الذاتى ، ومع مراعاة اتمام السودنة على « الوجه المبين » بالملحق الثالث لهذا الاتفاق ، « وتتعهد الحكومتان المتعاقدتـــان بانهاء فترة الانتقال بأسرع ما يمكن ، وينبغى على أية حال الا تتعدى هذه الفترة ثلاثة أعوام » (١) .

وفترة الانتقال هى فترة تصفية للادارة الثنائية ، ولتهيئة الجو لتقرير المصير ، وتبدأ من اليوم الذى يتم تحديده ولمدة لا تتجـــاوز ثلاث سنوات (٢) .

رابعا : تقييد سلطة الحاكم العام :

وورد هذا التقييد فى المواد : الثالثة والرابعة والسادسة :

فيمارس الحاكم العام سلطته الدستورية العليا داخل السودان ابان فترة الانتقال ، كما « يمارس سلطاته وفقا لقانـــون الحـــكم الذاتى بمعاونة لجنة خماسية تسمى لجنة الحـــاكم العام .. » طبقا للمادة الثالثة .

أما المادة الرابعة فتنص على أن : « تشكل هذه اللجنة من اثنين من السودانيين ترشحهما الحكومتان المتعاقدتـــان بالاتفـــاق بينهما ، وعضو مصرى وعضو من المملكة المتحدة وعضو باكستانى يرشح كلا منهما حكومته . على أن يتم تعيين العضوين السودانيين بموافقة البرلمان السودانى عند انتخابه .

---

(١) وفقا لما جاء بالمادة التاسعة من الاتفاقية .

(٢) واليوم المعين هو اليوم الذى يشهد فيه الحـاكم العـام كتابة بيده بأن مؤسسات الحكم الذاتى المزمع انشاؤها وهى مجلس الوزراء ومجلس النواب ومجلس الشيوخ (البرلمان) قد تم تكوينها .

رئاسة مجلس الوزراء : الكتاب الأخضر المصرى عن السودان ، مصدر سابق ، ص ٤٠٦ .

Documents on the Sudan, p. 107.

ويكون للبرلمان فى حالة عدم موافقتــه حــق تعيين مرشحين آخرين ، ويتم رسميا تعيين هذه اللجنة بمرســوم من الحكومــة المصرية » .

أما المادة السادسة فتحدد مسئولية الحاكم العام مباشرة أمام الحكومتين المصرية والبريطانية فيما يتعلق بالشئــون الخارجيــة وتجاه أى تغيير يطلبه البرلمان السودانى طبقا لقانون الحكم الذاتى، أو أى قرار تتخذه اللجنة الخماسية (١) ويرى فيه الحاكم العام تعارضا مع مسئولياته ، وفى هذه الحالة يرفع الأمر الى الحكومتين المتعاقدتين .

خامسا : ضمانات تهيئة الجو الحر المحايد لتقرير المصير :

(أ) لجنة الانتخابات : وتتشكل من سبعة أعضــاء : « ثلاثة منهم من السودانيين يعينهم الحاكم العام بموافقة لجنته ، وعضو مصرى ، وعضو من المملكة المتحدة ، وعضو من الولايات المتحــدة الأمريكية ، وعضو هندى ، ويكون تعيين الأعضاء غير السودانيين بمعرفة حكومة كل منهم ، وتكون رئاسة اللجنة للعضو الهندى ، ويعين الحاكم العام هذه اللجنة بناء على تعليمــات الحــكومتين المتعاقدتين » (٢) .

ووظيفة هذه اللجنة هى دراسة قواعد الانتخاب ، واعادة النظر فيه عند الاقتضاء ، بحيث تتم فى جميع أنحاء السودان فى وقــت

---

(١) هذه اللجنة تتألف من خمسة أعضاء : عضوين سودانيين وعضو مصرى وآخر انجليزى والخامس باكستانى وتكون له الرياسة وتكون مهمتها النظر فى المسائل التي يعرضها عليها الحاكم العــام لاعلان موافقتها أو رفضها لها .

(٢) Documents on Internatiinal affairs, 1952, p. 326.

A Documentary history of United States Foreign Policy, 1945-1973, Vol. 5, p. 816.

واحد ، وتحديد مؤهلات الناخبين ، ودوائر الانتخاب ، ورفع التقارير للحكومتين عن سير الانتخابات (١) .

(ب) لجنة السودنة : من أجل تهيئة الجو الحر المحايد اللازم لتقرير المصير وتشكل من عضو مصرى وعضو من المملكة المتحدة ترشح كلا منهما حكومته ثم يعينهما الحاكم العام ، وثلاثة أعضاء سودانيين ويكون تعيينهم باختيار الحاكم العام ، ثم عضو أو أكثر من لجنة الخدمة العامة السودانية للعمل بصفة استشارية دون اعطائه حق التصويت .

والغرض من هذه اللجنة هو سودنة جميع الوظائف فى الادارة والبوليس وقوة الدفاع السودانية ، وغير ذلك من الوظائف الحكومية التى تؤثر على حرية السودانيين عند تقرير المصير ، على أن تتم مهمتها فى مدة لا تتجاوز ثلاثة أعوام (٢) .

سادسا : اجراءات تقرير المصير :

وتتم بقرار يصدر عن البرلمان السودانى ويخطر به الحاكم العام لحكومتى مصر وبريطانيا ، وتضع الحكومة السودانية مشروعا بقانون انتخاب جمعية تأسيسية تقدمه الى البرلمان لاقراره ، وتخضع عملية تقرير المصير لضمانات تكفل حيدة الانتخابات ، وأية تدابير أخرى تهدف الى تهيئة الجو الحر المحايد لرقابة دولية .

كما تنسحب القوات العسكرية المصرية والبريطانية من السودان فور اصدار البرلمان السودانى لقراره برغبته فى الشروع فى اتخاذ

(١) رئاسة مجلس الوزراء : السودان (الكتاب الأخضر المصرى) المصدر السابق ، الملحق رقم (٢) ، ص ٣٩٤ . وقد جرت الانتخابات فى أواخر شهر نوفمبر ١٩٥٣ .

(٢) Documents on International affairs, 1953, p. 326.

الملحق رقم (٣) من الكتاب الأخضر المصرى عن السودان ، ص ٣٩٥ .

التدابير اللازمة لتقرير المصير ، وتتعهد الحكومتان المتعاقدتان باتمام سحب قواتهما فى فترة لا تتعدى ثلاثة شهور .

وتكون وظيفة الجمعية التأسيسية هى تقرير مصير السودان كوحدة لا تتجزأ ، وأن تعد دستورا للسودان يتواءم مع القرار الذى يتخذ فى هذا الصدد ، كما تضع قانونا بانتخاب برلمان سودانى دائم (١) .

ويتقرر مصير السودان :

(أ) اما باختيار الجمعية التأسيسية ارتباط السودان بمصر على أية صورة .

(ب) واما باختيار الجمعية التأسيسية الاستقلال التام (٢) .

---

(١) كما تنص المادة (١٢) من الاتفاقية .
رئاسة مجلس الوزراء : السودان ، المصدر السابق ، صص ٣٨٦ ـ ٣٨٧ .

(٢) وقد وقع فى ٣ ديسمبر ١٩٥٥ وثيقة تعديل للمواد ١٠ و ١٢ و ١٣ على أثر اعلان رغبة البرلمان السودانى فى ٢٩ أغسطس ١٩٥٥ بأن يتقرر مصير السودان عن طريق الاستفتاء ، ثم قرر البرلمان السودانى اعلان استقلال السودان بموافقة اجماعية فى ١٧ ديسمبر ١٩٥٥ .
سمير المنقبادى (دكتور) ، المرجع السابق ، صص ١٥٦ ـ ١٥٩ .

المبـــادىء الرئيسية

الموقع عليها بالأحرف الأولى بين الطرفين المصرى والبريطانى في ٢٧ يولية سنة ١٩٥٤

١ ـــ تم الاتفاق بين الوفدين المصرى والبريطانى على أنـــه رغبة فى قيام العلاقات المصرية ـــ الانجليزية على أساس جديد من التفاهم المتبادل والصداقة الوطيدة ، ومع مراعاة التزاماتهما بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة ، قد أصبح من الضرورى الآن اعداد مشروع اتفاق خاص بقاعدة قناة السويس على النحـــو التالى :

٢ ـــ يسرى الاتفاق حتى نهاية السبع السنوات من تـــاريخ توقيعه . وتتشاور الحكومتان خلال الاثنى عشر شهرا الأخيرة من هذه المدة لاتخاذ ما قد يلزم من تدابير عند انتهاء الاتفاق .

٣ ـــ تبقى بعض أجزاء قاعدة قناة السويس الحاليـــة فى حالة صالحة وفق الحاجات المبينة فى ملحق رقم (١) وتكون معـــدة للاستخدام فورا وفق الفقرة التالية .

٤ ـــ (أ) فى حالة حدوث هجوم مسلح من دولة أجنبية على مصر ، أو على أى بلد عربى يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفـــا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية أو على تركيا، تقدم مصر للمملكة المتحدة من التسهيلات ما قـــد يكون لازما لتهيئـــة

القاعدة للحرب وادارتها ادارة فعالة . وتتضمن هذه التسهيلات استخدام الموانىء المصرية فى حدود الضرورة القصوى للأغراض السالفة الذكر .

(م) فى حالة قيام تهديد بهجوم على أى بلد من البلاد السالفة الذكر يجرى التشاور فورا بين حكومة المملكة المتحدة والحكومة المصرية .

٥ — يكون تنظيم القاعدة وفقا الملحق رقم (١) المرفق .

٦ — تمنح الحكومة المصرية لحكومة المملكة المتحدة حق نقل أية مهمات بريطانية من القاعدة واليها حسب تقديرها بحيث لا تزيد هذه المهمات على القدر الذى سيتم الاتفاق عليه الا بموافقة الحكومة المصرية .

٧ — يتم جلاء جميع قوات جلالة الملكة جلاء تاما عن الأراضى المصرية فى مدة لا تزيد على عشرين شهرا من تاريخ توقيع هذا الاتفاق وفقا للجدول الذى يتفق عليه فى أقرب وقت ، وتقدم الحكومة المصرية جميع التسهيلات اللازمة لهذا الغرض لنقل الجنود والمعدات .

٨ — يقرر هذا الاتفاق أن قناة السويس البحرية التى تعد جزءا لا يتجزأ من مصر هى طريق مائى له أهمية دولية من النواحى الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية ، ويعبر عن تصميم كل من الطرفين على احترام اتفاق سنة ١٨٨٨ الذى يكفل حرية الملاحة فى القناة .

٩ — تقدم الحكومة المصرية التسهيلات الخاصة بالطيران والنزول والصيانة للطائرات التى يتم الاخطار عنها وتكون تابعة لسلاح الطيران الملكى وتمنح الحكومة المصرية شرط الدولة الأكثر رعاية للطائرات المسموح بها ،

نص اتفــاق الجــلاء
فى ١٩ أكتـوبر سنة ١٩٥٤

قـــــــــرار

باصدار الاتفاق وملحقيه والخطابات المتبادلة الملحقة ، والمحضر المتفق عليه ، المعقود بين حكومة جمهورية مصر وحـكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا .

والموقع عليها بالقاهرة فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ م .

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ .

وعلى القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٤ بالموافقـة عـلى الاتفاق وملحقيه والخطابات المتبادلة الملحقة به والمحضر المتفـق عليه ، المعقود بين حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا الموقع عليه بالقاهرة فى ١٩ أكتوبر سـنة ١٩٥٤ .

وبناء على ما عرضه وزير الخارجية .

قـــــــرر :

مادة ١ — يعمل اعتبارا من ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ بالاتفاق وملحقيه والخطابات المتبادلة الملحقة به والمحضر المتفــق عليه ، المعقود بين حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا والموقع عليه بالقاهرة فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ والمرافق نصه لهذا القرار .

مادة ٢ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار .

رئيس مجلس الوزراء
جمال عبد الناصر حسين
(بكباشى (أ. ح))

نص اتفاق ١٩ أكتوبر ١٩٥٤
بين حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة (١)

ان حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا ، اذ ترغبان فى اقامة العلاقات المصرية ـ الانجليزية على أساس جديد من التفاهم المتبادل والصداقة الوطيدة .

قد اتفقتا على ما يأتى :

المادة (١)

تجلو قوات صاحبة الجلالة جلاء تاما عن الأراضى المصرية وفقا للجدول المبين فى الجزء رقم (أ) من الملحق رقم (١) خلال فترة عشرين شهرا من تاريخ التوقيع على الاتفاق الحالى .

المادة (٢)

تعلن حكومة المملكة المتحدة انقضاء معاهدة التحالف الموقع عليها فى لندن فى السادس والعشرين من شهر أغسطس سنة ١٩٣٦ وكذلك المحضر المتفق عليه والمذكرات المتبادلة ، والاتفاق الخاص

---

(١) المجلة المصرية للقانون الدولى ، المجلد العاشر ، ١٩٥٤ ، ص ص ١٤٥ ـ ١٤٨ .

بالاعفاءات والميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية فى مصر وجميع ما تفرع عنها من اتفاقات أخرى .

المادة (٣)

تبقى أجزاء من قاعدة قناة السويس الحالية وهى المبينة فى المرفق (أ) بالملحق رقم (٢) فى حالة صالحة للاستعمال ومعدة للاستخدام فورا وفق أحكام المادة الرابعة من الاتفاق الحالى . وتحقيقا لهذا الغرض يتم تنظيمها وفق أحكام الملحق رقم (٢) .

المادة (٤)

فى حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية الموقع عليها فى القاهرة فى الثالث عشر من شهر أبريل ١٩٥٠ أو على تركيا ، تقدم مصر للمملكة المتحدة من التسهيلات ما قد يكون لازما لتهيئة القاعدة للحرب وادارتها ادارة فعالة . وتتضمن هذه التسهيلات استخدام الموانىء المصرية فى حدود ما تقتضيه الضرورة القصوى للأغراض سالفة الذكر .

المادة (٥)

فى حالة عودة القوات البريطانية الى منطقة قاعدة قناة السويس وفقا لأحكام المادة (٤) تجلو هذه القوات فورا بمجرد وقف القتال المشار اليه فى تلك المادة .

المادة (٦)

فى حالة حدوث تهديد بهجوم مسلح من دولة من الخارج على اى بلد يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفا فى معاهدة الدفاع المشترك

بين دول الجامعة العربية أو على تركيا بجرى التشاور فورا بين مصر والمملكة المتحدة .

المادة (٧)

تقدم حكومة مصر تسهيلات مرور الطائرات وكذا تسـهيلات النزول وخدمات الطيران المتعلقة برحلات الطائرات التابعة لسلاح الطيران الملكى التى يتم الاخطار عنها . وتعامل حكومة جمهوريـة مصر هذه الطائرات فيما يتعلق بالاذن بأية رحلة لها معاملة لا تقل عن معاملتها لطائرات أية دولة أجنبية أخرى مع استثناء الدول الأطراف فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية ويكون منح التسهيلات الخاصة بالنزول وخدمات الطيران المشار اليهـا آنفـا فى المطارات المصرية فى منطقة قاعدة قناة السويس .

المادة (٨)

تقر الحكومتان المتعاقدتان أن قناة السويس البحرية — التى هى جزء لا يتجزأ من مصر — طريق مائى له أهميته الدولية مـن النواحى الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية ، وتعربـان عـن تصميمهما على احترام الاتفاقية التى تكفل حرية الملاحة فى القنـاة الموقع عليها فى القسطنطينية فى التاسع والعشرين من شهر أكتوبر سنة ١٨٨٨ .

المادة (٩)

(أ) لحكومة المملكة المتحدة أن تنقل أية مهمات بريطانية من القاعدة أو اليها حسب تقديرها ؛

(ب) لا يجوز أن تتجاوز المهمات القدر المتفق عليه فى الجزء (جـ) من الملحق رقم (٢) الا بموافقة حكومة جمهورية مصر .

المادة (١٠)

لا يمس الاتفاق الحالى ولا يجوز تفسيره على أنه يمس بأية حال حقوق الطرفين والتزاماتهما بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة .

المادة (١١)

تعتبر ملاحق هذا الاتفاق ومرفقاته جزءا لا يتجزأ منه .

المادة (١٢)

(أ) يظل هذا الاتفاق نافذا مدة سبع سنوات من تاريخ توقيعه .

(ب) تتشاور الحكومتان خلال الاثنى عشر شهرا الأخيرة من تلك المدة لتقرير ما قد يلزم من تدابير عند انتهاء الاتفاق .

(جـ) ينتهى العمل بهذا الاتفاق بعد سبع سنوات من تاريخ التوقيع عليه . وعلى حكومة المملكة المتحدة أن تنقل أو تتصرف فيما قد يتبقى لها وقتئذ من ممتلكات فى القاعدة ما لم تتفق الحكومتان المتعاقدتان على مد هذا الاتفاق .

المادة (١٣)

يعمل بالاتفاق الحالى على اعتبار أنه نافذ من تاريخ توقيعه وتتبادل وثائق التصديق عليه فى القاهرة فى اقرب وقت ممكن .

وأقراراً بما تقدم وقع المفاوضون المرخص لهم بذلك هذا الاتفاق ووضعوا أختامهم عليه . تحرر فى القاهرة فى اليوم التاسع عشر من أكتوبر سنة ١٩٥٤ من صورتين باللغتين العربية والانجليزية ويعتبر كلا النصين متساويين فى الرسمية .

عن حكومة جمهورية مصر	عن حكومة المملكة المتحدة
جمال عبد الناصر حسين	هـ . أ . نتنج
محمود فـــــوزى	ر . س . ستيفنسون
عبد اللطيف محمود البغدادى	ر . بنسون
محمد عبد الحكيم عـــامر	
صلاح الدين مصطفى سالم	

EGYPT AND SUDAN — June 7, 1946

CONFIDENTIAL — SECTION 1.

AIR MAIL

Copy No. 61

Sir R. I. Campbell to Mr. Bevin.—(Received 7th June.)

(No. 1038.)
(Telegraphic.) *Cairo, 7th June, 1946.*

WEEKLY appreciation.

The week has been full of rumours of the possible fall of the Cabinet. The trouble arose out of the statement in the Senate on the 27th May regarding the negotiations. When asked whether this statement was approved by the Egyptian delegation or Cabinet, he replied it was a personal statement of his own and had to admit that neither the Cabinet nor the delegation had seen it beforehand. This independent action of his annoyed both the delegation and his Cabinet, particularly the Liberals and, of course, Makram Ebeid. It is reported that Hefni Mahmoud, who apparently provoked the above question, wished to resign but was deterred from doing so by the Palace. Makram Ebeid in his newspaper attacked Sidki Pasha for acting on his own without consulting anyone. Sidki Pasha was apparently very annoyed, as he had hoped to be acclaimed by the Senate as a popular hero. It seems probable that the Palace intervened to prevent the break up of the Cabinet.

2. The Committee for Foreign Affairs presented its report to the Senate on Sidki Pasha's statement, and when the discussion showed signs of going into details of the explanations which Sidki Pasha had furnished confidentially to the Attorney, Sidki Pasha asked that the discussion should continue *in camera*. After the secret sitting was over the motion adopted by the Senate was given publicly—this motion approved the delegation's attitude, particularly its adherence to evacuate Nile Valley. According to the report from well informed source Sidki Pasha's statement in the secret Senate was so extremist that it was heartily approved by Hapez, Ramadan, Wafdist leader, and Wafd as a body could not very well vote against him. The majority of them therefore abstained from voting—Sidki Pasha obtained a majority of eighty-five against fifteen (Wafdists). Sidki Pasha is reported to have informed the Senate of our draft treaty and of the Egyptian one, to have made it clear that he would stand on the Egyptian draft treaty and would not take any action to dissociate the Sudan from the present negotiations. The Senator confidentially reported to the embassy that Wafd had actually approved the treaty position made by Sidki Pasha, but not the resolution because it expressed confidence in Sidki Pasha and the Egyptian delegation.

3. Sidki Pasha's handling of this question in the Senate was no doubt dictated by his desire to veil the popularity of the hero, but it must really seem now to make difficult any concessions by the Egyptian delegation.

4. Departure of Lord Stansgate has been exploited by the Opposition to demonstrate that negotiations are virtually broken off. The Government supporters were depressed by this departure, but on the whole have been able to represent it as favourable to the Egyptian cause in that Lord Stansgate, they insinuate, is going back to persuade London to yield to the Egyptian demands. General impression appears to be that sooner than face the inconvenience of a rupture Great Britain will yield to Egyptian claims. If, however, Lord Stansgate's return is much delayed there seems considerable likelihood that internal situation must deteriorate.

5. Moslem Brothers have published a resolution of General Assembly urging the Government to break off negotiations and to annul the treaty of 1936.

6. Weekly *Itmein* has published a statement made by Hafez Afifi opposing the [group undecypherable] of the Egyptian cause to secure safeguard and favouring an Anglo-Egyptian alliance.

7. Egyptian Prime Minister has written to the Governor-General of the Sudan protesting against the alleged formulation of proposals for a legislative council without consulting the Egyptian Government.

8. There has been much labour unrest owing to a renewal of the strike of textile workers at Shubra al Kheima and at Alexandria, and by workers thrown out of employment by the closing down of Allied military establishments. A

تقرير من السير رونالد كامبل السفير البريطاني بالقاهرة الى مستر بيفن.
وزير الخارجية بلندن عن الأحوال السياسية فى مصر — يونيو ١٩٤٦ .

[This telegram is of particular secrecy and should be retained by the authorised recipient and not passed on].

[CYPHER] CABINET DISTRIBUTION

FROM CAIRO TO FOREIGN OFFICE

10 JUN

Sir R.I. Campbell. D. 11.52. a.m. 7th June, 1946.
No. 1038
7th June, 1946. R. 1.58. p.m. 7th June, 1946.

6 6 6 6 6

Weekly appreciation.

The week has been full of rumours of the possible fall of the Cabinet. The trouble arose out of the statement in the Senate on May 27th regarding the negotiations. When asked whether this statement was approved by the Egyptian delegation or Cabinet he replied it was a personal statement of his own and had to admit that neither the Cabinet nor the Delegation had seen it beforehand. This independent action of his annoyed both the delegation and his Cabinet, particularly the Liberals and of course Makram Ebeid. It is reported that Hefni Mahmoud who apparently provoked the above question wished to resign but was deterred from doing so by the Palace. Makram Ebeid in his newspaper attacked Sidki Pasha for acting on his own without consulting anyone. Sidki Pasha was apparently very annoyed as he had hoped to be acclaimed by the Senate as a popular hero. It seems probable that the Palace intervened to prevent the break up of the Cabinet.

2. The Committee for Foreign Affairs presented its report to the Senate on Sidki Pasha's statement and when the discussion showed signs of going into details of the explanations which Sidki Pasha had furnished confidentially to the ~~Attorney,~~ [Committee] Sidki Pasha asked that the discussion should continue in camera. After the secret sitting was over the motion adopted by the Senate was given publicly -

this

(١) تقرير من رونالد كامبل لوزارة الخارجية بلندن يوضح الخلافات بين صدقى باشا وأعضاء وفد المفاوضين المصرى - يونيو ١٩٤٦ من خلال مناقشات مجلس الشيوخ المصرى •

this motion approved the delegation's attitude particularly its adherence to evacuate and [?grp. undec.] Nile Valley. According to the report from well-informed source Sidki Pasha's statement in the ~~secret~~ Senate [grp. undec.] was so extremist that it was heartily approved by ~~Hafez~~ Ramadan, Wafdist (sic) leader, and Wafd as a body could not very well vote against him. The majority of them therefore abstained from voting - Sidki Pasha obtained a majority of 85 against 15 (Wafdists). Sidki Pasha is reported to have informed the Senate of our draft treaty and of the Egyptian one, to have made it clear that he would stand on the Egyptian draft treaty and would not take any action to dissociate the Sudan from the present negotiations. The Senator confidentially reported to the Embassy that Wafd had actually approved the treaty position made by Sidki Pasha but not the resolution because if expressed confidence in Sidki Pasha's and the Egyptian deleg-tion.

3. Sidki Pasha's handling of this question in the Senate was no doubt dictated by his desire to [grp. undec.] popular hero, but it must really seem now [?grp. omtd. ? to] make difficult any concessions by the Egyptian delegation.

4. Departure of Lord Stansgate has been exploited by the Opposition to demonstrate that negotiations are virtually broken off. The Government supporters were depressed by this departure but on the whole have been able to represent it as favourable to the Egyptian cause in that Lord Stansgate, they insinuate, is going back to persuade London to yield to the Egyption demands. General impression appears to be that sooner than face the

(57) Copy No....

En Clair
By Confidential Bag

ADVANCE COPY

lB J

FROM CAIRO TO FOREIGN OFFICE

Sir Ralph Stevenson
No. 7 Saving
8th January, 1951.

E 1013/3

3/10 Whitelaw
status

Repeated for information saving to:

Bagdad	No.	5
Beirut		3
Amman		3
Damascus		5
Jedda		5
Jerusalem		1
Addis Ababa		1
Port Said		1
Athens		1
Alexandria		1
Tripoli		3
Benghasi		1
Karachi		2
B.M.E.O.		u/n

CONFIDENTIAL

CAIRO FORTNIGHTLY POLITICAL SUMMARY

Period 22nd December 1950 - 4th January 1951.

Addressed to Foreign Office telegram No. 7 saving of 8th January, repeated for information saving to Bagdad, Beirut, Amman, Damascus, Jedda, Jerusalem, Addis Ababa, Port Said, Athens, Alexandria, Tripoli, Benghazi, Karachi, B.M.E.O.

Political General

During the main part of the period under review the combined celebration of the Silver Jubilee of Cairo University and the seventy-fifth anniversary of the Egyptian Royal Geographical Society has afforded the Egyptian Government and academic circles the satisfaction of intertaining a considerable number of eminent foreign educationalists among whom were the Vice-Chancellors of Oxford and Cambridge Universities. The official celebrations lasted a whole week and the visitors had a tightly packed programme which they found instructive but somewhat exhausting. King Farouk, whose public appearances have for some time been infrequent, attended the principal ceremony at each of those institutions and gave a reception at Abdin Palace; he also marked the occasion by conferring the rank of Pasha on Dr. Taha Hussein, Minister of Education. It would be unsafe, however, to assume that His Majesty's patronage of this particular occasion may denote a more assiduous interest in public affairs generally. So far as the general public is concerned, affairs of state continue to drift and neither the Monarch nor the Prime Minister has lately done or said anything to arrest this tendency.

/2. A source



تقرير من سير رالف ستيفنسون بالقاهرة الى وزارة الخارجية فى لندن
مؤرخ فى يناير ١٩٥١ من الموقف السياسى فى مصر خلال الفترة من ٢٢ ديسمبر
١٩٥١ الى ٤ يناير ١٩٥١ .
والعلاقات الانجلو مصرية خلال هذه الفترة .

2. A source in touch with the Palace has given us an inkling of a desire on the part of Ibrahim Abdel Hadi Pasha for reconciliation with the Palace in anticipation of Senate elections and nominations next May, but it is still uncertain how and when any move in this direction may take place, or whether the other Opposition elements might follow suit.

3. The newspaper "Misri", followed by its rivals "Ahram" and "Zamane", has again defied the Public Prosecutor's ban on the publication of information about the arms scandal and between them the three newspapers have disclosed certain information which, although not authenticated, bears the stamp of verisimilitude and is thought to be based on leakages from subordinates in the Ministry of Justice. It is now generally anticipated, however, that the results of the impending trials will be rather an anticlimax.

4. There has been some unrest among Government doctors who are dissatisfied with their grading and salaries. Some of them are reported to have urged that they should strike in order to secure redress of their grievances.

Anglo-Egyptian Relations

5. Apart from an over-optimistic declaration by Nahas Pasha to Reuter's chief diplomatic correspondent, whose version of the interview was amended by Nahas Pasha after a Foreign Office spokesman had given out what Nahas took to be an excessively chilling corrective, Egyptian circles have been commendably reticent about the Foreign Minister's recent talks in London and even the Egyptian press has noticeably toned down its commentaries on the subject of Anglo-Egyptian relations. At the same time, however, it is apparent that the Egyptian side (including the press) is showing great curiosity about the views on the Egyptian question held by the Commonwealth Prime Ministers who have passed through Cairo on their way to the Commonwealth Conference in London. Some encouragement was derived from a statement by the Pakistani Minister of Education who was in Cairo for the university celebrations but Mr. Nehru, when pressed by local journalists, was far more realistic and caused corresponding disappointment. Hussein Heikal Pasha spoke about foreign policy in a Senate debate on December 25th; he expressed dislike of the Arab collective security pact and, as regards Anglo-Egyptian relations, he is reported to have stated that he failed to see how the international situation justified the retention of the British forces in the Canal Zone. Referring to the Sudan, he declared that the Sudanese should have autonomy and then make a mutually satisfactory agreement with Egypt; it was Great Britain who stood in the way of an agreement between Egyptians and Sudanese.

Foreign Relations

6. Egyptian official circles appear to have been disconcerted and puzzled by Nuri Pasha's recent proposition, as reported in the press, to the effect that there should be only administrative frontiers between the various Arab States. There has, however, been no comment from Egyptian official circles on the ground that no notification of what Nuri Pasha actually said has yet been received through official channels.

COPIES TO: B.M.E.O. (20)
G.O.C. B.T.E.
Mr. Parkes
Information Department
Sudan Agent
Mr. Hinton
Mr. Duff

ثبت المصادر والمراجع

أولا : وثائق غير منشورة :

١ — ثائق وزارة الخارجية البريطانبة عن مصر والسودان والمحفوظة بأرشيف وزارة الخارجية البريطانية فى لندن Public Record office (F.O.) عن السنوات من ١٩٤٥ – ١٩٥٤ ، والتى أفرج عن بعضها مؤخرا طبقا لقانون حرية النشر البريطانى .

٢ — مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية عن مصر والسودان المصورة بالميكروفيلم والمحفوظة بمركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس . Public Record-office (F.O.)

٣ — مضابط مجلس النواب المصرى .

٤ — مضابط مجلس الشيوخ المصرى .

ثانيا : وثائق منشورة :

(أ) عربية :

١ — وزارة الخارجية : محاضر جلسات المفاوضات الرسمية بين الحكومتين المصرية والانجليزية ، ١٩٢١ ، القاهرة ، المطبعة الأميرية ، ١٩٣٦ .

٢ ـ وزارة الخارجية : معاهدة تحالف بين مصر وبريطانيا العظمى (٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦) القاهرة ، المطبعة الاميرية ، ١٩٣٦ .

٣ ـ الحكومة المصرية : المفاوضات الرسمية بين الحكومتين المصرية والبريطانية ١٩٣٠ (مفاوضات النحاس ـ هندرسن من ٣١ مارس ١٩٣٠ الى ٨ مايو ١٩٣٠) ، القاهرة المطبعة الأميرية، ١٩٣٦ .

٤ ـ مجلس الشيوخ : قانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى مذيل بجميع مانشره مجلس الوزراء من وثائق المفاوضات السابقة والمحادثات من سنة ١٩٢٠ الى سنة ١٩٣٢ ووفاق السودان وتقرير اللورد ملنر ، وتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، القاهرة المطبعة الأميرية ، ١٩٣٧ .

٥ ـ مجلس الشيوخ : قانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٣٧ بشأن الاتفاق الخاص بالغاء الامتيازات الأجنبية بمصر الموقع عليه بمونترو فى ٨ مايو ١٩٣٧ ، القاهرة المطبعة الأميرية ببولاق ، ١٩٣٩ .

٦ ـ الوقائع المصرية : عدد (٩٠) غير اعتيادى ، يوم السبت ١٧ رجب ١٣٥٨ هـ ٢ سبتمبر ١٩٣٩ م .

عدد (٩١) غير اعتيادى ، يوم الاثنين ١٩ رجب ١٣٥٨ هـ ٤ سبتمبر ١٩٣٩ م .

عدد (٩٢) غير اعتيادى ، يوم الاثنين ١٩ رجب ١٣٥٨ هـ ٤ سبتمبر ١٩٣٩ م .

٧ — رياسة مجلس الوزراء : بيان عن المحادثات التي دارت بين حضرة صاحب المعالي احمد محمد خشبة باشا (وزير الخارجية) وسعادة سير رونالد كامل السفير البريطاني في شأن قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية للسودان (٦ مايو ١٩٤٨ — ٢٨ مايو ١٩٤٨) . القاهرة ، المطبعة الأميرية ، ١٩٤٨ .

٨ — خطب السير الكسندر كادوجان — رئيس الوفد البريطاني — أمام مجلس الأمن أثناء نظر القضية المصرية عام ١٩٤٧ .

٩ — رياسة مجلس الوزراء (هيئة المستشارين) : قضية السودان ، القاهرة المطبعة الأميرية ، ١٩٤٧ .

١٠ — محمود فهمي النقراشي : قضية وادي النيل ، بيانات محمود فهمي النقراشي رئيس وفد مصر أمام مجلس الأمن ١٩٤٧ . القاهرة ، المطبعة الأميرية ، ١٩٤٧ .

١١ — وزارة الخارجية الملكية : محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ، مارس ١٩٥٠ — نوفمبر ١٩٥١ ، القاهرة ، مطبعة مصر ، ١٩٥١ .

١٢ — رئاسة مجلس الوزراء : السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير ١٩٥٣ (الكتاب الأخضر المصرى عن السودان) القاهرة ، المطبعة الأميرية ، ١٩٥٣ .

١٣ — المضبطة الرسمية لمحاضر جلسات محكمة الثورة الكتاب الأول ، القاهرة ، ١٩٥٤ .

١٤ — ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية ، الجزء الأول ، القاهرة ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، د. ت.

١٥ — جمهورية مصر : القضية المصرية ١٨٨٢ — ١٩٥٤ (الكتاب الأبيض المصرى) ، القاهرة ، المطبعة الأميرية ، ١٩٥٥ .

١٦ — عبد العزيز الشناوى (دكتور ، جلال يحيى (دكتور) : وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر ، الاسكنــدرية ، دار المعارف ، ١٩٦٩ .

١٧ — تاريخ الانتخابات البرلمانية فى السودان ، اصدار بنك المعلومات السودانى ، الخرطوم ، ١٩٨٦ .

١٨ — وثائق وزارة الخارجية البريطانية المنشورة بجريــدة الأهرام المصرية تحليل وتعايق السير أنطونى ناتنج ، الأهرام عددى ٢٩ مارس و ٢٤ يونيو ١٩٨٦ .

١٩ — الوثائق التاريخية للحركة العمالية المصرية ١٨٥٦ — ١٩٧٠ ، المجلد الأول ، القاهرة ، الجامعة العمالية ، ١٩٨٦ .

٢٠ — Documents on the Sudan 1899-1953, Cairo, Egyptian Society of international lew, Brochure No. 14, March, 1953.

٢١ — Revüe Egyptienne de droit international, Vol. 10, 1954.

(ب) انجليزيـــــة :

١ — The parliammentary Debates (Hansard), House House of the Lords.

٢ — The Parliamentary Debates (Hansard), House of Commons.

٣ — Documents on Internationel Affairs, 1951, 1952, 1953, Selected and edited by Denise folliot, issued under the auspices of the Royal institute of international affairs, London, Oxford University Press, 1954, 1955, 1956.

(جـ) أمريكيـــــــــــة :

١ — Documentary History of United States foreign Policy 1945-1973, Vol. V, introduced and edited by Arther M. Schlesinger, New York, Chelsea House,

٢ — A History of American Foreign Policy, 3rd edition, edited by Alexander Deconde, New York, 1978.

ثالثا : مناقشات وثائقية ومقابلات شخصية :

١ — مناقشة وثائقية خطبة مع المهندس حسن عزت أحـد الضباط الوطنيين قبل ثورة ٢٣ يوليو المؤسسين لتنظيم الضبـاط الاحرار بسلاح الطيران ، ورفيق السادات فى المعتقل ، وذلك من خلال مراسلته بمقر اقامته بسويسرا وايطاليا فى نوفمبر ١٩٨٦ .

٢ — جلسة نقاشية مع المؤرخ الفنى عبد الله أحمد عبد الله أحد الصحفيين الوطنيين المنتمين لحزب مصر الفتاة من خلال ذكرياته عن أحداث الكفاح الشعبى فى سنوات ١٩٣٠ و ١٩٣٥ ، وذلـك أثناء مقابلة شخصية يوم ٩ ديسمبر ١٩٨٦ بالاسكندرية ، ومراسلات متفرقة عام ١٩٨٧ .

٣ — جلسة نقاشية موثقة مع الأستاذ ابراهيم فرج (باشا) وزر الشئون البلدية والقروية ووزير الخارجية بالانابة فى حكومة الوفد الأخيرة ، يوم الأحد ٣ أبريل ١٩٨٨ بمقر حزب الوفد الجديد بالمنيرة بالقاهرة .

٤ — جلسة نقاشية مع السيد كمال الدين حسين أحد الضباط الاحرار وعضو مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو ، يوم الجمعة ٢٧ أكتوبر ١٩٨٩ بالمنتزه بالاسكندرية .

٥ — مناقشات حول مشكلة الجنوب السودانى مع بعض أبنائه الدارسين بمصر والموفدين من قبل الحكومة السودانية للدراسة بجامعة الاسكندرية فى شهرى فبراير ومارس ١٩٩٠ م .

رابعا : موسوعات :

. موسوعة التاريخ الاسلامى والحضارة الاسلامية ، الجزء التاسع (ثورة ٢٣ يوليو) ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٣ .

خامسا : تقارير :

حكومة السودان : تقرير عن ادارة السودان فى عام ١٩٤٩ ، قدمه الحاكم العام لحكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة وللحكومة الملكية المصرية ، الخرطوم شركة ماكوركوديل المتحدة بالسودان ، ١٩٥١ .

سادسا : مذكرات شخصية :

١ — مذكرات شيخ الاسلام الظواهرى (السياسة والأزهر) ، القاهرة ، مطبعة الاعتماد ، ١٩٤٥ .

٢ — مذكرات اسماعيل صدقى ، القاهرة ، دار الهلال ، ١٩٥٠ .

٣ — مذكرات كمال الدين رفعت (حرب التحرير الوطنية) ، اعداد مصطفى طيبة القاهرة ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، ١٩٦٨ .

٤ ـ صلاح الشاهد : ذكرياتى فى عهدين ، القاهرة ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٦ .

٥ ـ دكتور محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية، ثلاثة أجزاء ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٧ .

٦ ـ محمد نجيب : كنت رئيسا لمصر ، القاهرة ، المكتب المصرى الحديث ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٤ .

٧ ـ المذكرات الكاملة لصلاح نصر ، جريدة المصور ، على حلقات بدءاً من عدد ٢٧ ديسمبر ١٩٨٥ .

٨ ـ مذكرات محمود رياض : الأمن القومى بين الانجاز والفشل، جريدة الجمهورية عدد ١٩ أغسطس ١٩٨٥ .

٩ ـ مذكرات أحمد مرتضى المراغى وزير الداخلية (٢٧ يناير ١٩٥٢ ـ ٢٥ يوليو ١٩٥٢) ، بمجلة أكتوبر بدءاً من عدد ٢٦ يناير ١٩٨٦ حتى عدد ٢٢ يونيو ١٩٨٦ .

١٠ ـ محمد على علوبة باشا : ذكريات اجتماعية وسياسية ، مطبوعات مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨ .

سابعا : الدوريات :

١ ـ المصرية : المصرى ـ الأهرام ـ الأخبار ـ المقطم ـ الجمهور المصرى ـ الاثنين والدنيا ـ روز اليوسف ـ آخر ساعة ـ المصور ـ الزمان المسائية ـ الكاتب ـ الطليعة ـ الوفد ـ لواء الاسلام ـ الجمهورية ـ اكتوبر ـ الوفد المصرى ـ مايو .

٢ ـ السودانية : الرأى العام ـ الأمة ـ كردفان (الأسبوعية) ـ الأيام صوت السودان ـ مجلة الدراسات السودانية ـ مجلة الخرطوم .

٣ ــ العربية : الباحث العربى (تصدر فى لندن) العربى (الكويتية) الدوحة (القطرية) .

٤ ــ الأجنبية : الجارديان ــ ايكونومست ــ التايمز ــ الديلى تلجراف (البريطانية) ، نيويورك تايمز ، نيويورك هيرالد تريبيون (الامريكية) نقلا عن الصحف المصرية .

ثامنا : الخطب والتصريحات :

١ ــ خطاب النحاس باشا فى ذكرى سعد زغلول مساء يوم ٢٣ أغسطس ١٩٥١ بلجنة الوفد العامة بالاسكندرية .

٢ ــ خطاب مكرم عبيد باشا زعيم الكتلة الوفدية فى ذكرى سعد زغلول يوم ٢٣ أغسطس ١٩٥١ بميدان عابدين ــ بالقاهرة .

٣ ــ خطاب الصاغ صلاح سالم وزير الارشاد القومى ، ووزير الدولة لشئون السودان بدار الغرفة التجاربة بالاسكندرية مساء ٩ يوليو ١٩٥٣ .

٤ ــ خطاب الرئيس جمال عبد الناصر ، عبد الناصر الفكر والطريق ، القاهرة ، منظمة الشباب الاشتراكى ، ١٩٧٢ .

تاسعا : دراسات وأبحاث ومقالات :

أحمد عبد الرحيم مصطفى (دكتور) : مصطفى النحاس ، مجلة الهلال ، عدد ديسمبر ١٩٨٧ .

جمال حماد : معاهدة ١٩٣٦ والسودان ، أكتوبر ، عدد ٣١ يناير ١٩٨٨ .

ــــــ : حق تقرير المصير للسودان ، أكتوبر ، عدد ٢٢ نوفمبر ١٩٨٧ .

ـــــ : نقد اتفاقية الجلاء ، اكتوبر ، عدد ١٣ مارس ١٩٨٨ .

: ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، أكتوبر ، عدد ٢٦ يوليو ١٩٨٧ .

: **قضية الأسلحة الفاسدة .. أكتوبر ، عددى ١٨ و ٢٥** فبراير ١٩٩٠ .

: كيف دعمت الشرطة كفاح الشعب ، أكتوبر ، عدد ٢٩ يناير ١٩٨٩ .

: قبول بريطانيا للجلاء ، أكتوبر ، عدد ٢٨ فبراير ١٩٨٨ .

: حركة الكفاح المسلح بالقناة بالقناة ، أكتوبر ، عدد ٢١ فبراير ١٩٨٨ .

: كيف أثرت اتفاقية الجلاء على السياسة العسكرية الاسرائيلية ، أكتوبر ، عدد ٧ يناير ١٩٩٠ .

: قضية اتحاد مصر والسودان ، أكتوبر ، أعداد ٢٩ نوفمبر ١٩٨٧ ، ٢٩ أكتوبر ١٩٨٩ ، ٦ ديسمبر ١٩٨٧ ، ١٧ ديسمبر ١٩٨٩ .

حسين مؤنس (دكتور) : صاحب الدولة رئيس الوزراء (٢٣ ، أكتوبر ، عدد ١٢ أبريل ١٩٨٧ .

صلاح العقاد (دكتور) : الوفد والغاء الامتيازات الأجنبية ، الوفد ، عدد ٢٠ نوفمبر ١٩٨٦ .

عادل حمودة : عملية سوزانا أو فضيحة لافون ، أكتوبر ، عدد ٤ سبتمبر ١٩٨٨ .

عبد الحميد أبو بكر : قناة السويس ، أكتوبر ، عدد ٤ يناير ١٩٨٧ .

عبد العظيم رمضان (دكتور) : السادات بين العمالقة والاقزام ، أكتوبر ، عدد ٩ مارس ١٩٨٦ .

: عيد الجلاء فى التاريخ ، الوفد ، عدد ٢٠ يونيو ١٩٨٨ .

: تنظيم الضباط الاحرار ، السياسة الدولة ، العدد ٢٦ ، أكتوبر ١٩٧١ .

فتحى رضوان : حوار سياسى ، مجلة العربى الكويتية ، فبراير ١٩٨٨ .

محمد أنور السادات : كيف أخرجنا الملك فاروق من مصر ، مايو ، عدد ٢٤ أغسطس ١٩٨١ .

محمد أنيس (دكتور) : قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ مجلة الكاتب ، عدد نوفمبر ١٩٦٥ .

ـــــ : التناقضات الأساسية فى المجتمع المصرى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية حتى ثورة ١٩٥٢ مجلة الكاتب ، العدد (٥٥)، أكتوبر ١٩٦٥ .

ـــــ : ٢١ فبراير فى التاريخ المصرى ، روز اليوسف ، عدد ٢١ فبراير ١٩٧٢ .

نجدة فتحى صفوة : الشئون العربية فى الوثائق البريطانية ، مجلة الباحث العربى ، تصدر فى لندن ، عدد يناير ــ مارس ١٩٨٦ .

يونان لبيب رزق (دكتور) : العلاقات المصرية السودانية ، الأهرام ، ٢١ مايو ١٩٨٦ .

ـــــ : السودان ، السياسة الدولية ، عدد أبريل ١٩٧١ .

عاشرا : المراجـــع العربيـــة

ابراهيم محمد حاج موسى (دكتور) : التجربة الديمقراطيـــة وتطور نظم الحكم فى السودان ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ، الجزء الأول ، القاهرة ، مكتبة مدبولى ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥ .

أحمد عبد الرحيم مصطفى (دكتور) : تاريخ مصر السياسى من الاحتلال الى المعاهدة ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٧ .

أحمد عطية الله : ليلة ٢٣ يوليو ، القاهرة ، مكتبة النهضـــة المصرية الطبعة الأولى ، ١٩٨٢ .

أحمد محمد الحوفى (دكتور) : بطولة وبطـــل ، القـــاهره ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعـــة والنشر ، ١٩٦٣ .

الحزب الوطنى : الحزب الوطنى فى عـــام ١٣٦٧ / ١٩٤٧ ، القاهرة ، مطبعة منبر الشرق .

أ. هـ. هتشيسون : الهدنة الدامية ، مترجم ، القاهرة ، دار المعرفة د . ت .

الباحث المطلع محزون : ضحايا مصر فى السودان وخفايـــا السياسة الانجليزية للباحث المطلع محزون (حامد القرضاوى) ، الاسكندرية ، مطبعة السفير الطبعة الثالثة ، ١٩٣٥ .

بطرس غالى (دكتور) : الاحتلال فى القانون الدولى ، دراسه تضمنها كتاب كفاح الشعب والجلاء ، القاهرة ، دار الجمهوريـــة للطباعة ، ١٩٥٧ .

جاكوب لانـدو : الحياة النيابية والأحزاب فى مصر ١٨٦٦ ـ ١٩٥٣ ، مترجم ، القاهرة ، مكتبة مدبولى ، د. ت .

جلال يحيى (دكتور) : العالم العربى الحديث منذ الحـرب العالمية الثانية الاسكندرية ، دار المعارف ، ١٩٨٠ .

ـــ : مصر الأفريقية والأطماع الاستعمارية فى القرن التاسـع عشر ، الاسكندرية ، دار المعارف ، ١٩٦٧ .

جمال الشرقاوى : حريق القاهرة ، القاهرة ، دار الثقافـة الجديدة الطبعة الأولى ، ١٩٧٦ .

جمال حماد : ٢٢ يوليو ، أطول يوم فى تاريخ مصر ، القاهرة ، دار الهلال ، ١٩٨٣ .

جمال سليم : قراءة جديدة لحادث ٤ فبـراير ، القـاهرة ، مؤسسة دار الشعب ، ١٩٧٥ .

جى ديبورين : الحرب العالمية الثانية من وجهة النظر السوفيتية تعريب خيرى حماد ، القاهرة ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، ١٩٦٧ .

حافظ محمود : أسرار الماضى من ١٩٠٧ الى ١٩٥٢ ، كتاب روز اليوسف العدد الخامس ، يوليه ١٩٧٣ .

حسن عزت : أسرار معركة الحرية ، القاهرة ١٩٥٣ .

حسن يوسف : الممارسة الديمقراطية فى مصر ١٩٢٤ ـ ١٩٥٢ ، دراسة تضمنها كتاب الديمقراطية فى مصر ، ربع قرن بعد ثورة ٢٣ يوليو ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية بالأهرام ، ١٩٧٧ .

رأفت غنيمى الشيخ (دكتور) : مصر والسودان فى العلاقـات الدولية . القاهرة عالم الكتب ، ١٩٧٩ .

رؤوف عباس (دكتور) : الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ — ١٩٥٢ ، القاهرة دار الكاتب العربى ، ١٩٦٨ .

رفعت السعيد (دكتور) : تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠ — ١٩٥٠ ، القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، الطبعة الأولى نوفمبر ١٩٧٦ .

سعد ماهر حمزة (دكتور) : اقتصاديات السودان ، ملحق للأهرام الاقتصادى ، عدد أول سبتمبر ١٩٦٥ .

سمير المنقبادى (دكتور) : تطور المركز الدولى للسودان ، رسالة دكتوراه منشورة فى القانون الدولى ، الاسكندرية ، كلية الحقوق ، ١٩٥٨ .

سيرانيان : مصر ونضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥ — ١٩٥٢ ، القاهرة دار الثقافة الجديدة ، ١٩٨٥ .

سيف الدين الغزالى : الوفد والاشتراكية ، القاهرة ، مكتبة مدبولى ط ٢ ، ١٩٧٧ .

شحاتة عيسى ابراهيم : الكتاب الأسود للاستعمار البريطانى فى مصر ، القاهرة الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٥ .

شهدى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ — ١٩٥٦ ، القاهرة ، الدار المصرية للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٥٧ .

شوقى عطا الله الجمل (دكتور) : دور مصر فى أفريقيا فى العصر الحديث القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مطبوعات مصر النهضة الصادرة عن مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، ١٩٨٤ .

صبرى أبو المجد : الجلاء ، القاهرة ، مطبعة جريدة الصباح ، ١٩٥٤ .

صلاح سالم : الجلاء ، القاهرة ، دار المعارف ، د . ت .

صلاح نصر (اليوزباشى) ، كمال الدين الحناوى (اليوزباشى) : الشرق الأوسط فى مهب الريح ، القاهرة ، مكتبة النهضة الطبعة الأولى ، ١٩٤٩ .

طارق البشرى : سعد زغلول يفاوض الاستعمار ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ .

ـــــ : المسلمون والأقباط فى اطار الجماعة الوطنية ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة الكتاب ، ١٩٨٠ .

ـــــ : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ، القاهرة الهيئة المصرية العامة الكتاب ، ١٩٧٣ .

عادل ثابت : فاروق الأول الملك الذى غدر به الجميع ، القاهرة أخبار اليوم ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٩ .

عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الثالثة ، ١٩٥١ .

ـــــ : مذكراتى ١٨٨٩ ـ ١٩٥١ ، القاهرة ، أخبار اليوم الطبعة الثانية ، سبتمبر ١٩٨٩ .

ـــــ : مصطفى كامل ، القاهرة ، مطبعة الشرق ، الطبعة الأولى ، ١٩٣٩ .

ـــــ : فى أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثانى ، القاهرة الدار القومية للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٦ .

ـــــ : مصر بين ثورة ١٩١٩ وثورة يوليو ١٩٥٢ ، القاهرة مركز النيل للاعلام ، ١٩٨٠ .

عبد الرزاق السنهورى (دكتور) : قضية وادى النيل ، مصر والسودان ، القاهرة ، المطبعة الأميرية ، ١٩٤٩ .

عبد العزيز رفاعى (دكتور) : الديمقراطية والأحزاب السياسية فى مصر الحديثة والمعاصرة ، القاهره ، دار الشروق ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٧ .

عبد العظيم رمضان (دكتور) : الجيش المصرى فى السياسة ١٨٨٢ ـــ ١٩٣٦ ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ .

ـــــ : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٩١٨ ـــ ١٩٣٦ ، القاهرة مكتبة مدبولى ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٣ .

ـــــ : أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان ، القاهره ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨ .

عبد المتعال الجبرى : لماذا اغتيل الامام الشهيد حسن البنا ، القاهرة دار الاعتصام ، الطبعة الثانية الثانية ، ١٩٧٨ .

عبد المغنى سعيد : أسرار السياسة المصرية فى ربع قرن ، القاهرة ، دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥ .

ـــــ : العمال وثورة ٢٣ يوليو ، القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، د . ت .

على ابراهيم عبده : مصر وأفريقية فى العصر الحديث ، القاهرة دار القلم ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٢ .

على شلبى (دكتور) ، مصطفى النحاس جبر (دكتور) : الانقلابات الدستورية فى مصر ١٩٢٣ — ١٩٣٦ ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١ .

عمر عبد العزيز عمر (دكتور) : دراسات فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر ١٥١٧ — ١٩٥٢ ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨ .

فاروق فهمى : هيكل وعبد الناصر ، القاهرة ، مؤسسة آمون للطبع والنشر الطبعة الأولى ، ١٩٨٧ .

فؤاد مطر : بصراحة عن عبد الناصر ، القاهرة ، دار القضايا ١٩٧٥ .

ف . تروخا نوفسكى : سياسة بريطانيا الخارجية خلال الحرب العالمية الثانية ، ترجمة عبد الحميد عبد العال ، القاهرة مكتبة سعيد رأفت ، ١٩٧٦ .

لطيفة محمد سالم (دكتور) الصحافة والحركة الوطنية المصرية ١٩٤٥ — ١٩٥٢ ، مطبوعات مصر النهضة الصادرة عن مركز وثائق مصر المعاصر ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ .

مارسيل كولومب : تطور مصر ١٩٢٤ — ١٩٥٠ ، ترجمة زهير الشايب ، القاهرة ، مكتبة مدبولى ، د . ت .

محسن محمد : التاريخ السرى لمصر ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٩ .

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام : التوازنات الدولية فى منطقة شرق البحر المتوسط ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

مصطفى الحفناوى (دكتور) : قصة قناة السويس ، القاهرة ، مطبعة أحمد مخيمر ، الطبعة الأولى ، ١٩٥٨ .

مكرم عبيد (باشا) : محاضرة معالى الأستاذ مكرم عبيد باشا فى الجامعة المصرية ، بحث مقارن تحليلى للمعاهدة المصرية الانجليزية القاهرة ، دار النشر الحديث ، الطبعة الأولى .

منظمة الشباب الاشتراكى : عبد الناصر — الفكر والطريق (من أقوال الزعيم) ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

موسى صبرى : قصة ملك و ٤ وزارات ، القاهرة ، مؤسسة أخبار اليوم ، أكتوبر ١٩٧٣ .

محمد التابعى : مصر ما قبل الثورة — من أسرار السياسة والسياسيين القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٨ .

محمد الطويل : لعبة الأمم وعبد الناصر ، القاهرة ، المكتب المصرى الحديث ، ١٩٨٦ .

محمد أنور السادات : قصة الثورة كاملة ، القاهرة ، دار الهلال ، د . ت .

ـــــ : صفحات مجهولة ، ضمن موسوعة مؤلفات الرئيس محمد أنور السادات ، القاهرة ، الجامعة العربية للموسوعات القانونية ، ١٩٧٣ .

ـــــ : يا ولدى هذا عمك جمال ، ضمن موسوعة مؤلفات الرئيس محمد أنور السادات ، القاهرة ، الجامعة العربية للموسوعات القانونية ، ١٩٧٣ .

ـــــ : البحث عن الذات ، القاهرة ، المكتب المصرى الحديث الطبعة الثالثة ، أكتوبر ١٩٧٩ .

محمد أنيس (دكتور) : التناقضات الأساسية فى المجتمع المصرى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية حتى ثورة ١٩٥٢ ، القاهرة ، الاتحاد الاشتراكى العربى ، د . ت .

ـــــ : حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، على ضوء وثائق تنشر لأول مرة ، ببروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٢ .

محمد حافظ اسماعيل وآخرون : الحرب العالمية الثانيـة فى البحر الأبيض المتوسط ، القاهرة ، دار الكاتب العربى الطبعـة الثالثة ، ١٩٦٤ .

محمد حسنين هيكل : ملفات السويس (حرب الثلاثين سنة)، القاهرة مركز الأهرام للترجمة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦ .

ـــــ : خبايا السويس ، القاهرة ، دار العصر الحـديث ، د . ت .

محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور ١٩٢٣ — ١٩٥٢ ، كتاب روز اليوسف العدد السادس ، القاهرة .

ـــــ : مذكرات ... وذكريات ، القاهرة ، مطابـع الأخبار د . ت .

محمد سليمان : دور الأزهر فى السودان ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥ .

محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانيـة ، الجزء الأول ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٢ .

محمد صابر عرب (دكتور) : حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ والحياة السياسية المصرية ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٥ .

محمد عبد الرحمن برج (دكتور) : قناة السويس ، أهميتهـا السياسية والاستراتيجية وتأثيرها على العلاقات المصرية البريطانية من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٥٦ ، القاهرة دار الكـاتب العـربى للطباعة والنشر ، ١٩٦٨ .

ـــــ : عزيز المصرى والحركة الوطنية المصرية ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٨٠ .

محمد عمر بشير : تاريخ الحركة الوطنيـــة فى الســـودان ، الخرطوم ، الدار السودانية للكتب ، ١٩٧٨ .

محمد كامل سليم : صراع سعد فى أوربا ، القاهرة ، مؤسسة أخبار اليوم ، ١٩٧٥ .

ـــــ : أزمة الوفد الكبرى ، سعد وعدلى ، القاهرة ، مؤسسة أخبار اليوم ، ١٩٧٦ .

محمـــد محمـــود السروجى (دكتـــور) : ثورة ٢٣ يوليـــو ، الاسكندرية ، مطبعة المصرى ، ١٩٦٥ .

ـــــ : سياسة الولايات المتحدة الخارجية منذ الاستقلال الى منتصف القرن العشرين ، الاسكندرية ، مطبعة المصرى ، ١٩٦٥ .

محمد نجيب : كلمتى للتاريخ ، القاهرة ، دار الكتاب الجامعى ١٩٨١ .

ـــــ : كنت رئيسا لمصر (مذكرات محمد نجيب) ، القاهرة المكتب المصرى الحديث ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٤ .

ـــــ : رسالة عن السودان ، القاهرة ، المطبعة الأميريـــة ١٩٥٤ .

محمود عبد الحليم : الاخوان المسلمون ، أحداث صنعت التاريخ، الجزء الثالث ١٩٥٢ ـــ ١٩٧١ ، القاهرة ، دار الدعوة الطبعـــة الثانية ، ١٩٨٦ .

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهـــرام : الثورة والتغير الاجتماعى القاهرة ، ١٩٧٧ .

نتيلة راشـــد : حكاية كفاح ضد الاستعمـــار ، القـــاهرة ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧١ .

وحيد رأفت (دكتور) : فصول من ثورة ٢٣ يوليو ، القاهرة ، دار الشرروق ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٨ .

وفيق عبد العزيز فهمى : قضية الجلاء وثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، سلسلة كتب قومية العدد ٢٤٦ ، د . ت .

ولتر لاكـــور : الاتحاد السوفيانى والشرق الأوسط ، بيروت ، المكتب التجارى للطباعة والتوزيـــع والنشر ، الطبعـــة الأولى ، ١٩٥٩ .

ونستون تشرشل : مذكرات تشرشل ، الجزء الثانى ، مترجم ، بغداد ، مكتبة المنار ، د . ت .

يونان لبيب رزق (دكتور) السودان فى المفاوضات المصريـــة البريطانية ١٩٣٠ ـــ ١٩٣٦ ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٤ .

يونان لبيب رزق (دكتور) : الأحزاب السياسيـــة فى مصر ١٩٠٧ ـــ ١٩٨٤ ، القاهرة ، دار الهلال ، ١٩٨٤ .

ـــــ : تاريخ الوزارات المصرية ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٧٥ .

احـد عشر : المراجـع الأجنبيـة :

Abd Allah, Ahmed : The students and the political movements in Egypt, London, Oxford University Press, 1985.

Abdul Quyyum, Shah : Egypt Reborn, A study of Egypt's freedom movement 1945 - 1952, New Delhi, S. Chend & Co., First Published, 1973.

Abou Nosseir, Mohammed ; Hatem, Abd-el Kader et autres : le Canal de Suez, le Caire, le Comite etudes selectionneess, Non date.

Aulas, A. C. Besançon J. : et outres : L'Egypte d'aujourd'hui 1805-1976, Paris, Centre national de la réchérche sciéntifique, 1977.

Childers. Erskine B. : The Road to Suez, London, Macgibbon & Kee, 1962.

Dawishe A. I. : Egypt in the Arab World, London, Redwood Cambridge. The university Press, 1967.

Eden, Anthony : The Suez Crisis of 1956, Boston, Beacon Press, 1968.

Hill, Richard : Egypt in the Sudan 1820-1881, London, Oxford University Press, 1966.

Holt, P. : A modern History of the Sudan, New York, Grove Press, 1961.

Killearn, Lord (Sir miles lampos) : The Killearn Diaries, 1936 - 1946, edited and introduced by Trefor E. Evans, London, Sidgwick & Jackson, 1972.

Kirk, George, : A Short history of the middle east, from the rise of Islam to modern times, London, Methuen & Co., 1955.

Kirk, George : The Middle Eas in the War, 1939 - 1946, London, Oxford University Press, 1954.

Lutfi al-Seyyid, Afaf : Egypt and Cromer, A Study in Anglo. Egyptian Relations, London, John Murray, 1968.

Macmicfael, Harold : The Anglo Egyptian Sudan, London, Faber & Faber limited, 1st published, 1934.

Maher, Soad : Al Azhar, Cairo, The Supreme Councial for Islamic Affairs, 1983.

Merlow, John : Anglo-Egyptian Relations, 1800-1953, London, The Gesset Press, 1954.

Richmond, J. C.B. : Egypt 1798 - 1952, London, Methuen & Co., 1977.

Vatikiotis P. J. : The History of Egypt, London, weidenfeld & Nicolson, 2nd edition, 1986.

Vatikiotis P. J. : Egypt Since the Revolution, London, George Allen and Unwin LTD, 1968.

Vatikiotis P. J. : The modern history of Egypt, London, weidenfeld and Nicolas, 1976.

Vatikiotis P. J. : Nasser and his generation, London, Croom helm, 1978.



صــدر فى هــذه السلسلة :

١ ـ مصطفى كامل فى محكمة التاريخ ،
د. عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٧ ، ط ٢ ، ١٩٩٤

٢ ـ على ماهر
رشوان محمود جاب الله ، ١٩٨٧

٣ ـ ثورة يوليو والطبقة العاملة :
عبد السلام عبد الحميد عامر ، ١٩٨٧

٤ ـ التيارات الفكرية فى مصر المعاصرة ،
د. محمد نعمان جلال ، ١٩٨٧ .

٥ ـ غارات أوروبا على الشواطىء المصرية فى العصور الوسطى ،
علية عبد السميع الجنزورى ، ١٩٨٧

٦ ـ هؤلاء الرجال من مصر ، جـ ١ ،
لمعى المطيعى ، ١٩٨٧

٧ ـ صلاح الدين الأيوبى ،
د. عبد المنعم ماجد ، ١٩٨٧ .

٨ ـ رؤية الجبرتى لأزمة الحياة الفكرية ،
د. على بركات ، ١٩٨٧

٩ ـ صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل ،
د. محمد أنيس ، ١٩٨٧

١٠ ـ توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبيه :
محمود فوزى . ١٩٨٧

١١ ــ مائة شخصية مصرية وشخصية ،
شكرى القاضى ، ١٩٨٧

١٢ ــ هدى شعراوى وعصر التنوير ،
د. نبيل راغب ، ١٩٨٨

١٣ ــ أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان : رؤية تاريخية ،
د. عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٨ ، ط ٢ ، ١٩٩٤

١٤ ــ مصر من عصر الولاة . من الفتح العربى الى قيام الدولة الطولونية .
د. سيدة إسماعيل كاشف ، ١٩٨٨

١٥ ــ المستشرقون والتاريخ الاسلامى ،
د. على حسنى الخربوطلى ، ١٩٨٨

١٦ ــ فصول فى تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعى فى مصر : دراسة عن دور الجمعية الخيرية (١٨٩٢ ــ ١٩٥٢) ،
د. حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٨

١٧ ــ القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى .
د. محمد نور فرحات ، ١٩٨٨

١٨ ــ الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية ،
د. على السيد محمود ، ١٩٨٨

١٩ ــ مصر القديمة وقصة توحيد القطرين
د. أحمد محمود صابون ، ١٩٨٨

٢٠ ــ دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ . المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى
د. محمد أنيس ، ط ٢ ، ١٩٨٨

٢١ ـ **التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ، ج ١ ،**
د. توفيق الطويل ، ١٩٨٨

٢٢ ـ **نظرات فى تاريخ مصر ،**
جمال بدوى ، ١٩٨٨

٢٣ ـ **التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ، ج ٢ ، امام التصوف فى مصر : الشعرانى ،**
د. توفيق الطويل ، ١٩٨٨

٢٤ ـ **الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ ـ ١٩٣٦) .**
د. نجوى كامل ، ١٩٨٩

٢٥ ـ **المجتمع الاسلامى والغرب ،**
تأليف : هاملتون جب وهارولد بووين ، ترجمة : د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٨٩ .

٢٦ ـ **تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة ،**
د. سعد اسماعيل على ، ١٩٨٩

٢٧ ـ **فتح العرب لمصر ، ج ١**
تأليف : ألفريد ج. بتلر ، ترجمة : محمد فريد ابو حديد ١٩٨٩

٢٨ ـ **فتح العرب لمصر ، ج ٢ ،**
تأليف : ألفريد ج. بتلر : ترجمة : محمد فريد أبو حديد ١٩٨٩

٢٩ ـ **مصر فى عصر الاخشيديين ،**
د. سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٩

٣٠ ـ **الموظفون فى مصر فى عصر محمد على ،**
د. حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٠

٣١ ـ خمسون شخصية مصرية وشخصية ،
شـكرى القـاضى ، ١٩٨٩

٣٢ ـ هؤلاء الرجال من مصر ، جـ ٢ ،
لمعى المطيعى ، ١٩٨٩

٣٣ ـ مصر وقضـايا الجنـوب الأفريقى : نظرة على الأوضاع الراهنه ورؤية مستقبلية ،
د· خالد محمود الكومى ، ١٩٨٩

٣٤ ـ تاريخ العلاقات المصرية المغربية ، منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢ ،
د· يونان رزق ، محمد مزين ، ١٩٩٠

٣٥ ـ اعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة ،
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٠

٣٦ ـ المجتمع الاسلامى والغرب ، جـ ٢
تأليف : هاملتون بورين : ترجمة : د· أحمد عبـد الرحـيم مصطفى ، ١٩٩٠

٣٧ ـ الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية فى ربع قرن .
د· سليمان صالح ، ١٩٩٠

٣٨ ـ فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى ،
د· عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، ١٩٩٠

٣٩ ـ قصة احتـلال محمد على لليونان (١٨٢٤ ـ ١٨٢٧) ،
د· جميل عبيـد ، ١٩٩٠

٤٠ ـ الأسلحة الفاسدة ودورها فى حرب فلسطين ١٩٤٨ ،
د· عبد المنعم الدسوقى الجميعى ، ١٩٩٠

٤١ ـ **محمد فريد : الموقف والمأساة ، رؤية عصرية ،**
د· رفعت السعيد ، ١٩٩١

٤٢ ـ **تكوين مصر عبر العصور ،**
محمد شفيق غربال ، ط ٢ ، ١٩٩٠

٤٣ ـ **رحلة فى عقول مصرية ،**
ابراهيم عبد العزيز ، ١٩٩٠

٤٤ ـ **الأوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر فى العصر العثمانى ،**
د· محمد عفيفى ، ١٩٩١

٤٥ ـ **الحروب الصليبية جـ ١ ،**
تأليف : وليم الصورى ، ترجمة وتقديم : د· حسن حبشى ، ١٩٩١

٤٦ ـ **تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية (١٩٣٩ ـ ١٩٥٧) ،**
ترجمة : د· عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩١

٤٧ ـ **تاريخ القضاء المصرى الحديث ،**
د· لطيفة محمد سالم ، ١٩٩١

٤٨ ـ **الفلاح المصرى بين العصر القبطى والعصر الاسلامى ،**
د· زبيدة عطا ، ١٩٩١

٤٩ ـ **العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ ـ ١٩٧٩) ،**
د· عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢

٥٠ ـ **الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ ـ ١٩٥٤) ،**
د· سهير اسكندر ، ١٩٩٣

٥١ ـ **تاريخ المدارس فى مصر الاسلامية ،**
(أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة فى أبريل ١٩٩١) أعدها للنشر : د· عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢

٥٢ ــ **مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين ، فى القرن الثامن عشر ،**
د. الهام محمد على ذهنى ، ١٩٩٢

٥٣ ــ **أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك الجراكسة ،**
د. محمد كمال الدين عز الدين على ، ١٩٩٢

٥٤ ــ **الأقباط في مصر فى العصر العثمانى ،**
د. محمد عفيفى ، ١٩٩٢

٥٥ ــ **الحروب الصليبية جـ ٢ ،**
تأليف : وليم الصورى ، ترجمة وتعليق : د. حسن حبشى ، ١٩٩٢

٥٦ ــ **المجتمع الريفى فى عصر محمد على : دراسة عن اقليم المنوفية ،**
د. حلمى أحمد شلبى فى ١٩٩٢

٥٧ ــ **مصر الاسلامية وأهل الذمة**
د. سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٩٢

٥٨ ــ **أحمد حلمى سجين الحرية والصحافة ،**
د. ابراهيم عبد الله المسلمى ، ١٩٩٣

٥٩ ــ **الرأسمالية الصناعية فى مصر ، من التمصير الى التأميم (١٩٥٧ ــ ١٩٦١) ،**
د. عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٩٣

٦٠ ــ **المعاصرون من رواد الموسيقى العربية ،**
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٣

٦١ ــ **تاريخ الاسكندرية فى العصر الحديث ،**
د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣

٦٢ ـ **هؤلاء الرجال من مصر ، جـ ٣ ،**
لمعى المطيعى ، ١٩٩٣

٦٣ ـ **موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر الاسلامية ،**
تأليف : د. سيدة اسماعيل كاشف ، جمال الدين سرور ، وسعيد عبد الفتاح عاشور ، أعدها للنشر : د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣ .

٦٤ ـ **مصر وحقوق الانسان ، بين الحقيقة والافتراء : دراسة وثائقية ،**
د. محمد نعمان جلال ، ١٩٩٣

٦٥ ـ **موقف الصحافة المصرية من الصهيونية (١٨٩٧ ـ ١٩١٧) ،**
د. سهام نصار ، ١٩٩٣.

٦٦ ـ **المرأة فى مصر فى العصر الفاطمى ،**
د. نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٣

٦٧ ـ **مساعى السلام العربية الاسرائيلية : الأصول التاريخية ،**
(أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة ، بالاشتراك مع قسم التاريخ بكلية البنات جامعة عين شمس ، فى أبريل ١٩٩٣) أعدها للنشر : د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣ .

٦٨ ـ **الحروب الصليبية ، جـ ٣ .**
تأليف : وليم الصورى ، ترجمة وتعليق : د. حسن حبشى ، ١٩٩٣ .

٦٩ ـ **تبوية موسى ودورها فى الحياة المصرية (١٨٨٦ ـ ١٩٥١) ،**
د. محمد أبو الاسعاد ، ١٩٩٤ .

٧٠ ـ **أهل الذمة فى الاسلام ،**
تأليف : أ. س. ترتون ، ترجمة وتعليق : د. حسن حبشى ، ط ٢ ، ١٩٩٤ .

٧١ ـ **مذكرات اللورد كليرن (١٩٣٤ ـ ١٩٤٦)**
اعداد : تريفور ايڤانز ، ترجمـــة : د٠ عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩٤

٧٢ ـ **رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية لمصر فى العصر الفاطمى (٣٥٨ ـ ٥٦٧ هـ) ،**
أمينة أحمد امام ، ١٩٩٤

٧٣ ـ **تاريخ جامعـه القـاهرة ،**
د٠ رؤوف عباس حامد ، ١٩٩٤

٧٤ ـ **تاريخ الطب والصيدلة المصرية ، جـ ١ ، فى العصر الفرعونى،**
د٠ سمير يحيى الجمال ، ١٩٩٤

٧٥ ـ **أهل الذمة في مصر ، في العصر الفاطمي الأول ،**
د٠ سلام شافعى محمود ، ١٩٩٥

٧٦ ـ **دور التعليم المصرى فى النضال الوطنى (زمن الاحتـلال البريطانى) ٠**
د٠ سعيد اسماعيل على ، ١٩٩٥

٧٧ ـ **الحروب الصليبية ، جـ ٤ ،**
تأليف : وليم الصورى ، ترجمـة وتعليق : د٠ حسـن حبشى ، ١٩٩٤

٧٨ ـ **تاريخ الصحافة السكندرية (١٨٧٣ ـ ١٨٩٩) ،**
نعمات أحمد عتمان ، ١٩٩٥

٧٩ ـ **تاريخ الطرق الصوفية فى مصر ، فى القرن التاسع عشر ،**
تأليف : فريد دىَ يونج ، ترجمـة : عبد الحـميد فهـمى الجمـال ، ١٩٩٥

٨٠ ـ **قنـاة السـويس والتنـافس الاستعمـارى الأوربى (١٨٨٢ ـ ١٩٠٤) ،**
د٠ السيد حسين جلال ، ١٩٩٥

٨١ ـ تاريخ السياسة والصحافة المصرية ، من هزيمة يونيو الى نصر أكتوبر ،
د٠ رمزى ميخائيل ، ١٩٩٥

٨٢ ـ مصر فى فجر الاسلام ، من الفتح العربى الى قيام الدولة الطولونية ،
د٠ سيدة اسماعيل كاشف ، ط ٢ ، ١٩٩٤

٨٣ ـ مذكراتى فى نصف قرن ، ج ١ ،
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٤

٨٤ ـ مذكراتى فى نصف قرن ، ج ٢ ، القسم الأول ،
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٥ ٠

٨٥ ـ تاريخ الاذاعة المصرية : دراسة تاريخية (١٩٣٤ ـ ١٩٥٢)،
د٠ حلمى أحمد شلبى ، ١٩٩٥

٨٦ ـ تاريخ التجارة المصرية فى مصر الحرية الاقتصادية (١٨٤٠ ـ ١٩١٤) ،
د٠ أحمد الشربينى ، ١٩٩٥

٨٧ ـ مذكرات اللورد كليرن ، ج ١ ، (١٩٣٤ ـ ١٩٤٦) ،
اعداد : تريفور ايفانز ، ترجمة وتحقيق : د٠ عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩٥

٨٨ ـ التذوق الموسيقى وتاريخ الموسيقى المصرية ،
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٥

٨٩ ـ تاريخ الموانىء المصرية فى العصر العثمانى ،
د ٠ عبد الحميد حامد سليمان ، ١٩٩٥

٩٠ ـ معاملة غير المسلمين فى الدولة الاسلامية ،
د٠ تريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٦

٩١ ـ تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط ،
تأليف : بيتر مانسفيلد : ترجمة : عبد الحميد فهمى الجمال ، ١٩٩٦

٩٢ ـ الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ ـ ١٩٣٦) جـ ٢ ،
نجوى كامل ، ١٩٩٦

٩٣ ـ قضايا عربية فى البرلمان المصرى (١٩٢٤ ـ ١٩٥٨) ،
د· نبيه بيومى عبد الله ، ١٩٩٦

٩٤ ـ الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ ـ ١٩٥٤) جـ ٢ ،
د· سهير اسكندر ، ١٩٩٦

٩٥ ـ مصر وأفريقيا ·· الجذور التاريخية الأفريقية المعاصرة ،
(أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة)
أعدها للنشر د· عبد العظيم رمضان

٩٦ ـ عبد الناصر والحرب العربية الباردة (١٩٥٨ ـ ١٩٧٠) ،
تأليف : مالكولم كير ، ترجمة د· عبد الرؤوف أحمد عمرو

٩٧ ـ العربان ودورهم فى المجتمع المصرى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ،
د· ايمان محمد عبد المنعم عامر

٩٨ ـ هيكل والسياسة الأسبوعية ،
د· محمد سيد محمد

٩٩ ـ تاريخ الطب والصيدلة المصرية (العصر اليونانى ـ الرومانى) جـ ٢ ،
د· سمير يحيى الجمل

١٠٠ ـ موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر القديمة ،
أ· د· عبد العزيز صالح ، أ· د· جمال مختار ، أ· د· محمد ابراهيم بكر ، أ· د· ابراهيم نصحى ، أ· د· فاروق القاضى ، أعدها للنشر : أ· د· عبد العظيم رمضان

١٠١ـ ثورة يوليو والحقيقة الغائبة ،
اللـواء / رصطفى عبد الحميـد نصـــير ، اللـواء / عبد الحميد كفافى ، اللواء / سعد عبد الحفيظ ، السفير / جمال منصور

١٠٢ ـ المقطم جريدة الاحتلال البريطانى فى مصر ١٨٨٩ ـ ١٩٥٢ ،
د٠ تيسير أبو عرجة ٠

١٠٣ ـ رؤية الجبرتى لبعض قضايا عصره ،
د٠ على بركات

١٠٤ ـ تاريخ العمال الزراعيين فى مصر (١٩١٤ ـ ١٩٥٢) ،
د٠ فاطمة علم الدين عبد الواحد

١٠٥ ـ السلطة السياسية فى مصر وقضية الديمقراطية ١٨٠٥ ـ ١٩٨٧ ،
د٠ أحمد فارس عبد اللطيف

١٠٦ ـ الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد ، (تاريخ الحركة الوطنية فى ربع قرن) ، ج ٢ ، ٠
د٠ سليمان صالح

١٠٧ ـ الأصولية الاسلامية ، تأليف « دليب هيرو » ، وترجمة عبد اللطيف فهمى الحبال

١٠٨ ـ مصر للمصريين ، ج ٤ ،
سليم خليل النقاش

١٠٩ ـ مصر للمصريين ، ج ٥ ،
سليم خليل النقاش

١١٠ ـ مصادرة الأملاك فى الدولة الاسلاميـة (عصر سـلاطين المماليك) ج ١ ،
تأليف د٠ البيومى اسماعيل الشربينى

١١١ ــ مصادرة الأملاك في الدولة الاسلامية (عصر سلاطين المماليك ، ج ٢ ،
تأليف د. البيومى اسماعيل الشربينى

١١٢ ــ اسماعيل باشا صدقى ،
د. محمد محمد الجوادى

١١٣ ــ الزبير باشا ودوره فى السودان (فى عصر الحكم المصرى) ،
د. عز الدين اسماعيل

١١٤ ــ دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى ،
أحمد رشدى صالح

١١٥ ــ مذكراتى فى نصف قرن ، ج ٣ ،
أحمد شفيق باشا

١١٦ ــ أديب اسحق (عاشق الحرية) ،
علاء الدين وحيد

١١٧ ــ تاريخ القضاء فى مصر العثمانية ــ (١٥١٧ ــ ١٧٩٨)
عبد الرازق ابراهيم عيد

١١٨ ــ النظم المالية فى مصر والشام ،
(زمن سلاطين المماليك)
د. البيومى اسماعيل الشربينى

١١٩ ــ النقابات فى مصر الرومانية ،
حسين محمد أحمد يوسو

١٢٠ ــ يوميات من التاريخ المصرى الحديث ،
تأليف لويس جرجس

١٢١ ــ الجلاء ووحدة وادى النيل (١٩٤٥ ــ ١٩٥٤)
د. محمد عبد الحميد الحناوى

فهـــرس

الموضوع	الصفحة
تقــديم	٥
المقـدمة	٧
البـاب الأول	
المفاوضات الأولى وفشلها (١٩٤٥ ــ ١٩٤٦ م) . .	٢٣
الفصل الأول	
نهاية الحرب العالمية الثانية وضرورة اعادة النظر فى معـــاهرة ١٩٣٦	٢٧
١ ــ وادى النيل حتى نهاية الحرب العالمية الثانية .	٣٠
٢ ــ التطبيق العملى للمعاهدة أثناء الحرب . . .	٤٢
٣ ــ المطالب المصرية بضرورة تعديل المعاهدة . .	٥٢
٤ ــ مذكرة الحكومة المصرية فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ .	٥٧
٥ ــ رد الحكومة البريطانية على المذكرة المصرية . .	٦٠
٦ ــ وجهة النظر الحزبية والشعبية في وادى النيل تجاه الرد البريطانى	٦٤
هوامش الفصل الأول	٦٩

الفصل الثانى

مشروع معاهدة صدقى ـ بيفن (٢٥ أكتوبر ١٩٤٦ م) . ٧٩
١ ـ أحداث فبراير وبدء المفاوضات ٨٤
٢ ـ توقف المفاوضات وفشل مشروع بروتوكول السودان ٩٣
٣ ـ العودة للتفاوض والخلاف مع بريطانيا . . . ٩٩
٤ ـ فشل مشروع المعاهدة وعودة النقراشى للحكم . ١٠١
هوامش الفصل الثانى ١٠٧

الفصل الثالث

استمرار المطالب الوطنية بالجلاء عن وادى النيل ١٩٤٦ ـ ١٩٤٧ . . . . ١١٣
١ ـ مباحثات النقراشى ـ كامبل (١٩٤٦ ـ ١٩٤٧) . ١١٦
٢ ـ المذكرة المصرية لمجلس الأمن فى يناير ١٩٤٧ . ١٢٢
٣ ـ بيـان النقراشى ومناقشـة القضـية . . . ١٢٦
٤ ـ الرد البريطانى ١٣٨
٥ ـ توالى الجلسـات ومشروعات الدول الأعضاء . ١٤٣
٦ ـ عدم التوصل لقرار وتعليق النزاع ١٤٨
هوامش الفصل الثالث ١٥٢

البـاب الثانى

استمرار المباحثات والغاء المعاهدة (١٩٤٨ ـ ١٩٥٢) . ١٥٩

الفصل الرابع

السياسة الاستعمارية البريطانية فى وادى النيل . . ١٦١
١ ـ السياسة البريطانية لفصل شمال الوادى عن جنوبه ١٦٥

٢ ـ المخططات البريطانية لفصل جنوب السودان عن شماله ١٨٣
هوامش الفصل الرابع ١٩٢

الفصل الخامس

طرح مبادىء الحكم الذاتى وحق تقرير المصير للسودانيين وعمق الأزمة المصرية عام ١٩٤٨ . . . . . ١٩٩
١ ـ طرح مبدأى الحكم الذاتى وحق تقرير المصير للسودانيين ٢٠٤
٢ ـ محادثات خشبة ـ كامبل ونتائجها ٢١٢
٣ ـ الاصرار على تنفيذ قانون المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية ٢٢١
٤ ـ عمق الأزمة المصرية عام ١٩٤٨ . . . . . ٢٢٣
هوامش الفصل الخامس ٢٣١

الفصل السادس

مباحثات مصر وبريطانيا ١٩٥٠ ـ ١٩٥١ والفشل فى معالجة قضية الجلاء ووحدة وادى النيل . ٢٣٧
١ ـ محاولات الوفد الأخيرة لحل القضية ٢٤٢
٢ ـ المذكرات المتبادلة وبدء المباحثات ٢٤٨
٣ ـ مباحثات صلاح الدين ـ بيفن ٢٥٥
٤ ـ الخلاف حول موضوع الدفاع المشترك ٢٦١
٥ ـ استئناف المباحثات ٢٦٨
هوامش الفصل السادس ٢٧٧

الفصل السابع

مصر تقرر الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى الحكم الثنائى للسودان (١٨٩٩ م) ٢٨٣

١ ـ بيـان مستر موريسون ٢٨٦
٢ ـ بيان الدكتور محمد صلاح الدين ٢٨٨
٣ ـ نحو الغاء معـاهدة ١٩٣٦ . . . . . . ٢٩٢
٤ ـ الغاء المعاهدة واتفاقيتى الحـكم الثنائى ١٨٩٩ . ٢٩٨
٥ ـ تصاعد حركة التحرر الوطنى بعد الغاء المعاهدة . ٣٠٥
هوامش الفصل السابع ٣١٣

الباب الثالث

الثورة والاتفاق مع بريطانيا (١٩٥٢ ـ ١٩٥٤) . . ٣١٩

الفصل الثامن

ثورة ٢٣ يوليو وموقفها من قضية وحدة وادى النيل . ٣٢١
١ ـ مجهودات حكومة الثورة لحل مشـكلة السودان . ٣٢٦
٢ ـ محاولات بريطانيا تقسيم السودان قبل الجلاء . ٣٣٣
٣ ـ اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ . . . . . . ٣٤٢
٤ ـ الانتخابات السودانية ونتائجهـا ٣٥١
هوامش الفصل الثامن ٣٥٧

الفصل التاسع

الثورة وقضية الجـلاء ٣٦٥
١ ـ التصميم على تحقيق الجلاء وبدء المفاوضات . ٣٦٨
٢ ـ اعلان الكفاح المسـلح ٣٨٦
هوامش الفصل التـاسع ٣٩٧

الفصل العاشر

توقيع اتفاقية الجلاء ٤٠٥
١ ـ توقيع الاتفاقية بالأحرف الأولى فى ٢٧ يوليو ١٩٥٤ ٤٠٨

٢ ــ آثار توقيع الاتفاقية ونتائجها ٤١١
٣ ــ التوقيع النهائى على الاتفاقية فى ١٩ اكتوبر ١٩٥٤
وشروط التنفيذ ٤١٩
٤ ــ الاتفاق فى الميزان ٤٢٢
هوامش الفصل العاشر ٤٣٠
الخاتمـــة ٤٣٧
الملاحق ٤٥١
ثبت المصــادر والمراجع ٤٧٣

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٧/١١٧٣٤

ISBN — 977 — 01 — 5478 — 4

هذه الدراسة التى بين أيدينا تتناول معركة من أهم المعارك التاريخية التى شغلت الحياة السياسية فى مصر، وشكلت جوهر الحركة الوطنية فى مصر بعد الحرب العالمية الثانية، وهى المعركة التى خاضها الشعب المصرى من أجل جلاء القوات البريطانية فى مصر الموجودة بحكم معاهدة ١٩٣٦، ومن أجل وحدة وادى النيل وهى معركة ازدحمت بالشهداء من الشباب المصرى على طول الفترة الزمنية التى احتلتها من ١٩٤٥ ـ ١٩٥٤.

٧٧٥ قرشاً

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب